مدخل
الى النظرية السياسية الحديثة

دراسة نقدية

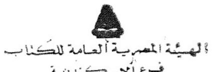
دكتور

محمد نصر مهنا

مدرس العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



الهيئة المصرية العامة للكتاب

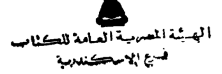
فرع الاسكندرية



مدخل
الى النظرية السياسية الحديثة

دكتور
محمد نصر مهنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

١٩٨١



مقدمة

كانت النظرية السياسية فى الماضى تشتمل على نشاطين ، الأول على الصعيد العملى حيث تبحث فى ماهية الحكومة ووظيفتها ولماذا تجب طاعتها وعلى الصعيد الفلسفي حاولت النظرية السياسية أن تضع أهداف الدولة والخطوات الرئيسية المؤدية اليها ، وقد كان الجانب الفلسفى ذو طبيعة تخمينية ولذا فانه تفاوت من زمن إلى زمن ومن شخص إلى شخص آخر ومن بلد إلى آخر ، وحيث أن هذه النظريات « التخمينية » كانت تؤثر على أوضاع المجتمع فقد كان من المهم تاريخيا دراسة الزمن والظروف التى نشأت فيها النظريات؛ ويعنى ذلك أن الفيلسوف السياسى كان يحاول أن يعيد بناء التاريخ بطريقته الخاصة ويفرض قيمه وقيم جماعته ، أن النظرية السياسية بدءا بأفلاطون حتى هيجل كانت تعنى بصفة عامة خلق الأفراد الذين يصبحون فلاسفة . وبالرغم من ذلك فلم تكن النظرية السياسية دائما فى الماضى تابعا أو أو فرعا من الفلسفة وإن كان هناك فلاسفة تبنوا وجهة النظر الاجتماعية فى السياسة وهكذا فان الحد الفاصل بين الفيلسوف السياسى وعلم النظرية السياسية كان لابد أن يعاد صياغته من جديد ؛ فلم تعد النظرية السياسية « منطوقة » « نطقا » صريحا من جانب الفلاسفة أو علماء الاجتماع ، فى حين أخذ علماء السياسة يزيدون من مناقشاتهم فى هذا المجال وخاصة حول معنى النظرية السياسية ومناهجها ونشاطها الفكرى . وقد كان هذا دافعا لى البحث فى أوضاع النظرية السياسية ؛ إذ على الرغم من الاهمية التى أكتسبتها الفلسفة السياسية خلال العصور إلا أن المنهج التقليدى الكبير الذى ارتبط بكتابات فلاسفة السياسة الكبار يبدو أنه فى طريقه إلى

الزوال بل أن فلاسفة السياسة المعاصرين من أمثال دافيد إيستون David Easton وألفريد كوبان Alfred Cobhan بالاضافة إلى عدد من الكتاب المعاصرين يرون أن النظرية السياسية فى حالة تدهور وأفول مستمر بل أن بيتر لاسلت Peter Laslett قد أعلن أنها أندثرت وماتت تماما لعديد من الأسباب .

لماذا انهارت النظرية وما هى الظروف التى تواجهها فى العالم المعاصر وما الذى أدى إليه التوسع المستمر والكبير فى نشاط الدولة المعاصرة سواء فى الغرب أو فى الكتلة الشيوعية ؟ . . . هذه هى التساؤلات التى يبحث فيها هذا الكتاب .

ونظرا لأهمية هذه التساؤلات وحساسية هذا الموضوع وتنوعه فى مشكلاته فقد وجدت أنه من الضرورى الكتابة فيه ومحاولة شرح أبعاده . وقد قسمت الدراسة إلى خمسة أبواب . يتناول هذا الباب طبيعة ومجال علم السياسة ويشرح هذا الفصل تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر إلى عصر والمفهوم المعاصر لعلم السياسة وعما إذا كانت العلوم السياسية علم أم لا ثم كيف أن علم السياسة هو علم الدولة وعلم الانسان معا ثم موضوعات علم السياسة وصلته بالعلوم الاجتماعيه الأخرى .

والباب الثانى النظرية السياسية فى الوقت الراهن ويتناول عن المناهج المتعارضة فى دراسة علم السياسة والنظرية السياسية التى تم التركيز عليها بصفة خاصة وتم فيه شرح المنهج القياسى والمنهج الاستقرائى ثم المنهج التاريخى لجورج سابين والمنهج السوسيولوجى لجورج كاتلين والمنهج الفلسفى لليوشتراوس والمنهج المتكامل للكاول فريدريش والطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة لنورمان جاكوبسون والنظرية التجريبية فى مواجهة النظرية المعيارية والتجريب فى العلوم الاجتماعية

وموقع النظرية السياسية ثم طابع العصر الحديث الذى يتسم بعدم أهمية النظرية السياسية وتأرجحها بين الاستقرار والاستمرار، والتغير، والمنهجين السلوكى والكلاسيكى لها ثم النظرية السياسية كنشاط فكرى وهل النظرية السياسية اليوم تنزع إلى الأفول أم الإنبعاث.

وأما الباب الثالث فهو عن التحليل السياسى وماهية النظام السياسى الحديث — الاتجاهات والانظمة فيشرح اتجاهات التحليل وماهية النظام السياسى ومن أين يستمد قوته والتعاريف المختلفة للنظام السياسى ونظريات دافيد إيستون وجابيريل الموند وهارولد لاسويل والارتباط التاريخى بين النظم المقارنة والنظرية السياسية ومنهج دراسة النظم السياسية ونظريات التنمية السياسى ومناهجها والابعاد الوظيفية للنظام السياسى وتحديات التطور السياسى والتحديث السياسى ونتائجه والتنمية السياسية ومشكلاتها.

وأما الباب الرابع فهو عن التيارات الرئيسية فى الفكر السياسى المعاصر ويشرح نظريات التغير الاجتماعى فى العالم الثالث — ماوتسى تونج وغاندى وتأثيرهما على النظرية السياسية الحديثة — وفى اطار هذه الدراسة فقد تناولت علاقة ماوتسى تونج بالماركسية اللينينية ومفهوم الحرب الشعبية لديه ووسائل الثورة ودور الجماهير ونظرية ماوتسى تونج عن الثورة الدائمة والثورة الثقافية والبروليتاريا الكبرى وانجازات ماوتسى تونج وأوجه القصور . ثم تعرضت لغاندى وسياسة اللاعنف والساتياجراها كاسلوب فى الصراع الثورى ومفهوم غاندى للسلطة والساتياجراها كاسلوب عمل وغاندى والنظرية السياسية والتقليدية والتحديث عنده وهل كان غاندى محافظا أم ثوريا أم فوضويا وعلاقة غاندى بالماركسية والديموقراطية الليبرالية وماهو تقييم غاندى بالمفهوم العالمى ؟

وأما الباب الخامس والأخير فيبحث فى النموذج الاسرائيلى فى الفاعلية والشرعية السياسية ويتناول القيادة وفاعليتها فى المجتمع الاسرائيلى والشرعية السياسية فى اسرائيل .

وفى آخر كل باب من هذه الأبواب تتبعه المراجع الخاصة به .

وأرجو أن يسد هذا الكتاب نقصاً فى المكتبة العربية ويفيد الباحثين والدارسين . وبالله التوفيق .

الاسكندرية فى ١ / ١ / ١٩٨١

دكتور

محمد نصر مهنا

الباب الأول

طبيعة ومجال علم السياسة

الفصل الأول

نمو علم السياسة وموضوعاته

---

١ – تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر إلى عصر .

٢ – المفهوم المعاصر لعلم السياسة .

٣ – هل العلوم السياسية علم أم لا ؟

٤ – علم السياسة هو علم الدولة .. وعلم الإنسان .

الفصل الثانى

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

---

١ – علم السياسة والتاريخ .

٢ – علم السياسة والاقتصاد .

٣ – علم السياسة والقانون .

٤ – علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والاخلاق .

٥ – علم السياسة والاجتماع .

مراجع الباب الأول

الباب الأول
طبيعة ومجال علم السياسة

الفصل الأول
نمو علم السياسة وموضوعاته

١ ـ تغير مفاهيم ومجالات علم السياسة من عصر الى عصر :

لقد تغيرت مفاهيم طبيعة ومجال علم السياسة من عصر إلى عصر . فنجد أن أرسطو الذى وضع اللبنات الأولى لهذا العلم قد إستخدم إصطلاح السياسة بمعنى واسع للغاية بهدف أن يغطى « بنية أو تركيب العائلة » إلى جانب إصطلاح الدولة وهو مايعرف باسم « Polis » والسيطرة على العبيد ومفهوم الثورات وتعليقات حول «الديمقراطية البحتة» . والسياسة عند أرسطو تشتمل على كيانات وطنية أو اقليمية أو دولية وكذلك بنية أو تركيب الاتحادات العمالية والمنظمات « النقابية » (١) . ويمكن قبول التعريف من هذا النوع عندما كان علم السياسة هو « علم العلوم » كما تصوره أرسطو والذى يقدم المعرفة والفهم إلى أولئك الذين يديرون شئون الدولة « Polis » كما يساعدهم على تنسيق جميع الأنشطة الأخرى فى المجتمع بحيث تنتج حياة طيبة لمن يحيون فيها . وحيث أن أنشطة الدولة قد قصرت على أنشطتها هى نجد أن علوما إجتماعية أخرى قد ظهرت وأتخذت طابعا مميزاً . وأصبح علم السياسة الآن هو علم الدولة أو هو « فرع من تلك العلوم الاجتماعية التى تعالج نظرية وتنظيم وحكم الدولة

وكذا الممارسات العملية اللازمة لتحقيق ذلك» ، مع التركيز بصفة عامة على الدولة ووحداتها الفرعية كبنيات حاكمة ومن ثم فقد تمت دراسته من منظور « قانونى » — تأسيسى أو « شرعى — تأسيسى . ومع نمو علم الاقتصاد وعلم النفس والإنثربولوجى كعلوم مستقلة فى القرن التاسع عشر ، صار من الضرورى أن نميز علم السياسة عنها بمصطلحات أكثر وضوحا .

ولقد تميز علم السياسة عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بأنه يعالج ظاهرة السيطرة أو التحكم والسلطة داخل المجتمع ، ويرى ماكس ويبر ، أن أى تنظيم أو اتحاد يصبح سياسيا « إذا كانت تنفيذ الاوامر فيه يتم بصورة مضطردة فوق مساحة إقليمية معينة وذلك باستخدام القوة البدنية أو التلويح بها من قبل الهيئة الادارية » (٢) ومع ذلك أستمر النظر إلى المؤسسات كوحدات أولية للتحليل على الرغم من تحول بؤرة الاهتمام عن المؤسسات ذاتها إلى تراكم أو تجمع السلطة وممارستها يقول وويسون أن « مركز الاهتمام واضح وغامض فهو يرتكز على النضال لاكتساب السلطة والاحتفاظ بها وممارسة تلك السلطة والتأثير بها على الآخرين أو مقاومة تلك السلطة » (٣) . وقد تحول مركز الاهتمام فى سنوات أكثر حداثة حتى أنصب على العلاقات وأنماط التفاعل بين الأفراد وأعتبرت السياسة حينذاك على أنها « مظهر من مظاهر السلوك الانسانى فى البيئة » . ومن خلال الاطار الواسع لمفهوم السياسة بأنها تحديد القيم من قبل السلطة نجد أن التركيز قد تفاوت بين (١) صنع القرار وتنفيذه وأعتبار عملية القرار كوحدة تحليل وبين (٢) صنع السياسة بما تتضمنه من المحتوى السياسى والعملية السياسية ذاتها وفى النهاية إلى (٣) تقرير أهداف المجتمع وبلوغها . ويكمن الإختلاف بين النقطتين الثانية والثالثة فى أنه بينما تركز النقطة الثانية مبدئياً على الطبيعة الدقيقة

للعمليات السياسية حسب تنفيذها داخل الدولة نجد أن النقطة الأخيرة تختص بموضوع الهدف وتحديده.

ودون الدخول فى محاولة وضع تعريف دقيق لطبيعة ومجال علم السياسة، يمكننا القول بأن هناك وجهة نظر « واسعة »، وأخرى « ضيقة » تجاه السياسة والظاهرة السياسية — إذ تركز إحداهما على الوظائف السياسية ومعاملة السياسة على أنها عملية أو أنها نوع من النشاط، فى حين تركز الأخرى على البنيات أو التراكيب السياسية ثم تتخذ طريقها إلى المؤسسات السياسية. ومن الواضح أن أرسطو قد تنكب طريق المفهوم « الواسع » للسلطة عند بحث عنها ليس فى الدولة فحسب ولكن فى العائلة كذلك والاتحادات أو الكنيسة فى حين كان الجدل السياسى فى القرون التالية عدداً بوجهة النظر « الضيقة » والتى فسرت السياسة بأنها دراسة الأنظمة الفرعية السياسية والحكومية فى المجتمع. ونجد بين الكتاب المعاصرين مثل كاتلين من جديد خروجا أو هروبا من وجهة النظر « الضيقة ». تلك وتأكيده على ظاهرة السيطرة ونشاط الفرد فى الصراع من أجل السيطرة، كل ذلك يمثل إهتمامهم الرئيسى. وبظهور وجهة النظر هذه لم يعد علماء السياسة قانعين بالتصنيفات أو المقولات الوصفية. على الرغم من أن الوصف خطوة ضرورية لخطوات أخرى إلا أنه قد يتسم باستخدام أساليب أكثر تعقيداً فى التحليل. ومن ثم فإنهم قد يغيرون مايعتبر فلسفة سياسية، أو فكراً سياسياً إلى علم سياسى فكاتلين مثلا يرى أن علم السياسة « لايتميز بأى أساس فكرى موقر، عن علم الاجتماع »، وأنه يرى أن دراسة علم الاجتماع، على الصور المختلفة لتصرفات الأفراد وآلاف العلاقات بين الجماعات، تعطى الأساس،

« للمقارنات الأصلية بل هى تصل إلى أحسن مفهوم لها عند أرسطو ومكيافيللى من أجل ملاحظة الأمور الثابتة » (٤). وقد يعجب الانسان مع ذلك، إزاء ما إذا كان مفهوم السياسة، الذى يشتمل على نظام سيطرة العائلة، أو المجتمع الدينى، لم يكن بالاتساع الكافى بحيث يكون لامعنى له، ولربما نظن أنه من الأفضل أن نختط طريقا وسطا بين وجهتى النظر المتطرفتين هاتين.

ومن الصعوبات الأخرى التى تصادفنا فى فهم مجال علم السياسة الصعوبة التى تنشأ من الاستخدام دون تمييز لبعض المصطلحات مثل علم السياسة والنظرية السياسية وفلسفة السياسة والفكر السياسى وتؤخذ على أنها مترادفات. ويعتقد كل من سابين وكاتلين (على الرغم من الاختلافات بينهما حول كثير من الأشياء) أنه بينما يمكن استخدام مصطلح « النظرية السياسية » بحيث يغطى جميع المادة العلمية التى تندرج تحت علم السياسة اليوم، إلا أنه يمكن تفريعه إلى علم السياسة، وفلسفة السياسة. وفلسفة السياسة كما أوضح إكشتاين، يمكن النظر إليها على أنها تختلف عن علم السياسة، وذلك بالنسبة لأسس ثلاثة وهى (١) الموضوع (٢) المجال (٣) معايير الثبات. وفيما يخص الموضوع تعالج فلسفـــــة السياسة ليس فقط مسائل الواقع ولكن تعالج كذلك مسائل العرف (سواءاً فى غاياتها ووسائلها). وبالاضافة إلى النظرية الأخلاقية، فإنها تقدم ماعبر عنه إكشتاين باسم ماوراء — النظرية « Meta - theory » أو النظرية حول النظرية. أو ذاك النوع من البحث الذى يقصد به أن يفضى إلى بحث أكثر من أن يقدم إكتشافات. وأما مايخص المجال، فإن فلسفة السياسة تتميز ببناء نظريات شاملة فى السياسة وليس نظرية تشرح لنا سبب هزيمة حزب العمال فى بريطانيا عام ١٩٥١

ولكن نظريات . وطبقا لتحليل ماكس ويبر عن الدولة وعددات السلطة.
وأما مايخص معايير الثبات فيمكننا القول إن ما يتصف بالثبات هو العلم
وأن ماهو « فوق الثبات » يعتبر فلسفة .

ويستخدم مصطلح الفكر السياسى أحيانا كى يشمل كل مجال علم
السياسة ولو حدث ذلك فسوف ينشأ هناك تعارض أو تنازع ، بمعنى أن
مصطلحى علم السياسة ، والنظرية السياسية يمكن التحفظ عليها لاطلاقها على
على تصنيفات أو مقولات غامضة نسبيا ، وأن علم السياسة يعمل على
تحليل السلوك السياسى الفعلى ، وأن فلسفة السياسة يجب إستخدامها بالمعنى
الذى أوضحه إكتشاين التمييز بينها وبين علم السياسة (٦) .

وهنا يثور تساؤلان : هل هذا التقسيم الفئوى فى صالح النظام ؟
وألا يمكن أن يؤدى طرح فلسفة السياسة إلى الرجوع إلى الخلف ويحولها
ذلك إلى شىء متخطرس غير مستساغ وعفا عليه الزمن؟ . أن عالم السياسة
يهتم بادىء ذى بدء بدراسة الظاهرة الملموسة التى تحدث فى مجتمع إنسانى ،
وإذا إهتم بفلسفة السياسة ، فان ذلك يكون من قبيل معرفة كيفية نشوء
الظاهرة السياسية ، وسببها ، وكيفية وسبب تقييم العرف لها ؛ وليس من
قبيل مظهرها التاريخى وأسلوبها الأدبى .

أن أفلاطون وأرسطو من الأهمية بمكان — ليس لكونها كتابا عظاما
أو حتى مفكرين سياسيين — ولكن لأن قدرا كبيرا مما كتبوه لازال
صحيحا ، وثابتا ، وذا مغزى كبير فى دراسة الظاهرة السياسية . كذلك فانه
من خلال جهودهما ، فقد استطعنا فهم الظواهر السياسية التى يتخذ علماء
السياسة مناهج متعددة لدراستها كالمنهج التاريخى والاجتماعى والاقتصادى
والسيكولوجى والانثربولوجى . أن قصر دراسة السياسة على منهج واحد

يعتبر تحديدا لطبيعتها ومجالها . أن علم السياسة — كما يجب أن يفهم بوضوح شديد — يختلف عن تلك المجالات الأخرى ؛ حتى ولو كان الغرض من دراسة هذه النظم المتعددة هو نفسه مؤديا إلى دراسة وفهم علم السياسة .

٣ — المفهوم المعاصر لعلم السياسة :

الفرد هو الخلية الحية فى المجتمع ، والمشكلة التى تواجه كل مجتمع ، سياسى دائما ، هى إيجاد نظام يتيح الفرصة ، لكل فرد أن يتمتع ، بقدر مايستطيع ، فى جو من الاطمئنان ، وعلى هذا فان المصلحة العامة تقتضى وجود سلطة ذات مسئولية فى كل جماعة لتقوم بوظيفة الاشراف على الأمن وفصل الخلافات بين الأفراد ، ومن هنا نجد أن معظم التعريفات الحديثة للسياسة تنحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وأن الصراع والقوة والسياسة العامة ، هى العناصر التحليلية الرئيسية فى تعريف السياسة ، باعتبارها علما يهدف إلى تحقيق ضمان حقوق الأفراد ، وواجباتهم وتحديد الظروف التى يتحصل فيها كل فرد على نصيبه من ثروة أو نفوذ ، ومن ثم فقد أكد كثير من الباحثين على أهمية القوة ومنهم(٧) هارولد لاسويل Harold Lasswell وتعريفه الذى يدور حول :

Politics is who gets what, when and How?

وهناك علماء آخرون(٨) لا يرضيهم هذا التعريف فجاءوا بتعريف واقعى للعلوم السياسية مستوحى من الحياة العملية فى ميدان المنافسات والصراعات بين الافراد بهدف كسب الثروة والنفوذ أو تجنيد أنفسهم للدفاع عن المصلحة العامة ، أما الاستاذ الفرنسى اللامع الصيت موريس ديفرجيه Maurice Duverger فيرى أن

السياسة ، عبارة عن صراع متواصل ، بين فئة إجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم فى مصير المجتمع كله ، والتمتع بجميع الخيرات ، وبين فئة مناهضة لها ، تحرص على توفير الأمن والعدالة لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الوئـام الوطنى ودمج الأفراد فى مجتمـع تسوده العـدالة ، غير أن هذا التعريف ينقصه العمق فى تحليـل المفهـوم العـام لعلم السياسة ولايحدد ـ حسب مايراه البعض ـ الأهداف البعيدة المدى لهذا العلم ، فالفقيه الفرنسى ريمون آرون Raymon Aron يرى أن علم السياسة هو دراسة كل مايتصل بالعلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين وبتدرج السلطة داخل الجماعة .

وهناك العديد من الباحثين (٩) الذين يأخذون بتعريف محدود ، ويجعلون من علم السياسة قرينا مرادفا لتعريف القـانون الدستورى ، من حيث أن أن هناك مدلولان للنظام السياسى ، فهو يعنى فى مدلوله الواسع الشكل الذى يقوم عليه نظام الحكم ، وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، فى داخل مجتمع ما ، وهو يعنى بمفهومه الدقيق أو الضيق ، كيان الحكومة فى مجتمع خاص هو شعب الدولة .

وهناك من الباحثين (١٠) من يبتعدون عن النزعة القانونية ، ويأخذون بتعريف شامل جامع لعلم السياسة ، من حيث دراسة تدابير شئون الجماعة وتنظيم علاقتها وأن السياسية إنما هى مجموعة الظواهر والحركات ، التى تتناول صلات الأفراد بالجماعات ، وصلة الجماعة ببعضها ، وفى قمتها الدولة وهى تبدأ بالفرد فالأسرة فالقبيلة فالعشيرة فالدولة فالمنظمات الدولية فأسرة الدول .

وهناك وجهة نظر أخرى فى تعريف السياسة ، وينطبق مفهوم وجهة النظر هذه على كل مجتمع ـ سواء كان مجتمعا متخلفا ، أو متقدما وحسب

رأى الأستاذ « استون » (١١) David Easton الذى وضع فى التعريف الجديد أن السياسة ، هى عبارة عن تلك المعاملات ، التى تتم بين المنشآت الاجتماعية ، فى إطار وجود سلطة عليا ، تشرف على توفير روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالعادات والتقاليد المرعية والمحافظة على الأمن والعدالة فى كافة أنحاء البلاد .

ومن المفاهيم السابقة يحاول تجاه آخر معاصر(١٢) ، استخراج قاسم مشترك بين كل التعريفات ، حيث يحدد هذا الاتجاه علم السياسة ، بموضوعه الذى هو السلطة ، وأن علم السياسة يعنى فى أبسط صورة دراسة الدولة ودراسة السلطة ، وهذا الاتجاه يجد صدى بين الباحثين العرب المعاصرين ، باعتبار أن هذه الآراء ، تتمركز بشكل أساسى ، حول الدولة ، باعتبارها الكيان الكلى ، الذى ينتظم فى داخله مختلف العلاقات والتفاعلات الفردية والجماعية فى كافة نماذجها من حيث التوافق أو التصارع وسواء كانت الدوافع المحركة لهذا التفاعل والأسباب الكامنة وراءه مستمدة من القيم أو العقائد أو السلطة أو البيئة .

والسياسة بهذا المعنى أصبحت تعنى فن الحكم ، الذى يختص بتوزيع القيم على المجتمع واعطاء الأولوية للطاقات البشرية أو الثروات الوطنية التى تمكن أى مجتمع من تحقيق آمال أفراده واشباع حاجاتهم الأساسية ، والمقصود بالقيم الاجتماعية هنا هو الأشياء الثمينة بالنسبة للأفراد والبيئات وذلك مثل المصالح الخاصة ، والتقاليد والعادات الديانات وغيرها من المبادىء الاخلاقية والمعتقدات الروحية ، ويقصد بالسلطة العليا هنا الهيئة السياسية التى تستطيع أن تبت فى جسام الأمور وتتخذ القرارات الالزامية التى تطبق على جميع الأفراد والمنظمات . على أنه يجب الإشارة فى هذا الصدد

إلى أن السياسة لدى عامة الناس، هي التي ينظر إليها، من زاوية تتناسب مع مفاهيمها الاعتيادية في الحياة السياسية العادية والصراع حول السلطة الداخلية والخارجية، ومن هنا تتفوق العلوم السياسية على بقية العلوم الاجتماعية؛ أنها تتصف بالتطور والتكيف مع الظروف التي يعيشها كل مجتمع خاصة وأن المقاييس التي تتخذ قاعدة لتنظيم حاجيات الأفراد، ليست جامدة، وإنما هي أداة مرنة، تتوام والتفكير المنطقي للقيادة بالدولة (١٣)، وبالتالي « في مواجهة النظام السياسي السائد. وكلمة نظام تطلق على:

Institution, Regime, Systeme

ولذلك فإن شمول مفهوم « السيستم » جعل البعض يفضلون تسميته بالمنتظم السياسي، وتصنف المنتظمات السياسية اليوم من حيث وضع الأحزاب والفئات فيها، فإذا كان الحكم متداولا بين عدة أحزاب، أو عدة فئات إعتبر حكم « المنتظم التعددي، أو التنافسي »، وإذا كان الحكم محصوراً بحزب واحد أو فئة واحدة إعتبر حكم « المنتظم الأحادي ». واستعمال البعض المنتظم السياسي بهذا المعنى الشامل، أصبح يجعل النظام السياسي من جملة أجزائه، فيكون النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي، ويميز هذا الفريق من الباحثين بين نظام سياسي، وآخر، بالنظر لطبيعة الهيئة التي تحمل المسئولية العليا للتقرير التنفيذي، فإذا كانت هذه المسئولية مسندة لشخص واحد منفصل عن البرلمان كان النظام « رئاسياً ». وإذا كانت مسندة لحكومة مسئولة تجاه البرلمان كان النظام برلمانيا، وإذا كانت مسندة، لهيئة عليا كاللجنة المركزية للحزب أو مجلسه الأعلى كان النظام مجلسياً. والنظام الأول سائد في الولايات المتحدة والدول التي نسجت دساتيرها

على منوال الدستور الأمريكي ، والنظام الثانى سائد فى بريطانيا والبلاد التى أقتفت أثرها ، والنظام الثالث سائد فى الاتحاد السوفيتى والبلاد ذات المجالس الثورية ، ويشمل المنتظم السياسى بهذا المعنى التنظيم السياسى للمجتمع كله ، الذى عليه طاعته نظراً لضرورة توافر عنصر القوة التى يتمتع بها أى نظام سياسى ، ومن هنا ينبغى مناقشة من أين يستمد النظام السياسى قوته ، وشعبيته ، لأن لكل نظام سياسى خصائصه ، ولكن أهمها جميعاً هو قيامه على علاقة بين الحكام والمحكومين ، بحيث يستطيع الحكام أن يكرهوا المحكومين على طاعة أوامرهم ، وحيث لا يكون مثل هذا القهر — كما يسميه أبن خلدون — لا يكون هناك نظام سياسى . فالنظام السياسى هو القيم الشرعى ، على أمن المجتمع والصانع الشرعى ، لما يحدث فيه من تغير .

٣ ـ هل « العلوم » السياسية علم أم لا ؟

تعتبر العلوم السياسية علما ، لأنها تقوم أساسا على حقائق واقعية ، وتستهدف الإستقرار ، والإنسجام ، فى المجتمعات الإنسانية . ولكن العلوم السياسية لا تعتبر علما مثل العلوم الطبيعية ، لأن المشاكل السياسية ، تختلف من قطر إلى آخر ، وليس هناك مقياس عالمى للاقتداء به ، حسب أنظمة موحدة ، ومتفق عليها ، بين علماء السياسة . ويرجع السبب فى عدم إعتبار العلوم السياسية مثل العلوم الطبيعية إلى العوامل الآتية (١٤) :

١ — لا يمكن ضبط تصرف الإنسان ، وتحديده فى قانون معين ، فأفكار الفرد تتغير من فترة إلى أخرى ، تبعاً لتغيير البيئة ، التى يعيش فيها ، أو نتيجة للتطورات التى تطرأ على حياته ، أثناء تنقله ، من فترة الطفولة ، إلى القوة فالرجولة ، أو الكهولة .

٢ — أن الأفراد عادة لا يبيحون أسرارهم ، خوفا من إنتقادات الآخرين ، مما يحول ، دون الحصول على المعلومات الدقيقة ، التى تمكن من إصدار قرارات علمية صحيحة . ثم أن هناك ، بعض الأشخاص ، الذين لا يصارحون فى أحاديثهم ، لأن تحيزهم لمرشح معين ، قد يكون له أثر غير حسن على مستقبلهم ، وخاصة إذا لم يكن النجاح حليف الفرد الذى أيدوه . وقد يؤدى هذا ؛ إلى حرمانهم ؛ من بعض المزايا الإجتماعية ؛ التى توزع عن طريق ممثليهم .

٣ — أن القيم الإجتماعية تختلف بإختلاف الثقافات ، والعادات ، المتعارف عليها فى كل دولة ؛ فالثقافة ، تعطى كل نظام إجتماعى ، مفهوما خاصاً ، ولا يستطيع تحديد هذا النظام إلا أولئك الأفراد الذين تبنوا المشروع .

٤ — أن وسائل التعليم الحديثة ، قد أدخلت تغييرات جذرية ، على طرق التفكير ومفهوم المشكلات الدولية ، والأخذ بالأفكار الجديدة ؛ يقود فى الغالب إلى تحويل الإتجاهات ؛ وعدم الإستقرار السياسى ، مثال ذلك أن بعض الأحزاب السياسية أحرزت معظم الأصوات فى مجالس برلمانية ؛ ولما أطلعت الجماهير على تصرفاتها سحبت ثقتها منها فى الإنتخابات التالية .

٥ — تشتمل السياسة على مذاهب متعددة ؛ وأغلب الأفراد لا يلتزمون عادة بالحياد ، والموضوعية ، وإنما يبدون آراءهم ، بطريقة متميزة ، حتى يتسنى لأفكارهم أن تنتشر ، ويقتنع بها الآخرون ، فالانسان الذى يؤمن بالاشتراكية ، يحاول إظهار مزاياها ، وتبرير الضعف فيها ، والذى يحبذ الرأسمالية ؛ يسعى هو الآخر لتوضيح قوتها ، وهكذا تتسرب

التيارات الفكرية المتباينة ، إلى ميدان السياسة ؛ وتطغى على الموضوعية .

٦ — أن الوسائل الفنية والعلمية ؛ التى تقوم عليها دراسة الظواهر السياسية من إحصاءات ؛ وبيانات ؛ وغيرها من الوسائل التى تساعد الباحث السياسى ؛ فى دراساته مازالت غير مكتملة النمو ، كما أن الحكومات تخفى البيانات ؛ التى يحتاجها الباحث السياسى أما لأسباب متعلقة بالدعاية أو لأسباب متعلقة بالأمن .

٧ — أن العلوم الطبيعية نفسها ؛ وما يتصل بها من قوانين علمية ليست لها فى الواقع صفة الثبات والإستمرار ، ولكنها مسألة نسبية ؛ فكثير من قوانين الطبيعة ؛ والكيمياء ، والفلك ؛ قد تغيرت بحكم تقدم العقل البشرى ، وإرتقاء العلوم ؛ ومن هنا إقتربت من القوانين التى تخضع لها العلوم الإجتماعية ؛ والعلوم السياسية ، ووصلت كلها إلى مستوى واحد ، وهو ما جعل ، فريقا من الباحثين ، يرون أنه لم يعد هناك مبرر للقول ؛ بأن القوانين السياسية ؛ أقل ثباتا من غيرها من القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . والخلاصة ؛ هو أن العلوم السياسية ، تعتبر علما ، نظراً لوجود قوانين سياسية ؛ غير أن شروط إنطباق هذه الأخيرة ؛ صعبة التحقيق ؛ وإن كان لا ينفى وجودها ؛ فالقوانين السياسية ؛ كغيرها من القوانين العلمية ، لا تظهر نتائجها ، إلا بتحقيق شروطها ، لذلك يحرص الباحث السياسى ، دائماً ، على إستعمال عبارة « مع بقاء العوامل الأخرى على حالها » وملاحظة الظواهر السياسية ؛ تؤدى إلى التسليم بوجود قوانين سياسية ؛ فمثلا إذا تعددت الأحزاب يضعف الإستقرار السياسى ؛ ومن الأمثلة أيضاً أن المعارضين الحكم القائم ترتفع قيمتهم السياسية لدى الرأى العام ؛ وأنه كلما زادت عدد المرات التى يعارض

فيها عضو البرلمان زاد إحتمال نجاحه عند إعادة الترشيح ، ومن المشاهد كذلك أن الرأى العام يعنى بالمسائل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما يعنى بالمسائل الخارجية ، وأن السلطة التى لا توضع لها حدود تكون معرضة لاساءة إستعمالها (١٥)

٤ - علم السياسة هو علم الدولة •• وعلم الانسان :

وهكذا يمكن القول أن علم السياسة ، هو علم الدولة ، والحكومة والنظم السياسية ؛ أنه علم أنواع الحكم ، بمبادئه ، ونظرياته ، وشتى مذاهبه ، التى يقوم عليها ؛ كالحكومة الديمقراطية ، والدكتاتورية ، والسياسة كعلم ، تجمع بين مختلف الدراسات النظرية ؛ والوضعية ، والفلسفية للحكم ؛ وكفن ، تعنى كيفية مباشرة رجل السياسة الحكم .

والعلوم السياسية ؛ تبحث فى إقامة نظام للجماعة ؛ وتحديد علاقتهم بالحكومة ، على أساس الحق ، والواجب ؛ وتنظيم الجماعات السياسية ، فى ظل الضمانات ؛ للفرد والمواطن ، ولكن السياسة ، فى نظريتها ، وتطبيقها ، بما فى ذلك ، تفهمها ، وإستخدامها ، فى البحث والممارسة — هى نسبية ؛ فالانسان ، يختلف من شخص لآخر ، فى تقدير موقف الفرد السياسى ؛ وعلاقاته ، بالجماعة السياسية ، ومعاملاته فى كنف الدولة ، وصلاته بالحاكم ، وأحاسيس السياسة ، تختلف من بيئة ، ومجتمع ، عن الآخر ، والسياسة كما يرى فريق من الباحثين (١٦) — « هى كون فسيح يحتوى على الرأى والفكر والمذهب والنظرية » . ونتناول السياسيات ، الظاهرة السياسية ، كما تتناول الطبيعيات ، الظاهرة الطبيعية ، ويختلف الموضوعان ، إختلافا نوعيا ، ولكنهما مع ذلك علمين (١٧) ، لكل علم منهما

كونه الخاص ، كون الطبيعيات آلى الحركة ، وكون السياسيات إنسانى الحركة ، وحركى حر . ودراسة الظاهرة السياسية ، خارج سياقها الإنسانى الحركى الحر بحجة العلمية هو تجريد يؤدى إلى مسخ الحقيقة السياسية ، بدل أن يؤدى إلى إيضاحها ، فعلم السياسة ، ينشد قوانين الظاهرة السياسية ، وإستكشاف هذه القوانين ، هى وظيفة السياسيات العامة . ولكن موضوع الظاهرة السياسية هو الإنسان . والإنسان ، إما أن يكون كائنا حركيا أى واعيا وقابلا للتغيير والكمال . وإما أن يكون كائنا سكونيا ، وغير قابل للتغير والتطور والكمال ، أى أنه ينظر إلى الانسان (١٨) نظرتان : نظرة قدرية ، تسلم بقابليته لأن يصنع قدره ، ونظره جبرية ، أى قسرية ، تنفى هذه القابلية ، وتخضع الإنسان لقوانين غيبية ، أو بيئية ، أو إقتصادية ، لا خروج عنها (١٩) .

ومن هنا يطلق على علم السياسة : علم الانسان ، وندرس علم السياسة ؛ لأننا بحاجة إلى ثورة منهجية ، فى نظرتنا للسياسة وفى ممارستنا لها ؛ والثورة الحقيقية ، هى قبل كل شىء ثورة العقل ، المرتاب ؛ فى مسلماته الخاطئة ، وإذا تم إستعمال العقل ، بأسلوب حسن ، فإنه يكون المحور الأعظم للإنسانية ؛ « وعلم السياسة إذن ، هو علم المراجعة المنهجية المستمرة ؛ أو هو علم النقد المنهجى الدائم للمسلمات ؛ والأحوال والأنظمة السياسية . وقد إزدهر علم السياسة عبر التاريخ ؛ باعتباره علما مدنيا ، وفيه تسود النظرة الايجابية ؛ للإنسان ، ورئاسيته ؛ وإبن خلدون (٢٠) هو أحسن من عبر عن عواقب النظرة السلبية للسياسة ،

أى عما يعترى الانسان ؛ إذا ما عطلت ملكته الرئاسية ؛ وحرم من المشاركة فى السياسة .

والقادة السياسيون ، هم أفراد فى المجتمع ، ويتم إختيارهم فى إنتخابات عامة ، وبقاؤهم أو ذهابهم رهن بإرادة المحكومين ، ما دام الحكم يمارس بأسلوب ديموقراطى ، وإيجابى . والهدف الرئيسى لتدريس علم السياسة ، هو تربية المواطن الصالح ، والتوسع فى تفهم العلاقات الدولية ، والإعداد لوظائف الادارة العامة ، الداخلية ، والخارجية . وتحتل تربية المواطن الصالح ، المكان الاول ، من إهتمام مدرس علوم السياسة الأمريكيين ؛ ولكنهم يختلفون حول الطريقة المثلى ، لتحقيق هذه الغاية ، وإن كان البعض يرون ، أن الهدف هو تكوين الانسان النابه ، الذى يحسن التفكير والحكم . وعموما فإن غاية تدريس علم السياسة اليوم ؛ هى إعداد الانسان السياسى ؛ لمسئوليات وتحديات العصر الحالى ، وخاصة حول إعداد المواطن لصيانة السلام ، والمشاركة فى أن تسود الحرية ، والعدالة ، والرفاهية ، وتعويد المواطنين نظام التناوب ، القانونى ؛ والسلمى للسلطة ، ورد إعتبار الانسان لشخصيته ، وخاصة فى الدول المتخلفة .

٥ ـ موضوعات علم السياسة :

أن الأهمية التى نلقها على علم السياسة ، لا تجعلنا نتجاهل قيمة بقية فروع العلوم الاجتماعية ، فاحدى الأفكار الرئيسية التى تقوم عليها هذه الدراسة ، تشير إلى أن مختلف العلوم الاجتماعية ، ضرورية فى هذا العصر ، لبعضهما ، فما من علم يستطيع أن يتقدم إذا إنعزل ، وإنكمش ، ولا

يستطيع المتخصصون محسين معرفتهم لمختلف فروعهم ، إلا إذا تكاتفت قواهم ، وتبادلوا باستمرار أساليب البحث .

والمعنى في دراسة الظاهرة السياسية دراسة علمية ، يتطلب ، تحديد موضوع أو موضوعات علم السياسة ، تحديدا واضحا ، فلكل علم ، حقل إهتمامه ، الذى ينفرد به ، دون سائر العلوم . ولا يكفى وصف علم السياسة ، بأنه علم الظاهرة السياسية ، حيث لا بد من توضيح ، ما هو المقصود بالظاهرة السياسية بسبب التاريخ الشائع بين عبارتى العلوم السياسية وعلم السياسة(٢١) ، فإذا ما تحدثنا عن العلوم السياسية ، فإن ذلك يعنى التاريخ السياسى ، والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم النفس السياسى . غير أن جميع هذه العلوم هى فروع من علوم إجتماعية ، أوسع ، كالتاريخ أو الجغرافيا أو الاقتصاد أو غيرها ، والقاسم المشترك بينها هنا ، هو أن هذه الفروع تتناول الموضوع العام ، لكل علم من هذه العلوم الاجتماعية ، من حيث علاقته بالسياسة ، فتبدو مواضيع علم السياسة ، وكأنها فرعية ، بدل أن تكون علما سياسيا أساسيا ، ومن هنا ظلت عبارة العلوم السياسية ، سائدة ، ما دامت هذه النظرة ، للموضوعات السياسية هى السائدة ، حتى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان أساس هذه النظرة ، الاعتقاد فى أن جميع العلوم الاجتماعية ، وجميع العلوم الانسانية تهتم على وجه ما بالحياة السياسية ، فليس هناك ميدان خاص للمعرفة ، ينفرد به علم السياسة ، بل أن جميع العلوم الاجتماعية ، والانسانية ، تتناول السياسة ، بواسطة فرع واحد من فروعها على الأقل (٢٢) . غير أن هناك بعض فروع المعرفة الانسانية التى تعتبر بطبيعتها ، ملتزمة إلتزاما مباشراً ، بعلم

السياسة ، ومن هنا نشأ الإختلاف ، في تصنيف واختيار الموضوعات ، التي تعتبر بطبيعتها أكثر سياسية ، من غيرها . غير أن أغلب الفقهاء ، يلتقون — على إختلاف مذاهبهم — حول القائمة التي وضعتها لجنة خبراء اليونسكو عام ١٩٤٨ والتي حددت فيها موضوعات البحث السياسي بأربع موضوعات رئيسية هي :

١ — النظرية السياسية وتاريخ الأفكار السياسية :

حيث ينصب الإهتمام على دراسة الأساس الفلسفي ، والفكري ، للسياسة ، مع الأخذ في الإعتبار ، أن النزعة العلمية للدراسة السياسية ، تتضح ، عند التمييز ، بين الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية . فإذا إستعملت نظرية مقابل فلسفة ، كان القصد من هذا الإستعمال التأكيد على عملية النظرية . وتفضيل كلمة « نظرية » هو وجه من وجوه جهد الفكر السياسي المنهجي ، لتكوين نظريات علمية سياسية ، لها صحة النظريات العلمية الرياضية ، والطبيعية ، وبراهينها . وتعني كلمة : نظرية : أنها « ... بناء تصوري يبنيه الفكر ليربط بين مبادىء ونتائج معينة » . وقد يكون هذا البناء التصوري صائباً ، أو خاطئاً ، بحيث لا تصبح النظرية علمية ، إلا إذا أثبتت التجربة صحتها . وصعوبة التجربة العلمية في الحقل السياسي ، جعلت النظرية السياسية ، حتى الآن فلسفية ، أكثر مما هي علمية ، وإستبقت النظريات السياسية في نطاق الفلسفة السياسية ، ومن الملاحظ أن المفكرين والسياسيين المعاصرين يبذلون جهودهم ليكونوا نظريات علمية سياسية يقينية ، ويصف فريق من الباحثين (٢٣) النظرية السياسيه ، بأنها الدراسة التجريبية ، التي تسمح ، بإكتشاف قواعد التحكم في النشاط ، والتطور السياسي . وتأسيساً على ذلك ، تقوم النظرية السياسية ، على

أصول عديدة : فهي نظرية تجريبية ، بمعنى أنها تقوم على التحليل الواقعى ، للحقيقة السياسية ، وهى نظرية عامة ، بمعنى أنها تشمل جميع أنواع النشاط ، والتطور السياسى ، فردياً كان أم جماعياً ، كما أنها نظرية مركبة ، بمعنى أنها لا تكتفى بأن تكون مجرد وصف ، الحقيقة السياسية. وقد تحددت من حيث المكان والزمان ، أو قد أطلقت فأصبحت مجرده لا تتقيد بمكان ، معين ولا بزمان معين ، وهى كذلك لا تقتصر على التحليل الديناميكى ، طالما كان ينطوى تحت ما هو قائم ، وإنما تتعدى النظرية السياسية ذلك كله إلى التنبؤ .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، يرون أن النظرية السياسية ، قد تقف عند حد جمع الحقائق ، والأحداث ، بدون تعليق عليها ، لتحليل الواقع السياسى ، وأنها قد تذهب إلى مدى أبعد فى تقصى الحقائق ، وتتناول دراسة تاريخها ، والمقصود بالعدالة ، ومحاولة تحديد العلاقة الصحيحة بين الفرد والدولة ، ومدى طاعة الفرد للنظام ، وحدود المثل السياسية ، والخلق السياسى ، الذى تبنى عليه أسس الدولة ، وما تهدف اليه الدولة ، وما يتوقعه الناس من الدولة ، من حيث تحقيق الرفاهية ، والسلام ، والحرية ، والعدالة ، والمساواة . وعلى الدولة أن ترعى حقوق الفرد ، وعلى الفرد أن يطيع الدولة ، فكل منها يتمم الآخر ، سياسياً ، وإذا حدث إنشقاق بين الفرد والدولة ، فيجب أن لا يصلحه السوط ، بل يجب تقويم المعوج من خلال الرأى العام المستنير ، والتفاهم ، وإلا تمزق كيان وأسس الدولة وشملها نتيجة لإنتشار الظلم . والتاريخ الحديث والمعاصر فيه أمثلة بارزة على ذلك ، إبتداء بزوال الدولة العثمانية ، ومروراً بالدكتاتوريات التى سادت فى الفترة ما بين الحربين كالنازية والفاشية .

والنظرية السياسية فى هذا الإطار — ينبغى أن يهدف البحث فيها إلى الإجابة على الأسئلة الآتية : ما هدف الدولة ؟ لماذا يطيع الناس الدولة ويعملون فى خدمتها؟ ما هى أهم وظائف الدولة؟ ما هى حقوق الأفراد وواجباتهم فى ظل الدولة ؟ (٢٤)

وهناك إتجاه آخر (٢٥) يلقى تأييداً من الباحثين ، ويرى هذا الاتجاه أن النظرية فى الإستخدام السياسى ، تغطى أربعة مجالات أساسية ، هى : (أ) النظرية الأخلاقية للسياسة (ب) الدراسة التاريخية للأفكار السياسية (ج) التحليل اللغوى للأفكار السياسية (ى) إكتشاف التعميمات الخاصة بالسلوك السياسى ، وتنظيمها داخل أنساق متكاملة . ومن منظور تاريخى ، فإن أقدم الإستخدامات هو الذى يربط النظرية السياسية بالتأمل الفلسفى على أوسع مستوى من العمومية ، فيما يتعلق بطبيعة الحياة الخيرة ، والأسس الأخلاقية للحياة السياسية .

والحقيقة أن أهم النظريات السياسية ، هى تلك التى إستمدها أصحابها من الواقع ، وأثروا بها فى الواقع : فالنظرية الأفلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذه من التجربة السياسية اليونانية ، ونظرية مونتسكيو Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥) حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظته للنظام السياسى البريطانى ، وقد إنتبه لينين Lenine (١٨٧٠ — ١٩٢٤) لهذه العلاقة الضرورية بين النظرية والواقع ، وأكد أنه لا تكون ثورة بدون نظرية ثورية (٢٦) .

٢ ـ العلاقات الدولية :

العلاقات السياسية الدولية ؛ هى جزء من علم السياسة ، بإعتبار ، أن دراسة السياسة الداخلية للدولة ، هى جزء من علم السياسة ، ودراسة

السياسة الخارجية ، هي جزء من دراسة العلاقات الدولية ؛ وعلم السياسة قد سبق علم العلاقات الدولية ، إلى الوجود ؛ لكن العلاقات الدولية ، وعلم السياسة يتناولان وجهين لواقع واحد ، هو المجتمع السياسي : فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته ، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية . وقد تطورت دراسات العلاقات الدولية ، في العقدين الأخيرين ، وإلى الحد الذي قامت معه جامعات عديدة في الولايات المتحدة ، وأوربا بتخصيص أقسام مستقلة لدراسة العلاقات الدولية ، فضلا عن التوسع في إقامة مراكز البحوث والدراسة المتخصصة ، في بحوث السياسة الخارجية . وتهتم العلاقات الدولية بالبحث في السمات الرئيسية للنظام الدولي القائم ، وفي الأسباب التي تكمن وراء إقامة المنظمات الدولية ، والعالمية منها ، والاقليمية ، كما تهتم العلاقات الدولية أيضاً بتحليل المصادر الرئيسية التي تنتج عنها الصراعات الدولية ، التي قد تهدد بإنفجار الحروب المسلحة ، والبحث في الكيفية التي تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية للدول والبحث في طبيعة الأجهزة المسئولة ، عن إتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وتحليل دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، بإعتبار الدبلوماسية ، هي قناة الإتصال الرئيسية للتعامل الدولي ، الرسمي ، بين الدول ، وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول . وما تشمله موضوعات الدبلوماسية ، ووسائلها ، وإنتشار ما يعرف دبلوماسية القمة (اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات) ، ودبلوماسية المنظمات الدولية ، ودبلوماسية المؤتمرات ، أو ما يطلق عليه بالدبلوماسيه البرلمانية ، ودبلوماسية الأزمات .

كذلك تهتم العلاقات الدولية ، بدراسة الجوانب المختلفة ، التي أثرت في مجرى العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر ، مثل القومية ،

والاستعمار ، وتبحث العلاقات الدولية فى نظريات الأمن الدولى ، والتأثيرات التى تتركها الدعايات الدولية الموجهة ، والحروب النفسية المضادة على العلاقات الدولية . وعموما فإن العلاقات الدولية تعالج المسائل التى تظهر على المسرح السياسى العالمى (٢٧) .

٣ - الحكومات المقارنة :

دون الدخول فى أبعادها الدقيقة ، يرى علماء السياسة ، إن الحكومة هى الوحدة الأولية ، لدراسة السلوك السياسى . ولا يهمنا مدى بعد التحليل الحديث ، عن الشكلية الواردة ، ضمن وصف الحكومات ، فإن علم السياسة ، لا زال يفترض ، أن المؤسسات الحكومية ، تشكل النظام الرئيسى ، الذى يكمن فيه النشاط السياسى . ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط السياسى ، ولكنها أيضاً يجب أن تفهم ، على أنها أساس المجتمع المعنوى ، الذى يعيش الناس داخله . ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسى فحسب ، بل تحدده ، وتحدد الجماعات السياسية المناسبة ، هذا إلى جانب مبدأى القانونية ، والشرعية . إن الحكومة ، هى فكرة تحديد الحق ، بسبب مبدأ الشرعية ، المخول اليها تلك السلطة ، أو القوة التى تربط الناس معاً ومن خلال تمسكهم بالأخلاق العامة . ويعزو علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة ؛ عندما ترى أن المجتمع الذى تحكمه تلك الحكومة متلاصقاً .

ويهتم علم الحكومات (٢٨) المقارنة ، بدراسة المؤسسات السياسية والدستورية ، والحزبية ، وأنماط السلوك القيادى ، ومختلف العمليات والأنشطة التى تجرى داخل النظام السياسى للدولة ، ويركز علم الحكومات

المقارنة ، على النظم السياسية الرئيسية السائدة ، فى العالم ، وهى نظم الديموقراطيات الغربية ، ونظم الحكم الدكتاتورى ، والنظم السياسية السائدة فى دول العالم الثالث ، وما يندرج تحت ذلك من موضوعات، مثل وضع دساتير الحكم ، ووسائلها ، وأهدافها ، والانماط المختلفة الزعامة السياسية ، والمصادر التى تستمد منها طاقتها ، فى التأثير ، والمشكلات الناتجة عن عمليات التغيير السياسى ، والخصائص المميزة للنظم الحزبية والانتخابية المختلفة ، حيث يوجد مثلا نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين الكبيرين ، ونظام تعدد الأحزاب ، ولكل من هذه النظم عناصره ومقوماته ، وإيجابياته ، وسلبياته . كذلك تهتم دراسة الحكومات المقارنة بالتأثير الذى يتركه إختلاف الايديولوجيات على عملية الحكم والآثار الناتجة عن تطبيق النظم السياسية الغربية ، على المجتمعات غير الغربية . وعموما فإن دراسة الحكومات المقارنة ، ترتكز على الخبرات السياسية ، والأنظمة السياسية ، وأنماط السلوك ، والعمليات ، التى تظهر مصاحبة للحكومات بمختلف نماذجها ، ووظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات السياسية المقارنة .

٤ ـ الادارة العامة :

إن الطفرة الهائلة فى دراسات علم الادارة العامة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأ محور التحليل ينتقل تدريجيا ، إلى بحث الجوانب السلوكية فى الإدارة ، وقد بذل عدد كبير من أساتذة العلوم السياسية ، ولا سيما فى الولايات المتحدة ، جهوداً لتطوير علم الادارة العامة ، وخاصة فيما يتعلق بأبعاد الظاهرة البيروقراطية ، مفاهيمها ومصادرها وعلاقات القوى الاجتماعية بالبيروقراطية ، والأمراض والعيوب

والعلل الاجتماعية ، التى تخلقها البيروقراطية . وتعنى الادارة العامة ، بتحديد الإطار السياسى ، والايديولوجى ، الذى يحيط بعمل الأداة التنفيذية فى الدولة ، والمقومات الأساسية ، التى يرتكز عليها النظام السياسى ، والدستورى للدولة ، والبحث فى كيفية ، وضع السياسة العامة للدولة ، وطرق الرقابة السياسية والحزبية ، والشعبية ، على عمل الجهاز الحكومى ، والبحث فى الأسس والمقومات التى ترتكز عليها نظم الإدارة المحلية ، بإعتبارها المعبر الحقيقى عن ديموقراطية الإدارة .

وفى الفترة الأخيرة ، بدأ مركز الثقل فى إهتمام أبحاث الادارة العامة ، ينتقل إلى ما يعرف بالإدارة العامة المقارنة ، وهو ما يعنى تحليل نظم الادارة الحكومية ، فى دول العالم على أساس مقارن ، أو تصنيف هذه النظم ، بحسب إرتباطها بإطـــار سياسى ، وإجتماعى ، وإقتصادى معين ، ويعترف أساتذة العلوم السياسية بأهمية المؤثرات السياسية فى عمل الادارة التنفيذية ، وذلك بالرغم من أنهم لم يتوصلوا إلى إيجاد نظرية محددة ، تفسر الارتباط بين النظام الادارى والنظام السياسى .

إن التركيز الجديد ، على دراسة الادارة العامة ، ونظرياتها التنظيمية ، قد أنطلق من عدة إتجاهات ، وبعضها له دور سيكولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل السيكولوجية الاجتماعية ، للمنظمات البيروقراطية ، أو ذا لون إجتماعى ، أو سوسيولوجى ، مثل الاهتمام بتحليل تأثير النمو البيروقراطى على البنيان الاجتماعى ، والهيكل الطبقى ، وغير ذلك من القيم ، والمعايير ، وأنماط السلوك الاجتماعى ، وذلك بالاضافة إلى النظريات ، التى شاعت فى التحليل مثل نظرية الجماعات ، وديناميكات التجمعات ، والشلل ،

ونظرية المباريات ، ونظرية القرارات ، ونظرية المعلومات . وعلى العموم ، ودون الإغراق فى تفاصيل كثيرة ، يمكن القول بأن دراسات الإدارة العامة قد بلغت نشأواً بعيداً ، فى الوقت الحالى ، وأصبح الاتجاه ، يرمى إلى خلق نظرية إدارية ، متكاملة ، تندمج فيها الإعتبارات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية ، والسيكولوجية . وقد كان للزيادة المضطردة ، فى حجم المهام ، التى تضطلع بها الدولة الحديثة ، لتبرز الكثير من المشكلات الإدارية ، وتحليل دور المواطن ، فى العمل الإدارى ، أو بالأصح التعرف على أهمية عنصر المشاركة الشعبية ، فى إنجاح برامج الإدارة الحكومية (٣٠) ، باعتبار أن الإدارة العامة ، تعنى فى مجملها ، إدماج ، وتوجيه ، الجهود الانسانية ، التى تسعى إلى تحقيق الغايات ، التى تحددها السياسة العامة للدولة .

الفصل الثاني

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن محور إهتمام أى علم إجتماعى ، هو الذى يميزه عن العلم الآخر ، ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الوقائع ، ومحور إهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة فحسب ، أنه يعتبر علم السلطة ، أو علم القدرة ، وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وممارستها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه ، لأنه يعتبر علماً متميزاً ، عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة ، لا تزال تتأثر إلى حد كبير بالليونة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدى إلى إيجاد صلة ، بين هذا العلم الناشىء ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدى إلى ترابط بينها ، وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة ، وعلم النفس ، والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصبح لا جدوى منها ، إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بسرد الأحداث فقط ، وإنما يتعدى ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ، والظواهر السياسية ، التى قامت

فى هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدوله القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الاستعمار ، فى القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغى إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة(١) ، ووظيفة المؤرخ ، فإذا كان المؤرخ ، يكتفى بسرد الوقائع ، وترتيبها . فى سياق زمنى معين ، فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضى ، ودروسه المستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ ، بالإتجاهات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة علم التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع ، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية : فكل الأبحاث ، والدراسة السياسية ، حول الأمن ، والسلم الدوليين ، كتبت أثناء الفتن والحروب ، والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاما مباشراً ، فى قيام حوادث تاريخية ، ودفعت بالجماهير — التى تشبعت بتلك الأفكار ، والنظريات — إلى المطالبة ، بالاصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثال ذلك آراء مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين ، دفعوا بالشعب الفرنسى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمى التاريخ والسياسة ، إلا أنهما يختلفان فى أن التطور السريع ، للمجتمع البشرى ، قد أفقد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الأعلام الحديثة كالأذاعة والتليفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الاستعانة بسوابقها التاريخية ، لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق فى الماضى .

٣ ـ علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر إلى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسى ، تأكيداً على تبعيته الكاملة للسياسة ، وقد إنفصل هذان العلمان ، فى الوقت الحاضر ، بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد ، يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجاته ، ورغباته المادية ، وهذه الجهود برمتها ، تخضع لقواعد ، وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة ، بين مراكز القوة الاقتصادية ، فى الدولة ، وبين مراكز الثقل ، والتأثير ، فى القطاع السياسى الداخلى ، وتنطبق هذه الحقيقة ، على كل المجتمعات السياسية ، بلا إستثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية ، والحيوية ، مثل مشكلة ، سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية ، لتفسير قيام بعض الثورات ، ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك ، الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية ، فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول القادرة ، إلى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والاقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى ، فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إحتياجات الأفراد ، والمجتمع ،

بصورة مجردة ؛ أى بصرف النظر عن المبادىء الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة ، لا بد وأن يدخل المفاهيم الأخلاقية فى إعتباره ،

٣ ـ علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد ، التى تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تنظيما ملزما ، مقترنا ، بعقاب لمن يخالفه ، وينقسم القانون ، إلى فرعين أساسين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظرا لوجود عنصر الدولة فى القانون العام ، بإعتباره ذلك الفرع من القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها ، نظرا لوجود عنصر الدوله — فإنه هو الذى يعتبر الأساس الذى يقوم عليه علم السياسة ، وينقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هى :

أ — القانون الادارى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم المرافق العامة فى الدولة وكيفية إدارتها .

ب — القانون الدولى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين طبيعة العلاقات الموجودة ، بين الدول وكيفية تنظيمها ،

ج — القانون الدستورى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين شكل الدولة ، والتنظيمات الأساسية ، للسلطات العامة فيها ، ويحدد الحقوق ، والواجبات ، التى يتمتع بها السكان ، أى أن القانون الدستورى ، تتشابك موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية ، تدرس لفترة طويلة ضمن القانون الدستورى ، بإعتبار أنها تشمل دراسة نظام الدولة ، والسلطة فيها ؛ ولا يزال هذا التشابك موجودا ، فى كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ؛ فالأولى تدرس النظم السياسية

تحت عناوين تجمع بين مفهومى السياسة والقانون الدستورى ، فى حين أن في فرنسا تتم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستورى . وعقب الحرب العالمية الثانية ، تم فصل علم السياسة عن القانون الدستورى فى فرنسا .

وتجدر الاشارة ، إلى أن نطاق الموضوعات التى يشملها علم السياسة أكثر شمولا ، من القانون الدستورى ، لأن القانون الدستور لا يبحث سير العمل فى المنظمات السياسية والسلطات التى ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، في حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل فى تلك المنظمات ، سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستورى ، شىء جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص ، بشكل جامد ، فى حين أن علم السياسة لا تتقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا ، يمكن القول ، أن إختصاص ، ومدى نطاق علم السياسة ، أكثر شمولا ، من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستورى : ففى حين ، ينحصر إختصاص القانون الدستورى ، على تعيين القواعد التى تنظم السلطة ، داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع شكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية ، أو إجتماعية ، أو إقتصادية ، أو أخلاقية (٢) .

٤ ـ علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والأخلاق :

إرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة ، بإعتبار أن علم السياسة ، هو العلم ، الذى يتناول بالبحث كل ما من شأنه ، أن يؤدى إلى تقدم الجماعة السياسية . ولاقت

مثل هذه الآراء ، قبولا لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ، والفارابي ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التي تعنى تنظيم الأفكار السياسية ، بين أفراد المجتمع ، في مختلف الأزمنة ، والأمكنة : فالفكر الانساني غني بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غني بفلسفات سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة السياسية . هو وصفها بأنها « ... كل مجموعة من الدراسات التي تتسم بالعمومية ، بهدف الوصول ، لعدد قليل من المبادىء الرئيسية ، بحيث يمكن بها تفسير المعرفة الانسانية كلها » ؛ والفلسفة السياسية ، ترمي أيضاً للإهتداء لبعض المبادىء التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة ، لدى أفلاطون ، أو مبدأ الخير العام ، لدى أرسطو ، أو مبدأ العصبية لدى ابن خلدون ، أو مبدأ السيادة لدى جان بودان ؛ أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة السياسية ، تحاول تفسير كل شيء سياسي ، أو كل شيء يتعلق بالدولة من خلال المبدأ ، أو المبادىء التي يضعها عقل الفيلسوف السياسي(٣). ومن هنا ، فقد أشتد التمييز ، اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة ؛ فالأول هو عالم القيم ، وأما الثاني فهو عالم الوقائع والظواهر والحركيات السياسية (٤) .

غير أن الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة ، هو الابتعاد بالفكر السياسي ، عن الفكر الفلسفي ، نظرا لدخول علم السياسة ، باب العلوم العلمية ، التي تشملها الرياضيات ، والاحصاء ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين يبحثون القضايا التي تمس النظريات السياسية (٥) .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة ، بعلم الأخلاق ، وعلم النفس ، فمن الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضهما البعض ، إرتباطاً وثيقاً ، بإعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة ، قد وجدا ، فى حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة العصرية وتشعب المصالح ، أدى إلى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية ، للفرد ، والمفاهيم الأخلاقية للسياسة ، وهكذا تم التمييز ، بين الحقوق والواجبات العامة التى يسندها الرادع السياسى .

ولعلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة ، وأصبح ضرورياً على الحكام ، معرفة ما يريده الرأى العام ، سواء فى الدول الديموقراطية ، أو الدول الديكتاتورية ، على السواء . ففى الأولى ، لابد وأن تكيف الحكومات ، أفكار ومفاهيم الأشخاص ، الذين ستطبق عليهم نظمها ، وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسى ، لدى كل شعب ، عن غيره ، لأن ما يناسب شعباً ، قد لا يناسب شعباً آخر ، أما فى الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية ، فإنها تلجأ إلى القوة ، لكى تحتفظ بالحكم ، وبالتالى فانها تحاول ترغيب الشعوب ، التى تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك بإستخدام أنواع من التأثير النفسى ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة ، لكى تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل فى فراغ ، وقد أعطت الدراسات الفسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على البيئة ، التى من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون

من الدراسة ، خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بصفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفه ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسى ، الذى يعنى بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى ، وبين السلوك الاجتماعى ، والسلوك السياسى . ومن هنا ، فقد أعترف علماء السياسة ، بأهمية علم الاجتماع ، فى دراسة السياسة ، وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تأثير كبير على الدراسات السياسية . وقد أكد أحد الباحثين على ذلك بالتدليل على ما يدرسه علم الاجتماع السياسى ، من نشأة النظم السياسية وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية ، فى مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأى العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسى(٦) . وقد حدا ذلك بقول البعض ، أن علم الاجتماع عموما هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى ، لأنه يبحث فى أصل ، وتطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية ، وكذلك أشكالها ، وقوانينها وعاداتها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به فى تطور الثقافة والحضارة الانسانية . ومثل هذه الجوانب ، التى يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لا يمكن إستيعابها ، وتفهمها ، بدون التعمق فى جذورها الاجتماعية ؛ كما أن علم الاجتماع ، لا يمكن أن يتقدم كثيرا بدون الاحاطه الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التى تتعامل فى المجتمع عند كل مرحلة ، من مراحل نموه وتطوره .

وأخيراً تجدر الاشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم والاجتماعية وهذه المسألة المشتركة بينها هى أنها تعرف إلى أى حد يجب

على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب أن يسهم فى أعدادها ؛ وإلى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة . أن القضية ؛ فى قسم منها ، قضية إتفاق . قد ينمو علم السياسة ؛ فى بعض الدول ؛ بأسرع مما ينمو به ، علم الاجتماع ، فيؤدى هذا بعلم السياسة إلى إستعارة تحليل علمى معد سلفا فى بلدان أخرى (٧) .

وهناك أيضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافى ، وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمى ؛ وعلى علم السياسة أن يحذو بشأنها حذو العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابه . وعلم السياسة يتلقى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك ؛ غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ؛ إلا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ؛ هناك أيضاً معطيات أخرى تتعلق ببنية السلطة كالمؤسسات الحكومية والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وتترتب على علم السياسة هنا مسئولية إعداد مثل هذه المعطيات إعدادا كاملا ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التى تستخدمها الفروع الأخرى (تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار ، الأدوات والأساليب التى يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات) . وهنا فإن على الباحثين متنوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ؛ كذلك فإن الأحزاب السياسية هى الأخرى ليست سوى نوعا من الجماعة ، وهناك أخيرا عناصر لا تمثل سوى مظهر واحد من موضوع أشمل مثل « المزاج السياسى » الذى يتفق تحديده مع إنعكاس مكونات الشخصية

العامة ، على أسلوب عمل جماعة ما ، لا يمثل تدخلها فى السياسة ، سوى جزء من نشاطها .

وهكذا ؛ فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده ، نظرا لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه المواضيع تفترض ، من جهة أخرى ، ثقافة من نوع خاص يفتقر إليها عادة الباحثون فى علم السياسة ، لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى إلى علم الاجتماع ليستعيض عن النقص الظاهر فى علم السياسة ؛ بل أن على الباحث فى علم السياسة أن يكون قادرا على مراقبة المعطيات المقدمة له ، وأن يقدم إقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات مدى أشمل على حقل تخصصه فى علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة (كتحليل النخبة السياسية فى دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية) ؛ وهكذا فان على الباحث فى علم السياسة أن يسهم بجهده العلمى فى العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك فى إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهمه ليست سوى مظهر — يصعب فصله — عن مواضيع ، تتخطى ، فى مجموعها ، إطار تحليله (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموماً فإن المعرفة السياسية لا زالت متأخرة ؛ حيث أنه حتى فى البلدان الأوربية — مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامل ومتخصص ، بل أنه ما زالت هناك حتى الآن صعوبات

على طريق ترسيخ هذا العلم ؛ من بين ثغراته الرئيسية عدم وجود علاقة دقيقة بين مختلف عناصره ، وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضيعه المتشعبة ؛ وربما يرجع ذلك فى معظمه إلى طبيعة علم السياسة نفسها .

مراجع الباب الأول

الفصــــل الأول :

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— George E. G. Catlen, " Political Theory : What is it ? in james, A. Gould and Vincent V, Thursby, ed., Contemporary, Political Thought, Issues. in Scope, Value and Direction, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1969, p. 24.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول ذلك ، راجع :

— Varma, S.P. Modern Political Theory, Vikas Publishing House P.V.T., Ltd, New Delhi 1975.

(٣) راجع فى تفصيل ذلك :

— W. A. Rabson, The University Teaching of Social Science : Political Science, Paris, Unesco, 1954, pp. 17 — 18.

(٤) -- George E. G. Catlin. op. cit, p. 25.

(٥) — Harry Eckstein; ' Political Theory and the study of Politics : A Report of a Conference in American Political Science Review, L, No. 2, jane 1956. p. 479.

(٦) — Gould and Thursby, eds., op. cit, p. 3.

(٧) — George H. Sabine, A History of Political Theory, New York, Henry Holt, 1937.

راجع فى تفصيل ذلك أيضا :

— Lasswell & Harold & Kaplan, A. : Power and Society. New Haven, 1950. pp. 205 – 239.

(٨) ومن هؤلاء :

— Sabine, H. George, A. History. of Political theory, New York : Holt, Rinhart and Winston, 1961.

— Duverger, Maurice. Introduction à la Politique. Paris. Gallimard, 1964.

(٩) راجع : دكتور ثروت بدوى : النظم السياسية ، القاهرة . دار المعارف ١٩٧٠ ، ودكتور طعيمة الجرف . نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى . القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ .

دكتور عبد الحميد متولى . الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية . القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٩ .

دكتور محمد طه بدوى . النظم السياسية والاجتماعية . الأسكندرية . منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .

دكتور محمد كامل ليلة : النظم السياسية : الدولة والحكومة القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١ .

(١٠) راجع : دكتور احمد سويلم العمرى . بحوث فى السياسة . القاهرة ، ١٩٥٣ .

— دكتور محمد عبد المعز نصر : فى النظريات والنظم السياسية : بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ .

— جورج سباين : تطور الفكر السياسى (ترجمة حسن جلال العروسى) القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ .

(١١) — Easton, David. The Political System. New York, Alfred A, Knopf, 1963 pp. 11 — 19.

(١٢) دكتور بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى عيسى · المدخل فى علم السياسة . القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٧١ .

(١٣) راجع فى تفصيل ذلك :

— Kaplan A. Morton. The Revolution in World Politics. N. Y. joha Wiley and Sons. Inc. 1962. pp. 40 – 51.

— Mac Far lane. L. J.; Modern Political Theory. London. Thomas Nilson and Sons Limited, 1970, pp. 42 – 35.

— Arnold, Brecht, Political Theory, Princeton, Princeton University Press, New Jersey 1959 pp. 12 – 20.

— Eugene J. Meehan, Th Theory and method of (١٤) political analysis. Home wood Illinois, The Dorsey Press 1968 pp. 14-44.

(١٥) دكتور عبلو بوحوش : تطور النظريات والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ص ١٩ ـ ٢٠.

ودكتور بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى عيسى . المدخل الى علم السياسة ـ مرجع سابق ص ٤١ ـ ٤٤ .

(١٦) دكتور احمد سويلم العمرى . أصول النظم السياسية المقارنة · القاهرة · الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ص ٢٩ ـ ٣٩ ·

(١٧) دكتور حسن صعب . علم السياسة بيروت ، دار العلم للملايين الطبعة الأولى ١٩٦٦ ص ص ١٢٣ ـ ١٢٧ ·

(١٨) جون ج. كيندى . الفيلسوف والعلم ترجمة الدكتور أمين الشريف . بيروت منشورات مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ص ص ١١٤ ـ ١٢٠ ..

(١٩) المرجع السابق ص ١١٨ . وراجع أيضا : =

Hans Morgenthau, Scientific Man V. Power Politics. Chicago, University of Chicago Press 1946 p. 130 - 140.

(٢٠) عبد الرحمن بن خلدون المغربي ، المقدمة ، تاريخ العلامة أبن خلدون ، بيروت،دار الكتاب اللبناني ١٩٥٦ ص ص ٢٦٠ ـ ٢٧٠ .

(٢١) وراجع في تفصيل ذلك :

— Duverger, Maurice, Methodes de la Science Politique. Paris, Presses Universitaires de France 1959, pp. 20 - 28.

(٢٢) — Ibid.

(٢٣) راجع : دكتور حامد ربيع . مذكرات في النظرية السياسية (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

وراجع في تفصيل ذلك البابين الثاني والثالث من الكتاب .

(٢٤) راجع في تفصيل ذلك دكتور أحمد سويلم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ص ص ٧٥ ـ ٨٩ .

(٢٥) وراجع في تفصيل ذلك :

— Maciver, R. The Webs of the Government, New York, the Macmillan Co 1947 pp. 300 – 405.

(٢٦) دكتور حسن صعب . علم السياسة . مرجع سابق ص ص ٤٩ ـ ٥٠ .

وراجـــع :

— Touchard, Jean - Histoire des Idées Politiques. Paris, Presses Universitaires de France 1959 p. 370.

وسوف يتم شرح واف للنظرية السياسية في موضع لاحق من الكتاب .

(٢٧) راجع بصفة عامة حول نطاق الظواهر السياسية ذات الطابع العالمي :
Morgenthau, Hans J. Politics Amoug Nations, 1960,

& Organski, A. F. K. : Worl Politics, Knopf 1958.

(٢٨) — Feild, Lowell : Governments in Modern Society, Megrew – Hill, 1959 pp. 32 - 40.

— Duverger, Maurice, Methodes de la Science Politique. Paris, Presses Universitaires de France, 1959. pp. 20 - 24.

(٢٩) واجع حول طبيعة الادارة العامة ومضمونها وأهدافها :

— Leonard, White, Introduction to the Study of Public Administration, The Macmillan Company, New York, 1949 pp. 4 – 12.

— دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، دراسات فى الادارة العامة ، القاهرة دار المعارف بمصر ص ص ١٠ ـ ٤٢ .

الفصـــل الثـــانى :

(١) راجـــع :

دكتور حسن صعب ، مقدمة لدراسة علم السياسة ، بـيروت ، منشورات المكتب التجارى ، ١٩٦٦ ص ص ٢٠ ـ ٣٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة راجع :

— Duverger Maurice : Droit Constitutionel et Instutions Politiques, Paris, Presses Universitaires de France, 195?. pp. 6 – 61.

— Crick, Bernard. In Defense of Politics, Chicago. The University of Chicago Press 1962. pp. 140 - 158.

(٣) — Brecht, Arnold. Political theory, op. cit. pp. 14 - 18.

(٤) دكتور حسن صعب . علم السياسة . مرجع سابق ص‌ص ٤٨ .

(٥) دكتور حامد ربيع ، مذكرات فى النظرية السياسية ، مرجع سابق.

(٦) — Coser, Lewis A; Political Sociologe, London, 1967 p. 4.

(٧) راجع :

— Jean, Meynaud, Introduction A. la Science Politique, Paris, 1963.

الباب الثاني

النظرية السياسية فى الوقت الراهن

الفصل الثالث

المناهج المتعارضة في طبيعة ومجال علم السياسة والنظرية السياسية

١ - المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي :

تتراوح طرق البحث منذ اليونان حتى الآن بين المنهج القياسي لافلاطون والمنهج الاستقرائي لارسطو والذي لم يستطع هو الآخر أن يبتعد كلية عن المنهج القياسي . وتاريخ المعرفة السياسية منذ عصر هذين الفيلسوفين حتى عصرنا الحديث هو قصة محاولة إنصرافها عن المنهج القياسي التجريدي إلى منهج إستقرائي تجريبي .

إن أفلاطون يبرر منهجه القياسي بإعتبار الدولة صورة للفرد ، ولذلك فإن العدالة فى الدولة هى صورة مكبرة للعدالة لدى الفرد ، وعدالة الاثنين واحدة ، ولكن الدولة أوسع وأوضح ومن ثم يقترح أفلاطون « أن نبحث عن طبيعة العدالة والظلم كما يظهران فى الدولة ، ثم نبحثها لدى الفرد فننتقل بذلك من الأعم إلى الأخص ثم نقارن بينها » . وعموما فإنه تنبغى الإشارة أنه إذا كان المنهج العلمى السائد اليوم فى التطبيق فى علم السياسة — منهجاً تجريبياً ، إلا أن المعرفة العلمية لا تتقدم بدون إفتراضات نظرية قد تثبت التجربة صحتها أو تثبت بطلانها .

وفى القرون الوسطى والإسلامية برز المنهج الإستقرائى فى البحث السياسى من خلال الدراسة التاريخية أو القانونية للدولة أكثر مما ظهر فى دراسات الفلاسفة أو المفكرين الذين ساروا على نمط أفلاطون وأرسطو. ويعتبر ابن تيمية وابن خلدون، من أبرز المفكرين الإجتماعيين المسلمين الذين نقدوا المنهج القياسى الأرسطوى، وكانوا يرغبون فى العودة إلى المنهج السلفى وإستبعاد دراسة الفلسفة والمنطق فمطوا بذلك ظهور منهج تجريبى من النقد، والذى به تنضج العلوم الطبيعية والإجتماعية نضوجا متواصلا، فابن خلدون يرى ضرورة إدراك الوقائع التاريخية على حقيقتها وتحريرها من أوهام المؤرخين، ومع ذلك فإن فريقا (١) من الباحثين يعتبرون مقدمة ابن خلدون كتاباً فى أصول علم التاريخ أو دراسة فى المنهج التاريخى باعتبار ما ذكره ابن خلدون (٢) من «أن فن التاريخ هو فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الباحثين من الأمم فى أخلاقهم، والأنبياء فى سيرهم، والملوك فى دولهم وسياستهم»؛ وهكذا نجد أن المنهج التاريخى يؤكد على دراسة تاريخ النظام السياسى حيث أنه يلم بالأحداث السياسية التى أدت إلى إقامة تلك النظم ويربطها بالافكار التى كانت سائدة آنذاك.

ومن المناهج الاخرى المستخدمة فى تحليل الظواهر والاحداث السياسية المذاهب الآتية:

١ — المذهب القانونى: حيث يركز الباحث على دراسة الاوضاع الدستورية فى الدولة من حيث علاقات أجهزة الحكم ومؤسساته ببعضها وإختصاصاتها ووظائفها ودراسة الحقوق والالتزامات التى ينشئها الدستور ويقررها للأفراد.

٢ — المذهب الإجتماعى : حيث يحاول الباحث أن يبحث مكانة الظواهر السياسية ونظمها عن غيرها من الظواهر فيبحث الظواهر السياسية وعلاقتها بالحياة الإجتماعية .

٣ — المذهب الفلسفى : حيث يحاول الباحث التركيز على بحث القواعد الاساسية التى تحكم الظواهر السياسية فتكون دراسته مركزة على الفكر السياسى وعن أصلح حكومة لمجتمع ما .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة علم السياسة فى عالمنا العربى المعاصر تتخذ عدة أساليب ففى مصر تسود المدرسة العلمية السياسية بإعتبار السياسة علماً قائماً بذاته وقد سار عدد من الاساتذة المصريين فى هذا الطريق ، كما توجد المدرسة القانونية الدستورية والتى تعتبر دراسة السياسة جزءاً من القانون الدستورى ، وهذا الاسلوب يتبعه معظم أساتذة القانون الدستورى فى العالم العربى ، ثم تأتى طريقة الدراسة المنهجية للنظم والنظريات السياسية الإسلامية ، وقد نادى بها المستشرقون أول الامر ، ثم الكتاب العرب ، وأخيراً توجد المدرسة الخلدونية وهى إمتداد لمنهج أبن خلدون ، وقد حاول جورجى زيدان السير على منهجه ، فى مجموعة دراسات للدولة نشرت سنة ١٩١٣ . والخلاصة إن الإستعانة بالمنهج العلمى فى الدراسات السياسية — وأيا كانت المذاهب المستخدمة — إنما يمثل مطلباً حيوياً مع الاخذ فى الإعتبار الطبيعة الديناميكية المعقدة للسلوك الإنسانى فضلا عن كثرة المتغيرات غير المنظورة التى تحد من القدرة على التنبؤ فى مجال التحليل السياسى ، فهناك مشكلات ناتجة عن فقد الظواهر السياسية وأخرى نتيجة لعنف الجانب التجريبى لعلم السياسة ، كما أن هناك مشكلات ناتجة عن تعذر إستخدام وسائل القياس الكمى فى مجال

التحليل السياسي نظرا لمرونة علم السياسة ، وعدم محدوديته ، حتى أن أحد الباحثين يرى أن علم السياسة ليس سوى اسما ، أطلق على مجموعة من الموضوعات ذات الاختصاص والتي تتنازع في ميدان واحد للبحث ، وطبقاً لهذا الرأى فإنه يوجد علوم سياسية بدلا من علم السياسة .

وقد يكون من المفيد بعد إستعراضنا للمنهج القياسي والمنهج الاستقرائي — تحليل المناهج المتعددة والمتعارضة لعلم السياسة ، والتي تدور بين النظرية التجريبية والنظرية العرفية .

٣ - المنهج التاريخي : جورج هـ. سابين Sabine

إن أفضل من يمثل المنهج التاريخي أو التقليدي في علم السياسة هو جورج هـ. سابين (٣) . ويستهل سابين تعريفه لعلم السياسة بصورة محددة جداً فهو يقترح أن ندمج في علم السياسة جميع الموضوعات التي كانت مثار مناقشة في كتابات فلاسفة السياسة المشهورين من أمثال أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك وروسو وبنتام وميل وجرين وهيجل وماركس وآخرين . وعندهم سوف نحاول أن نبحث عن تلك الاسئلة التي أثاروها حول صحة أو سلامة النظريات السياسية وأسئلة تتصل بالفضائل أو المثل المراد تحقيقها في الدولة ومعنى الحرية ، ولماذا ينصاع الناس للحكومة ومجال أنشطة الحكم ومعنى المساواة .. تلك هي بعض الاسئلة أو القضايا التي أثارت أذهان فلاسفة السياسة على مدى عصور التاريخ . بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نعمل حصراً للأسئلة التي تختص بالدولة ، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ، وبين الفرد والدولة ثم نناقشها في النهاية إذا لم تكن قد نوقشت مناقشة مستفيضة من جانب فلاسفة السياسة . وتمثل هذه الامور أسس النظرية السياسية ، طبقاً لفكر المفكرين التقليديين . ولقد ربط سابين

Sabine وكتاب تقليديون آخرون أهمية كبرى بالمنهج التاريخى . والنظرية السياسية — عند سابين — هى دائماً سابقة «بالنسبة لموقف معين محدد» ولذلك فإن عمليات أعادة بناء « الزمن المكان والظروف التى تنشأ فيها » شىء ضرورى لفهمها . إن حقيقة أن النظرية السياسية هى دائماً متأصلة فى « موقف معين محدد » لا يعنى أن لها علاقة بالزمن المستقبل . إن النظرية السياسية الكبرى تتميز وتتفوق فى كل من « تحليل الموقف الحالى والايحاء بمواقف أخرى » وبذلك فإن النظرية السياسية الجديدة — حتى لو كانت نتيجة لمجموعة ظروف تاريخية خاصة — لها مغزاها فى كل العصور المقبلة . إنها بالضبط تلك الصفة العامة للنظرية السياسية ، والتى تجعل منها شيئاً جديراً بالإحترام (٥) . إن النظرية السياسية النموذجية تشمل — حسب تصور سابين — (أ) عبارات تصف حال وأوضاع تؤدى إلى نشأتها (ب) عبارات تدور حول « ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً « الطبيعة العرضية » (ح) عبارات تشير إلى أن « شيئاً يجب أن يحدث أو هو الصواب فى أن يحدث أو هو الذى يستحسن أن يحدث » إن النظريات السياسية — على ذلك تشكل — طبقاً لرأس سابين ٣ عناصر : الواقع والعرضى والقيمى ، والنظريات السياسية ذات الدلالة الكبرى قد ظهرت فى فترات الشدة . وفى التاريخ المعلوم لنا على إمتداد ٢٥ قرناً ظهرت فترتان مدة كل منها ٥٠ سنة فى مكانين مختلفين إزدهرت فيها النظرية السياسية كثيراً (١) فى أثينا فى النصف والربع الثالث من القرن الرابع الميلادى عندما كتب أفلاطون وأرسطو أعمالهم الكبرى (٢) فى إنجلترا بين أعوام ١٦٤٠ — ١٦٩٠ عندما طور هوبز واولك وآخرين — طوروا نظرياتهم السياسية . وهاتان الفترتان هما فترتا التغير العظيم فى التاريخ

الفكرى والإجتماعى فى أوربا . ويرى سابين Sabine أن النظريات السياسية الكبرى لا تنشأ عن أزمة بهذا الكيف ، ولكن من خلال ردود الفعل التى تتركها على عقول المفكرين . ولكى نفهم نظرية سياسية — على ذلك وجب أن نفهم العصر الذى نشأت فيه بوضوح ، وكذا المكان والظروف الملابسة لذلك . وقد لا يشترك الفيلسوف السياسى فعلا فى سياسة عصره ولكنه يتأثر بها . وبالتالى يحاول أن يؤثر فيها . ويرى سابين أن النظريات السياسية « تلعب دورا مزدوجا » بمعنى أنها فى الوقت الذى تنتمى فيه إلى عالم الفكر المجرد ، إلا أنها تؤثر على العقائد والمعتقدات التى تصبح أسباباً وتحترم كأحداث عرضية فى المواقف التاريخية . ومن الضرورى كذلك فهم ما إذا كانت النظرية السياسية صحيحة أو زائفة ، سليمة أو سخيفة ، يمكن التعويل عليها أم لا . ويتضمن هذا ، مسألة القيم ومن الضرورى لذلك ولكى نفهم النظرية السياسية، يجب أن نحاول أن نجمع بين الواقعى والعرضى والقيمى .

لقد عالجنا الآن كيف أن سابين Sabine سمى « البناء المنطقى للنظرية السياسية » . وعلينا أن نفكر فى « مكوناتها النفسية » إن النظرية السياسية ليست تدريباً فى فراغ فكرى . إذ القصد فيها التحريض والأقناع . والغرض من التحريض دائماً موجود أمام من يقوم بتنظير السياسة . إن بعض ما يصفه الكتاب المحدثون « بفولكلور الفلسفة السياسية » أو حتى مجرد « الايديولوجية » أمر حيوى لفهم النظرية السياسية إن العقائد التى ولدها فلاسفة السياسة . بصرف النظر عن صحتها أو زيفها — لها تأثيرها على التاريخ . إن كل نظرية سياسية — حسب رأى سابين — هى « حقيقة جوهرية تماماً ، تحدث فى خضم الحقائق التى تشكل موقفاً سياسياً معيناً .

« وهى على هذا النحو لها أسبابها كما أن لها نتائجها أيضاً بصرف النظر عن صحتها أو زيفها . أن النظرية السياسية لذلك يمكن الحكم عليها بطريقتين — كنظرية ، وكسبب للأحداث . وكنظرية يمكن أن يوجه إليها الإنسان النقد المنطقى وأن يحلل معناها وأن يبرز أوجه القصور فيها . ولكن كسبب للأحداث قد يحاول الإنسان أن يكتشف أى طبقة من المصالح ، تمثل أو أى دوافع لدى المفكرين السياسيين حدت بهم إلى ذلك . ولكن عندما نناقش النظرية السياسية — كسبب — أو كمجموعة من المعتقدات تؤدى إلى أحداث ووقائع معينة يجب ألا نخلط بينها وبين المظهر التجريدى لها . ويجب ألا نخلط كذلك بين مظهرى النظرية السياسية : المظهر الذى تكون فيه جزءا من عالم الفلسفة أو الفكر المجرد والمظهر الذى تكون فيه جزءا من بيانات ومعلومات عن السياسة . ومن الضرورى أن نميز بين الحقائق والقيم إلى جانب وجود فكر مستقيم متماسك فى كل منها . إن النظرية السياسية على ذلك تشتمل — حسب رأى سابين — على كل من الفكر السياسى والفلسفة السياسية وعلم السياسة .

٣ - المنهج السوسيولوجى (الخاص بعلم الاجتماع [٤]) :

جورج ج. أى. كاتلين Catlin لقد تعرض المنهج التاريخى عموماً للنقد بأنه يميل إلى النمط التقليدى كما رأى البعض أنه يضيق من وجهة النظر إلى السياسة ويقصرها على ساحة الدولة . ولقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين توسيع مجال علم السياسة بحيث لا يضم الدولة فحسب بل المجتمع أيضاً ، وهى وجهة نظر تبناها كاتلين Catlin . ويفضل كاتلين إستخدام السياسة بالمعنى الأرسطى ، وبالمعنى الذى تشتمل فيه على تلك الأنشطة التى تجرى فى المجتمع . ويعتبر كاتلين أن علم السياسة وتميزه عن علم الاجتماع

يعطينا عددا من المميزات التى تميز هذا المنهج (١) يسمح للدارس أن يعالج العلاقات السائدة فى المجتمع وتركيبه ككل وليست عن طريق الشرائح المصطنعة التى ظهرت فيما بين القرن الخامس عشر والسابع عشر فى أوربا والتى توصف هذه الأيام « بالدولة الحديثة » (٢) يربط دراساته بالنظرية العامة للمجتمع والتى يمكن أن يتجاهلها علماء السياسة على مسئوليتهم . الأمر الذى لم يقع فيه أغلب علماء السياسة المحدثين . (٣) إذا كان عالم السياسة يعالج الدولة كوحدة تحليل فمن المحتمل أنه يهمل التفاصيل التافهة والشائعة المرتبطة بالأحداث السياسية التى تحدث بين يوم وآخر والتى لا يستطيع فهمها ما لم يربطها بما يحدث فى المجتمع . ويوجد عدد كبير من الدول اليوم ولكن لا يمكن إعتبارها وحدات فردية من أجل أغراض التحليل السياسى وعلى الإنسان أن يذهب إلى خصائصها الأساسية . (٤) إذا قرر عالم السياسة أن يذهب وراء دراسة المؤسسات ويتحمل مسئولية دراسة الوظائف والعمليات التى يسهل عليه إلتقاطها كوحدات تحليل — وكاتلين Catline من جانبه قد أختار دراسة ظواهر السيطرة على أنها مركز دراسة السياسة .

وأجهزة السيطرة أو التحكم التى قد تتخذ شكل سيطرة إنسان على آخر أو فرد على جماعة أو جماعة إلى أخرى، ويرى كاتلين أن هذه السيطرة « تنشأ عن المطالب العادية للكائنات البشرية ولا تظهر إلى الوجود لأن المجتمع يفرض وجودها » (٦) .

والسيطرة بهذا المعنى لا يفرضها الشرير على البرىء إذ أن الطبيعة البشرية تتطلب هذه السيطرة بل وتفرضها .

وكاتلين Catlin على دراية بالمخاطر وأساءة إستخدام السلطة والتطلع

إليها وأنها المحدد الوحيد للعلاقات السياسية . ويجب ألا تربط بين السلطة والسلطة العسكرية ، ولا حتى يجب أن تعنى « السيادة » حينما يقول كاتلين (وهو خطأ وقع فيه هانز مورجانتو Hanz Margenthau) . إن سياسة السلطة ليست سيئة فى حد ذاتها ولكن تدمير سياسات السلطة هو الخطأ كما ذكر مورجانتو فى أعماله الأولى . حتى التعاون يمكن أن يكون صورة من صور السلطة ، إن التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس — على إعتبار السلطة خاصيته الرئيسية — فإن كاتلين يفضل علم السياسة على أنه أقرب إلى هذه المبادىء . وعلى الرغم من إعترافه دون خجل بأنه « سيكلوجى » بالمعنى الذى يراه جراهام وألاس وجيمس برايس إلا أنه أقرب إلى ميريام Merriam ولاسويل مؤسس المنهج السلوكى . ويعرف لاسويل علم السياسة بأنه « دراسة المشاركة فى السلطة وتشكيلها » وهو تعريف يقبله كاتلين والفرق الوحيد أنه يفضل تسميتها ظواهر السيطرة على جميع المجال الاجتماعى مع وجود « إفتراض غير مفهوم يدفع نحو السلطة » .

٤ — المنهج الفلسفى : ليو شتراوس Les Strauss :

بالإضافة إلى وجهات النظر التقليدية والمعاصرة بشأن علم السياسة توجد وجهة نظر ثالثة يقدمها شتراوس ويمكن وصفها بالمنهج الفلسفى ويميز شتراوس بين النظرية السياسية والفلسفه السياسية ويرى أن كليهما جانبان من الفكر السياسى . والنظرية السياسية عنده « هى محاولة معرفة طبيعة الأشياء السياسية بصدق » .

وحيث أن الفلسفة هى « البحث عن الحكمة » أو عن المعرفة العامة الشاملة من أجل الجميع » إلا أن الفلسفة السياسية « هى محاولة معرفة

طبيعة الأشياء السياسية بصدق إلى جانب معرفة النظام السياسى الصحيح » .
ويمتد الفكر السياسى إلى كل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية .
والنظرية السياسية والفلسفة السياسية يكملان بعضها البعض لأنه « لو نظرنا
عموماً فإن من الصعب فهم الفكر أو العمل دون تقييمه » . وينتقد
شتراوس كلا من المذهب التاريخى ويمثله سابين وتجريبية العلوم الاجتماعية
التى كان يدافع عنها كاتلين وقد وصفها شتراوس بأنها « الخصم الخطير
للفلسفة السياسية » .

ويرى شتراوس أن القيم جزء لا يمكن الإستغناء عنه فى الفلسفة
السياسية ولا يمكن إستبعادها من السياسة . إن كل العمل السياسى
يهدف إما إلى المحافظة أو إلى التغير ، ويوجهه فى ذلك فكر أو تقييم ما
لما هو أفضل وما هو أسوأ . ونتوقع أن يتوفر لدى عالم السياسة أكثر
من مجرد الرأين . فلابد أن تتوفر لديه المعرفة معرفة الخير لخير الحياة
وخير المجتمع . « إذا كان هذا التوجه يصبح أمراً ظاهراً صريحاً وإذا
جعل الناس هدفهم إكتساب معرفة الحياة الصالحة للمجتمع الصالح فمن هنا
تظهر الفلسفة السياسية »(٧) ، « وإن المزاعم حول طبيعة الأشياء السياسية
والتى تتضمن معرفة تلك الأشياء « هكذا يقول شتراوس » لها طابع
الآراء . وأنه إذا أصبحت تلك المزاعم فقط موضوعا للتحليل النقدى
تنشأ حينئذ المناهج الفلسفية أو العلمية فى السياسة »(٨) إن الفلسفة
السياسية عنده هى « محاولة إستبدال رأى عن طبيعة الأشياء السياسية بمعرفة
طبيعة تلك الأشياء » وهى « المحاولة الحقة لمعرفة كلا من طبيعة الأشياء
السياسية والنظام السياسى الصحيح » إن الفلسفة السياسية بهذا الشكل الشامل
قد نشأت منذ بدايتها وبدون إنقطاع — حتى بعد بداية السلوكيين

وإثارتهم المشكلات حول موضوعها .

ويفتقد شتراوس بشدة التميز المصطنع الذى يحدث الآن بين علم السياسة والفلسفة السياسية . وإن التميز بين الفلسفة والعلم لا يمكن تطبيقه على الشئون الإنسانية . ولا يمكن أن يكون هناك علم سياسى غير فلسفى أو فلسفة سياسية غير علمية . وبالتركيز كثيرا على المظهر التاريخى لعلم السياسة نجد أن المؤرخين قد فصلوه عن طبيعته العلمية — وبالمثل فإن الذين ركزوا على طبيعته العلمية دون حدود ، حاولوا أن ينزعوا عنه جوهره .

٥ - المنهج التاريخى : المميزات وأوجه القصور [٩] :

لماذا يجب إعتبار دراسة النظرية السياسية الكلاسيكية جزءاً لا غنى عنه فى أى مقرر سياسى وبالإشارة على وجه الخصوص إلى أفلاطون وفلاسفة السياسة الآخرين فى الماضى . وكون أن يصبح أفلاطون موضوع أعنف المحاولات بين الأكاديميين اليوم من أمثال بوبر Popper ، وفايت Fite ، وراسل Russel ، وكروسمان Crossman الذين يقللون من شأنه فى معالجته للأخلاق والسياسة وبأنها تنقصها الحيوية والإصرار — نجد فى الناحية الأخرى وأيلد Wild ، وليفنسون Levinson وآخرين يدافعون عنه بإقتناع تام وحيوية شديدة — كل هذا يوحى بأن أفلاطون (وإلى حد ما كل فيلسوف سياسى ذائع الصيت) يعالج مشاكل لا تختص بعصره فقط ولكن بكل العصور ، وبهذا المعنى يمكن دراسته بالمعنى التاريخى — كمرحلة فى تاريخ الأفكار والمؤسسات — وبالمعنى التحليلى حيث أنه يمثل مجموعة من المبادىء أو نظام ممكن من الفروض عن السياسة تم تصورها كمظهر شامل للحياة وخبرة فيها . ويكتب سبلى Sibley . إن الفهم الكامل

للظواهر السياسية يمكن أن يشتمل على فهم الطريقة التى صاغ فيها الناس فى كل العصور والثقافات السياسية العامة والأهداف التى أنجزوها أو ظنوا أنهم أنجزوها ، ويلقى فلاسفة السياسة الكلاسيكية من أمثال أفلاطون وأرسطو قدراً كبيراً من الضوء على البنية السياسية والتنظيم السياسى والمشاكل السياسية والفروض السياسية وأهداف المؤسسات المعاصرة . ويذكر سبلى Sibley « إذا كانت دويلات المدن الأغريقية مثلا ذات دلالة على الطرق التى أنتظم بها الناس سياسيا ، لذلك فإن المفكرين السياسيين الكلاسكيين يعطوننا بالتأكيد مفاتيح هامة عن كيفية تطورها وكيفية عملها » . ولقد كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع فكرة الطريقة « العلمية » فى السياسة إلى جانب أنهما مارسا تأثير كبيراً فى تشكيل المؤسسات وفى تشكيل الأفكار . إن قدراً كبيراً من البنية التأسيسية للحياة فى العصور الوسطى وكثير من مبرراتها هو فى الأصل أفلاطونى ولكنه لم يتأثر مباشرة بكتابات أفلاطون (والتى فطن أنها فقدت فى الفترة ما بين القرن الخامس والخامس عشر ، ولكن عن كتابات شيشرون Cicero وأغسطين Augustine . لقد تأثرت المدينة الفاضلة « يوتوبيا » لتوماس مور بالتأكيد بجمهورية أفلاطون والقوانين Rupublic & Laws . لقد كان للأفلاطونية وقع كبير فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ومفكريه من أمثال روسو ، وهيجل والمثاليين ، ومن المحدثين يمكن أن تذكر هـ. ف. ويلز H. F. Weels وكروسمان Crossman ، ووانر فايت Fite ، وكارل بوبر Popper وكثير آخرين » .

ومع التسليم بأهمية دراسة المفكرين السياسيين الكلاسيكين يجب الا

نفس أوجه القصور فى المنهج التاريخى فقد بذلت المحاولات الوصول إلى نصوص يعتمد عليها وتتبع الإقتباسات والعوامل الشخصية والبيئية وكلها كما ذكر واتكنز Watkins كانت تمثل مساحات البحث التقليدية فى مجال النظرية السياسية : إن عالم السياسة أكثر إهتماماً بالسلوك السياسى الجارى وقد يجد فى دراسة ملاحظات وتعميمات مفسكرى السياسة الكلاسيك شيئاً من الإتصال بموضوعه .

٦ ـ المنهج المتكامل : كارل ج. فريدرش

An Integrated Approach : Carl. J. Friedrich

من المهم ألا نسمح لعلم السياسة ألا يضيع فى خضم العلمية **Scienticism** أو الأخلاقية **Moralism** ومن المهم كذلك أن المظاهر الفلسفية والعلمية للنظرية السياسية يجب أن تفهم فهماً جيداً ويتم التركيز عليها . ولكن قبل أن نحاول أن نفهم المظهر العلمى للنظرية السياسية يجب أن نفهم أولا ماذا نعنى بكلمة « علم » قبل أن نحاول أن نفهم ما المقصود بكلمة « فلسفة » . لقد أخذ العلم صفات متعددة على أنه « فرع المعرفة أو الدراسة التى تعالج مجموعة من الحقائق المنتظمة وأن يبرز كيفية عمل القوانين العامة ويوصف أيضاً بأنه « معرفة الحقائق أو المبادىء الناشئة عن الدراسة المنظمة » ويوصف كذلك بأنه « فرع أو جانب من المعرفة المنظمة » . والمنهج العلمى لدراسة المشكلة ـــ بناء على ذلك - يتضمن أمرين : (ا) الإتفاق على الأساليب أو الطرق (ب) تدريب الإنسان على العمل العلمى . وبوضع هذين المظهرين فى الإعتبار يعرف فريدريك Friedrich العلم على أنه « مجموعة من المعارف المنظمة يعرفها المختصون ويتوسعون فيها من خلال إتباع الأساليب والطرق التى يتعارفون عليها

معا على أنها تفى بالغرض للوصول إلى هذا النوع أو ذاك من المعرفة . والعلم من كل هذا هو معرفة «منظمة» ونظراً لوجود إتساق بين الطرق والأساليب المستخدمة . فى تجميع المعلومات الخاصة بذلك العلم على يد العلماء وهذا يعطيه إتساق منطقى تصبح التصريحات أو العبارات العلمية تتسم بالصحة والثبات من قبل العلماء الآخرين. وهذا التعريف للعلم والذى من الصعب أن نتحداه لا يذكر لنا بأن نفس الطرق والأساليب يمكن تطبيقها على كافة العلوم . ولو أخذنا مقالا بسيطاً على ذلك كموضوع التعميم نجد أنه لا يتفق علمان من العلوم فى درجة التعميم والتى تجعل منها علمين صحيحين . والطرق التى ثبت نجاحها إلى حد كبير فى مجال الفيزياء والكيمياء ربما لا يمكن أن تنطبق على علم الفلك ولكن هذا لا ينقص من علمية علم الفلك . وربما يتبادر للذهن أنها متشابهة — على الأقل — فى المعنى بأن كليهما يعملان على أساس بيانات كمية دقيقة . والعلم — مع ذلك — لا يتطلب الدقة فحسب ولكنه يتطلب أيضاً الإرتباط والكفاية فى النتائج. ولقد تحول التاريخ إلى علم خلال العقود القليلة الماضية، ولكن تطور طبيعته « العلمية » ليس له علاقة بعملية الكم — إنه على أساس الدراسة العلمية المستفيضة للمصادر والأسلوب النقدى للشواهد هى التى أدت إلى تقدم كبير فى الأساليب العلمية فى التاريخ . ويوضح فريدريك Friedrich أنه « لا درجة التعميم ولا التخصيص الكمى » فى حد ذاتها معايير « مطلقة » فى التقدم العلمى ولكنها يجب أن تغتنم بالنسبة لما هو متاح من المادة العلمية المراد تقديرها ، ثم يقتبس قول أرسطو بالقبول ويصفه بأنه « دليل على رجل متعلم ذلك الذى يبحث عن الدقة فى كل طائفة من الأشياء بقدر ما تسمح طبيعة الموضوع »(٩).

وعلم السياسة — بصفته نظام شامل — قد لا يحتاج إلى طريقة واحدة بل إلى عدة طرق . وعلى عكس علم الاجتماع وعلم النفس — حيث تكون الجماعة والفرد موضوع الدراسة وهى دراسة يمكن أن تتم عن طريق يتصف بالدقة والضبط .. الخ . نجد أن علم السياسة يعالج الدولة الإقليمية وهى أكبر شكل منظم من أشكال المجتمع والتى تتغير طبيعتها وصورتها وأهدافها من وقت إلى آخر ومن قطر إلى قطر آخر كما أن كل تغير قد يتضمن نصحاً مختلفاً أو طريقة مختلفة أو خليطاً من المناهج والطرق المختلفة . إن ظهور الشكل الدستورى من الحكومات بالاضافة إلى مبرراته . قد يحتاج نوعاً واحداً من الطرق ، فى حين أن ظهور دكتاتورية كلية شمولية يتطلب نوعا آخر تماما . وفى تاريخ السياسة من الجائز أن يعتمد الإنسان على ما قبل التاريخ وعلى التاريخ وعلى الشعوبية وعلى الأنثروبولوجى وعلم النفس وعلى مناهج أخرى عديدة . وقد يتطلب الأمر أحياناً طريقة أو منهجاً تاريخياً موثقا وفى حالات أخرى يتطلب دراسة الحالة وتحليلها وفى حالات ثالثة يتطلب إجراء العمليات الإحصائية والمقابلة ، والنظرية السياسية على ذلك يجب أن تستمر فى الإستحواذ على الطابع العلمى . وإن كل ما نفهمه هو أن العلم لا يعنى بالضرورة إستخدام نفس طرق البحث فى العلوم الإجتماعية كما هى فى العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولا حتى نفس الطرق التى نستخدمها فى العلوم الإجتماعية كعلم الاجتماع والنفس وتطبقها على علم السياسة ، إن الطابع العلمى لعلم السياسة لا ينقص أى شىء من طبيعته الفلسفية . ولكى تكون النظرية جيدة الفلسفة يجب كذلك أن تكون جيدة العلم . ما هى الفلسفة إذن ؟ ثمة تعريفات متعددة للفلسفة فقد

عرفت بأنها « دراسة أو علم الحقائق أو المبادىء التى تكمن وراء كل المعرفة أو الواقع » وثمة تعريف آخر ، هى دراسة علم مبادىء فرع أو موضوع معين من فروع المعرفة ، وثمة تعريف ثالث « إنها حب الحكمة أو المعرفة خاصة تلك التى تدور حول الحقيقة الكلية » ومع كل هذه المفارقات فى التعريف فإن الفلسفة يمكن أن تعامل عموما على أنها معرفة من نوع عام جداً ويرى برتراند راسل أنها تتكون من شقين ليسا متساويين فى المزج أنها « نظرية حول طبيعة العالم ، وهى مبدأ أخلاقى أو سياسى يختص بأحسن وأفضل طريقة للزيادة » وفى نفس السياق يذكر فريدريك Friedriech بأن الفلسفة عموما تعالج مشاكل يمكن إستيعابها داخل إطار المعرفة الموجودة ولكنها قد تتخطى ذلك وتثير أسئلة « ميتافيزيقية » وتحاول أن تعطى لها الإجابات سواء على أساس منطقى أو أساس غير منطقى اسطورى . وفهمها على هذا النحو ، تكون الفلسفة متميزة عن العلم . ويأتى علم السياسة للفلسفة بالحقائق والتعميمات وبالتالى أو فى مقابل ذلك يتلقى عنها المقدرة على معالجة تلك المشكلات بصورة شاملة وليست متفرقة . ولا يستطيع اى عالم سياسى ان يكون إطارا من المعرفة السياسية دون ان تتوفر لديه فلسفة عامة عن الحياة وينطبق هذا القول على ارسطو ولاسكى او اى مفكر سياسى حديث .

وإذا سلمنا بصدق ذلك وإتخذناه كأساس للنقد وعلى إعتبار ان عدم كفاية الفلسفة السياسية وعدم إرتباطها بالموضوع يرجع فى الحقيقة إلى ان الفلاسفة لا يستطيعون ان يحيدوا انفسهم عن دراساتهم ويرد فردريك على ذلك بأن عملية الحياد او الإنفصال هذه غير ممكنة . إن امهر علماء السياسة لا يمكن ان يبعدوا انفسهم عن مناقشة مفاهيم مثل « السلطة »

و « العدالة » و « القيم » و « الجماعة » و « الدولة » و « المجتمع » وأن هذه المفاهيم لا يمكن أن تستخدم بالإشارة إلى فلسفة الكاتب العامة. ولكن حتى لو حاول علماء السياسة الهروب منها (أى من الفلسفة) فإن الفلاسفة أنفسهم لن يتوقفوا عن دراسة تلك المفاهيم.

الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة : نورمان جاكوبسون

Autonomous Character of Political Science : Norman Jacobson

إن التوحيد الدقيق بين علم السياسة وكل من العلم أو الفلسفة يشير — فى رأى نورمان جاكوبسون — خطر آخر ألا وهو إنتهاء النظرية السياسية بنوع من « العلمية » أو « الأخلاقية » وقد حاول أن يوضح أن علم السياسة لا هو « علمية » ولا « أخلاقية » ولكنه مستقل عن أى منها ولكن شخصيته خاصة به. والذين يحاولون أن يصيغوه فى صورة « علم » كامل وأن يطبقوا عليه طرق البحث والإجراءات فى العلوم لا يفهمون دائماً معنى « العلم ». ولا يستطيع الإنسان أن ينكر ميزة إستخدام المعرفة التى نتجت فى مجال ما لصالح فهم مجال آخر ولكن على الإنسان أن يفهم كذلك الفرق بين المجالين. ويرى جاكوبسون أن على علماء السياسة المعاصرين أن يجدوا شيئاً آخر خلاف علم السياسة. ويقول « يبدو أن السياسة هى علم النفس أو الإجتماع أو فلسفة أخلاق — أنها أى شىء بهذا الشكل خلاف السياسة ». ويرى كذلك أن السياسة هى نوع خاص من النشاط الفكرى. ويجب أن تدرس فى وضعها الصحيح. وإذا نزعنا « العلم » عن النظرية السياسية قد تصبح فضلات - بقايا - « أخلاقية » لا قيمة لها. وإذا نزعنا عنها « الفلسفة » فإنها تقللها حتى تصل إلى درجة طرق البحث. وأن أولئك الذين يؤكدون الطابع العلمى أو الفلسفى لعلم السياسة

إلى درجة ربطه بأى منها قد يكون من أنصار « العلمية » أو « الأخلاقية » ولكنهم بالتأكيد يتقصمون حساسية الإلتزام والتكريس لعلم السياسة ذاته.

إن وحدة النظرية السياسية يمكن تقديرها فقط من خلال الإعتراف بالسياسة كنوع خاص من النشاط والإلتزام بها .

وبينما مهد جاكوبسون على إستعداد ولإستعارة مفاهيم وأدوات من العلوم الأخرى إلا أنه يحذر من الإستعارة دون تمييز .

وينطبق هذا ، على الألفاظ بالذات . بل أنه ينتقد أن تصبح لغة أو ألفاظ علم السياسة دقيقة وعلمية . إذ أن تعقيم اللغة يمكن أن تؤدى بسهولة إلى تعقيم الفكر Sterilisation of Language Canlead to Sterilisation of Thought وإذا أخذنا جانب الموضوعية فيرى جاكوبسون أن عالم السياسة لا يستطيع أن يكون موضوعياً مثلما يحدث فى عالم الفيزياء .

وإذا كان لابد من عدم الخلط بين النظرية السياسية ، والعلمية ، فيجب ألا نخلط كذلك ، بالأخلاقية ، . إذ أن الأخلاق من عادته الوعظ المستمر ويبدو أنه يتجاهل حقائق الحياة السياسية وقد يتلمل من مستوى النظرية السياسية إلى مستوى النظرية الأخلاقية .

إن البحث عن نظرية سياسية ليس هو البحث عن نظريات أخلاقية كما يرى هوبز ، وروسو . ويذكر جاكوبسون أن « النظرية السياسية لا هى « علمية » ولا « أخلاقية » سواء نظرنا إليها فى هذا الجانب أو ذاك . وإن الإهتمام الجوهرى المركزى لها هو البحث عن الحكمة السياسية ».

وإنتقد جاكوبسون كذلك فكرة وجود نظام مع التركيز على طرق البحث ومناهجه والذى أتبعه السياسيون المحدثون . ورأى فيه منهجاً ساذجاً ،

لفهم السياسة . وإن دراسة السياسة تتطلب شيئاً أكثر من المهارة والتدريب : إنها تتطلب فكراً قادراً على التمييز ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب وتتطلب خيالا وخبرة والقدرة على الحكم بل وأكثر من كل ذلك التكرس للموضوع . وإن الهاوى الموهوب ذو الإهتمام الأصيل بالسياسة سوف يقدم الكثير فى فهم السياسة ، أكثر من المحترف غير الخيالى القليل الاهتمام .

الفصل الرابع

النظرية التجريبية ضد النظرية المعيارية : المناظرة الكبرى

Emperical Versus Normative Théory : The Great Debate

- قضايا متعارضة :

بينما نجد عدة مناهج فى علم السياسة من وقت لآخر وتعايش الكثير منها فى آن واحد فإننا يمكن تقسيمها إلى فئتين : (١) التاريخية - القانونية والمعيارية (٢) والتحليلية التجريبية أو المنهج السلوكى - العلمى . ويرى النظريون التجريبيون أن قيام علم السياسة على أساس علم تجريبى أمر ممكن فى حين يرى النظريون العبر - تجريبين Trans-empirical أن دراسة السياسة لها هى ولا يجب أن تكون علمية صرفة . ويدور الجدل حو قضيتين أساسيتين :

١ - هل من الممكن أن يكون التحليل السياسى محايداً ؟ .

٢ - هل يجب أن يكون التحليل السياسى محايداً ؟ (١) .

وبخصوص القضية الأولى نلاحظ أن النظريين التجريبيين على يقين أنه من الممكن فصل وإختبار الظهر التجريبى لمعتقداتنا عن السياسة دون الدخول فى مشكلة القيمة ودون التأكد من صحة الفروض أو خطئها . ان القرار « الصحيح » عما هو صادق تجريبياً ليس نفس القرار « الصحيح » عما يجب أن يكون صادق تجريبياً . وسواء أشتقت القيم من ارادة الله أو القوانين أو أن تكون ذات طبيعه وضعيه - كما يرى الوجوديون -

فإن الحقائق موجودة للجميع ليروها ويختبروها ولكن القيم لا يمكن أن تختبر بهذه الطريقة — وسواء اعتمد استقرار حكومات شعبية فى بلاد كثيرة أو بلد معين على العلم Literacy (عكس الجهل) أو على تعدد الأحزاب أو على نظام الحزبين فإنها جميعاً أسئلة يمكن اختبارها تجريبياً بصرف النظر عما إذا كانت تصلح كأنظمة أولا . أما العبر تجريبيين Trans - empirical فيرون أنه مهما كان الموقف أو الوضع فى العلوم الطبيعية فإن الحقائق والقيم مقرونه ببعضها ولا يمكن فصلها . ومهما زعم الانسان — فإنهم يقولون إنه يصدر أحكاماً خليقة طول الوقت . ويرون أن أى نظرية شاملة عن السياسة لابد أن تحمل فى طياتها بالضرورة تقييما تجريبيا وخلقيا فى آن واحد . وعليه فانه من الوهم أن نظن — حسب رأى العبر — تجريبيين — أن هناك نظرية موضوعية خالصة عن السياسة .

ومع ذلك فإن أوجه الأختلاف بين المدرستين حول هذه القضية ليست عميقة كما يعتقد . ويذكر روبرت دال Dahl أن هناك أسساً كبيرة من الاتفاق بينهما (٢) . ولا ينكر أى من المدرستين أن القيم يمكن عزلها تماماً عن الدراسات التجريبية وإذا تقصينا الجدل نجد أن التجريبيين يتفقون مع العبر — تجريبيين Trans empirical على (١) أن القيم والمصالح وفضول الباحث تؤثر على اختيار الموضوعات والمباحث — سواء كان ذلك فى العلوم الاجتماعية أو الطبيعية . (٢) أن معايير الأهمية والارتباط لا يمكن الجزم تماماً على أساس المعرفة التجريبية وحدها — إذ يتطلب الانسان نوعا ما من القرارات التى بموجبها يعتبر أى جوانب البحث أكثر أهمية عن غيرها . (٣) أن قيمة الحقيقة أو الصدق — على أى حال — يجب قبولها بالضرورة قبل أى تحليل موضوعى للسياسة . (٤) أن

فروضاً معينة حول وجود الأشياء – والتي لا تستلزم أي براهين – يجب قبولها قبل اجراء أي بحث تجريبي . (٥) أن تحيز الباحث لا يمكن استبعادها تماماً في العلوم الاجتماعية على عكس العلوم الطبيعية نظرا لأنه في الأخير تتوفر وسائل التحقيق من نتائج البحث . إن قدراً كبيراً من الخلاف بين التجريبيين والعبر – تجريبيين Trans-empirical – كما يشير روبرت دال Dahl – ليس حول السؤال المنطقي وهو هل يجب التفرقة بين المعرفة حول ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون . وفي استثناءات قليلة يرون أنه لا تمييز بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون .

ولقد تحول الجدل إلى قضيه (٣) أخرى وهي هل يجب أن يكون علم السياسة محايداً . إن دراسة السياسة حسب رأى العبر – تجريبيين يجب أن يكون لها هدف إذ يجب أن تساعدنا على أن نتصرف بصورة سليمه وأن نختار الأصلح ونتخذ القرارات حول كيفية أحسن وسيله للعيش مع اخواننا من المواطنين ويتضمن كل هذا تقييم وتقدير . والاتهامات التي يسوقها العبر – تجريبيين ضد التجريبيين لخصها روبرت دال Dahl تحت ٤ عناوين (١) أن التجريبيين ليس لديهم معايير لاختيار الارتباط . (٢) أنهم في محاولتهم للوصول إلى الحياد والموضوعية دخلوا في معمعة الألفاظ المعقدة والساخرة . (٣) في محاولة تقييمهم للقيم فإنهم يرفضون جميع الأسس في التقييم ويعاملون جميع القيم بالتساوى (٤) في الوقت الذي يصرحون به بالحياد إلا أنهم في أغلب الأحيان من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية .

ولكن الاتهام الأكبر الذي يوجهه العبر – تجريبيين ضد التجريبين

هو مسألة تساوى القيم . إذ يسوون بين الصالح والفاسد أو بين تدرج القيم (٤) .

مواقف العبر ـ تجريبيين :

وثمة جدل آخر يضيفه العبر — تجريبيين هو أن الطريقة العلمية يمكن أن تعالج كلا من الحقائق والقيم بشكل مقنع ولهذا فليس ثمة داع لايجاد تمييزا بين الاثنين . وقد تبنى جون ديوى Dewey وفيلكس كوفمان Flex Kaufman هذا الموقف . وقد أنكر ديوى Dewey وجود قيم « نهائية » وأن القيم يتم تقريرها تحت مواقف ملموسة وهى دائماً مواقف فريدة . ويكتب ديوى Dawey فى ذلك قائلا : «إن العمل أو التصرف دائماً محدد وملموس ومنفرد وفريد ونتيجة لذلك فإن الأحكام ... يجب أن تكون بالمثل محددة » . ولهذا السبب يقول إن الموقف المحدد هو الذى يحدد الموقف العام General وليس العكس . والانسان — لذلك . يجب ألا ينعزل عن اصدار الأحكام العلمية عندما يكون الأمر بإيجاد « أفضل » عمل أو تصرف Action فى الموقف الفريد الملموس(٥). وديوى Deuey هو بالتأكيد مخطىء هنا . إن حواره بأن أختبار النتائج يجعل من الحكم العلمى ممكناً يضعنا فى مشكلة تنافس القيم وأيها يعلو على الآخر . ومهما كان الحكم العلمى فى اختيار القيمة التى يعلقها على عمل معين فإنه من الصعب علمياً تقرير القيم وفق الأعمال . وبالمثل يشير كوفمان إلى أننا سواء ناقشنا الحقائق والقيم فإننا يجب أن نكون دائماً قادرين على (١) التمييز بين التوافق بين حكمنا المحدد فى الحالة التى بين أيدينا والفرض العام الذى أشتق منه الحكم . (٢) معرفة ما إذا كان الفرض العام نفسه دقيقا . ويرى كوفمان كذلك اننا إذا عملنا هذا

التمييز بين المشكلتين الأولى الخاصة بفرض. وإختبار الحقائق. والثانية الخاصة بالقيم فإننا يمكن إخضاع الأثنين لنفس طريقة البحث. وكوفمان صحيح فى الجزء الأول ولكنه مخطىء بالتأكيد فى ظنه بأن الآراء — خاصة الآراء المتصارعة — والتى يقبل على أساسها الأحكام القيمية النهائية يمكن أن تعامل بنفس الطريقة كأحداث واقعين أو حقائقية . وعندما يكون الفرض العام حقائقى Factual فيمكن أن نناقشه طبقاً للحقائق المعروفة ، ولكن عندما يكون الفرض العام يتعلق بالحكم القيمى Value فعلينا أن نطبق منهجاً مختلفاً لتقييم هذا الحكم .

وثمة مشكلة أخرى يثيرها العبر - تجريبيين Trans-empiricists هى أن « العلم » يجب ألا ننظر إليه بمنظور ضيق حسب ما يراه التجريبيون بل أن النظرة للعلم يجب أن تتسع حتى تشمل الأحكام القيمية .

وهناك نقد آخر ضد التجريبيين وهو أنه تحت شعار التحليل المتحرر من القيم للظاهرة السياسية فإن التجريبيين يهربون — تحت هذا الستار — إلى نظرياتهم ما يروق لهم من قيم والتى قد ترتبط بصورة ما أو بأخرى من الديمقراطية اللبرالية — وهى خاصية أطلق شتراوس عليها ديمقراتيزم Democratism . ويذكر شتراوس أن « علم السياسة الجديدة يبحث عن قوانين السلوك الإنسانى والتى يمكن إكتشافها بواسطة البيانات أو المعلومات الناتجة عن طرق البحث التى يجب أن تتصف بأقصى حد من الموضوعية إنها تضع — لذلك — عملية تقسيط على دراسة الأشياء التى تحدث من آن لآخر فى المجتمعات الديمقراطية : فلا الذين فى القبور ولا أولئك الذين خلف الستار Curtain يمكن أن يستجيبوا للإستفتاءات أو المقابلات » . ولا ينكر التجريبيون أنهم يؤيدون الديمقراطية لانهم يرون

فى الحكومات الديمقراطية القدرة على المحافظة على حرية التساؤل اللازمة للنظرية التجريبية . ومن الحقائق المعروفة أن البحث التجريبي يمارس بسهولة أكبر فى الديمقراطية الليبرالية عنه فى أى نظام آخر وحيث أن كثيراً من هذا البحث قد أجرى فى الولايات المتحدة — وهى ديمقراطية ليبراليه — فإنها قد قصرت نفسها بكل المقاييس على النظم الديمقراطية وعلى دراسة سلوك التصويت والرأى العام . والشىء الضرورى هو إكتشاف ما إذا كانت قيم الباحث تعطى تحيزاً لإكتشافاته التجريبية أم لا . فإذا أدت قيم الباحث إلى مثل هذا التحيز فإنه يكون قد فشل فى التعايش مع مستويات البحث المتحررة من القيم والتى يفترض أن يؤمن بها .

وفى النهاية يمكن أن نذكر إتهامين آخرين يسوقهما العبر — تجريبيين ضد التجريبيين هما (١) أن التجريبيين معرفون بالإنغماس فى تحقيقات تافهة لا تتصل بالأغراض الإنسانية (٢) أنهم فى محاولاتهم للوصول إلى الحياد والموضوعية يجدون من الضرورى إختراع لغة جديدة معقدة هزلية . ويذكر شتراوس « إن علم السياسة الجديد يضع حداً للملاحظات التى من الجائز أن يحدث بصفة متكررة ومن أناس ذوى قدرات وإمكانيات وضيعة . وعلى ذلك فإن هذا يؤدى فى الغالب أن يقوم أناس غير أذكياء بإبداء ملاحظاتهم عن أناس آخرين غير أذكياء كذلك » . ويرد التجريبيون على ذلك رداً قسرياً بأن لديهم فعلا معايير للمشكلات التى كانت محور بحث النظريين السياسيين التقليديين مثل : أنواع الأنظمة السياسية ومشاكل الإستقرار والتغير والثورة وظروف الديمقراطية والدكتاتورية والحرب والسلام وعدم المساواة والحرية والعبودية — أما بالنسبة لتهمة إستخدامهم لغة معقدة فيردون بقولهم بأن ذلك يرجع جزئيا

إلى تعمقهم فى فهم السلوك والعمليات السياسية والتى يجب صياغة مفاهيم جديدة لها ويرجع فى الجزئية الثانية إلى الحاجة لأخذ مصطلحات من علوم إجتماعية أخرى ولكنهم — أى التجريبيين — يدافعون عن أنفسهم إزاء هذه النقطة أيضا بأن عدداً من النظريين السياسيين الحدثين — وعلى وجه الخصوص لاسويل Lasswell — حاولوا أن يطوروا مفردات لغوية سياسية دقيقة بقدر الإمكان . ويبدو أن التهمة تقوم أيضا على اللبس الذى وقع فيه عدد من العبر — تجريبيين Trans Empiricists بين النظرية السياسية والموقف الذى إتخذه بعض المنطقيين الأوائل بأن جميع عبارات القيم « لا معنى لها » . وأن معظم التجريبيين يتفقون الآن مع الموقف الذى إتخذه برخت Brecht فى نظريته الخاصة بالنسبية العلمية للقيم والتى ترى أن القيم تقع وراء العلم ولكن ثمة نوع من المعرفة التجريبية — يتفق ومنهج البحث العلمى — هو الشرط اللازم للإختيار الأخلاق الحكيم .

إستمرارية النظرية السياسية التقليدية :

Continuity of Traditional Political theory.

ربما كان من المفيد فى هذه المرحلة أن نشير — على الرغم من النصر الظاهرى للمنهج التجريبى وقبوله على نطاق واسع فى السلوكية Behaviouralism — بأن هناك عدد كبير من علماء السياسة الذين يستمرون ليس فى الدفاع وإعتناق النظرية السياسية التقليدية الكلاسيكية فقط بل إنهم شديدو النقد للمناهج التخريبية التحليلية — وقد لا يكون عددهم كبيراً ولكنهم ينتمون إلى بلاد مختلفة ويمارسون قدراً من التأثير على عدد كبير من طلابهم ودارسيهم ومعجبيهم . والأسماء التى تخطر على ذهن الإنسان فى هذا

الشأن هى مايكل أوكشوط Michael Oakeshott وهـــــ انا أرندت Hana Arendt وبراتراند جوفنيل Bertrand Jouvenel وليو شتراوس Leo Strauss وأيريك فوجلين Eric Voegetin .

ومايكل أوكشوط هو أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية فى مدرسة لندن للإقتصاد والعلوم السياسية — بعد هارولد لاسكى Laski فى عام ١٩٥١ وعرف عنه أنه يدافع عن الفكر المحافظ فى إنجلترا . ولكن من الخطأ أن نعتبره محافظا — على الرغم من أنه محافظ بكل معانى الكلمة وأكبر إسهام له هو أن يعيد للنظرية السياسية تقليدية التحقيق وأن يعيد لعلم السياسة إمكانية التحليل النظرى النقدى . ونظراً لإختلافه عن السلوكيين الذين بدأوا فى أن يضعوا أثراً فى الولايات المتحدة فانه أقام تحليله الفلسفى على الخبرة التى تحاول إعادة إكتشاف تعدد الأبعاد Multidimensiorality والتى إفتقدتها الخبرة على يد الكتاب الايديولوجين وينظر أوكشوط إلى الفلسفة والعلم على أنهما نوعين مختلفين من النشاط وأنه من الخطأ محاولة نقل او تحويل طرق البحث والاهتمامات فى اى منهما إلى الآخر . ويقول فى ذلك « إن فكرة ان الفلسفة نستطيع أن نتعلم شيئا عن طرق البحث العلمى هى فكرة خاطئة وزائفة تماما » والفلسفة عنده يجب أن تبحث لذاتها ويجب أن « تحافظ على إستقلالها عن المصالح الخارجية وخاصة المصلحة العملية » .

ويعتقد أوكشوط أن الفلسفة السياسية — أو كما يجب أن يسميها التفاسف حول السياسة هى نشاط محدود ضمن الدور الكبير للتفلسف وهى « رؤية نمط معين من الخبرة — الخبرة العملية بالذات — من وجهة نظر كلية الخبرة totality of experience . وأن الفكر فى الحياة

السياسية — كما يذكر فى مقدمة كتاب هوبز Leviathan ، « يمكن أن يكون على مستويات متعددة ويمكن أن يسرى من مستوى إلى مستوى آخر ، ولكن فى الفلسفه السياسية فإنه يكون فى أذهاننا عالم النشاط السياسى وكذلك « عالم آخر » وما نسعى هو إكتشاف « تماسك العالمين مع بعضهما البعض » . والفلسفة السياسية عنده هى « الفكر فى العلاقة بين السياسة والخلود »(١٠) « وأن السياسة تسهم فى إنجاز غاية لا يمكن أن تأتى بها هى » والفلسفة السياسية عند اوكشوط ليست — كما عند السلوكيين — علما تقدميا يجمع نتائج جامدة ويصل إلى إستنتاجات يمكن أن يجرى على أساسها مزيد من البحث « إنها تتكامل مع التاريخ » فى الواقع . إنها ليست فيها سوى تاريخ ؛ وهو تاريخ المشاكل التى كشفها الفلاسفة وطريقة حل تلك المشاكل أكثر منه تاريخ مبادىء »(٥٠). اما هانا ارندت Hana Arendt فهى اكثر من كانبه ونشرت الكثير عن النظرية السياسية . وكانت تؤمن بتفرد ومسئولية الفرد الإنسانى ولم تكن ضد المذهب الكلى بكل انواعه فحسب بل كانت ضد المنهج السلوكى ايضا فى العلوم الإجتماعية — والذى يمهد حسب رأيها — يمهد السبيل للمذهب الكلى أو الشمولى totalitarian . وفى بحثها وراء التماثل فى السلوك الإنسانى نجدها تحذر من هذا التماثل لأنه سوف يؤدى إلى وجود « رجال » على شكل قوالب وتقول فى ذلك « إن الحقيقة المؤسفة عن السلوكية وصحة قوانينها أنه كلما تعدد الناس كلما تعددت تصرفاتهم وكلما قل تسامحهم فى اللاسلوك non-behairour »(٥٢) ويعتقد أن آيخمان Eichmann . الذى كان مسئولا عن إرسال

طبيعى أن تحمله تطلعات من الهبوط إلى الإعدام بأكمله طريقة ممكنة وهو يعتبر رجل نموذجى لما يمكن أن يتجه فكر النظام عصرنا — إن أى مخلوق عرف كيف « يتصرف » بكفاءة ولكنه قمع تماماً معرفة كيف يتصرف بمسئولية .

ويذكر هانا أرندت ونذكر معها برتراند دى جوفنيل فكليهما يعتقد أن السياسة لها إمكانية النشاط الخلاق ويجب ألا تتحول إلى التماثل الميت فى الإدارة . وكلاهما ضد المذهب الكلى الذى يهدد بأن يكون ظاهرة سائدة فى القرن العشرين وحاولا أن يتتبعا جذوره الفكرية والأخلاقية . وجوفنيل — مع ذلك — أقل عاطفية وأكثر حذراً فى إصدار التقييم ولكنه مثل هانا أرندت يؤمن بشدة بأن علم السياسة لا يستطيع أن يكون ولا يجب أن يكون متحرراً من القيم . وبدلا من قضاء الوقت فى محاولة إكتشاف التماثل فى السلوك الإنسانى يجب عليه أن يطور معايير ثابتة لتقييم التطورات الكبرى فى حياة المجتمع .

أما تعريفه للسياسة فهى أنها « نشاط يبنى ويجمع ويحافظ على تجمعات الناس » . ومفهومه عن المجتمع هو أنه يرتكز على السلطة تماماً أكثر من إرتكازه على القوة أو الإتفاق . إن الاتفاق ليس تلقائيا بل يجب الارتقاء به وإثارته . وأما فهمه للسياسة فهو فهم أرسطى بمعنى أنه يعتبر السياسة نشاطاً يغطى كل الوجود الاجتماعى للإنسان .

وأما ليو شتراوس — أستاذ علم السياسة فى جامعة شيكاغو — فهو من أبرز المنظرين المعاصرين ، وأعنف نقاد المنهج السلوكى . ولكن تأثيره على الفلسفة الأمريكية وعلم السياسة كبيراً . ويعكس

إعتباره بصورة ما مؤسس مدرسة للفكر تؤمن بدراسة فلاسفة السياسة عموما أو افلاطون وارسطو وفلاسفة الاغريق السياسيين دراسة جادة ، ومنهجه موضوعى وعلمى ويهتم بالفكر السياسى القديم لانه يشعر بأزمة المدنية الحديثه . وينتقد وجهة النظر التى ترى ان كل النظرية السياسية ذات طبيعة ايديولوجية . ويرى ان المفكر السياسى الذى ليس فيلسوفا قد يهتم بنظام او سياسة معينة ولكن « الفيلسوف السياسى يهتم بصفة أولية بالحقيقة ويرتبط بها » .

وبتواضع يتميز به شتراوس يسمى نفسه مؤرخ ، وهدفه الرئيسى عرض الفكر السياسى للفلاسفة السياسيين الكبار كما « قصدوا هم أن يفهمهم الناس » ، وعمله الاولى فى مجال علم السياسة يقع فى دراسة واعادة تفسير التقاليد السياسية لأساتذة علم السياسة وفكرهم من أمثال أفلاطون وأرسطو وتيسو ديديس Thucy dyhts ومكيا فيللى وهوبز ولوك ولكنه قام بذلك بإيمان أن هذا مجهوداً أولياً ضرورياً قبل البحث الحقيقى للنظرية السياسية . الكلاسيكية فى رأيه يمكن أن تضع نموذجاً لما يجب أن تكون عليه النظرية السياسية أمام النظريين السياسيين اليوم . وعلى الرغم من تواضعة فقد عبر بشده عن آرائه عن علم السياسة السلوكى . فيقول إنة « ينظر إلى الكائنات البشرية كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور » وبدلا من فهم الانشطة الانسانية بأسلوب الأنشطة السياسية . والتى يعتبرها شتراوس أسمى الانشطة وأكثرها إنسانية فإن علم السياسة الجديد يعالج الأنشطة السياسية كأنها دون السياسية . ويتساءل عما ماإذا هذا كان على العلم الجديد أن يلقى الضوء على أى شىء ذو أهمية سياسية غفل عنه السياسيين

المحترفين الأذكياء . وبينما يدعى علم السياسة السلوكى أنه محايد إزاء القيم ؛ إلا أن شتراوس يعتقد أن هذا العلم السلوكى ملتزم باحكام قيمية ضمنية ويؤدى إلى نمو عقيدة يمكن تسميتها ديمقراتيزم Demacratism ويذكر شتراوس أنه « من الخطأ أو الزيف أن نسمى علم السياسة الحديث بأنه فاسق ولا يمكن أن يصفه بالنيرونيه (نسبة إلى نيرون Nerow) ومع ذلك يمكن للانسان أن يقول أنه يتلهى بأشياء أخرى أخرى بينما روما تحترق . وعذره فى ذلك حقيقتان :

الأولى : أنه لا يعلم أنه يلهو .

والثانية : أنه لا يعلم أن روما تحترق (٧٠) .

ومن بين المفكرين السياسيين المحدثين الذين سموا فى أجواء التفلسف السياسى ايريك فوجلين Eric Voeglin وهو أكثرهم بروزاً (٧١) .

وعلى الرغم من صعوبة أسلوبه ومن صعوبة تتبعه (٧٢) ايضا فانه لا يضع تمييزاً بين النظرية السياسية وعلم السياسة . والنظرية السياسية عنده تعنى فكراً نقديا عن السياسة والذى بدونه لايمكن أن يكون هناك علم سياسة . ومثل الأغريق القدامى يعتبر علم السياسة المعرفة السياسية التى توجد جذورها فى الفكر ويعتقد أنه ليس لدينا المواد المتاحة والمناخ الثقافى المناسب لتقدم كبير فى التحليل النظرى الآن . وفوجلين جند بناء نظام فى الفلسفة الحديثة وأن الذين يقيمون أنظمة جاهلو بالخبره الأساسية للوجود ومثل برجسون Bergcon يعتقد فى الميتافيزيقا والتى تمر « من الحقيقة إلى المفاهيم وليس من المفاهيم إلى الحقيقة » ويرى أن « الحقيقة » لها بنيه أو تكوين مستقل عن الفكر والإرادة الانسانية وأنه يجب أن يكون من أمانى الفيلسوف

أن يولف فكره لهذه الحقيقة بدلا من محاولة إجبار الحقيقة على التمشى مع المفاهيم أو الأفكار .

وإن من واجب النظرى السياسى — طبقاً لرأى فوجلين Voogelin — أن يختبر تجريبياً ويقيم تقيما نقديا خبرات الانسان مع مدى التاريخ بهدف البحث عن الضوء التى تسلطة على البحث عن الصدق فى نظام المجتمع الانسانى وهو انجاز أنمه بإعجاز الفلاسفة الأغريق . ويعترض فوجلين بشده على السياسيين المحدثين الذين يعالجون النظرية السياسية على أنها أساساً طرق بحث وأن وظيفتها البحث فى الأنماط السلوكية المنتظمة » . وبدلا من ذلك يرى فوجلين فى النظرية السياسية على أنها « علم تجريبى experimental منظم يقوم على الخبرة الكلية الكائن البشرى الموجود » ومهمتها صياغة « مشاكل التنظيم تجريبيا ونقديا والتى تشتق من الأنثروبولوجيا الفلسفية » .

٩ — التجريب فى العلوم الاجتماعية وموقع النظرية السياسية(٧) :

Positivisim in Social Science.

فى مثل هذه البيئة ظهرت حركة « التجريب فى التجريب فى العلوم الاجتماعية » ، وقد صارت مسألة التجريب هذه مرادفة « للتطبيق المنهجى » ومع وجود حركة التجريب المنطقى والفلسفة اللغوية التى تبعتها أدت إلى نمو كبير فى الحركة الفكرية والتى كانت ترى بالإنفصال الكامل بين « القيم » و « الحقائق » . وأصل الفكرة أن القيم لا دخل لها « بالحقائق » يمكن الرجوع به إلى كانت Kant وميل Mill فكلاهما حاولا بناء الجسور بين الاثنين أى القيم والحقائق وتميز عنهما برخت Brecht فى إدخاله مفهوم « الجنس الخلق » و « جنس السعادة » على التوالى

وأن ميلاد « مبدأ الفجوة » Gulb Doctorine (وهو تعبير ابتكره رغبت الفصل بين ما هو كائن وما يجب أن يكون) يمكن الرجوع به إلى عدد من المفكرين الألمان مثل أرنولد كيتز Kitz (ولد عام ١٨٠٧) ويوليوس فون كيرشمان Julius Von Kirchman (١٨٠٢ — ١٨٩٤) وولهلم وندلباند Wilhelm Windelband (١٨٤٧ - ١٩١٥) وهنريش ريكيرت Heinrich Rickert (١٨٦٣ — ١٩٣٦) وجورج سيميل Simmel (١٨٥٨ — ١٩١٨) ويفترض أنها وصلت الذروة على يد ماكس ويبر Max Weber (١٨٦٤ — ١٩٢٠) الذى يرجع إليه الفضل فى إنشاء التجريبية الحديثة Neo - Positivism التى أثرت على نمو السلوكية فى علم السياسة . وفى بداية القرن العشرين — خاصة تحت تأثير أفكار ماكس ويبر كتب ايستون Easton : إن عالم الاجتماع قد قبل دون مناقشة وكأمر بديهى ما كان قد تعلمه كدارس مبتدىء بمعنى أن القيم السياسية يجب أن تستبعد من البحث التجريبى[٨] » ، هذا إلى جانب أن بحث ماكس ويبر بعنوان « موضوعية » المعرفة فى العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية » الذى طبع عام ١٩٠٤ أدى إلى ظهور تأثير كبير على تطور العلوم الاجتماعية فى العالم الغربى[٩] وفى هذا البحث حاول ماكس ويبر Max Weber التمييز بين المعرفة التجريبية والأحكام القيمية Value والتى رغم أنها ليست اتجاهاً جديداً ولكنها مجرد تطبيق لنتائج معروفة فى المنطق الحديث على مشاكلنا . واستطرد يقول « إن الذين يعرفون كيف يعمل المناطقة المحدثين . . « نشير بذلك إلى وندل باند » سوف يلحظون على الفور أن كل شىء ذو أهمية فى هذا المقال مرتبط بعملهم » . ولقد تحدى إيستون المفهوم

(الماركسى) الذى يزعم بأن الحياة الاقتصادية فى المجتمع محكومة بما يلى : ١ ـــ قوانين طبيعة غير صماء ب ـ مبادىء ثورية لا غموض فيها . وثمة قدر معين من الخلط (الكبس) إزاء ما كان يعنيه ماكس ويبر فعلا . فلم يرفض ماكس ويبر « الترابط القيمى » لجميع العلوم ، ولكنه يرى أن الأحكام القيمية لاتخرج من المناقشة العلمية العامة ، ولكن دور العالم محدود إزاء تلك الأحكام القيمية . وكل ما ترجوه المعاملة العلمية للأحكام القيمية هو إبرازها إلى مستوى الظهور والصراحة لا الضمنية . وإن اتخاذ القرار حسب ما يرى ماكس ويبر « ليس عملا يستطيع عمله العلم بل بالأخرى هل عمل شخص راغب عامل . . فهو يوازن ويختار من بين القيم الكامنة فى ضميرة وحسب نظرية الشخصية للعالم » « وما إذا كان الإنسان الذى الذى يعبر غن هذه الأحكام القيمية يجب أن يتمسك بالمستويات والمعايير النهائية فهى مسئوليته الشخصية وهى بهذا تتضمن الإرادة ، والضمير وليست معرفة تجريبية ، بل إن ويبر إزاء الأمر وضوحاً عندما قال « إن العلم التجريبى لا يستطيع يخبر أن أى إنسان ما يجب أن يفعله ولكن يساعده على ما يستطيع أن يفعله وفى ظروف معينة يساعده على ما يتمنى أن يفعله » . « ومع كل اصراره على أوجه تصور العلم » بكتب ارنولد بريخت Brecht » ولم يتوقف ماكس ويبر شخصياً عن الاعتقاد فى القيم النهائية ولم يقلل بتاتاً من أهميته هذا الاعتقاد بالنسبة للشخصية الإنسانية والكرامة الإنسانية » . ومع ذلك فقد كرر « أنه للحكم على صحة مثل هذه القيم هى مسألة إيمان Faith ، وليست مسألة علم .

وفى موضع آخر من نفس البحث طور ماكس ويبر نظريته عن

« الأنماط المثالية » والتى تتضمن كما أشار بريخت Brecht منهجاً معيارياً والغرض منها بيان الحقيقة الاجتماعية بمساعدتنا على فهم كيفية تطور ظاهرة ما من الظواهر وكيف وصلت إلى ما هى عليه وليست شيئاً آخر . وأشار إلى أن هذه الأنماط المثالية ما هى إلا مجرد تكوينات فى الذهن ولا يمكن أن تكون مستويات معيارية . ولكن بالتدرج لوحظ أن ويبر نظرا لتأثره بالمنطق بدأ يصبغ اهمية نسبية على العلم وفى بحث بعنوان « العلم كمهنة » الذى نشر قبل وفاته بعام واحد عبر فيه عن وجهات نظر عرفت فيما بعد باسم « الحياد الأخلاقى » . وكان يطلب من المدرس أن يعالج الموضوعات السياسية معالجة علمية « وبدون أى أسس قيمية . فعند حديثه عن الديمقراطية مثلا « سوف يناقش المدرس أشكالها المختلفة ويحلل الطرق التى تؤدى فيها وظيفتها ويتحرى النتائج فى فى الحياة ، ومن ثم سوف يضع كل ذلك فى وضع المقارنة مع الأشكال غير الديمقراطيين ، وبالتالى يسمح للدارس الاختيار بين الأشكال المختلفة ويتخذ منها موقفاً له .

ويبدو أن جرمينو Germino مقتنع بأن النظرية السياسية لا تستطيع أن تنمو فى ظل التجريب Positivism ويأسف للاتجاه السائد أحياناً هذه الأيام الذى يحاول « إعادة توحيد » المكونات التقليدية مع السلوكية فى نظام واحد ويحاول أن يقيم الجسور بين المواقف والأوضاع المتنافسة ، ويوافق على أن جميع التجريبيين Postivists لا يمكن أن يوصفوا فى سلة واحدة أو تصنيف واحد . إذ ثمة اختلافات فى التأكيد ولذا فهو يقسمهم ٤ فئات :

١ — فئة صريحة نسبياً غير متعصبة : وتشمل ماكس ويبر وأرنولد

يرخت التي فيهم ، حساسون للقصور والصعوبات التي تقف أمام فصل الحقيقة عن القيمة » .

٢ — المتحايلون Hybrists ومنهم سيمون Simon ولاسويل Laswell الذين يهربون القيم « تحت ستار الحقائق » .

٣ — الواقعيون المتطرفون الذين يطلقون على أنفسهم السلوكيون ، ولكن « ينقصهم السفطة الفكرية » ، وكل همهم « البحث وراء الحقائق دون فهم واضح لكيفية ترتيب تلك الحقائق أو ربطها » .

٤ — التجريبيون من أمثال ايستون Easton ووالدو Wado وكوبان Cobban الذين يتفقون على الأحكام القيمية Value ، ولكنها قد لا تكون علمية ، ومع ذلك يصيرون ليس فقط على « ملكية » ولكن « على حتمية الفكر القيمي عند عالم الاجتماع » . وجرمينو Germino مع ذلك مقتنع بأي مدرسة من مدارس التجريب Positivism مهما كانت معتدلة يمكن أن تؤدى « إلى نكوص في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي » .

الفصل الخامس

العصر الحديث وعدم أهمية النظرية

Modern Age & the Irrelevance of Theory

١ - ماقبل انهيار النظرية السياسية :

هنـاك سبب يسبق أنهيـار النظرية السياسية هو أنه منذ عام ١٩٤٥ يبدو أن العـالم الغربى قد قنع بحـالة تشبه حالة الرضا عن النفس وعن معتقداته السياسية مما ترتب عليه عدم وجود أى حركات فكرية أو إجتماعية ذات دلالة ، فلم تظهر طبقة جديدة ولاصراع لكسب نصيب فى السلطة السياسية . والديمقراطية من النوع السائد فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة يبدو أنها أصبحت مقبولة ومتأصلة إلى حد كبير لدرجة عدم ظهور حركات مناوئه لها وتتحداها فى الغرب وثمة إحساس عام فى الغرب بأنهم يتقدمون حثيثا نحو أهدافهم سواء ماتعلق منها بالتقدم الاقتصادى أو التكنولوجى . أن الفكرة السائدة فى الولايات المتحدة تبدو أن ليبست Lipset قد عبر عنها وهى أن البحث عن المجتمع الصالح طيلة السنوات الماضية وقد وصل إلى نهايته ، لأننا حصلنا عليه فعلا ، « إن الديمقراطيه كما نعرفها الآن ، هى أشد الصور المقربه إلى المجتمع الصالح الذى ننشده » ، إن المشكلة الرئيسية للمجتمع الصناعى وخاصة مشكلته السياسية ، قد حلت تماما لقد حصل العمال على حقوقهم الاقتصادية والسياسية كما أن المحافظين قد قبلوا فكرة دولة الرفاهية كما أعترف باقى الديمقراطيين بأن الزيادة فى سلطات الدولة يحمل معه مخاطر

تهدد الحرية أكثر من أن تحل المشاكل الاقتصادية ويطلق ليبست Lipset على ذلك إنتصار الثورة الاجتماعية الديمقراطية فى الغرب ، وإذا كان هناك أندثار لنظرية سياسية كلاسيكية فذلك لأنه انتصرت عليها الديمقراطية .

ولكن هل من الصحيح تماما أن يقول أن الايديولوجيه قد ماتت فى الغرب تماما ؛ إن ثمة حقيقة تؤكد أنه حل محلها سياسات جديدة مثل المساومة والتوافق وهذه توحى بأن ثمة وجود شعور ايديولوجى قوى واسع فى المجتمع يختص بالقيم وكما أقترح دال Dahl : إن الايديولوجيه بدلا من أن تكون على السطح عالية التغير قد تركت إلى مستوى دون الجدل السياسى العام ، إن أيديولوجيه التغير الإجتماعى قد حلت محلها ايديولوجيه المحافظة الاجتماعية Conservatism . والمجتمع لم يعد من الجاذبية بمكان حتى يغير اهدافه . ويذكر كرستيان باى Bay أن هذا يعتبر فى حد ذاته ايديولوجية . ونرى فى تراث عظماء السياسة السلوكيين المعاصرين دفاع شديد عن النظام السياسى والاجتماعى القائم ، حتى الذين لم يسموا أنفسهم سلوكيين مثل شومبتر Schumpter يؤيد بشدة بل بعنف الهيكل الاجتماعى القائم والمؤسسات الحالية . ويشير إلى إقتباس أرسله إليه أحد السياسيين الناجحين ، إن الذى لايفهمه رجال الاعمال هى أنهم يتعاملون فى البترول كما أتعامل أنا مع الأصوات Votes ، وقد أيد أشعيا برهين Isaiah B rlin فكرة « الحرية السالبة » فى مقابل « الحرية الموجبة (٢) ، وكل هؤلاء الكتاب وما عداه هدفه أن يحل محل المنهج المثالى فى الديمقراطية وذلك من خلال منهج براجماتى عملى . وقد يصف شومبتر المنهج الديمقراطى بأنه ليس شيئا يهدف إلى

تحقيق « الصالح العام » ولكنه من خلال ممثلى الشعب الذين يحملون ارادته قد تبدو شيئا هزليا ولكن طالما أنه كان هناك مجهود من قبل هؤلاء الأفراد « الوصول إلى السلطة كى يقرروا من خلال النضال التنافس فى التصويت لصالح الشعب ، ويلاحظ أن مايمكن أن نفهمه من من كتابات شومبتر أو دال Dahi أو لازوبل Lasweu أو سيمون أن هدفهم الآن لم يعد تغيير المجتمع بل المحافظة عليه .

٢ ـ النظرية السياسية : التغير والاستمرار (٢)

وثمة سبب آخر من أسباب تدهور النظرية السياسية وهو أن النظرية السياسية فى حد ذاتها لم تتدهور بل تغيرت فى الشكل . فالنظرية السياسية فى الماضى كانت تشتمل على نشاطتين ا — على المستوى العملى تبحث ماهيه الحكومة وظيفتها ولماذا تجب اطاعتها ب — على المستوى الفلسفى حاولت أن تضع أهداف الدولة والخطواط الرئيسية المؤدية اليها . وحيث أن هذا الجانب الفلسفى الأخير هذا ذات طبيعة تكهنيه أو تخمينية لذا فأنه يتفاوت من زمن إلى زمن ومن شخصى إلى آخر ومن بلد إلى بلد ، وحيث أن هذه النظريات التكهنية كانت تؤثر على أوضاع المجتمع كان من المهم تاريخيا دراسة الزمن والظروف التى نشأت فيها وكذا الطليعة . ولم يكن دور كاتم حينئذ خطئاً عندما قال أن الفليوف السياسى يحاول أن يعيد بناء التاريخ بطريقته الخاصة ويفرض قيمة أو قيم جماعته . وهذا لايساعد العمل بل يعرقله خاصة التفسير العلمى للحقائق إذ أن الوظيفة الحقيقية لهذه النظرية هو تبرير فقط مارآه الفلاسفة مرغوباً أن النظرية السياسية بدءاً من أفلاطون من هيجل كان بصفة عامة هو خلق الأفراد الذين ليصبحون فلاسفة ولقد كان

من الطبيعى أن تكون فلسفتهم السياسية جزءاً من فلسفتهم العامة — ولقد تم القبض حديثاً فقط أن « صحة » أو معقولية صيغة ما من التنظيمات السياسية أو صيغة ما من سياسة سياسية لا يمكن إستنباطها تلقائياً من الأهداف النهائية أو المبادىء الميتافيزيقية .

ولكن حتى فى الماضى لم تكن النظرية السياسية دائما تاجا أو فرعاً من الفلسفة وكان هناك فلاسفة من أمثال دى توكويفيل ، وجراهام دالاس وغيرهم الذين تبنوا وجهة النظر الاجتماعيه فى السياسة (أى التى تتعلق بعلم الاجتماع) . وحتى هوبز Hobbes فى كتابه Leviathan كان منقاداً باعتبارات عمليه أكثر منها اعتبارات فلسفية . وإن روسو لم يكن فيلسوفا فى المبدأ على الرغم من أننا نرى Green وبوزانكويت ومثاليين آخرين قد أقاموا فلسفة من خلال التحليل السوسيولوجى (أى تحليل علم الاجتماع) . والذى نستطيع أن نقوله أن هذه المناهج سواء كانت فلسفية أو سسيولوجية أو ايديولوجية قد تدهورت فى السنوات الأخيرة ذلك فى مواجهة أبحاث تجريبية سياسية واجتماعية مفصلة . ويجب الا يقودنا هذا إلى التفكير بأن النظرية السياسية تنسلخ بعيداً عن الفلسفة الأم ومثل الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى قد وصلت إلى نقطة يجد الباحث أو المتخصص نفسه مضطر لمعالجة المشاكل العامة بما فى ذلك التحليلات التصورية أو التى تتعلق بالمفهوم والذى كان فى وقت ما الدور الوحيد للفلسفة . وأن علماء السياسة اليوم يفعلون ذلك على مستوى السفسطة والتعقيد بما لم يستطع الفلاسفة أنفسهم الوصول إليها . إن الحدود بين الفلسفة والسياسة يعاد رسمها من جديد وثمة خط فاصل ظاهر بين المسائل الفلسفية

والتجريبية ، إن النظرية السياسية — بمعنى آخر — لم تعد منطوقة نطقاً صريحاً من جانب الفلاسفة أو علم الاجتماع — الذين نلجأ إليهم احياناً للبحث عنها . ولكن عند علماء السياسة نجدهم يزيدون من السفسطة حول المسائل التى تقع فى مجالهم .

وكون وجود نظرية سياسية — حتى بمفهوم الفلسفة السياسية — أمر لم يخف بعد حتى فى حالة التدهور هى فكرة يؤيدها بشدة أشعيا برلين Itiah Berlin . فهو يتحدى فكرة وجود نوع واحد من المجتمعات سواء كان تكنوقراطياً أو شمولى كلى مهما إختلفت المجتمعات سواء منها الأفلاطونى أو الفوضوى حتى لو إتخذنا أهداف المجتمع كمعيار فإنها جميعاً تحمل معانى مختلفة ولكنها غير متصارعة بالنسبة للأفراد المختلفين والمواقف المختلفة . ويذكر برلين Berlin فى ذلك : « لأن نفترض أن هناك أوثمة إحتمال بأن يكون عصوراً بدون فلسفة سياسية فإننا نكون كمن يفترض أنه ما دامت هناك عصوراً من الإيمان فلابد أن توجد عصور من الإلحاد التام . ولكن هذه فكرة سقيمة : فلا يوجد نشاط إنسانى دون شكل من أشكال النظرة العامة . فالشك والسخرية ورفض الجدل فى القضايا المجردة أو التساؤل حول القيم أو الإنتهازية أو إزدراء التالية هى كلها بالطبع مواقف أخلاقية ميتافيزيقية وإتجاهات إلتزامية[٤] .

وقد فشلت محاولات فلاسفة القرن الثامن عشر فى أن يحولوا السياسة إلى فلسفة خاصة الفلسفة الأخلاقية والسياسية إذ يبدو أنهم كانوا يرون أن السياسة — والتى تنظر إلى الإنسان بصفته موضوعها الأساسى — تستطيع أن تدرسه بفصله عما تضفى عليه إنسانيته وهى قيمة والقيم يمكن أن تعالج كمسائل إستقراء وفرض ومع ذلك فيمكن مناقشتها دائماً

وتحديها . « طالما يوجد الفضول الواعى — أى الرغبة فى تبرير وتفسير بمفهوم الدوافع والأسباب وليس بمفهوم الترابط الوظيفى أو الإحتمالات الاحصائية فإن النظرة السياسية سوف لا تندثر تماما من الوجود مهما زاد عدد منافسيها كعلم الاجتماع أو التحليل الفلسفى أو علم الاجتماع الاجتماعى أو علم السياسة أو الإقتصاد أو الفقه أو اللغويات وتصورت جميعها أن زعمت بقدرتها على إنقشاع تلك المملكة الخيالية » برلين Berlin « إن النظرية السياسية فى الواقع تحاول جاهدة على مستويها السلوكى والتقليدى فعلماء السياسة السلوكيون أمثال آيستون Easton] ولازول Laswell ودويتش Deutch يفتحون أبعاداً جديدة لدراسة المسائل السياسية ولكن مثل هذا الفكر والذى نبع عن إستحثاثات خلقية دهر اليوم جانباً إلى جنب معها . ونجد جهابذة الفلسفة السياسية متورطون فى دراسة المشاكل التى تؤثر على مجتمع اليوم .. وتخرج لنا بنظريات سياسية من أمثال عدم عبادة الفرد والنظرية الذرية . الخ الكامنة على نطاق واسع فى المجتمع الصناعى وثمة نظريات سياسية تعالج مشاكل التفكك المزعوم فى « المجتمع » وتضخم الدولة ، ويذكر برلين : « أن الماركسية الجديدة والتوماسية الجديدة والقومية والتاريخية والوجودية والليبرالية المضادة والاشتراكية ونقل مبادىء الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعى والاكتشافات التى طبقت على السلوك وأساليب التواطؤ والتكوينات ونتائج كل ذلك على عمل الأفكار كل ذلك يوضح عدم إندثار وفناء التقليد المظيم ولكن إذا حدث شيء فلربما كان جديد وغير متوقع »(٥) .

٣ — معنى النظرية السياسية : المنهج السلوكى

تتكون النظرية السياسية طبقاً لرأى ايستون Easton من ٣ عناصر

(١) العبارات الوصفية (٢) النظرية البحتة أو العرضية التى تحاول أن تجد العلاقة المزعومة بين الحقائق (٣) نظرية القيمة التى تضع العبارات المترابطة والتفاضل بينها . إن القيم مهمة ولكن القيم بوصفها غاية يجب على عالم السياسية أن يفكر فى الوسائل التى توصل إليها وتحققها . ومن الجائز أن يكون هذا ممكناً بمساعدة نظرية عرضية معممة تناقش العلاقة بين الحقائق . والحقائق مهمة . ولكن مجرد إختيار وتجميع الحقائق يعنى وجود نظرية على الأقل فى مجال أو منطقة اللاشعور . والحقائق والعلاقات البيئية بين الحقائق تقرر دائما من جانب إهتمام المراقب سلفا وأن إختيار الحقائق يتم على ضوء إطار التفاضل الذى يحدد تسلسل وترتيب وأهمية الحقائق . وعندما ترقى إلى مستوى الشعور يتخذ الاطار طابع النظرية . وبدون بعض الفروض النظرية من المستحيل إختيار حقائق ذات معنى والحقيقة على ذلك يمكن تعريفها على أنها « ترتيب معين للحقيقة بمفهوم المصلحة او الاهتمام النظرى » . والحقيقة والنظرية — على ذلك — يعتمد كل منهما على الآخر . والحقائق بدون نظرية عبارة عن كومة عديمة الفائدة من التفاصيل التى ليست لها صلة بالموضوع . والنظرية التى ليس لها جذور من الحقائق عبارة عن تكهن بحت . ويكتب ايستون فى ذلك « إن تجميع الحقائق خلال تكنيكات مقبولة لا يعطينا فى حد ذاته المعارف الكافية . إن المعرفة تكون دقيقة ويعتمد عليها كلما زادت فى التعميم واتسعت من جهة التنظيم الداخلى والتى عندما تصاغ فى شكل عبارات منتظمة يمكن تعميمها تصبح قابلة للتطبيق على عدد كبير من الحالات المماثلة »(٦) .

ولا يعتقد إيستون ان السلوك السياسى غير قابل للخضوع للمنهج

النظرى . إن السلوك الإنسانى ، بما فى ذلك السلوك السياسى ، يتميز بصور متعارف عليها تماثلية معينة يمكن إستخدامها كأساس للتنبؤ . ولكن يمكن أن يتم هذا فقط بمساعدة المنهج النظرى ويرى إيستون أن مثل هذا المنهج يمكن أن يتخذ واحدة من الصور الثلاث الآتية : (أ) تعميمات فردية عبارة عن صور تماثلية يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين ويسهل التعرف عليهما (ب) تحليلية أو تكوينية أو عبارة عن فروض غير مترابطة يفترض أن تؤدى إلى شكل غير منظم من التعميمات الفردية (حـ) نظرية القياس الواسع أو العريض أو الإطار التصورى المغلق يمكن أن يندرج فيه نظام كامل برمته . والعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والأحياء وصلت مرحلة النضج فى وضع النظريات ولكن فيما يختص بالعلوم الاجتماعية يمكن القول أن الاقتصاد — ربما — كان العلم الوحيد الذى أمكن التوصل فيه إلى ما يشبه النظرية . إن علم السياسة يتخلف بمقدار الفروق عن العلوم الطبيعية وزمن يبلغ عدة عقود عن علم الاقتصاد . ولكن ليس هناك مانع من إستخدام أكثر الطرق تواضعاً وأكثر الأساليب كفاءة متاحة لنا فى الوقت الحاضر فى العلوم الاجتماعية ككل وتثبت فاعليتها فى البحث .

وسوف يعتمد الكثير على معاملتنا لعلم السياسة على أنه نظام مستقل أو مجرد مجال من المجالات التى تطبق فيها النظريات العامة للمؤسسات الاجتماعية . فإذا أخذنا وجهة النظر الأخيرة فإن تطور علم السياسة يجب أن يعامل على أنه معتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى ، لأن هذا يساعد على التمييز بين علم السياسة عن العلوم الأخرى الإجتماعية .

ان النظرية السياسية — طبقاً لايستون تنجز عدداً من الوظائف

(١) تمكيننا من التعرف على المتغيرات السياسية ذات الدلالة وأن نصف العلاقات المتبادلة بينها. (٢) وجود وقبول إطار نظرى يساعد جميع الباحثين فى نفس المجال من الوصول إلى نتائج وتحقيق تلك النتائج وفق نتائج من سبقهم. (٣) وجود إطار نظرى — أو على الأقل وجود مجموعة متسقة من المفاهيم — يجعل عملنا أكثر قوة وصدقاً ويعول عليه.

٤ — معنى النظرية السياسية . المنهج الكلاسيكى

يجدر بنا فى هذه المرحلة أن ندخل إلى معنى أكثر عمقاً فى معنى كلمة النظرية السياسية — وليس بالمعنى الذى عرفه إيستون **Easton** وغيره من السلوكيين — ولكن بالمعنى الذى تطور منذ أيام أفلاطون وأرسطو حتى هيجل وماركس وبالمعنى الذى نراه يضمحل أو يندثر اليوم. لقد عرف جرمينو **Germino** النظرية السياسية « دراسة نقدية لأسس النظام الصحيح فى الوجود الإجتماعى الإنسانى ». وهى بهذا المعنى ليست « علما سلوكيا » إنها « علم » ولكنه ليس العلم الذى تحده فروض يمكن التحقق منها حسياً.

وبالنسبة لأفلاطون كانت الفلسفة السياسية البحث عن المعرفة السياسية أو الحكمة السياسية. وفى الحقيقة فحتى بداية القرن التاسع عشر لم يكن هناك تمييز بين « الحقائق » و « القيم » وعلى ذلك فإن مسألة وضع خط فاصل بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة لم يقم بعد. لقد كانا جزئين متكاملين فى فرع واحد من فروع المعرفة. ويرجع الفضل إلى أرسطو فى تحديد الحد بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية والمعرفة المنتجة، ووصف المعرفة النظرية بأنها المعرفة من أجل ذاتها. ويستطيع الإنسان — حسب

رأى أرسطو — أن يفرق بين النظرية السياسية والعمل السياسى ولكن لا يمكن وضع حد علم السياسة والفلسفة السياسية . إن النظرى أو الفيلسوف هو الذى يميز المعرفة عن الرأى ، وأن ينظر إلى الأمور من وجهة نظر مستقلة إنفصالية نسبياً . والمفروض فى النظرى السياسى أن يفصل نفسه عن الصراع السياسى المباشر ، وأن ينظر إليه من بعد ، حيث أن مهمته معرفة الحقيقة بين المتقاتلين لا الإشتراك فى الصراع الحقيقى . ولا يعنى الإبتعاد كما يذكر جرمينو Germino ، لا مبالاة غير إنسانية أو حياد أخلاقى أو إفتقاد العاطفة السياسية ، ولا يعنى الهروب من مشاكل العالم ، إن الفيلسوف السياسى بالمعنى التقليدى لا ينفصل عن الصراع السياسى فى عصره كما يفصل السلوكى أنه لا يعيش فى برج عاجى بعيداً عن عالم السياسى العملى ، أنه جزء من الصراع والفرق الوحيد بينه وبين المتصارعين هى أنه يحاول أن يكتشف الحقيقة فى موقف ما وأن يعممها فى ظروف أخرى تؤيده فى ذلك كل العواطف التى لديه (٧) .

٥ — النظرية السياسية كنشاط فكرى :

ربما يتفق الإنسان مع فلاسفه اللغة بأن ثمة قدر كبير من الهراء فى النظريات السياسية خلال العصور إبتداء من أفلاطون حتى هيجل وماركس ، ولكن ألم يكن أيضاً فيها شىء ذو معنى بالمعنى العلمى ؟ . حتى بعد زوال ضباب اللبس فى النظريات السياسية ، فإن النظريات سوف تستمر فى دراستها بسبب التأثير الذى مارسته على العقل الإنسانى كما أن لها قيمتها الكبيرة بسبب ما قد تكون أدخلته من تغير عميق فى التاريخ الإنسانى . ويشير ماركس Marx وبلاميناتز أن مثل هذه الأنشطة لم تكن لتظهر فى العصور المظلمة Dark Ages ، إن كلا من النظرية والعلم يحدهما البيئات التى توجد فيها .

لقد إنتقد بيرك Burke وماركس النظرية السياسية ولكن من زوايا مختلفة ورأى بيرك أن النظرية السياسية التي لا تبرر النظام الإجتماعي القائم ضارة. ولكن يبدو أنه لم يفهم الثورة الكبرى في فرنسا التي كان يأسف لها ويكرهها ووصفها بأنها كارثة كبرى قام بها الشعب وضلله فيها الفلاسفة. والفلاسفة — كما يجب أن نلاحظ — لم يخلقوا الظروف كي يطالب المقهورون بحقوقهم ولكنهم فقط صاغوا تلك المطالب التي كانت « نائمة ».

وربما لو لم تشرح هذه المطالب من جانب الفلاسفة بصورة منظمة ربما لم يكن التغير الجذري ليتخذ شكلا حاداً كالذي حدث. إن الذي حدث بالضبط أن هؤلاء النظريين كانوا إستجابة ورداً على الظروف السائدة في المجتمع وكان الشعب يؤيدهم والفلاسفة أعطوهم التعبير فقط. لقد سمى ماركس النظرية السياسية صورة من صور « الأيديولوجية » أو « الوعي الزائف » ووضعها على طرفي نقيض مع « العلم » الذي يعطينا المعرفة الحقيقية وكان يتوق إلى اليوم الذي نستغني فيه عن « الإيديولوجية » ويحل محلها العلم الإجتماعي الحقيقي. ومع ذلك فقد نسب إلى « الإيديولوجية » السبب في إحداث التغير الإجتماعي والسياسي الواسع المدى. كتب ماركس يقول « إن الإيديولوجية وهم » ومع ذلك فإن الناس إذا لم يكن عندهم هذه الأوهام فإن مسار الثورة الإجتماعية لن يكون كما يجب ».

وقد أخطأ كل من بيرك Burke وماركس Marx في موقفهم من إحتقار النظرية السياسية — وأخطأ بيرك في تصوره أنها أبخرة عقل الفيلسوف وليست وطيدة الصلة بعلل المجتمع - كما أن ماركس أخطأ عندما تصور أن الحاجة للنظريين سوف تتلاشى فور أن ينشأ نظام إجتماعي جديد.

وفى خلال تقدم المجتمع الإنسانى تقدماً كبيراً مع نمو التكنولوجيا والإتصالات السريعة ، فإن الناس يحتاجون إلى النظرية السياسية أكثر من ذى قبل . وفى المجتمع البدائى يستطيع الانسان أن يصيغ عمله على ضوء العادة — وما سماه برك Burke — التحيز وبدون فلسفة عملية منتظمة . ولكن مع تحضر الإنسان يحتاج إلى أكثر من مجموعة من العادات والممارسات فهو يحتاج — بمعنى آخر — إلى فلسفة عملية . إذ أن المجتمع المتزايد فى التعقيد والنمو يتحداه فى أن يجد طريقه ومركزة فيه والذى يتطلب منه فهم ما هو المجتمع وكيف يتغير وهو شىء لا يستطيع أن يفعله إلا بمجموعة متماسكة من القيم أو فلسفة عملية تنتظم فيها تلك القيم كما أن النظرية الإجتماعية والسياسية هى فقط التى تستطيع أن تجعل من الفلسفة العملية شيئاً كافياً مقنعاً . والرجل المعاصر — على عكس الانسان البدائى — سوف لا يرتاح فى المجتمع ما لم يفهمه .

ومع ذلك فكلما تقدم المجتمع كلما إستمر فى المحافظة على تطوير — ما أسماه جرمينو Germino — « المستويات المختلفة فى الفكر السياسى » . وبينما يظل أغلب الناس يهتمون فى الحياة — ومهما كان مستوى الفكر السياسى مرتفعاً ، فإن البعض لا يزال يستجدى أو يستدين أو يسرق فلسفته السياسية من المنظمات الدينية والأحزاب السياسية أو الأصدقاء والبعض الآخر سوف « يلتقط بهدوء ويقبل — من بين البدائل الفلسفية المتاحة — الفلسفة التى تروقه دون الدخول فى أصلها أو عمقها أو كيفية وصولها إليهم . ولكن سوف يظل دائماً أفراد قلائل فى المجتمع هم الذين سوف يقيمون نظريات سياسية ويدافعون عنها بحماس . إن الكتابة عن مثل هؤلاء الناس يقول بالامنياز Plamentaz ، أنهم لا يفحصون المبادىء

ويقارنوها فحسب ؛ بل إن مثلهم مثل التاجر الشريف الذى يعرض تشكيلة كبيرة من السلع ويصفها لعملائه وصفاً دقيقاً ويترك الفرصة للزبون كى يختار ما يناسبه . إنهم يبتكرون تسلسلا هرمياً من المبادىء ويحاولوا أن يشرحوا كيف يمكن للإنسان أن يختار ما يناسبه ... إنهم ليسوا مجرد شاردين للأفكار بل هم واعظون ودعاه . إنهم أناس يملكون — أو يعتقدوا أنهم يملكون — قدرة كشف كيف يجب أن يعيش الإنسان . ثم إنهم لن ينصت إليهم ما لم يكن كلامهم مقنعاً » . ويستطرد فيقول « إن النظرية السياسية — كما يجب أن نميزها عن علم السياسة — ليست عملا ترفياً أو « فنتازيا » كما أنها ليست لعبة فكرية . ولكن لا زالت — فى محل أقل — تحليلا لغوياً . إنها مهمة كاملة صعبة مفيدة والحاجة إليها شديدة مثل حاجتنا إلى أى علم من العلوم (٨) . إن الرجل أو الإنسان السوفسطائى سوف تستمر حاجته إلى فلسفة عملية ونظرية سياسية بنفس حاجته إلى العلم والفن — أو ربما — التحليل اللغوى .

الفصل السادس

أوضاع النظرية السياسية اليوم : هل إلى الأفول أم الانبعاث؟

١ ـ معنى النظرية ودورها :

على الرغم من الأهمية التى إكتسبتها الفلسفة السياسية خلال العصور إلا أن التقليد الكبير الذى إرتبط بكتابات فلاسفه السياسة الكبار يبدو أنه فى طريقه إلى الزوال . ويرى كل من دافيد ايستون David Easton وألفريد كوبان وعدد من الكتاب المعاصرين الآخرين ، أن النظرية السياسية ــ والتى يربطون فلسفتهم بها ــ فى حالة تدهور وانحدار مستمر ، وبينما تكلم دافيد ايستون والفريد كوبان Alfred Cobban عن « تدهور » النظرية السياسية نجد أن بيتر لاسلت Peter Laslett وغيره قد أعلنوا أنها أندثرت بل ماتت تماماً ، وحتى فى أكسفورد ــ معقل النظرية السياسية الكلاسيكية ــ قد يصادف الانسان من آن لآخر عبارات تنم عن موت النظرية أو على الأقل أنها فى حالة خطرة من الانهيار ، وتأكيداً لهذا المعنى أوضحنا منذ ماركس ، ميل Mill (وربما منذ لاسكى أيضاً Laski) أنه لم يكن ثمة فلاسفة سياسية بارزين . ان الأفكار السياسية ــ كما يرى ايستون Easton قد ازدهرت بشكل عام خلال فترات الإضطراب الإجتماعى والتغير كما أنها تحمل حقيقة كتابات المفكرين السياسيين فى اليونان قديماً ، حيث كان المجتمع يمر بتحولات كبرى أو يمكن أن ننسبها الى انجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث كانت تمزقها

الصراعات الدينية والسياسية أو نشير إلى فرنسا فى القرن الثامن عشر حيث أدت الأفكار السياسية إلى نشوب ثورة عظمى فيها . وفى منتصف القرن العشرين — يرى إيستون Easton أننا أصبحنا من جديد فى خضم الصراعات الإجتماعية التى تتفجر هنا وهناك ، وفى خضم التغيرات الثقافية الأساسية ومع ذلك فإن الشيء المدهش هو أن الفكر السياسى لم يزدهر بنفس القدر فى أى بقعة من بقاع العالم . ويكتب إيستون Easton « إن الفكر السياسى المعاصر يحيا حياة طفيلية على أفكار قرن مضى والذى يثبت العزيمة أكثر أننا نلاحظ أمل قليل فى إبتكار تراكيب سياسية »(٢) وما هو أسوأ من ذلك حتى أن الأرضية ليست صالحة لخلق فكر خلاق يحتمل قيامه . وحيث أن هذا دلالة على حالة شاذة من الواقع فلقد حاول عدد من الكتاب الكشف عن الأسباب .

٣ ـ أسباب إنهيار النظرية السياسية :

ما سبب هذا « الفقر » أو « الإفتقار » و « تدهور النظرية السياسية » ؟ يصف ديفيد ايستون David Easton هذا الوضع لعلماء السياسة اليوم بأنه : « العيش عيشاً طفيلياً على أفكار قرن سابق » (ب) الفشل فى تنمية « تكوين سياسى جديد » . . إن علماء السياسة المعاصرين — حسب ما يراه ايستون — كانوا مشغولين أكثر من اللازم فى تحليل الفكر السياسى فى فى القرون السابقة وتفقز آثار الفلسفة السياسية والمفكرين السياسيين وردود أفعالهم إزاء الظروف الشاذة فى بلادهم أبان ذلك ولربما كان هذا تدريبا ممتازاً فى سبيل الكشف عن الحقائق التاريخية ، ولكن لنرى ما يذكره إيستون فى ذلك « إن هذا النوع من التحليل التاريخى لعب دوراً هاماً فى تحطيم أصل أنواع النشاط العقلى التى كانت تسود فى الحضارات المتصلة والذى

ينشأ عن الحاجات الإنسانية الشاملة ، (١) ومن ناحية أخرى ركز فلاسفة السياسة على العلاقة بين القيم وبين البيئة التى تحدث فيها أكثر من تركيزهم على مهمة خلق مفاهيم جديدة لتلك القيم التى تتوائم مع إحتياجاتهم . ولقد حول ذلك الإهتمام وطاقات علماء نظرية السياسة عن مهمتهم التقليدية ألا وهى « إعادة صياغة مضمون القيم ومحتواها حتى تناسب العصر ، وأن يبقوا نظرية منتظمة عن السلوك السياسى وتشغيل المواقف السياسية فى حينها ، وهى مهمة حاول علاجها كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع فى مجالاتهم . وبينما حاول علماء الإجتماع أعطاء واضفاء الوحدة والتماسك لأبحاثهم التجريبية وذلك من خلال بناء نظريات عامة تنظم عملهم ، نجد علماء السياسة قد أهملوا هذا الجانب . ولا يخطىء ايستون Easton النظرية السياسية الحديثة على هذا النحو ولكن يخطؤها فى نطاق النظرية السياسية ككل وبما انتهت اليه الآن . ان النظرية — حسب مفهوم ايستون Easton (٢) يجب ألا تقتصر على معالجة القيم فقط بل تمتد الى الحقائق أيضاً — واذا كان لابد لها من أن تعالج الحقائق فلابد أن تقيم شيئاً من التوازن بين معالجة القيم والحقائق كل ذلك على أساس تجريبى . ويشكو ايستون Easton من أن النظرية السياسية فشلت فى أحداث هذا التوازن . لقد أصبحت تتسم بالجانب التكهنى أو التصورى أكثر من التركيز على الملاحظات التى تظهر عن المسرح السياسى المعاصر ومعرفة التاريخ الإنسانى . أن الإنسان لا يقتصر اهتمامه على ما حدث فى الماضى فحسب ، بل أنه يتطلع كذلك الى ما يحتمل حدوثه مستقبلا . ويتضمن هذا تيارات أو تصريحات موجهة — القيمة أو كما وصفها ايستون نظرية القيم وايستون Easton — على العكس من السلوكيين الآخرين — ليس ناقداً لنظرية

القيم — ومع ذلك فهو يعطى أهمية كبرى للنظرية المعارضة . وهو يرى أن نظرية القيمة مهمة ولكنه يرى — للأسف — أنها هى الأخرى فى حالة تدهور فى الكتابات السياسية المعاصرة .

٣ — المذهب التاريخى « Historism » :

نلاحظ أن ايستون شديد النقد لكتاب مثل داننج Dunning وسابين Sabine وماكلوين Mcillwain وليندس Lindsay الذين قضوا وقتاً طويلا على دراسة الأفكار السياسية فى الماضى ولقد كان هؤلاء الكتاب أقل اهتماما بالتحليل وصياغة نظرية قيم جديدة أكثر من تقديم معلومات عن المعنى والتماسك الداخلى والتطور التاريخى للقيم السياسية المعاصرة أو فى الماضى ويقسم ايستون علماء نظرية السياسة المعاصرين الى فئات أربعة :

١ — التأسيسيون من أمثال كارلايل Carlyle وماكلوين Mcillwain الذين يبدو أنهم اهتموا بتتبع تاريخ الأفكار من وجهة النظر الخاصة بهم أو التى كانوا يرجونها بدلا من تحديد كيفية تأثير تلك الأفكار على الأحداث المعاصرة حينذاك .

٢ — التفاعليون Interactionlists من أمثال Allen وأحيانا كارلايل الذين حاولوا مناقشة التفاعل أو الترابط بين الأفكار والمؤسسات وأن هذا الإرتباط يؤثر على كل عملية التغير الاجتماعى فى كل مرحلة.

٣ — الماديون من أمثال ايستون Easton وداننج Dunning وسابين Sabine وعدد كبير من العلماء الذين يكون هدفهم الأول فى دراسة النظرية السياسية هو الكشف وتعرية الظروف التاريخية والثقافية التى أثرت على الفكر السياسى لعصر ما من العصور. ويمثل هؤلاء الكتاب الأغلبية ، وقد حاولوا فهم الايديولوجية على ضوء محددات ثقافية شاملة .

٤ — أما المجموعة الرابعة فيمثلها لندس Lindsay وآخرون الذين يغلب عليهم الإهتمام بقيم معاصرة معينة مثل الديمقراطية ويريدون أن ينشدوا ضالتهم فى التاريخ . ويرون أنه لو ثبتت قيم معينة وتحملت ظروف العصر التى تعيش فيها فإنها تستحق القبول .

ويعتبر إيستون Easton كل هؤلاء الكتاب المعاصرين « مؤرخين » يقصدو أنهم لا يستخدمون التاريخ الخاص بالقيم كوسيلة لتعزيز أفكارهم حول تعاريف خلاقة لأهدافهم السياسية ، ولكن الذى ثبت أنهم يحاولون بمجرد فهم الظروف القائمة التى تؤدى إلى ظهور نظرية معينة أو نظام من القيم . وقد يكون هذا عملا صالحاً للمؤرخ ، ولكنه لا يستحق أن يستحوذ على كل إهتمام العالم السياسى . ولأكثر من ألفى عام إبتداء من السوفسطائيين وسقراط إلى هيجل وماركس ، اثار فلاسفة السياسة مشاكل أساسية كبرى وحاولوا الإجابة عليها بهدف إرساء قيم معينة فى المجتمع . ولم يحدث إلا فى القرن العشرين فقط أن أظهر إيستون Easton رأيه بأنه على المفكر السياسى أن يتحمل دوره التاريخى (المؤرخ) ورفض إيستون مواجهة المشاكل الاجتماعية المعاصرة ، أو أن يبذل أية جهود للبحث عن حلولها . وقد يكون هناك عدد من الكتاب من أمثال ديوى Dywey وباركر Barker وكروس Croce ولاسكى Laski هم الشواذ ، ولكن أغلب الكتاب فى علم السياسة فى القرن العشرين كانوا منقادين بما يعرف بالمنهج التاريخى « وهذا هو السبب — فى رأى إيستون — الذى أدى أدى إلى سحق (وأهلك) الحياة وأفرغها من نظرية القيم » .

٤ – « النسبية الاخلاقية » (٤) :

يميل إيستون إلى أن يعزو التدهور الحالى فى النظرية الساسية أيضاً إلى نمو الإتجاه النسبي — فى القيم « النسبية الخلقية » كما يسميها هو . وكما ظهرت فى كتابات هيوم Hume وتبلورت فى العلوم الإجتماعية فى القرن العشرين على يد ماكس ويبر Max Weber . وإذا بدأنا بهيوم Hume وإنتهينا بكومت Comte وماركس Marx نجد أنه قد أجريت محاولات لفصل القيم عن الحقائق . وكانت القيم تعامل كمجرد تعبير فردى أو إجتماعى عن الأشياء التفاضلية ، وهذه الأشياء بدورها تعكس خبرة الحياة سواء لدى الأفراد أو الجماعات . وإذا كانت القيم تعكس تفاضلات فردية أو جماعية ، فما على الكاتب إلا أن يقوم بربطها بظروف المجتمع الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وإذا حددنا القيم على هذا النحو — كما يرى ايستون Easton — فإنه لا يمكن إقتلاعها ، كما تغرس فى فترة أخرى من فترات التاريخ وعلى ذلك فإنه يكون مضيعة للوقت . إذا استمرينا بالإهتمام بها فيما بعد . وحيث أنها تمثل تفاضلات أو رغبات فردية أو جماعية ليس إلا ، فيجب على الإنسان ألا يجهد نفسه بحثاً عن كيفية تطبيقها عملياً فى الوضع المعاصر ، وترجع قلة الإهتمام بالقيم الخلاقة ونمو النسبية الخلقية إلى الظروف التاريخية التى نشأت فى أوربا بين عام ١٨٤٨ حتى عام ١٩١٨ . إذا كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل حول القيم فى العالم الغربى . وصارت الرأسمالية والقومية والديمقراطية قيما مقبولة فى أوربا كلها ، فكانت تنتشر بالتدريج إلى قارات أخرى . وإستمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٩١٧ إلى أن ظهر نظام سياسى ، ونظام قيمى جديد فى روسيا والذى كان يتحدى مفاهيم الرأسمالية والقومية والديمقراطية (ولكنه كيف نفسه

بسرعة مع مفهوم القومية) وفى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وظهور الأنظمة الفاشية والنازية العسكرية فى إيطاليا والمانيا واليابان وتحديهم لمفهوم الديمقراطية برمته إلى الدرجة التى نشأ عندها صراع شديد بين تلك الأنظمة القيلة المختلفة . وأن موقفا من هذا النوع كان من الممكن أن يثير ردوداً عنيفة من جانب المفكرين السياسيين . ويندهش ايستون Easton . فى هذا الموقف الجديد . لعدم وجود محاولات لإخضاع القيم القديمة للتحليل النقدى وإعادة صياغتها » .

ويرجع ايستون هذا إلى التأثير على علم السياسة مثله فى ذلك مثل العلوم الإجتماعية الأخرى مثال ذلك رأى ماكس ويبر Max Waber فى فصل القيم السياسية عن البحث التجريبي . أما كارل مان هايم Karl Mannheim وعلماء إجتماع آخرون فيرون أن القيم جزء مكمل للشخصية . ولا يمكن فصلها عن الشخص كما لو كان الإنسان يتخلى عن معطفه . أنها تؤثر علينا فى جميع المراحل ومراحل العمل بالذات . وذلك عندما نختار ونحدد مشكلة البحث وبالكيفية التى نفسر بها النتائج التى نتوصل إليها وبالافتراحات التى يمكن أن يقدمها بشأن الإستفاده من النتائج فى المجتمع .. وبمعنى آخر إن العالم السياسى ليس محللا للقيم ولكنه بناء قيم فى نفس الوقت . ويكون من المستحيل على عالم السياسة أن يعزل نفسه تماما عن المشاكل الاجتماعية الملتهبة فى عصره . وإذا أجرى عالم إجتماع أبحاثه فى بيئة مغلقة على ما يؤثر على القيم فلابد أن يكون هناك خطر أن يقضى وقته هباءا فى مشاكل ليست لها صلة بالمجتمع . إن إضطهاد المعرفة مغامرة هامة ولكننا لا نستطيع حقيقة أن المعرفة تكتسب لغرض ما أو لآخر . إن المعرفة كما ذكر روبرت سى. ليند Robert S. Lynd مسألة هامة .

وللأسف فى خلال أبحاث علم السياسة المتحرر من القيم ، نجد أن العديد من النظريين السياسيين إبتعدوا عن سؤال أنفسهم هذا السؤال .

إن فكرة أن « البحث حول القيم وتطويرها وبنائها تعتبر أمور لا تتجزأ فى دراسة علم السياسة » وقد قام ايستون Easton بباورتها فى خطاب الرئاسة فى اجتماع عام ١٩٦٥ فى اتحاد العلوم السياسية الأمريكى American Political Science A.S.S. وبالتالى يمكننا أن نعود الى الوراء قليلا كى نتعرف على كتاباته السابقة حول الموضوع والتى دافع فيها عن فكرة « تدريب علماء اجتماع على تحليل القيم واعادة بنائها » ان العالم السياسى — طبقاً لرأى ايستون Easton يجب أن يستجيب بشكل حساس ، الى المشاكل العاجلة الملحة فى المجتمع والحاجات الإجتماعية الطارئة ويحاول أن يضع نظاما قيمياً دقيقاً وصريحاً . ويذكر فى ذلك : « ان النظرية السياسية البناءة فى الماضى كانت مشغلة فى محاولة تنظيم المفاهيم والحاجات لكل عصر وربط المعرفة — معرفة الحقائق السياسية — بالأهداف السياسية (*) . واذا ترعرت النظرية النقدية فسوف تقدم « جسراً بين حاجات المجتمع وبين معرفة العلوم الإجتماعية » وليس ثمة سبب — يستطرد ايستون فى القول — فى أن يقصر عالم السياسة مجاله على محاولة فهم العلاقات السياسية حيثما هى ولا يتساءل حول ماهية القديم أو أن يخلق تراكيب سياسية جديدة . ان نظرية القيم اذا فهمت بهذا المعنى البناء يجب أن تلعب دوراً هاماً فى الدراسات السياسية . وحسب وجهة نظر ايستون Easton أنه ليس فقط أهمال لنظرية القيم كنشاط بناء واستبدالها « بالتاريخية » ولكن يضاف الى ذلك عدم الاكتراث بالنظريات العارضة الإنتظامية أو الموجهة توجيها تجريبياً من

أمثال ما يتعلق بالسلوك السياسى ، وأدى كل ذلك الى تدهور النظرية السياسية .

٥ - الخلط بين العلم والنظرية :

Confusion Between Science & Theory

وهناك سبب آخر يسوقه ايستون **Easton** لتدهور النظرية السياسية ، وهو أننا خلال الثلاثة أرباع الأخيرة من القرن الماضى كنا نستخدم كلا من العلم والنظرية بصورة خاطئة ، وكنا نخلط بين العلم والنظرية ونسينا أن النظرية يمكن أن تتخطى العلم ومن الممكن تطبيق الطريقة العلمية فى أعمال البحث وهو أمر مهم فى حد ذاته ولكنه مختلف . ومن الصعب تطوير نظرية من خلال بحث تم اجراؤه مهما كان طبيعيا فى ذاته . ان الذين وصفوا أنفسهم بعلماء السياسة حاولوا عموماً تجميع الحقائق وعلى ضوء تلك الحقائق حاولوا أن يطوروا الميكانيزمات (الآليات) البديلة لتحسين البنيات والعمليات السياسية . وقد تكون هذه العملية علمية تماماً ولكنها لا يحتمل أن تقود فى حد ذاتها — الى تطوير نظرية ؛ ما لم نكن قادرين على التعرف على المتغيرات الرئيسيه فى الحياة السياسية واقامة علاقات فيما بينها . واذا تركنا جانباً بعض علماء السياسة مثل ميريام **Mirriam** ، وفردريك **Frerick** وسيمون **Simon** ولاسويل **Laswell** وآخرين نلاحظ أن معظم علماء السياسة المحدثين وقد انتحوا عن عمد عن المؤسسات الى العمليات وأحيانا تحولوا الى الدوافع — ذلك تحت تأثير علم الاجتماع وعلم وظائف الأعضاء — فلم يتقدموا بعد بقدر كاف لتطوير اطار تصورى كاف لدراسة السياسة . ان دراسة العمليات والدوافع أمر هام — بل أكثر أهمية من دراسة المؤسسات — ولكنه لا يكفى فى حد ذاته فى بناء نظرية . ان التقليديين والسلوكيين اشتركوا فى جدل بعيد

المدى حول ماهو الاكثر أهمية ما يجب أن يكون مهما ، والعكس وما اذا كان الاستبصار وحده (بعد النظر) ضروريا لفهم السياسة فهما صحيحاً أو أن ملاحظة الظواهر السياسية الملموسة مهم أيضاً . ولقد أيد السلوكيون بالإجماع أهمية ما يجب أن يكون ، ولكنهم لا يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن ماذا يكون ؟ وكيف يكون ؟ ولماذا يكون ؟ وهنا يأتى دور النظرية .

ان علم السياسة فى رأى ايستون Easton كان محكوما لفترة طويلة بما يعرف Hyperafactualism . ويتهمون برايس Bryce عموماً بأنه وضع تأكيدا غير مناسب على هذه الطريقة . ولكن يجب أن نذكر شيئاً فى صالح برايس Bryce خاصة فى أعماله الأولى — فى الكومنولث الأمريكى مثلا — أنه لم يهمل النظرية ولكنه كان ضد بناء نظام — خاصة عند فلسفة التاريخ الألمانية والتحليل القانونى . لقد أكد برايس Bryce فى كتاباته الأولى الحاجة الى الحقائق من خلال الفروض والنظريات كما أنه كان يعنى التعميم التاريخى . ولقد أكد أن دراسة الحقائق يقصد به « اقامة استنتاجات والسيطرة على المبادىء وما لم تودى لذلك فليس لها أى قيمة علمية » واستطرد فى أعماله الأخيرة وحاول أن يعيد صياغة النظرية حتى يعطيها التوجيه التجريبى ، وبالتالى تكون النظرية فى وضع ثانوى بالنسبة لجمع الحقائق والبيانات الإيجابية .

وجاء الوقت الذى فقدت فيه النظرية أهميتها تماماً . إن برايس Bryce فى الواقع كان نتاج الإيجابية التاريخية التى ازدهرت فى آخر القرن التاسع عشر والتى كانت تؤكد على جمع الحقائق الايجابية كوسيلة لاعادة خلق الماضى ، ووجد نفسه لا يستطيع أن يرتفع عنها . وأهمية

كتاباته السياسية تكمن فى وصف الموقف الذى يراه ويفهمه فى ضوء ملاحظة الحقائق ودراستها . ولقد تم قبول هذا على أنه طريقة تاريخية ولكنه على العكس من هيجـل Hegel وآخرين — الذين حاولوا استخراج فلسفة من التاريخ — ظل برايس Bryce قانعاً بقصر نفسه على التجريبية الخام .

وأسفر هذا الاتجاه فى التأثير على علم السياسة فى العشرينات عندما كان الاتجاه العام فى جانب العالم السياسى هو البحث عن المشاكل « الهامة » دون محاولة لصقها بظاهرة سياسية ما ولكن وصفها وليس على أساس المتغيرات التجريبية فوضع العمل ولكن من خلال تحليل المتغيرات التى يكتشفها الانسان وتكون نمطاً مشتركا فى كل المواقف السياسية . ان المؤتمرات الدولية حول السياسة (١٩٢٢ — ١٩٢٤) مثلا ركزت فى الغالب على تطوير أساليب جديدة لجمع البيانات . وعلماء السياسة بلا شك تقدموا تقدماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة فى ابتكار أساليب معقدة لفهم سلوك التصويت والاقتراع والرأى العام والقيادة التشريعية . ولكنهم صعب عليهم أعطاء توجيه نظرى لدراساتهم وهو موقف وصفه ايستون Easton بأنه مثل « سوء التغذية النظرى وافتقار الحقائق » وفى بحثهم عن التفاصيل نلاحظ أن علماء السياسة يبدو أنهم فقدوا النظرة الشاملة للسياسة وأخفقوا فى تطوير الأدوات والوسائل التى تستخدم بصورة لها معنى فى الدراسة . وظلت اهتماماتهم مركزة على مشاكل معينة وأصبحوا أقـل فصـلا لرؤية العـلاقة الخاصة بكل مشكلة فى النظام السياسى . والانسان اذ ذاك قد يجد صعوبة فى الاتفاق مع ايستون Easton عندما يقول « ان النظرية

بدون حقائق قد تكون على هيئة سفينة يقودها قبطان ماهر ولكنها ذات جسم غير سليم . ولكن إذا قلت الطاقة فى البحث عن جمع الحقائق وضعفت رؤية الحقيقة فى مغزاها النظرى نجد أن القيمة النهائية للبحث على الواقع قد تفقد »(٦) .

٦ - الظروف فى العالم المعاصر

Conditions in the Contemporary World

إن الفريد كوبان Cobban كذلك يرى أن النظرية السياسية فى طريق التدهور وهو ليس متفائلا عن أحيائها مستقبلا (١٧) . ولقد وجد تقليد فكرى فى الغرب يمتد ما يزيد على ٢٥٠٠ سنة مؤداه دوام الإتصال والتفاعل بين الأفكار والمؤسسات وتغير الأولى إلى أخرى . ولكن مثل هذا التكوين لم يظهر فى يومنا هذا أو حتى فى الماضى القريب ويذكر كوبان أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر كان الفرد يستطيع أن يلاحظ صعوبة ترتيب فلاسفة السياسة الكبار وظهرت فترة أو ثغرة تصل إلى نحو قرن أو يزيد فى تاريخ النظرية السياسية ذلك مثلما حدث فى القرون التى تلت إزدهار الأفكار السياسية اليونانية خاصة فى كتابات أفلاطون وأرسطو . وحتى لو عالج الإنسان مدرسة القانون الطبيعى والمفاهيم الرومانية فى القبة كنوع من الإستمرارية نجد أن الفكر السياسى قد توقف عن الصدور خلال خريف الإمبراطورية الرومانية . ويخالج كوبان Cobban الخوف من أن تؤدى ظروف العالم المعاصر إلى التذكير بما حدث فى الإمبراطورية الرومانية وأن هذه الظروف إذا إستمرت أكثر من ذلك ، فثمة خطر كبير أن منابع الفكر السياسى قد تجف . ومن الظروف التى يراها معادية للفكر السياسى فى العالم اليوم يذكر التوسع الذى لا يقاوم فى نشاط الدولة والتحكم الشامل

البيروقراطية على كل أنشطة المجتمع وخلق « الأجهزة العسكرية الضخمة » .

ويعترف كوبان Cobban بأنه لا فى الغرب ولا فى الكتلة الشيوعية لم يصل الجيش بعد إلى مرحلة السيادة كسلطة مدنية . ففى العالم الشيوعى نلاحظ أن تنظيم الحزب يعنى حكم الأقلية الأوليجاركية ويعنى ظهور رئيس يشرف على جميع السلطة البيروقراطية ويقيم جهاز قمع كى يستخدمه ضد من تسول له نفسه الخروج عن خط الحزب . وإذا صدق هذا على النصف الشيوعى نلاحظ أن الوضع يختلف فى العالم الديمقراطى . ولكن كوبان ليس مقتنعاً . فإدراكه للإختلافات بين النظامين نجده يندهش لأوجه الشبه فى نصفى العالم . إن الفكرة السياسية السائدة فى العالم الغربى هى فكرة الديمقراطية ولكن لا يوجد نظريون سياسيون للديمقراطية فى عالم اليوم .

ولقد نشأ المفهوم فى القرن الثامن عشر ولكن القرن التاسع عشر لم يحاول إعادة صبها وصوغها طبقاً للإحتياجات المتغيرة ولذلك توقفت الديموقراطية عن أن تصبح « فكرة سياسية حية » . والذى يمكن تتبعه فى القرن التاسع عشر هو بدايات القومية والشيوعية والفاشية وليس نمو الديمقراطية . وفى غيبة هذا الجهد أصبحت الديمقراطية مجرد « نوع من التعاويذ » أو « معادلة بغير معنى » . ويكتب كوبان فى هذا المقام فيقول « إن العملة يمكن أن تظل سارية حتى لو تآكلت ورقت أوراقها أما الأفكار السياسية فتحتاج إلى تجديد دورى حتى تظل محتفظة بقيمتها » . ولقد ظهر كتاب خلال العقود الأخيرة — والذين كان لديهم طول باع فى مناقشة الموقف السياسى المعاصر ، ويذكر كوبان منهم فيريرو Ferrero وبرتراند دي جوفينيل Beotrand de Touvenel وبراتراند راسل ،

إ. هـ. كار E. H. Carr ورداينهولد مايبور Reinhold Niebuhr وهارولد لازويل Laswell وهانز مورجنتو Hans Morgenthau ولكنهم كانوا ينظرون إلى الدولة على أنها السلطة وأخرجوا القيم الخلقية خارج حلبة السياسة « إن الذرات الفردية البائسة التي يتكون منها المجتمع تجمع معاً وتدفع بعنف . تفرق بينها السلطة التي لم يخلقونها ولا يستطيعون السيطرة عليها » (٧) ، وليس من المدهش كذلك أن تتدهور النظرية السياسية . وأن أحداً من إتباع توينبي Toynbee قد يعزى نفسه بفكرة أن « موت الحضارة ربما يكون ميلاد الدين » ولكن هذا لا يرضى عالم السياسة . ويحاول كوبان فيما بعد بأن يعدل من موقفه قليلا ويتبنى فكرة أن كل شيء لم يذهب هباءاً بعد (على الأقل فى جزء من العالم) . « إن البيروقراطية ليست بعد الحقيقة الرئيسية فى الحكم فى أى بلد غربى ولا حتى الأحزاب السياسية هى سيدتنا أو سيدنا أكثر من كونها خادمة لنا » .

حالة وضع نظام علم السياسة

State of the Discipline of Political Science

ولكن إذا كانت الظروف الخارجية فى المجتمع لا يمكن إعتبارها العامل الحاسم فى تدهور النظرية السياسية فإن التفسير البديل لابد أن يكون كامنا فى بعض الظروف الداخلية فى النظام ، أى ثمة شيء خطأ فى طبيعة التفكير السياسى نفسه . وكوبان Cobban مقتنع بأن الحال هو ذاك ، أى أن ثمة « سوء توجيه كامن فى الفكر المعاصر فى مجال السياسة » .

ويؤمن عن يقين بأن إفتقاد الهدف أو الفرض بين علماء السياسة اليوم مسئول عن التدهور الحالى فى النظرية السياسية وكل مفكرى السياسة العظام فى الماضى مثل ميل Mill وبنتام Bentham وبيرك Burke وروسو Rousseau ومنتسكيو Montesque ولوك Locke وهوبز Hobbes

وسبينوزا Spinoza ويمكن أن نعود حتى أفلاطون وأرسطو الذين كتبوا وفى ذهنهم هدف عملى واضح بغرض التأثير على السلوك السياسى القائم ، إنهم كتبوا كى يدينوا أو يؤيدوا المؤسسات القائمة أو يبرروا نظاماً سياسياً أو يقنعوا أخوانهم المواطنين بأن يغيروه . لأنهم كانوا فى الملجأ الأخير مهتمون بالأهداف وبأغراض المجتمع السياسية ، ولم ينفصل المفكرون السياسيون عن حقائق الحياة السياسية المعاصرة كما يدعى ذلك علماء السياسة المحدثين . إن مفكرى السياسة القدامى كانوا رجال أهداف — فهم يبغون تغيير وإعادة تشكيل المجتمع — والأهم من كل ذلك كانوا رجال عواطف . لقد كرموا أنفسهم لما إعتبروه النظام الإجتماعى المناسب وأتوا بكل وسعهم بالأفكار واللغة كى يعظوا الناس وينشروا آراءهم التى رأوا فيها الصواب الخلقى . إن النظرية السياسية إبتداء من ميل Mill أو ماركس كانت أساساً فرعاً من الأخلاق أو الجمال ، ويعزو كوبان التغير فى المنظور لدى مفكرى السياسة — من الإلتزام العاطفى إلى إلتزام الهدف إلى تأثير المنهج التاريخى .

إن المؤرخ يرى كل الأفكار وأساليب السلوك بأنها ذات تطبيع تاريخى وأنها عابرة إنتقالية ولكن ليس لها حظ من القيم ولكن حظها يكون فى النجاح وحتى هذا الحظ من النجاح لا يتأتى إلا بالوصول إلى السلطة أو بقاء قلة من الأفراد أو المؤسسات التى تتبنى ذلك » . إن إعتماد النظرية السياسية على التاريخ فى السنوات الأخيرة يربطها بالماكيافليه « الفجة » ولكن الموقف يصبح أكثر خطورة عندما تتدخل الأخلاق فى العمل التاريخى وذلك مثلما فعل هيجل وماركس — مع إختلاف وجهات النظر والهدف . فكلاهما نظر إلى جزء صغير من الكون ، فالأول ركز على الدولة الإقليمية

والثانى ركز على طبقة البروليتاريا وحاولا أن يخلطا بين ما هو مرغوب فيه من وجهة نظرهما بما قدره التاريخ سلفاً .

وما تركه المؤرخون دمره العلماء تماماً . ففى حالة المفكرين السياسيين الأوائل بدءاً من أفلاطون وأرسطو قد قبلوا بعقل مفتوح أى مساعدة قدمتها أنظمة أخرى كالرياضيات أو علم النفس فى سبيل فهم السياسة ولكن لم يفكروا مطلقاً فى أن طريقة أو منهج العلوم الطبيعية يمكن أن يطبق بحذافيره على دراسة السياسة . ولا يمكننا أن ننكر حقيقة أن علم السياسة يشتمل ضمناً على عرق علمى وليس هناك ما يمنع أبداً من أن تعامل الظاهرة السياسية - كالظواهر الأخرى - معاملة علمية . ولكن علماء السياسة يبدوا أنهم كونوا إعتقاداً عاماً هذه الايام بأنه من الممكن ومن المرغوب فيه دراسة السياسة بمناهج ثبت نجاحها فى العلوم الطبيعية متناسين أو متجاهلين أن ثمة أسئلة فى مناهج البحث فى العلوم الطبيعية . على الرغم من دقتها - لم يصل إلى إجابات لها . أن العلم يساعدنا على فهم وتحليل الأشياء ولكنه لا يقدم معايير الحكم والتى يفترض أن تكون فى النظرية السياسية ولا يعتقد كوبان Cobban أنه من الضرورى لعالم السياسة أن يسهم فى السياسة النشطة Active إلا بالقدر الذى يحتاجه متدرب على النجارة لفهم حرفته لا إلى إدراك الأسس الهندسية التى تقوم عليها ، ولابد أن يكون صريحاً وواضحاً إزاء مسألة عدم التورط الخلقى . « إن العلم يستطيع أن يعطينا توجيهاً ذو أهمية قصوى فى بلوغ الأشياء التى نريدها : ولكنه لا يستطيع أن يساعدنا على تقرير ما يجب وما لا يجب من تلك الأشياء » . ان العلم قد يزودنا بمعدات وأدوات فنية رائعة كى تتحرك

فى أى مكان ولكنه لا يدلنا الى أين يجب أن نتجه . أنه لا يعطينا معنى الاتجاه أو الإحساس بالهدف الذى هو أصلا مسئولية النظرية وحدها وعلى النظرية أن تقدمه أن الفلسفة السياسية قد ماتت — بل قد يستطيع كوبان أن يضيف — قتلت قتلها « المناطقة » ومن خلفهم .

٧ - التدهور الايديولوجى :

I deological Reductionism

مثل ايستون Easton وكوبان Cobban يرى زميلهم جرمينو Germine أن النظرية السياسية تمر بفترة تدهور فى أغلب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ويعزو هذا التدهور — مثل الفريد كوبان — الى ما يعرف باسم الـ Postivism فى الفترة الأخيرة ولكنه يدخل شيئاً بأسم « الايديولية » أو سيطرة « المبادىء السياسية » والتى تتوجت فى الماركسية Marxism . ومع ذلك فهو يختلف مع ايستون وكوبان فى أنه يرى أن النظرية السياسية هى الآن فى حالة ارتقاء وأنبعاث (٨) . ان النظرية السياسية التقليدية التى حجبت خلال المائة والخمسين عاماً بسبب القوى الفكرية المناهضة والحركات السياسية من ناحية وبسبب الإفتتان « بالعلم » من ناحية أخرى قد أدت حسب تصور جرمينو Germino الى صحوة ملحوظة هذه الأيام . وحتى فى أيام الخريف التى عاشتها النظرية السياسية على أيدى الـ Positivist كانت هناك تيارات فلسفية مقاومة نراها فى كتابات بنديتو كروس Benedetto Croce وهنرى برجسون Henry Bergson وجوليان بندا Benda وماكس شيلر Max Scheler وآخرين . وقد تبع ذلك الاحياء الجزئى للنظرية السياسية فى المدرسة الصفوية elitist school أو مدرسة الصفوة ويمثلها جيدو دورسو

ومايكل أوكشوط Guido Dorso ، وهانا أرندت ، وبرنارد جوفنيل ، وليو شتراوس ، وأريك فوجليه . ونستطيع هنا بإختصار أن نتبين الأسباب التى أدت إلى أنزواء النظرية السياسية فى القرن التاسع عشر وأوئل القرن العشرين .

من بين تلك الأسباب التى يقدمها جرمينو Germino الأهمية الأولية « للإنخفاض الإيديولوجى » عند تراس Tracy وكونت Conte وماركس Marx . وكان تراس Tracy أول من إستخدم لفظ « ايديولوجية » على أنه « علم تحديد أصل الأفكار » . لقد شرح تراس Tracy ذلك بقوله بأن كل ما نفكر فيه ما هو إلا إنعكاس للخبرة والشعور بها وأن عالم الإحساس الفيزيائى والشاهد هو الحقيقة الوحيدة . والايديولوجية بالنسبة لتراس Tracy تمثل جزءاً من علم الحيوان وأن الفكر الإنسانى يمكن ملاحظته ووصفه ، كما يلاحظ الإنسان ويصف خاصية أو خواص معدن أو « خضار » أو يصف ضرفا ملحوظاً فى حياة حيوان .

أما الميتافيزيقا . عند تراس Tracy . فهى وهم وخيال « ويقصد بها التسلية والتسوية عن الناس لا تقليمهم » . والمعرفة عند تراس تتكون من تلك الأفكار التى تنتمى إلى ما هو « حقيقى » أى ما يقع تحت الخبرة الحسية . ومثل كونديلاك Condillac وهلفيتيوس Helvetius ومفكرين ثوريين آخرين فى فرنسا كان تراس يرى أنه ليس ثمة مصدر للأفكار سوى الحس وأن جميع صور الفكر يمكن ردها إلى الشعور (Sentio ergo sum) (أنا أشعر ، إذن فأنا موجود) وأنه بتتبع وإسناد جميع الافكار إلى الخبرة الحسية يمكن خلق علم جديد للانسان يستطيع أن يوجه الحياة السياسية والإقتصادية للجنس البشرى . وإن الانسان

الذى يقدر أن « يشرح » الأفكار (مع ردها إلى أصولها في الخبرة الحسية) يستطيع أن يستخدم تلك المعرفة فى اعادة بناء نظام اجتماعى جديد يلائم حاجات هذا المجتمع أو ذلك وفى هذا المجتمع يستطيع الأفراد أن يتلقوا تعليما ملائماً لذلك .

ويرجع الفضل الى أوجست كونت فى أنه أضاف الى « أيديولوجية » تراس اصطلاح Positivism وخرج منها بأنه من خلال النمط السليم من التعليم يمكن للانسانية أن ترقى الى مدارج تحقيق هدف نظام جديد الى حد كبير . ومثل تراس حاول كونت Conte أن يقيم « علم العلوم » للانسان والذى أطلق عليه علم الاجتماع Sociology ويقوم على أساس أن الخبرة الحسية فقط هى الحقه . وقد عرف أن Positivism على أنها تطبيق الطرق العلمية والتجريبية فى مجال من مجالات البحث . وتعنى رفض أى شكل من أشكال المعرفة يقوم على فرض وجود أى حقيقة وراء وجود المادة . وعلم الاجتماع عند كونت هو علم اكتشاف القوانين التى تحكم السلوك الانسانى بعبارات دقيقة مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية تماماً . ويعتقد كونت أن (ا) العالم مرتب ترتيبا منطقياً وأن ثمة قوانين تحكم التطورات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (ب) أن إكتشاف هذه القوانين ممكن حيث أن لدى الانسان من الأسباب ما يمكنه من الاضطلاع بهذه المهمة (جـ) إن الناس ليسوا عقلاء لأداء هذه المهمة فحسب بل عليهم الاستفادة من المعرفة التى يتوصلون اليها لمنفعتهم . (جـ) لقد ساعدنا العقل ليست فقط على اكتشاف قوانين السلوك الاجتماعى بل مكننا من كشف الأهداف التى يناضل من أجلها الأفراد . ولقد فسر كونت التطور التاريخى فى ثلاث مراحل : (ا) المرحلة اللاهوتية : والتى ترى ان مصير الانسان محكوم

بقوى سماوية تمتد من بداية التاريخ حتى الإصلاح البروتستنتى .

(ب) المرحلة الميتافيزيقية : وهى عصر النقد والتمرد التى توجتها الثورة الفرنسية (ج) والمرحلة العلمية أو الموجبة Positive والتى يمكن أن تطلق على التاريخ المعاصر حيث حلت المعرفة عن الإنسان والطبيعة على الجهل والخرافات وأوهام العصور السابقة أى عصر المزج والتحليق بين « النظام والتقدم » .

وبينما كان سبنسر spencer كذلك يؤمن بالبحث عن قوانين التطور والتفاعل ويطلق عليه أحيانا هوو كونت Comte وماركس بأنهم فرسان القرن التاسع عشر إلا أن ماركس هو الذى سار فى الإنخفاض الايديولوجى — الذى ظهر على يد تراس وكونت Tracy & Conte إلى مداه . وعند ماركس فليس للحقيقة كيان خارج عن النشاط الإنسانى الانتاجى العملى بـ إن الإنسان نفسه ليس له جوهر ولا طبيعة ولكنه يتغير خلال تفاعله مع بيئته الطبيعية والاجتماعية . وكل الأفكار ما هى إلا إنعكاس للبيئة التى يوجد فيها الإنسان وبينما أوضح تراس Tracy أن الظروف تتحكم فى الانسان نجد أن ماركس كذلك رأى أنه خلال العصور التاريخية كان الانسان عبداً لقوى إقتصادية خارجية وأوهام دينية وفلسفية وسياسية وقد إستطرد فى الأخيرة كثيراً لدرجة أنه ذعم أن الانسان إذا كان لديه الفهم العلمى للمجتمع لاستطاع تحديد ظروفه . وأن هذا التغير الثورى فى طبيعة أو Positivism يمكن أن يأتى به العلم الشيوعى (الماركسى) . وبينما رأى كل من تراس وسبنسر وكونت أن قوانين النظر الانسانى يمكن إكتشافها ، زعم ماركس أنه إكتشفها فعلا .

وقد رفض ماركس المصادر الثلاثة الكبرى ذات الطابع المركزى الدينى السائدة فى الغرب وهى : الفلسفة اليونانية واليهودية والمسيحية وأعلن بدلا من ذلك أنه فى المستقبل فإن الانسان يمكن أن يصبح أقوى سلاح فى التغير الاجتماعى وكان ماركس يؤمن بوحدة النظرية والتطبيق (٩) .

« Postivization of Social Sciences »

مراجع الباب الثانى

الفصـــل الثـــالث :

(١) راجـــع : دكتور / حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ص ص ٢٤٥ — ٢٩٨

(٢) عبد الرحمن بن خلدون المغربى ، تاريخ العلامة أبن خــلدون ، مرجــع سابق ص ٢١٠

(٣) لمزيد من التفصيلات حول المنهج التاريخى ، راجع :

— George H. Sabine, A History of Political Theory, New York, Henry Holt, 1937.

(٤) لمزيد من التفصيلات حول المنهج الـوسيولوجى راجع :

— George E. G. Catlen, "Political Theory : What is it " in Gould and Thursby, eds., op. cit, pp. 20 – 25.

(٥) لمزيد من التفصيلات حول المنهج الفلسفى ، راجع :

Leo Strauss, "What is Political Philosophy" ? in Gould and Thursby, op. cit., pp. 45 – 50.

(٦) — Varma, S.P. op. cit., p. 13.

(٧) لمزيد من التفصيلات حول المنهج الكامل ، راجع :

— Carl J. Friedrich, "Political Phiosophy and the Science of Politics" in Roland Young, ed; Approaches to the Study of Politics, Northwestern University Press 1958, p. 175.

(٨) — Ibid. p. 176

(٩) لمزيد من التفصيلات حول الطابع المستقل ذاتيا لعلم السياسة ، راجع :

— Norman, Jacobson, "The Unity of Political Theory :=

—Science. Morals and Politics" in Rotand Young. ed., Approaches to the Study of Politics, Northwestern University Press, Evanston, Illinois, 1958 pp. 115 – 124.

الفصـــل الرابع :

(١) لمزيد من التفصيلات حول النظرية التجريبية فى مواجهة النظرية المعيارية راجـــع :

— A. Dahi, Modern Political Analysis; Englewood Cliffs, N.J. Prentice – Hall, 1963 pp. 90 – 100.

(٢) — George E. G. Catlin. "Political Theory, what is it? in Could and Thursby, ed op. cit , p. 24.

(٣) — Ibid.

(٤) — Ibid.

(٥) — Varna, op. cit, pp 20 – 28.

(٦) لتوضيح أكثر لوجهات نظر هؤلاء الكتاب ، راجع :

— Dante Germino Beyond Ideology, The Revival of Political Theory, New York. Harper & Row, 1957.

(٧) لمزيد من التفصيلات حول التجريب فى العلوم الاجتماعية عموما وعلاقته بالنظرية السياسية على وجه الخصوص ، راجع :

— Arnold. Brecht Political Theory : The Foundations of Twentieth Century Political Thought; Princeto Univ., press 1959, Chapters V – VII.

(٨) Ibid, op. cit., p 211.

(٩) — Edward A Shils and Henry A. Finch and Included in Max Weber on the Methodology of the Social Science, Illinois, The Free Press of Glencoe, 1949.

الفصل الخامس :

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

— P. H. Patridge, "Politics, Philosophies, Ideology" in Anthony Guinton ed., Political Philesophy, Oxford University Press, 1967, pp. 30 - 40.

(٢) — Isiah Berlin, "Two Concepts of Liberty" in Four Essays on Liberty, Clarendon Press, 1958.

(٣) حول إستمرار النظرية السياسية وتغيرها ، راجع :

— John Plamenatz, "The Use of Political Theory" in Anthony Quinton ed., op. cit., pp. 15 - 25.

(٤) — Isaiah Berlin, in Goald and Thursby ed., op. cit., pp. 340 – 345.

(٥) — Ibid., p. 357.

(٦) — David. Easton, The Political System. An Inquiry into the State of Political Science, op. cit., pp. 320 - 330.

(٧) — Dante Germino, op. cit. p. 6.

(٨) — John Plamenetz, op. cit., p 28.

وراجع أيضا :

— Varma, Modern Political Theory, op. cit. pp. 144 – 149.

الفصــــل السادس :

(١) — Peter, Laslett, ed., Introdaction to philosophy, politics and Society, New York, The Macmillan Co., 1958.

(٢) حول انهيار النظرية السياسية راجع تفصيلا :

— David Easton, "The Decline of Modern political Theory" in Goald and Tharsby, eds op. cit, dp. 385 – 405.

=

= وقد تم نشرها أصلا فى المرجع الآتى :

— Political Science, Quarterly, Vol. LXVIII, No. 3, September 1953.

وذلك تحت عنوان :

"The Decline of political Theory" pp. 320 - 340.

(٣) — David, Easton, op. cit., pp. 308.

(٤) — Ibid, p. 315.

(٥) — David Easton, The Political System, An Inqnairy into the State of Political Science, 2nd edition, Calcutta, Scient fic Books Co.

(٦) Ibid, p. 78.

(٧) فى تفصيل ظروف النظرية السياسية فى العالم المعاصر ، راجع :

— Alfred Cobban, in Gould and Thursby, eds. op. cit, pp 200 – 305.

(٨) فى تفصيل ضآلة الدور الايديولوجى فى النظرية السياسية ، راجع :

— Dante Germino, Beyond Ideology, The Revival of Political Theory, New York, Harper & Row. 1967.

(٩) راجع فى تفصيل آراء هؤلاء الكتاب :

— Varma, Modern Political Theory, op. cit,, pp. 127 - 149.

البَابُ الثَّالِثُ

التحليل السياسي الحديث : الأنظمة والمناهج

الفصل السابع

نظرية الموند (١) فى التحليل السياسى الحديث

من أفلاطون وأرسطو إلى الطريقة الحديثة للتحليل :

أن الدراسه التجريبية لما يمكن أن تقبله النظم السياسية فى البيئة الاجتماعية والدولية يمثل تجديداً فى النظرية السياسية . فقد تناول افلاطون وارسطو وظيفة النظم السياسية كما تناولها من بعدهم من جاء من المفكرين والسياسيين إلا أنهم كان محور اهتمامهم هو بما يجب أن يكون عليه النظام وليس ما هو قائم بالفعل ، لقد اتخذ أفلاطون وارسطو من القانون معيارا لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانونى وآخر غير قانونى ، واهتما أيضا بعدد الذين يمارسون السلطة السياسية فردا كان أم طبقة ارستقراطية أم أغلبية ، تبعا لاستخدام السلطة السياسية لصالح فرد أو طبقة معينة أو الصالح العام ، وتناول افلاطون بالتفصيل قضية أنواع السياسات التى يجب ان يتبعها الحاكم الفاضل أو احكم الرجال . وتناول أرسطو بالتفصيل كيف أن هيكل المجتمع وخاصة طريقة توزيع الثروة التى تؤثر على هيكل واجراءات السياسة ، وأن هذا بدوره يؤثر على نوع السياسة العامة التى يتبعها النظام . كما تناول المفكرون السياسيون اللبراليون فى القرن ١٨ والقرن ١٩ اداء ووظيفة النظام السياسى وفقا للقواعد الموضوعية والخلقية وقدموا الحجج على ان نظام الحكم الجمهورية والديمقراطية يجب ان تسير كخطوط معينة للسياسة العامة أن النظرية السياسية اللبرالية والكلاسيكية تؤكد أن افضل انواع الحكومات اقلها حكما ، وحبذت النظم السياسيه التى تحصر مهاما فى حفظ الامن فى داخل المجتمع والدفاع ضد الاعتداء الخارجى . وخارج هذه الحدود فإن النظم الاجتماعية غير الدولة مثل الاقتصاد والمجتمع الدينى والاسرة يجب أن يقوم

بالدور الاساسى ، ثم تجىء النظرية الماركسية فترى ان الهيكل الطبقى فى المجتمع يحدد هيكل وعمل النظام السياسى واداءه فى المجتمع ، وفى البيئة الدولية أيضا ، وترى الماركسية ان الشكل الرأسمالى للمجتمع ينتج عنه نظام سياسى تسيطر عليه البورجوازية يعمل لتحقيق اغراضها ويتبع سياسة العدوان فى البيئة الدولية من أجل الحصول على أكبر قدر من الاسواق وبالتالى الارباح. . هذه المناقشة تصور بعض الطرق التى حاولت النظم بواسطتها ان تفهم وظيفة النظام السياسى فى الداخل والخارج . أما الجديد التى اتت به الطريقة الحديثة للتحليل فهى تركيزها على أن قضية ما يستطيع ان يقوم بها النظام من وظائف ، هى مشكلة المنهج التجريبى ، وانه من الخطأ القول ان النظم السياسية تنتهج سياسة بعينها فى الداخل أو الخارج إذ أننا نعرف أن بعض النظم الرأسمالية اتبعت سياسة الرفاهية الاجتماعية . وسياسة التأمين للمشاريع الاقتصادية الكبرى بينما تمسك البعض الاخر بسياسة عدم التدخل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتركتها للمبادرة الخاصة ، كما أن هناك بعض النظام الرأسمالية قد غيرت انماط سياستها العامة من حقبة إلى اخرى خاصة فى فترات الازمات الاقتصادية الدورية التى تعيب النظم الرأسمالية .

هناك اسلوب لتحليل قدرات النظام السياسى تمكننا من تحليل الظواهر السياسية والاحاطة (٢) بها أو اكتسافها بطريقة أكثر دقة وشمولا ، وهذا الاسلوب يحصر فى ان تصنيف النظم السياسية بطريقة أكثر فعالية ، فحتى ذلك الحين فاننا نصنف النظم السياسية تبعاً للنظم والممارسات التى تاثر على عملها الداخلى ، مثلا وفقا لنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية أو نظام الجمعية،أما عندما تتخذ من تحليل قدرةالنظام معياراًللمقارنةفاننا نستطيع أن نطمئن إلىمستوى الاداء وانماط التفاعل مع البيئة الدولية والبيئة المحلية. أن تحليل

القدرة يمدنا بدقة متناهية ، إذ يسهل أن يكون لتحليلنا المقارن دلالة أكبر بالنسبة لمناقشة قيم وخصائص النظم السياسية المختلفة ، وبالرغم من أن الاداء السياسى هو مركز الاهتمام فى الدراسة ، فإنه يمكن القول ان التصنيف المقترح وفقا لمعيار الاداء السياسى لم يساعد فى تقديم أساس منظم أو منهجى للمقارنة ، ان اضافة معيار القدرات للتحليل السياسى يجعلنا نضع تصور القواعد على أساس تجريبى ، فعلى حساب تغيرات ضعيفة فى الهيكل السياسى وفى أدائه والتى تستطيع ان تحددها يسجل النظام السياسى فإنه يفضل فى الاستجابة وفى مستوى الأداء والتى تستطيع ايضا أن تحددها ، هذة التغيرات المختلفة ؛ ويمكن أن نزيد من قيمتها وأهميتها النسبية إلا ان هذا التحليل القيمى خطير ما لم تكن لدينا فكرة معينة عن ماهية التغيرات التى حدثت وفى أى المجالات حدثت .

ولقد انزعج الامريكيون المحافظون من الاتجاه الاشتراكى للنظام البريطانى خاصة فى ظل حكم حزب للعمال . وإذا كنا نود ان نصل بحقيقة إلى تحديد الاختلاف بين اتجاه النظام السياسى البريطانى والنظام السياسى الامريكى فانه يتحتم علينا ان نفحص نمط الاداء الكلى لكلا النظامين . فالنظام البريطانى يخصص جزءا أكبر من موارده للضمان والأمن الإجتماعى والرفاهية الاجتماعية والبرامج الطبية أكثر نسبياً من النظام الامريكى، ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار أثر الانفاق على التعليم فى خلق مستوى أعلى من تكافؤ الفرص فإنه يمكن أن نجادل بأن القدرة التوزيعية للنظام الامريكى ، إذا نظرنا اليها بطريقة اوسع أو بصفة عامة قد تعكس جماعية أكبر . . . إذن المسألة تحتاج إلى ان تتناول بمنهج منظم مستخدمين أفضل المقاييس والمعايير التجريبية للإداء الفعلى ، وإذا لم تقارن الظواهر المختلفة للاداء بطريقة دقيقة ومنظمة تحدد خصائص النظم السياسية لا يمكن أن تخضع لتحليل دقيق .

التغيير السياسي ومصادره :

ان دراسة قدرات النظام السياسى تمكننا من ان نتناول بطريقة مباشرة وفعالة مشكلة التغيير السياسى . ان مصادر التغيير السياسى تنبع من ثلاث حقائق: من النظام السياسى نفسه (النخبة(٣)) ومن الجماعات الاجتماعية ، فى البيئة المحلية ثم من النظم السياسية فى البيئة الدولية ، وعادة ماتتفاعل هذه المصادر الثلاث للتغيير السياسى مع بعضها ، فعلى سبيل المثال ، الضغوط التى تأتى من النخبة السياسية وتؤثر على التغييرات فى قدرات النظام السياسى يمكنها ان تحدث تغييرات فى المجتمع أو فى النظام السياسى الدولى والتى بدورها يمكنها ان تغير نظام العرض والطلب . وحين ننظر إلى النظام السياسى على مستوى تفاعله مع البيئة فإن أنتباهنا سيتجه إلى التغييرات فى حجم وكمية التدفق فى المدخلات والمخرجات ، وهذه التغيرات فى الحجم والكمية قد تكون المنبه للتغير السياسى وهكذا إذن نظرنا إلى تدفق النظام السياسى فإنه يمكن ان نصدر أحكاما على مدى طاقة النظام السياسى ، وإذا ماكانت فوق قدرات هياكل واداء النظام السياسى فإنه يمكننا ان نقدر أحتمالات التغيير فى الهيكل ونمط العمل ام لا ، وبالمثل إذا فحصنا مخرجات النظام السياسى ويجب ان نلاحظ ان تغير البيئة الاجتماعية المحلية أو البيئة الدولية يمكننا من الحكم على كيفية تأثير هذه التغيرات على تدفق المدخلات فى النظام السياسى ، وما إذا كانت عرضه لان تقلل من هذا التدفق أو تغير فى مضمونه .

وحين نعتمد على مستوى تحليل القدرات ليس فقط بهدف القدرة على التنبؤ والتفسير العلمى ولكن ايضا القدرة على الحديث عن النظم السياسية لانها قد تؤثر على التغير السياسي فى الإتجاهات المطلوبة ... فإذا افترضنا انه طلب

منا أن ننصح رجال الدولة فيما يتعلق بقضية كيف تزيد معدلات الاستثمار فى التنمية الاقتصادية وفى التحديث، هنا نستطيع ان نحول أهداف السياسة العامة — عن طريق تحليل القدرات — إلى مستويات إداء معينة ويمكننا أن نستخدم القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية التى يحتاج اليها النظام لزيادة معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم يمكن القول ان زيادة معدل النمو الاقتصادى يتطلب زيادة معدل إداء النظام للسياسى . . والسؤال هو كيف يمكن ان نؤثر على إداء النظام السياسى فى الاتجاه المطوب . . . نحن هنا كفقهاء سياسة يجب ان نحدد المطالب الهيكلية والثقافية ومستويات إنماط القدرة المختلفة للقدرة . . ماهو نوع المواطنين الذين يتولون الإدارة السياسية العامة واللازمين لتحريك جماعات الضغط والاحزاب السياسية ونواب المجالس التمثيلية، والبيروقراطية، والمحاكم بالطريقة التى تحافظ على نوع المخرجات المطوبة لسياسة التنمية الاقتصادية .

« نظرية » [المدخلات - المخرجات] inputs outputs .

يقدم جابرييل الموند لنا إطارا نظريا لدراسة هذه القدرات بحيث يحدد كل من جانبى المدخلات والمخرجات، والقدرات التى تسمح بالاستجابة بدرجة عالية من الكفاء والفعالية لانماط جديدة من المشاكل .

أولا : المدخلات [مطالب وتأييد]

(١) المطالب : وتأخذ بدورها عددا من الأشكال :

ا — مطالب مادية تتعلق بسلع وخدمات .

ب — مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الاجتماعى كعلاقات العمل، ووضع الاسرة .

ج — مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية والمساهمة فى وضع السياسة العامة .

د — مطالب رمزية تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية .

(ب) تأييد : وهو الذى يعبر عن نفسه فى عدد من الاشكال :

أ — تأييد مادى يتمثل فى دفع الضرائب وإداء الخدمة العسكرية أو التطوع فيها .

ب — طاعة القوانين والحرص على تنفيذها .

جـ — المشاركة السياسية والعمل فى المنظمات التطوعية .

د — إحترام رموز السلطة العامة .

ثانياً : المخرجات [قدرات وسياسات]

أما المخرجات فتتمثل فى مجموعة القرارات والسياسات التى تصدر والتى يتم على أساسها تقييم أداء النظام وتحديد قدراته ويمكن تحديد هذه القدرات فيما يلى :—

١ — القدرة الاستخراجية . Extractive Capabitity

٢ — القدرة التنظيمية . Regulative Capability

٣ — القدرة التوزيعية . Distribuributive Capability

٤ — القدرة الرمزية . Symbolic Capability

٥ — القدرة الاستجابية . Adaptive Capability

وهذه القدرات تحدد كيفية إداء النظام وانجازه ، وتعد قضية تحديد درجة القدرة أو تقييم قدرة نظام مامن اعقد المسائل التى تواجه عالم السياسة.

والآن كيف نحكم على نظام سياسى ؟

يحاول الموند (١) تقديم أجابة علمية على السؤال الخاص بتقييم النظام السياسى وهو لذلك يضع معيارا يجمع بين مؤشرات متعدده وليس مؤشرا

واحدا . فهو يرى أن الحكم على النظام السياسى يجب ان يكون فى أطار إداء النظام السياسى وهل هذا الإداء يحقق الوظائف المنتظر منه تحقيقها أم لا .

هذه المؤشرات أو المعايير التى يحكمها على النظام السياسى هى :

١ — القدرة الاستخراجية :

ويقصد بذلك مدى قدرة النظام السياسى على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له ، سواء على المستوى المحلى أو الدولى ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كميا ، بمعنى قدرة النظام السياسى على أستخراج الموارد من البيئة المحليه والدولية . ويشمل ذلك الموارد الاقتصادية والإجتماعية أى قدرة النظام على أن يجعل الأفراد فى المجتمع ، يعطون كل مالديهم من مجهود ، ونشاط ، وقدرته على استعمال ذلك ، فى أستغلال موارد المجتمع ، ثم قدرته على أستخراج موارد البيئة الدولية ، بمعنى حصوله على التأييد ، والدعم الاقتصادى ، والسياسى من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة .

أن مقدرة النظام على استخراج هذه القدرات ، والحصول عليها ، يؤثر على القدرات الأخرى ، وقد تقلل أو تزيد من سرعة تحقيق أهداف النظام السياسى ، وفى تحديدنا للقدرة الاستخراجية ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كمية المصادر المتدفقة ، والجهاز الحكومى على المستويات القومية والاقليمية واستعداد السكان ليقدموا موارد فى ظل ظروف معينة ، كذلك من المهم ، معرفة من يتحمل دفع الوارد المستخرجة ، هل الجنود من جماعة أو فئة أجتماعيه أو طبقة معينه أم هل يعتمد النظام على المرتزقه ؟ من هم الفئه التى تتحمل عبء الضرائب؟ كذلك يجب معرفة الوسائل التى يستخدمها النظام للحصول على الاستخرجات ! هل هناك تهديدات باستخدام القوة والاكراه ، مع المجموعات المسلحة التى

تصاحب محصلى الضرائب ، هل من الضرورى اعلان مناشدة أو نداء وطنى قوى يصاحب اغراءات جوائز ماديه كما يحدث عندما يصدر النظام سندات جهاد أو حرب Ware Bonds ؛ ومن هذه التساؤلات أيضاً هل هيكل واجراءات الاستخراج لها أهميتها فى تحليل القدرة الاستخراجية هل يعتمد النظام على بيروقراطية ، لديها الصلاحية للقيام بنشاط مستمر عال ، وذو فعالية على مدى فترات طويلة ، أو انها تعتمد على دافعى الضرائب من المزارعين الذين يحتفظون بكل ما يمكنهم الحصول عليه بعد دفع حصة معينة للسلطة العامة (الحكومة) . هذه بعض التساؤلات ، التى ترد عند تحديد خصائص القدرة الاستخراجية ؛ وأحيانا قد يكون من المفيد أن نشرح بطريقة أكثر عمقا الموارد الاستخراجية الأساسية وعلى سبيل المثال نظام كنظام الكويت أو السعودية يعتمد إلى حد كبير على مورد وحيد هو النفط وبعض الدول الاخرى قد تعتمد على محصول زراعى واحد وضياع هذا المحصول نتيجة لآفة معينة أو لهبوط أسعاره ، قد يسبب انهيارا فى القدرة الاستخراجية .

٢ — القدرة التنظيمية :

وتعنى مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الاجتماعى لعلاقات الافراد والجماعات ، ويمكن دراسة هذه القدرة من حيث هدف عملية التنظيم ، وأساليب التنظيم ، ومدى تكرر أستخدام هذه الأساليب ، وحدود التسامح التى تبيحها ، ومدى التزام المواطنين بها .

ويمكن فى هذا الأطار التمييز بين نوعين من الأنظمة السياسية ، أحدهما يغلب عليه الطابع الاستخراجى ، مثل النظام السياسى الاستعمارى فى علاقته بالمستعمرات ، والآخر له طابع استخراجى تنظيمى ويمثل ذلك الامبراطوريات البيروقراطية .

ان القدرات التنظيمية تعنى أيضا أداء النظام السياسى فى تنظيم المجتمع ، والمحافظة على الأمن ، والطمأنينة ، والمثال الواضح على ذلك هو قدرة النظام السياسى على مواجهة الجريمة مثلا ، ولاشك ان القدرات التنظيمية تقاس بعدد وأنواع الانشطة التى يتدخل النظام السياسى فى تنظيمها ، ومدى دقة وسلامة التنظيم الذى يأخذ به النظام السياسى ، ثم اخيرا الضمانات الاجرائية بسلامة العملية التنظيمية .

كما تعنى قدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات . هذا التعريف العام هو ما يميز مقدرة النظام السياسى ، وعند تحديد خصائص القدرة التنظيمية ، يجب ان تأخذ فى الاعتبار الأفراد والجماعات التى ستكون عرضه للتنظيم ، ما هى مجالات النشاط الفردى (القطاع الخاص) ، والنشاط الجماعى (القطاع العام) فى الحياة ومدى تأثيرها فيها . وما مدى تكرار وعمق ونطاق التدخل الذى يمارسه النظام فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليم .. الخ (٧) بل ايضا تنظيم العلاقات الشخصية كالزواج .. أن كل المجالات يمكن أن تخضع لتنظيم حكومى ، ولكن هناك حدودا على قدرة التنظيم فى بعض النظم ، كالنظم الرأسمالية .. أن مجالات كثيرة فى الحياة ، ابتداء من قيادة سيارة ، إلى إستخدام العمال ، أنما تقع فى نطاق النظام السياسى ، وعلى هذا فالقدرة التنظيمية مازالت غير محددة ، بوضوح ، كما أن المجال الخاص لايكون خاضعا لسيطرة الرقابة الحكومية الكاملة . فلو افترضنا حالة ذات قدره تنظيمية عالية ، فإن النظام السياسى سيحاول ان يسيطر على كل نواحى ومجالات حياة المواطنين ، وستقوم الحكومة بإدارة مجالات الإنتاج والخدمات ،

كما ستحاول أن تلغى بعض دور الاسرة ، وستهتم الحكومة مباشرة برعاية الأطفال والتقاليد الاسرية ، وستصبح كل الصلات الشخصية عرضه للقيود ، بما فيها حرية الكلمة ، والحركة ، والاجتماعات ، والصحافة ، وبالطبع ستكون هناك حدود على مدى هذه الرقابة ، ولاشك أن هذا التنظيم لمجالات الحياة هو ضرورى وحيوى للفرد ، فاذا كان هذا المجال من مجالات الحياة مفتوحا نسبيا ، فإن التنظيمات الأخرى يمكن أن تهاجم أو يدافع عنها . فإذا منعنا النشاط السياسى ، وإذا كانت هنـــاك رقابة صارمة على الصحف ، (٨) وإذا قيدت حرية الكلام والرأى والتنقل ، هنا بلاشك يصبح الفرد تحت رحمة النظام .

٣ - القدرة التوزيعية :

وتشير إلى تخصيص السلع ، والموارد ، والخدمات ، والمكانة الاجتماعية (٩) والفرص على أختلاف اشكالها بالنسبة الافراد والجماعات فى المجتمع فالنظام السياسى يلعب فى هذا المجال دور الموزع للقيم المرغوبة ، والمتنازع عليها ، بين أفراد الجماعة ويمكن التعبير كميا عن بعض جوانب هذه القدرة مثل سياسة التعليم أو الضرائب أو الاسعار .

ويعنى ذلك مدى تدخل النظام السياسى فى توزيع الموارد القومية والدولية توزيعا عادلا على أفراد المجتمع .

كما تعنى القدرة التوزيعية ، تخصيص السلع ، والخدمات ، والالقاب الشرفية ، والقوانين ، والفرص بانواعها ، من النظام السياسى على

الأفراد ، والجماعات ، فى المجتمع . إنه نشاط النظام السياسى كموزع للمزايا بين الأفراد ، والجماعات . أن أهم مقاييس القدرة التوزيعية وخصائصها ، يجب أن تتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء ، التى يقوم النظام بتوزيعها ، ومجالات الحياة البشرية التى تمسها ، والجماعات الخاصة من السكان التى تستفيد من المزايا المختلفة ، والعلاقة بين الاحتياجات الفردية ، والتوزيع الحكومى . إن بعض نواحى التوزيع يمكن قياسها بسهولة ، فالانفاق الحكومى فى غالبيته ، يشكل توزيع أنواع معينة يمكن تمييزها وفقاً لنوع الحياة وقطاعات السكان التى تستفيد من هذا الانفاق ، وعلى السبيل المثال ، يمكن أن نميز بين الانفاق على مجالات الرفاهية الإجتماعية ، وبين الأتفاق فى مجالات الأستثمار فى الأقتصاد القومى ، كاعانات المزارعين ، والأنفاق المخصص للخدمات العامة ، كالصحه والتعليم ونفقات الأمن القومى ، والانفاق العسكرى .. وهناك أنواع عديدة من الانفاق الحكومى ، ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أصحاب الدخول والوظائف المختلفة ، وقطاعات الأعمال والخدمات المختلفة . أن القدرة التوزيعية للنظام السياسى ، تزداد كلما زاد حجم الانفاق وزاد أتساع نطاق الأفراد ، والجماعات المستفيدة من هذا الانفاق ، وعلى سبيل المثال ، فإن النظام السياسى فى السويد تقوم الحكومة من خلاله بتوزيع جزء كبير من السلع والخدمات ، على أفراد المجتمع .. والملاحظ أن نفقات النظام السياسى تمثل فقط جزءا رئيسيا من التوزيع . مثال ذلك ؛ النظر إلى الوظائف الحكوميه كتوزيع ، بصرف النظر عن المرتبات والأجور ، أن هيكل الضرائب كتوزيع يمكن أن يعيد توزيع الدخول ، والثروات فى المجتمع كفرض الضرائب

التصاعدية مثلا ، وجعلها نفقات تمويلية ، كذلك فإن خدمات كالتعليم ، يمكن أن تكون بمثابة توزيع مهم فى زيادة تأثير النظام السياسى ، على توزيع الطبقات الإجتماعية فى المجتمع . . . ايضاً النواحى التنظيمية يمكن أن تنظر اليها من الناحية التوزيعية . والنظام السياسى أيضا يمكنه أن يوزع الألقاب الشرفية ، الحقوق القانونية باعطاء ميداليات وأوسمة وغيرها .

٤ ـ القـــدره الرمزية :

وتشير إلى تدفق الرموز من النظام السياسى للمجتمع ، والجماعة الدولية ، ويتمثل ذلك فى الحفلات الرسمية ، التى تقيمها الدولة والأعياد القومية ، ومراسم تنصيب زعيم أو وفاة زعيم ، والحفاظ على الآثار القومية ، كما تقوم النخبة الحاكمة ، بتكوين وتأكيد قيم معينة ، يمكن بواسطتها ، تعبئة وتحريك أحتياطى التأييد فى المجتمع ، مثلما فعلت خطب تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية .

وتثير قضية الرموز الإجتماعية فى البلاد المتخلفة مشكلة أساليب الاتصال ، فقد تستخدم النخبه الحاكمة رموزا لايفهمها ولايعترف بها المواطن العادى ، لأن رموز السلطة المحلية هى التى يقر بشرعيتها ، بحيث لايكون لرموز السلطة القومية أو المركزية أى معنى أو دلالة وتأثير لديه . ومن ثم فإن القدرة الرمزية تعنى أيضا معدل التدفق الرمزى الذى ينساب من النظام السياسى إلى المجتمع والبيئة الدولية (١٠) ، وتتضمن المخرجات الرمزية تعظيم النخبة للقيم ورفع الأعلام والشعارات والأستعراضات العسكرية والخطب والبيانات السياسية وهذه القدرات الرمزية يمكن النظر اليها كنوع من التوزيع ولكن ذو طبيعة خاصة

لانها نفقة ضئيلة مباشرة بالنسبة للنخبة ، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على القيم ، والمعتقدات والشعبية ، والاتجاهات والتطلعات نظرا لفعاليتها .. والملاحظ أنه من الصعب قياس مدى فعالية المخرجات الرمزية هذه ، ولكن النخبة السياسية والصحفيين والعلماء كثيرا مايحاولون أن يفعلوا ذلك باحصاء الحشود والجماهير والمشاهدين وتسجيل قوة وأستمرار التصفيق بدلا من أجراء مسح للاتجاهات . . وبطبيعة الحال فإن المخرجات الرمزية ليست نفس مشيء ، مثل القدرة الرمزية على أستخراج الرموز التى قد تكف عن أن تكون مغررة مهدرة أو توحى بالثقة ، بل قد يتوقف أستقبالها . أن كبار الملاك وكبار الموظفين قد يسقطوا، والقوانين بل والدساتير قد تلغى ، والراديو والتليفزيون قد ينقطع إرسالها ومن ثم فإن الرمزية — فى الدول الحديثة — لها رنين ضئيل ، وقد لايكون لها رنين على الأطلاق . وقد توسل الرسائل الرمزية ولكنها لاتستقبل . أن رموز السلطة المحلية قد تكون هى الوحيدة التى لها الشرعية ، بينما المخرج الرمزى المركزى ، قد يكون ضئيل المعنى أو الاثر ، وهكذا فإن نشاط الحكومة فى القيام بعروض وفى أصدار قرارات والقاء خطب وبيانات للدوله ، لاتشير إلى مستوى القدرة الرمزية ، ان أهمية قدرة رمزية عالية ، لنظام معين ، يجب الانقلل من شأنها وأهميتها ، فبواسطة خلق واستثمار حكيم لمجموعة من الرموز الشعبية والقومية ، يمكن للنخبة السياسية أن تحصل على الموافقة على السياسات ، التى تعتبرها ضرورية وأن كانت مؤلمة أو غير جائزة فى تقبلها . . . على سبيل المثال فإن الكلمات والشعارات على الطرق ، قد تستخدام القدرة التوزيعية والرمزية ليقوى بعضها البعض الآخر (الرمز كعلم أو راية النظام) ، نشيده

القومى . . الخ وهكذا فالقدرة الرمزيه هى القدرة على خلق رصيد سياسى .

بمعنى قدرة النظم على خلق وابقاء رصيد من التأييد ، والدعم لدى الجماهير ، وتتوقف هذه القدرة على عوامل أصلية ، مثل القدرة على السلام ، والطمأنينة الفرديه والجماعية . والقدرة على حسن توزيع المنجزات ، والثروة الاقتصادية ، والنجاح فى حل مشكلة قومية . كما أن هناك وسائل ، وأساليب ، لخلق وتنمية الرصيد السياسى للنظام لدى الجماهير ، مثل خلق مناسبات وطنيه للاحتفال ، وأقامة الاستعراضات العسكرية ، وأعطاء الاجازات القومية . ومن الواضح أن قياس قدرة النظام على خلق رصيد يقوم على متغيرات يصعب قياسها وهى ترتبط بالعوامل الأربعه السالف ذكرها وأن كانت مستقلة عنها من حيث أنها فى ذاتها أحد العوامل الهامة فى إداء النظام السياسى (١١) .

(٥) القدرة الاستجابية :

وتشير إلى العلاقات بين مدخلات النظام بغض النظر عن مصدرها (محلية أو خارجية) والمخرجات ، ومدى قدرة النظام على الإستجابة للمدخلات الجديدة التى تثيرها الظروف والمتغيرات الناشئة بسياسات وقرارات ملائمة .

ان قدرات النظام السياسى فى جوهرها ما هى إلا أنماط العلاقة بين المدخلات والمخرجات فى إطار أداء معين للنظام ، ويمكن التميز من حيث مجال ممارسة القدرات بين القدرات الداخلية والقدرات الدولية ، فالنظام السياسى يمتلك وينشر نفس القدرات التى تحدثنا عنها على المستوى الدولى ولكن بدرجات متفاوته من دولة إلى أخرى ، فالقدرة التنظيمية الدولية تبدو فى عمليات الغزو والاستيعاب لأقاليم ولشعوب من جانب دولة

لأخرى ، والقدرة التوزيعية الدولية ، تتمثل فى أنظمة الجمارك والتعريفات والمساعدات الفنية .

ويمكن تحليل المدخلات من ثلاث جوانب :

ا — **من حيث الكم** : حجم المدخلات .

ب — **من حيث الكيف** : (مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للنظام السياسى) .

ج — **من حيث المصدر** : داخلى أو خارجى :

والتغيير فى هذه المدخلات على أى من هذه المستويات ، يؤثر بالطبع على مخرجات النظام ، وعلى نمط السياسة ، ومن ناحية أخرى فان الإختلال الوظيفى ، على مستوى المخرجات ، يؤثر على نمط التنمية[١٢] السياسية ، عبر تأثيره على المدخلات ، ومن هنا يتضح دور النخبة الحاكمة التى يمكن أن تصبح عنصر الإبتكار والالهام فى المجتمع بمعنى إبتكار أهداف جديدة وتطوير قدرات جديدة لتحقيق هذه الأهداف .

وتتباين ردود فعل النخبة الحاكمة فيما يتعلق بالمطالب الجديدة ، فهى قد تحاول التكيف وإقامة النظام Adaptive أو ترفض المطالب الجديدة ، بشكل مباشر وصريح ، وتمارس سياسة عدم الإكتراث ، واللامبالاة تجاهها Regective أو تحاول نتيجة عجزها عن الاستجابة لهذه المطالب بطريقة مباشرة أن تقوم بعملية تسوية عن طريق الاستجابة إلى مطالب أخرى Substitutive .

مؤشرات النظام السياسى والتجاوب الشعبى :

والملاحظ أنه إذا كانت القدرات الإستخراجية ، والتنظيمية ،

والتوزيعية ، والرمزية بجرد طرق لوصف أنماط من المدخلات للنظام السياسى فى البيئة المحلية والبيئة الخارجية فإن القدرة على التجاوب هى العلاقة بين المدخلات والمخرجات . فالتجاوب الشعبى له أهمية كبرى عند علماء السياسة ، فى تحليلهم لقياس ، وتفسير والتنبؤ فى النظم السياسية . ومن المؤكد أن كثيراً من الأحكام التى تصدر عادة عن الدكتاتورية والحكومات الإستبدادية والشمولية قد بنيت على أساس تقدير مدى التجاوب . وفى الحقيقة فإن معظم النخبة السياسية الحديثة ، تدعى بأنها تعطى الشعوب ما تريده بغض النظر عن مدى التجاوب الذى يبدونه ، أن هنساك نوعا من المطالبة للتجاوب الكلى ، حلت محل العادة أو المعتقد الدينى ، كالأسس الشرعية للتأييد ، والطاعة الشعبية ، ومهما كانت الطريقة ، فإن كل نظام سياسى يتجاوب مع شىء . قد يكون هذا الشىء مجموعة من الضغوط ، والمطالب الداخلية ، والخارجية ، وأهم أسئلة هى : مع من يتجاوب النظام ؟ وما هى مجالات السياسة التى يتجاوب معها ؟ كيف يستطيع النظام أن يحافظ على نمط السلوك المتجاوب ؟ وهكذا ففى إمبراطورية بيوقراطية ، فإن الأنشطة الحكومية قد تخضع لنزوة ملك إمبراطور ، وحاشيته ، وعدم إهتمام كبير بالمطالب والضغوط — إن وجدت — من موارد أخرى بمعنى أن النخبة السياسية تشكل تقريباً المورد الوحيد للمدخلات السياسية ، ويوصف هذا النظام عادة بأن قدرته على التجاوب منخفضة ، على الرغم من أن الموارد الخاصة لمدخلاته ، (النخبة) ما زالت محلا للإهتمام والدراسة . وبالمقارنة فإن نظاما سياسياً ذا مجموعة قوية ناجحة من جماعات المصالح والأحزاب السياسية التى تتأثر بها وتتجاوب معها النخبة عند وضع السياسة يمثل نظاما ذا قدرة عالية على التجاوب ، ولكن هناك

بطبيعة الحال مدى واسع للتجاوب يقع بين هذين الحدين ؛ ... ونحن نشير فقط إلى بعض الإمكانات فى هذا المجال .. فأولا يجب أن نحدد ما هى الجماعات التى تشترك فى تشكيل الطلب على النظام السياسى ؟ وما هو نوع الإستجابات التى تقوم بها النخبة ؟ وهكذا فإن المطالب يمكن حصرها فى مجموعة صغيرة من أصحاب الأملاك أو العمال أو الضباط العسكريين وأعضاء النخبة السياسية كما هو الحال فى دول أمريكا اللاتينية (١٣) . أو قد يكون هناك مجال واسع . والطلب ، من معظم مجموعات المجتمع ؛ ولكن جماعات خاصة أقليمية عنصرية أو دينية يمكن إستبعادها ، من عملية المدخلات السياسية ، كما هو حال السكان الوطنيين فى جنوب أفريقيا الذين يشكلون أكثر من ثلثى السكان ، وأيضاً حالة الزنوج فى كثير من الولايات المتحدة الأمريكية . إن الهياكل والاتجاهات الثقافية ، التى تتستر خلف أداء عمليات التحويل الداخلية ، للنظام السياسى لها تأثير كبير على قدرته الايجابية على التجاوب ، فإذا كانت هناك جماعات منظمة جيداً ، يمكن أن يكون لها إتصالات خاصة بالنخبة السياسية . فإنه من المتوقع أن يكون النظام متجاوباً مع مطالبها أولا وليس مع مطالب الجماهير الشعبية ، إن التكتلات البشرية يمكن إثارتها إلى حد العنف والاضطرابات قبل أن يكون لها أثر .

إن مطلباً سياسياً معيناً لاحتياجات معينة ، قد يواجه النظام السياسى فى شكل إستجابة ، والتى لا تقدم فقط مزايا مباشرة معينة ، ولكن تمثل إستجابة النظام فى هذا المجال . أن النخبة السياسية توافق على أن الهياكل السياسية لديها المسئولية لمواجهة إحتياجات معينة ، وأن تضع أدواراً سياسية معينة مركبة مستمرة لمواجهة إحتياجات مستمرة ، وهكذا يصبح

التجاوب أتوماتيكياً ، فقد تكون هذه الأفراد والجماعات مازالت تطالب بالتدخل الحكومى ، أو تظهر أنها تجابه معايير معينة ، كأن تظل بدون عمل لمدة عدة أسابيع ، لتحصل على تعويض عن عدم التوظف أو أن توجه الاستجابة مباشرة لمقياس معين من الاحتياجات وتحصل البيروقراطية على المعلومات التى توضح ضرورة الأداء فى هذا الصدد. فرجال الأمن الذين يقومون بالتفتيش على الأطعمة فى وزارة التموين ، أو الزراعة يستمرون فى أداء عملهم ، وحتى ولو لم تكن هناك شكوى معينة .

إن قدرة النظام على الاستجابة للمطالب الشعبية ، تعنى قدرة النظام على الاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة . ونلاحظ أن هذه القدرة أكثر صعوبة فى قياسها بالمقارنة بالقدرات السابقة . لأنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية . حيث أن الاستجابة ، هى الوجه الآخر لعملية المشاركة . وهنا نجد أن قياس هذه القدرة يتوقف على نسب وعلاقات بين الجماعات الاجتماعية والفئات والطبقات لتحديد علاقاتها بمراكز السلطة ويرى جابرييل الموند(١٤) أنه رغم صعوبة هذا الجانب فى عملية تقييم النظام السياسى إلا أن تطور أساليب البحث فى العلوم الاجتماعية والدقة المتزايدة فى نتائج الأبحاث الميدانية وأساليب الملاحظة والقياس يمكن أن يعطى الأمل فى أن تتم عملية تقييم أداء النظام السياسى بناء على هذه المحددات .

(٦) القدرات الدولية :

رأينا كيف أن النظم السياسية تتفاعل مع البيئة المحلية ، ومع النظم السياسية فى البيئة الدولية . إذن يجب أن ننظر ليس فقط إلى النظم

السياسية فى أدائها المحلى ، بل والدولى أيضاً(٥) ... وفى البداية يمكن استخدام نفس نماذج القدرات ، لتحليل سلوك النظم السياسية فى البيئة الدولية ، فيمكن أن نتحدث عن القدرة الاستخراجية الدولية ، بمعنى دخل النظام من التجارة الدولية ، أو السياحة أو فوائد رؤوس الأموال المحلية فى الخليج . والمنح والهبات من الدول الأجنبية ، ورسوم الخدمات من الأجانب ... هذه هى بعض مظاهر القدرة الاستخراجية للنظام السياسى من البيئة الدولية . أيضاً يمكن أن نتحدث عن القدرة التنظيمية للنظام ، فى المجال الدولى ونعنى بها مدى قدرة النظام على التغلغل فى نظام آخر وتوجيه سياسته وتسمى هذه الدول الكواكب التى تسير فى فلك دولة معينة . أما القدرة التوزيعية فقد تأخذ شكل أعانات ومنح وقروض ومساعدات فنية يقدمها النظام الى النظم الأخرى . أما القدرة الرمزية الدولية فهى تقاس بمدى فعالية تدفق الشعارات ، الصور ، البيانات السياسية من نظام الى نظام آخر ، فبعض النظم يهمها مكانتها الدولية فى الخارج ، ولذا فانها تتابع ما ينشر فى الصحف الأجنبية عنها بعناية ، وتتابع أيضاً ما يذاع فى الاذاعات الأجنبية عنها . وذلك أيضاً يتضمن دراسة الرأى العام الخارجى والاتجاهات الأجنبية لأنها تتأثر بما يقوله النظام أو يفعله ، ذلك أن التأييد فى التصويت فى الأمم المتحدة وتأييد التحرك الدبلوماسى ، بل والتحرك العسكرى تتعلق إلى حد كبير بالقدرة الرمزية للنظام فى المجال الدولى .

كما يجب أن تهتم أيضاً بمدخلات القدرة الدولية ، إن القدرات الدولية ، الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية والرمزية للنظام السياسى قد تأخذ شكل مدخلات من الطلب والعرض فى نظام سياسى آخر ،

والعلاقة بين المدخلات الناشئة من النظم السياسية الأخرى فى المحيط الدولى ، والمخرجات لنظام سياسى معين فى المحيط الدولى ، يمكن أن ننظر إليها على أنها القدرة الايجابية الدوليه لهذا النظام .

إن فحص تدفق الأداء من النظام السياسى البريطانى إلى البيئه الدوليه ومن البيئه الدوليه الى النظام البريطانى يمكننا أن نميز قدراته الدوليه وفقاً لمعايير مختلفه .

وهكذا فإن القدرة الدوليه المتجاوبة تكون هى القدرة التى يكون فيها الطلب على النظم السياسيه الأخرى بنسبه معينه يتفق مع مطالب النظم السياسيه الأخرى ، أن دراسة أنماط التفاعل المختلفة بين النظم السياسية ، وفقاً لنماذج القدرات هذه ، يجب أن تكون أكثر فعاليه فى التمييز — عن الماضى — والتفرقه بين السياسات الخارجيه للنظم السياسيه المختلفه .

إن هناك مجموعة من العلاقات بين قدرة وأخرى ، فيما يتعلق بالبيئة المحلية ، كما أن هناك نوعا من العلاقة ، بين نماذج القدرات المحلية والقدرات الدولية ، فعلى سبيل المثال ، النظام السياسى ذو المورد العالى من القدرة الإستخراجية المحلية ، قد يستطيع أن يطالب بالكثير من النظم السياسية الأخرى ... ورغم ذلك فان القدرة الدولية للنظام ، لا يمكن أن نستخلصها مباشرة أو نستنتجها مباشرة ، من القدرة المحلية ، والعكس صحيح ، وعلى الرغم من أن هناك علاقات هامة بين الاثنين ، فيجب أن ننظر إلى التدفق الفعلى ونكتشف حقيقة هذه العلاقات فى كل حالة على حده .

« ألموند » بين الدراسة التجريبية والقيم المعيارية :

ويرى الموند أن هذا الأسلوب العلمي فى تقييم أداء النظام السياسى يستطيع أن يحل المشكله الصعبة الخاصة بالعلاقة بين الدراسة التجريبية وبين القيم المعيارية فمشكلة العلم أنه يجب أن يبتعد عن مجال القيم لأن هذا المجال يدخلنا فى الفلسفة حيث أن القيمة هى شىء بشىء وهو موضوع يخضع فى النهاية للتقدير الشخصى والتفضيل الذى لا أساس موضوعى له .

على أن الموند يرى أن هذا الأسلوب التقييمى يستطيع أن يتخطى هذه العقبة وأن يخلق جسراً يربط ما بين الدراسة العلمية للظاهرة السياسية والقيم السياسية مثل العدالة والحرية والرفاهية . فهو يرى أنه بتطوير هذا الأسلوب فى الحكم على النظم السياسية وتقييمها يستطيع أن يصل إلى قياس العدالة والحرية بإستخدام أسلوب تجريبى ومؤشرات عديدة يمكن أن ترتبط بالظروف المحلية والدولية للمجتمع والنظام السياسى بحيث يمكن أن ينتهى إلى رأى فى عدالة نظام سياسى معين ومدى إلتزامه بقيمة الحرية السياسية وقد يختلف كثيرون مع الموند ويرون أن هذا الطموح مبالغ فيه فمشكلة القيم لا يمكن أن تحل بوساطة الأسلوب العلمى .

ويجب فى هذا المجال التأكيد على أهمية إدخال القدرات بالنسبة للنظرية السياسية المعيارية أو القيمية normative political theory من حيث ربطها بالدراسة العلمية ، وسد الهوه بين الجانب المعيارى أو القيمى والجانب العلمى من الدراسة السياسية كما أن مدرك القدرة يمكننا من بحث العلاقة بين القدرات الداخلية والدولية بطريقة أكثر علمية ، وكذلك معالجة العلاقة بين القدرات السياسية المختلفة ، أو علاقة القدرات السياسية بالقدرات الاجتماعية الأخرى ، على أساس أن النظام السياسى هو أحد

الأنظمة التابعة أو الفرعية فى المجتمع ويمكن للدراسات التى تنتهج هذا المنهج أن تتصدى لعدد من التساؤلات من بينها :

(١) الكشف عن مقارنة قدرات النظم السياسية من حيث تدفق المدخلات والمخرجات من البيئة المحلية والدولية على السواء .

(٢) الكشف عن مقارنة الأبنية والعمليات التى تحول المدخلات إلى مخرجات .

(٣) الكشف عن ومقارنة عمليتى التجنيد والتنشئة السياسية اللتان تحافظان على إستمرار توازن النظام السياسى ، وتمكنه من إقامة ذاته والتكيف مع عناصر التغير ، التى تنبع من داخله ، أو تلك القادمة من البيئة المحيطة به .

ومن ثم يمكن القول بأن تحليل القدرات يقدم لنا مؤشرات لنظرية فى التنمية السياسية تمكننا من الربط بين أداء النظام السياسى فى بيئته الداخلية والدولية من ناحية ، والخصائص الثقافية المتميزة له من ناحية أخرى ، وأبنية النظام من ناحية ثالثة وأن المتغير Veriaable فى مستوى القدرة يتحدد بنتيجة التفاعلات بين المدخلات وهذه العناصر الثلاث .

إن تحليل القدرات إذن يتناول جانب المخرجات من النظام السياسى ويثور التساؤل عما إذا كانت كل القدرات على درجة واحدة من الأهمية ؟ بعبارة أخرى ما هى القدرات التى يجب زيادتها وتطويرها حتى يجوز الحديث عن تنمية سياسية ؟

وهناك تساؤل ثان يدور حول ما إذا كان من الممكن لنظامها أن « ينمو » بمعنى زيادة القدرات اللازمة لمواجهة التغير وحل المشاكل دون أن يكون بالضرورة « حديثاً » أو « عصرياً » ، الأمر الذى يفرض على

تحليل القدرات المزيد من التحديد بخصوص أى نوع من التغير ؟ وما نوع القدرات المطلوب زيادتها؟ وهل توجد نقطة يمكن القول عندها بأن النظام توقف عن النمو ؟

يرتبط بذلك إنتقاد آخر ، ففى غياب تحديد كمى للقدرات فإن هذا التحليل ينتهى إلى القول بأن التنمية السياسية هى قدرة النظام على البقاء

إتجاهات التحليل السياسى :

إلى جانب تحليل جابريل الموند، يرى البعض أن هناك إتجاهات ثلاثة فى التحليل السياسى . الاتجاه الأول يعبر عن الرغبة فى تحويل ميدان الدراسات السياسية إلى علم حقيق وذلك بواسطة تكديس المعارف وفق أساليب محددة ، غير أن هذا الاتجاه لم ينل سوى موافقة الأقلية . أما الاتجاه الثانى فيؤكد أن هدف التحليل هو إكتشاف نوع من « المذهب الانسانى » — على حد التعبير الفرنسى ، بمعنى أن التفكير الحدسى المبنى على التجربة هو أفضل السبل لبلوغ نتيجة ، وهذا الاتجاه هو الآخر لم ينل سوى تأييد الأقلية ، أما الأكثرية الساحقة من الباحثين فى علم السياسة فقد أعلنت تأييدها « لطريقة » إختيارية تساعدها على إنتقاء أفضل نظريات الاتجاهين السابقين بإختيار طريقة الحل الوسطى بمعنى المزج بين الإرتباط الاحصائى والحكمة الموجزة وهو ما يجعلنا نتعرض ضمنياً على الأقل لخطر الوصول إلى وضع تمتدح فيه النظرة التقريبية ويساعد على إدراك إزدواجية كلمة « نظرية » فى علم السياسة المعاصر ومن خلال الإعتبارات الأساسية الآتية :

أولا : الموضوعية :

يتأرجح علم السياسة بين التوصية الأخلاقية والشرح الموضوعى ، وهذا الغموض يفصل علم السياسة ليس فقط عن العلوم الفيزيائية

والطبيعية ولكن عن فروع أخرى من المعرفة الإنسانية كعلم النفس وعلم الاقتصاد ، ومن الثابت أن الشئون الأخلاقية ترتد أحيانا نحو هذه العلوم بشكل هجومى ، مثال ذلك المحاولات غير الناجحة التى بذلتها مدارس إقتصاد الرفاهية Welfare Economics وقليلون هم الاخصائيون فى العلوم الاجتماعية الذين يرفضون اليوم أن تنحصر مهمتهم فى عرض سير العلاقات الاجتماعية وليس فى إقتراح مبادىء تساعد المجتمع على الوصول إلى أفضل نظام ممكن وهذا الميل إلى التحليل الايجابى يتعرض للنقد حين يتطرق إلى الأحداث السياسية . وهنا تتضح ضرورة الالتزام بالموضوعية والحياد ، وهذا شيء نادر فى قطاع علم السياسة فأكثرية المناقشات والتأكيدات الشائعة التى تدور حول الحياة السياسية ترتدى طابع التحزب والتعصب المفرط فكل شخص يدعى أنه أصبح يعرف هذه الحياة السياسية ، غير أن هذه المعرفة فى حقيقتها ليست سوى كتلة غامضة من الإنفعالات والرغبات والأحكام الحزبية المتميزة .

ثانيا : التجربة :

من الخطأ الإعتقاد بأن العالم التطبيقى يتمتع بملكة فهم تفوق العالم النظرى . ونظرة رجال السياسة تقف فى الغالب عند بعض أوجه الأساليب الحكومية وعند مسائل ثانوية يتعلق بها سير مهنتهم وهم يفتقرون إلى الوقت الكافى ليفكروا تفكيراً نظرياً كما تعوزهم القدرة على إستخدام المبادىء النظرية المجردة ، والجهود التى يستطيع رجال السياسة تقديمها لا تعدى فى الحالات العادية (المقابلات — المذكرات — التصريحات) وهذه — المادة الخام — لا يمكن إخضاعها لعملية إنتقادية دقيقة أضف إلى ذلك أثر العوامل الخفية فى السياسة وخاصة فى الدول الشمولية والدكتاتورية

حيث يتعذر التعرف ـ مثلا ـ على تحديد الأهداف الحكومية بواسطة تحليل الصحافة أو أجهزة الأعلام الأخرى بمعنى أن الملاحظة لا تساعد على معرفة كل نواحى التحليل ، ومثال آخر هو السلوك الإنتخابى ومفارقانه الخطيرة .

ثالثا : إتساع ميدان التحليل السياسى :

مثل إنتشار الوظائف الحكومية وإتساع رقعة العلاقات العامة وظهور ما يطلق عليه بالمجتمعات الكلية التى لا يمكن تشبيهها ـ مع ذلك ـ بالدكتاتوريات المعروفة ولا بد من الإشارة إلى المواد ذات الطابع السياسى التى تقدمها بكميات متزايدة علوم كالتاريخ والفلسفة والإقتصاد والقانون والإجتماع وهنا تنشأ مشكلة إدخال المعطيات الخاصة بمجتمعات مختلفة عن بحة ماتنا فى التفسير ، وبديهى أن العالم النظرى لا يتوصل بشكل حقيقى إلى الالمام بمبدأن عله الواسع الماما وقتياً إلا إذا بذل جهوداً مستمرة وإذا أعد بشكل خاص إطاراً للعمل يستوعب جميع الحقائق المكتشفة ، والافتقار إلى هذا الاطار يوضح الصعوبات التى يصادفها علم السياسة فى حالة تتبع الحركة السياسية وتفسيرها ، فعلم السياسة يشكو من سوء التنظيم ولو كان منظما كبقية الفروع لنغلب على هذه الصعوبات والسبب هو أن الادارة التحليلية غير كافية كما أن الصياغة النظرية تتسم بالضعف ، وفى هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى أن العلماء الأمريكيين قد بذلوا جهودهم للبحث عن الوقائع غير أنهم قد بالغوا فى كلامهم عن مذهب متطرف يعتمد على الوقائع أما العلماء الأوروبيون فإنهم لم يصلوا إلى هذا الحد رغم إعتراضهم على دراسة الأحداث دراسة واقعية .

٦ - ماهية النظام السياسي ومن أين يستمد قوته ؟

يرى فريق من الباحثين إستقلال حقل علم السياسة ، Political Science عن سائر أنواع المعرفة فى حقول العلوم الاجتماعية ، غير أن هناك من العلماء السياسيين من يجمعهم قاسم مشترك من أن النظام السياسى وهو فرع من علم السياسة إنما هو جزء من النظام الاجتماعى وهذا الاتجاه يسلم بوجود صلات بين علم السياسة من جهة وبين سائر أنواع المعرفة فى العلوم الاجتماعية من جهة أخرى ، وبالتالى فإنه فى داخل النظام السياسى نجد تشابكا فى مكونات متعددة من إجتماعية وثقافية وإقتصادية وعقائدية ونفسية وتاريخية وقانونية وجغرافية كما وأن مقدار التقدم الفنى والحضارى يؤثر فى النظام السياسى أيضاً ، وكل ذلك مرجعه إلى أن النظام السياسى إنما ينشأ وينمو ويحيا فى محيط ، وهذا المحيط هو العوامل والمكونات المشار إليها والنظام السياسى ليس بمعزل عنها وإنما هو يتفاعل معها وفيها : تؤثر فيه ويؤثر فيها (١٦) ، ومن هنا أصبح النظام السياسى لا يقتصر على الهياكل الدستورية وإنما يشمل أيضاً الأبنية السياسية غير الرسمية وعمليات الاتصال ، كما أصبح ينظر إلى النظام السياسى كجزء من النظام الاجتماعى الكلى وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الاقتصادى ونظام القيم ، وفى نفس الوقت فإنه يؤثر فى النظم الأخرى عن طريق ما يمارسه من رقابة سلطوية (١٧) على النظام الاجتماعى الكلى من خلال الأكراه المادى المشروع والتخصيص السلطوى للقيم ، ويمكن إجمال الوسائل فى داخل أى نظام سياسى فى ملكية الأرض أو الملكية بصفة عامة والجيش والجماعات الدينية ووسائل الأعلام والسيطرة على عمليات صنع القرارات ، وقد يغلب عنصر على آخر فى داخل النظام

السياسى فتسود وسيلة على أخرى ، كل ذلك يسير وفق طبيعة النظام السياسى ومقدار تقدمه .

ويستمد النظام السياسى قوته وشعبيته من القرارات التى يتخذها الترجيح كفة المصلحة العامة على المصالح الخاصة وتحقيق العدالة والأمن فى الدولة ، فنحن أعضاء فى المجتمع وعلى مباشرة بتنظيمات تمارس أنشطة متعددة كالحكم والقضاء والتشريع وجباية الضرائب وحفظ الأمن ، ومن الثابت أن هذه التنظيمات لها تأثيرها على أنماط حياتنا فضلا عن أن هذه التنظيمات لا توجد فى فراغ ولا تؤدى وظيفتها فى عزلة ودائماً تتداخل وتتفاعل وترتبط بعضها ببعض داخل بناء للسلطة والنفوذ أو التأثير يطلق عليه : الحكومة Government ، وتشير الحكومة بالتالى إلى تنظيم الأفراد والجماعات فى مجتمع بعينه عن طريق جهاز يضم طائفة من الموظفين فضلا عن القواعد القانونية المقررة فى المجتمع ، والحكومة بهذا المعنى ليست كيانا جامداً وإنما هى عملية ديناميكية ذات نشاط منظم ، وهى جهاز يحقق التواصل بين الشعب وأصحاب السيادة ولها الحق فى وضع القوانين وحماية الحرية السياسية والمدنية وعادة ما تضم الحكومة ثلاثة فروع أساسية تنفيذية وتشريعية (١٨) وقضائية .

ومن الثابت أن أى نظام سياسى لا يستطيع البقاء بدون قوة كافية لإلزام الأفراد والجماعات على الإمتثال لقراراته ومن ناحية أخرى فإن هناك إعتبار أساسى بالنسبة للنظام السياسى وهو أنه يسعى لإستمراره ، ومن هنا تأتى أهمية قوة النظام السياسى فى الحصول على طاعة الأفراد سواء بالنسبة لقبول القرارات الصادرة عنه أو الإعتراف به كسلطة عليا ، والملاحظ أنه إذا لجأ النظام السياسى إلى تخويف الأفراد وفرض سيطرته

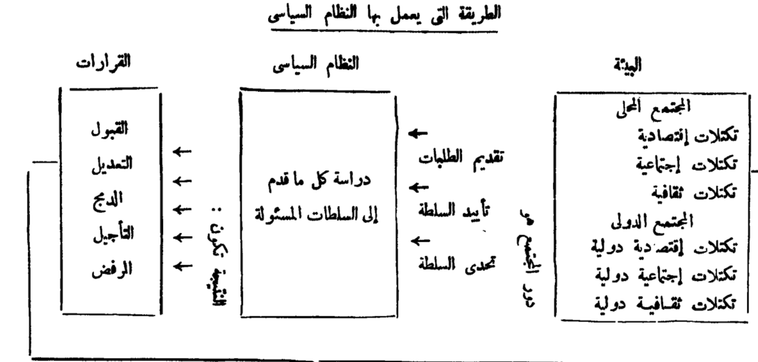
عليهم فإنه يكون معرضاً للخطر ويصعب عليه أداء مهامه فى جو مشحون بالخوف والإضطراب النفسى . ويمكن أن نسوق العوامل (١٩) الآتية دليلا على الأسباب التى يستمد منها النظام السياسى قوته وشعبيته :

١ ـ طاعة النظام السياسى لأن العادة جرت على إحترام القرارات الصادرة من القيادة السياسية .

٢ ـ قبول كل الاجراءات التى يتخذها النظام السياسى بطريقة عفوية لأن للأفراد ثقة كاملة فى الرئيس .

٣ ـ الخوف من العقاب يعتبر أيضاً أحد العوامل الأساسية لقبول القرارات التى يتخذها النظام السياسى ولكن الأفراد الذين يرضخون للقوة فقط لا يعتبرون أوفياء ومؤيدين حقيقيين لنظام الحكم السائد .

ومن البديهى أن العوامل السابقة بالرغم من أنها قد لا تتوافر كلها فى أى نظام سياسى معين إلا أن التأييد الشعبى للنظام السياسى يأتى من مصادر متعددة وبذلك يتمكن من تدعيم نفوذه وكسب ثقة مختلف الهيئات الإجتماعية من مهنيين ومثقفين وعمال وفلاحين وطلاب ، كذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك خصائص لكل نظام سياسى من الصعب إيضاح مفرداتها فى كل نظام سياسى على حده ولكن يمكن إجمالى هذه الخصائص فى أربعة هى : الشكل أو البناء والهدف أو الدور والتخصص وتعقيد التركيب ، وهذه الخصائص متواجدة فى كل النظم السياسية بصرف النظر عن إتسامها بالتقليدية أو بأنها نظم متقدمة وبصرف النظر أيضاً عن العقيدة السياسية التى تحكم طبيعتها والقيادات السياسية المتفاعلة مع النظام السياسى وداخله (٢٠) .


الطريقة التى يعمل بها النظام السياسى
البيئة
المجتمع المحلى
تكتلات إقتصادية
تكتلات إجتماعية
تكتلات ثقافية
المجتمع الدولى
تكتلات إقتصادية دولية
تكتلات إجتماعية دولية
تكتلات ثقافية دولية
دور المجتمع
تقديم الطلبات
تأييد السلطة
تحدى السلطة
النظام السياسى
دراسة كل ما قدم
إلى السلطات المسئولة
النتيجة تكون :
القرارات
القبول
التعديل
الدمج
التأجيل
الرفض
إجابة النظام السياسى فى شكل قرارات

الفصل الثامن

المفاهيم المختلفة للنظام السياسي[1]

١ - تمهيد : نعود مرة أخرى للتساءل . . ما النظام السياسي ؟ كيف يمكن التعرف على أبعاده وحدوده ؟ ما الذى يكسب النظام السياسى شخصيته المميزة وخصائصه التى تحدد قسماته ؟ يختلف علماء السياسة فى تفاصيل هذا التعريف إلا أن هناك شبه أجماع على ربط النظام السياسى باستخدام أدوات الاكراه المشروع فى الجماعة السياسية . فايستون Easton يجعل محور أهتمامه سلطة تخصيص ولاسويل Lasswell وكابلان Kaplan يجعلان محور أهتمامها الحرمان القاسى وداهل Dahl يجعل مراكز أهتمامه القوة وسلطة الحكم ، كل هذه المفاهيم تدور حول الارغام الشرعى للقوة مثل حق الجزاء الاكراهى ؛ وكثيرون يتفقون مع Max Weber فى أن القوة والأكراه المشروع هما الخيط الذى يظهر فى أثناء وظيفة النظام السياسى وممارسته لدوره وهى التى تعطيه وتكسبه سمة خاصة وتماسكا وانسجاما كنظام . فالسلطة السياسية فقط هى التى لها الحق المشروع والمقبول لاستخدام الأكراه الذى تنبنى وتؤسس عليه علاقة الأمر والطاعة ، فالقوة هنا مشروعة لأن مبرراتها ومبررات أستخدامها من طبيعة مشروعة . . وهكذا نجد أن المدخلات التى تنساب داخل النظام السياسى كلها تتعلق إلى حد ما بالأكراه الطبيعى المشروع سواء كانت هذه المطالب للحرب أو لتقديم تيسيرات وخدمات ترفيهية ... كما أن المخرجات التى تتدفق من النظام تتعلق

وتتصل إلى حد كبير بالأكراه الطبيعى المشروع ، مهما كان بعد العلاقة ، وهكذا فإن التيسيرات الترفيهية العامة تساندها عادة الضرائب وأى أخلال أو خرق للنظام أو التنظيم الذى يحكم أستخدامها يعد أساءة إلى الشرعيه ، ونحن حين نتحدث عن النظام السياسى نأخذ فى الاعتبار كل انتفاعلات التى تؤثر على أستخدام أو التهديد باستخدام الأكراه الطبيعى المشروع . . فالنظام السياسى لايتضمن فقط المؤسسات الحكومية كالهيئة التشريعية والمحاكم والدوائر الإدارية ، بل كل الهياكل ذات المظهر السياسى وبين هذه الأشكال لها صفة التقليدية كصلات القرابة والتجمعات ذات المظاهر العدائية كالقتل ، والشغب والمظاهرات ، والمنظمات غير الرسمية ايضا كالاحزاب وجماعات المصالح الخاصة ووسائل الاتصال ، فنحن لا نذهب أن النظام السياسى يهتم فقط بالقوة والأكراه وأنما علاقته بها هى خاصيته المميزة وسمته الرئيسية ، قد تهتم النخبة السياسية بأهداف معينة كالتوسع القومى أو الامن الاجتماعى والرفاهية الإجتماعية إلا أن فرض سيطرتها على جماعات أخرى يزيد من أهمية المشاركة الشعبية فى السياسة ، إلا أن أهتمامهم بهذه القيم كسياسيين يتعلق بالأعمال الحيوية الضرورية كوضع القوانين وتنفيذها وسياسة الدفاع والسياسة الخارجية والضرائب . أن النظام السياسى ليس هو النظام الوحيد الذى يضع القواعد ويفرضها ، إلا أن تنفيذ القواعد يذهب إلى حد الأكراه على الطاعة والخضوع ، هناك مجتمعات بها القوة المقبولة وهى أستخدام الأكراه الطبيعى منها الأسرة والعشيرة والهيئات الدينية وغيرها إلا أن هذه النظم السياسية هى من طبيعة خاصة وتقارن بالسياسات التى فيها نوع من الاحتكار للاكراه الطبيعي المشروع . . هذا فيما يتعلق بنصف المصطلح

« السياسى » ... فماذا نقصد « بالنظام (٢) » ؟ نقصد بالنظام الاعتماد المتبادل للاطراف الذى يوجـــــد من نوع مابينه وبين البيئة ، ونقصد بالإعتماد المتبادل أنه إذا ماتغيرفى مواصفات وخصائص جزء من النظام فإن كل الاجزاء الأخرى والنظام ككل يتأثر ... وهكذا فعندما تتآكل عجلات سيارة فإن السيارة تحرق الزيت وعمل باقى أجزاء نظام السيارة يتدهور ومن ثم تقل وتنخفض قوة السيارة . مثال آخر قد يحدث نشاط متزايد فى نمو الأعضاء وذلك عندما يتـأثر أو يتغير نظام الغدد مما يؤثر هذا التغيير على النمو ككل على وظائف باقى أجزاء الجسم وعلى السلوك العام للجهاز ... وفى النظم السياسية يغير ظهور أحزاب جماهيرية أو وسائل إتصال جماهيرية فى إداء كل الهياكل الأخرى فى النظام ويؤثر أيضاً على القدرات العامة للنظام فى البيئة المحلية والدولية ، بعبارة أخرى عندما يتغير أحد المتغيرات فى الحجم أو النوعية فى النظام فإن المتغيرات الأخرى تكون عرضه لضغوط وتتغير أيضا ، ويغير النظام نموذج ونمط أدائه أو يخضع الجزء للنظام عن طريق الأجهزة المنظمة (٣) . أما البعد الثانى لمفهوم النظام هى فكرة الحدود . فإن النظام يبدأ عند نقطة ما وينتهى فى مكان ما ، وعند دراسة جهاز أو سيارة يكون من السهل نسبياً أن نحدد أبعادها وأن نعتين التفاعل بينها وبين البيئة ، الغاز يذهب إلى « التنك » ويقوم الموتور بتحويل الطاقة وتتحرك السيارة . ولكن عندما ندرس النظم الإجتماعية التى تشكل النظم السياسية أحد أنواعها فإن مشكلة تحديد الأبعاد لاتكون بمثل هذه السهولة واليسر . ، فالنظم الإجتماعية لاتتكون من أفراد بل من وظائف وإدوار . على سبيل المثال « الأسرة » مثلا تتكون من وظائف ؛ وظيفة

الأب وظيفة الأم وظيفة الأبناء . . فالأسره مجموعة من الوظائف المتداخلة لأعضائها ولكن قد يكون لأعضاء وظائف أخرى خارج الأسرة . . فى المدرسة فى دائرة العمل ، فى الحزب . . الخ وبنفس الطريقة فإن النظام السياسى يتكون من وظائف متداخلة للمواطنين ، للرعايا ، للناخبين ، للمشرعين ، للبيوقراطيين ، للقضاة . . . ونفس الأشخاص الذين يؤدون هـــذه الوظائف فى النظام السياسى يؤدون أدوارا أخرى فى نظم إجتماعية أخرى كالأسرة والجمعيات الخيرية . . . ولكن إذا قام الأفراد بالأتصال السياسى وكونوا جماعات مصالح ويصوتون أو يؤدون الضرائب فانهم ينتقلون هنا من أدوارهم الغير سياسية إلى إدوار سياسية ، ففى أيام الإنتخابات عندما يترك المواطنون مزارعهم ومكاتب دوائرهم ليذهبوا إلى أماكن الانتخاب فانهم يعبرون الحدود من الأقتصاد إلى السياسة . . . مثال آخر قد يحدث الانتقال من النظام السياسى عندما ينخفض الدخل الحقيق لجماعة معينة نتيجة للتضخم ؛ عندما يحدث هذا التغير فى الوضع الأقتصادى لهذه الجماعة فانه يتحول إلى مطالبة بسياسة عامة ؛ عندئذ يحدث التفاعل بين الإقتصاد والسياسة إذ تتحول وتنقل حالة نفسية وسلوكية معينة ناجمة عن التغير فى الموقف الإقتصادى إلى مطالب على النظام السياسى ، مطالب على النقابات العمالية وعلى رؤساء جماعات الضغط للمطالبة باجراءات خاصة تتخذها الهيئة التشريعية أو الإدارة التنفيذية هذه العملية يمكن أن نسميها عبور من خدود النظام الاقتصادى إلى النظام السياسى ، وهكذا فإن حدود النظم السياسية وأبعادها ليست أبعادا أو حدودا جامدة وأنما هى عرضه لتذبذبات وتقلبات وتغيرات جمة عنيفة نسبياً وفي أثناء الحرب تتسع

هذه الحدود لإنضمام عدد كبير إلى المجهود الحربى ولخضوع الشركات والمؤسسات لتنظيمات معينة ولاتخاذ إجراءات أمن داخلى . . أيضا أثناء العملية الإنتخابية تتسع هذة الحدود إذ أن الناخبين يصبحون سياسيين لمدة يوم واحد وبالعودة للظروف الطبيعية فإن حدود النظام تنكمش . أن مشكلة أبعاد وحدود النظام السياسى مسألة لها أعتبارها إد أن نظرية النظم عادة ماتقسم عمليات التفاعل إلى مراحل ثلاث : المدخلات — التحول — المخرجات . أى مجموعة من الإجزاء المتفاعلة — أى نظام يتأثر بعوامل بيئية . ويمكن أن تنظر فى هذا الصدد أن المدخلات والمخرجات التى يتشابه ويشترك فيها النظام السياسى بالنظم الاجتماعية الأخرى فى معاملات بين النظام والبيئة ، وتصبح عمليات التغير فى النظام السياسى داخلية عندما نتحدث عن مصادر المدخلات فإن العدد والمضمون للمخرجات وكيف تتدفق من النظام السياسى لتؤثر على النظم الإجتماعيه الأخرى . . عندئذ تكون نتحدث عن حدود النظام السياسى وأبعاده .

٢ ـ تعريفات دافيد ايستون وجابيريل الموند وهارولد لاسويل :

يعرف دافيد ايستون النظام السياسى بأنه مجموعة الظواهر التى تكون نظاما فرعياً من النظام الإجتماعى النظام الرئيسى ، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسى فى الجماعة بإعتباره جزءاً من حياة هذه الجماعة (النظام السياسى) وهى تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسى (٤) ، ويرى ايستون أن حدود النظام السياسى يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التى تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلتزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل عمل

إجتماعى لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلا فى مكونات النظام السياسى .

ويعرف Harld Laswell « هارولد لاسويل » النظام السياسى بأنه النفوذ .وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع .

أما الموند Almond فيرى أن النظام السياسى هو ذلك النظام الذى يتضمن التداخلات المتواجده فى جميع المجتمعات المتعلقة والتى يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة إستخدام القوة الاجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها .

إن القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه التعاريف هو النظر إلى النظام السياسى باعتباره جزءاً من نظام كلى هو النظام الإجتماعى ولكنهم يختلفون فى تحييزهم للنظام السياسى بخاصة رئيسية فنجد داڤيد ايستون يغلب ظاهرة القوة فى توزيعها فى مؤسسات النظام السياسى والسلوك الذى تسلكه جماعات هذه المؤسسات فى سبيل صنع القرار السياسى ، أما لا سويل فقد ركز على مفهوم النفوذ ، والموند يركز على مفهوم الوظيفة وما يصاحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء (*) .

وعلى كل فإنه يمكن تعريف النظام السياسى بأنه « الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة لصنع القرار السياسى فى الجماعة السياسية والنظام هو إطار ينتظم فيه إتجاه القوى السياسية إسهامها فى العمل السياسى فكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار والعناصر التى تقع خارجة تمثل محيطه أو بيئته التى ينشأ وينمو فيها النظام والتى تسمى نظاما رئيسياً أما إذا إشترك النظام كعنصر فى تكوين نظام آخر أكبر ، سمى نظاماً فرعياً ،

فالنظام الاجتماعي يشمل كل مجالات النشاط الإنساني العائلية والفردية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية .. الخ . هذا النظام الكلي الشمولي هو نظام عام أصلي تنبثق منه نظماً فرعية أخرى مرتبطة به هي مكوناته كالنظم الإجتماعية الفرعية (الأسرة) أو الإقتصادية أو السياسية. وعليه فإن النظام السياسي هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بعمليات صنع القرار السياسي والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية لحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة تمثلت في المؤسسات السياسية ... ، ومن ثم فإن النظام السياسي يختلف عن القانون الدستوري الذي ينحصر نطاقه في الدراسة الشكلية الهيكلية للحكومة ولبناء السلطات فيها وعلاقة هذه السلطات ببعضها وعلاقة الأفراد بها ، هذه الدراسة الشكلية تقوم على أساس منهج قانوني ؛ أما النظام السياسي فيهدف إلى دراسة ما وراء الشكل ويؤسس على مفاهيم سياسية ، ويشمل من حيث الموضوع الأفكار والمبادىء التي تكون الجسم العقائدي في الجماعة والتي تضفي صفة الشرعية على القوة السياسية فتحولها إلى سلطة شرعية خالقة بذلك الطاعة في نفوس الجماعة السياسية لما يصدر من قرارات من مؤسسات النظام السياسي بل محولة هذه الطاعة إلى واجب ، والسلطة إلى حق .

لقد إجتاحت دراسة النظم السياسية المقارنة ثورة فكرية منذ الخمسينات بقصد التجديد وتنقية المناهج المقارنة السابقة مما يشوبها من عوامل قصور هذه الثورة الفكرية تأثرت بالثورة التي إجتاحت الدراسات الإجتماعية بصفة عامة وبالذات ما يسمي بالثورة السلوكية ، إن دراسة النظم السياسية المقارنة يتوقع لها أن تستبقي العون والمعرفة المجالات التي إستعارت منها

وذلك بعد بناء نظرية فكرية عامة ، أن هناك عوامل قصور شابت الدراسة المقارنة للنظم السياسية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى : أولها إقتصار دراسة النظم السياسية على الحضارة الغربية وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا ، أما دراسة النظم السياسية فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فلم تكن تحظ باهتمام يذكر إذ كانت هناك بعض الدراسات المتناثرة لا يحكمها نظرية أو نظام فكرى واحد وإنما كانت تقارن بأشكال النظم السائدة فى غرب أوربا . ثانيها : أن منهج الدراسة المقارنة للنظم كان مركز إهتمامه إبراز خصائص معينة للنظم بطريقة جزئية بإستثناء كتاب « فيردريش » :

Constitutional Government and Democracy — (Friedrich)

وكتاب فاينر :

Theory and Practice of Modern Government — (Finer)

حتى دراستها فى النظم السياسية كتحليل مقارن كانت لا تتعدى عرض نماذج من مؤسسات الحكم أمام بعضها لتوضيح العلاقات والنتائج الإرتباطية بين الظواهر السياسية والظواهر الإجتماعية . ثالثها : أن الدراسة كانت هيكلية أى تنصب على مجرد شكل مؤسسات الحكم ، أشكالها وقواعد عملها دون الاهتمام بالعقيدة السياسية أو التداخل والتفاعل الذى يؤثر فى سلوك النظام وذلك بفضل النقص فى الإتصال بين مختلف فروع العلوم الإجتماعية والسياسية .

أن هذه الدراسة الشكلية والهيكلية للنظم السياسية تحطمت تحت معاول التجديدات فى السياسة بدأها لاسويل Lasswell كانت نتاجا خاصاً بالمجتمع الأمريكى (والتطورات الداخلية فيه) فالتصنيع والتحديث السريع ثم

إشتراك أمريكا فى الحرب العالمية الأولى وما صاحب ذلك من تغيرات فى هيكل النظام السياسى الأمريكى وجهت القوى الصاعدة فيه والمتنامية علماء السياسة الأمريكين لدراسة نواحى النقص والقصور فى النظام الرئاسى الأمريكى مؤسساته وجماعات الضغط والرقابة على وسائل الإتصال الجماهيرية والسلطة القضائية ، ففى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية تركزت الدراسات على التغيرات السياسية والاجتماعية الداخلية ، وما ولدتها من مشكلات ، ولذا تركزت حول الدراسة التجريبية أو المنهج التجريبى فى الدراسة وإلى دراسات ممتعة فى العلاقة بين الهيكل أو الشكل الإجتماعى وتشكيل الشخصية والسلوك السياسى والمنهج السيكولوجى فى التحليل ونظريات الإجتماع السياسى لدوركايم Durkhlim وفيبر Weber حيث لاقت هذه النظريات رواجا فى الدراسات الأكاديمية الأمريكية .

٣ ـ الارتباط التاريخى بين النظم المقارنة والنظرية السياسية :

ورغم هذا التطور فى الدراسات الإجتماعية إلا أن دراسة النظم السياسية ظلت تشير وفق منهج شكلى بل تدهورت دراسة النظم السياسية وذلك لأن النظم المقارنة والنظرية السياسية مرتبطان تاريخياً .. لقد كانت أشكال النظم السياسية مركز الإهتمام الرئيسى للنظرية السياسية منذ الأغريق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين حيث بدأ فصل الميدانين فأصبحت النظرية السياسية أساساً موضوعا تاريخياً بينما أصبحت الدراسات المقارنة للنظم دراسة وصفية شكلية للنظم السياسية الكبرى فى أوربا الغربية ، وفى السنوات الأولى من القرن العشرين ساد الإعتقاد فى الولايات المتحدة الأمريكية بحتمية الدولة الديمقراطية فى المستقبل وبالذات فى أمريكا ، هذه النظرة التفاؤلية جعلت الدراسات السياسية للنظم المقارنة تتجه إلى الإهتمام بعرض

طبيعة الديمقراطية ومؤسساتها وخلقيتها الأساسية ، أما النظم غير الديمقراطية فهى غير مستقرة ولذا فهى تدور فى إطار مقدار بعدها أو إنحرافها عن العقيدة الديمقراطية أى مقارنتها بنوعين من النظم المستقرة تاريخياً وهما النظام البرلمانى فى بريطانيا والنظام الرئاسى (فصل السلطات) فى أمريكا . ولذا لم يكن هناك إهتمام بالنظم غير الديمقراطية فقد كان ينظر إلى الشيوعية والنازية والفاشية كاضطراب وقتى ، وكانت المقارنة بين الديمقراطية والدكتاتورية حيث تمثل الدكتاتورية مرضاً أو خطأ أو إختلال فى النظام السياسى بينما تمثل الديمقراطية صحة وسلامة النظام السياسى بل والجسد السياسى ، غير أن هذا المفهوم الساذج للتقدم والأنماء الديمقراطى والنظام الهيكلى النظرى للنظم المقارنة الذى أوجدته الديمقراطية الأمريكية السياسية ودعمته ، لم يصمد أمام ثلاث ضربات متتالية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية **أولها** : أذكاء الروح القومية فى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وظهور عديد من الدول متعددة الثقافات والهيئات والتركيبات الإجتماعية والإقتصاديه والنظم السياسية . **ثانيها** : إنحسار المد الاستعمارى الغربى تحت ضربات الحركات الوطنية الثورية . **ثالثها** : ظهور الشيوعية كمنافس قوى فى الصراع التشكيلى للسياسات القومية والنظام السياسى الدولى ، هذا الموقف الجديد المتحرك الثائر أدى إلى إختلاط الأشكال السياسية وخلق نوعا من الشك والتشاؤم بدلا من التفاؤل الساذج الذى ساد الدراسات الأكاديمية الأمريكية مما أدى إلى ظهور إتجاه فكرى جديد لتبسيط وإحتواء هذه التعقيدات الجديدة فى النظم السياسية عن طريق خلق إطار فكرى نظرى جديد لدراسة النظم السياسية .

٤ ـ عناصر جديدة لدراسة النظام السياسى (٦) :

إن المنهج الجديد يتضمن أربع عناصر أساسية تحدد معالمه كأطار فكرى : **العنصر الأول** : البحث عن مجال أرحب وأوسع للدراسة المقارنة وهو تحطيم دائرة دراسة النظم الأوربية الغربية وفلكها على أساس الاهتمام بدراسة النظم غير الأوربية على أساس منهجى ونظرى رغم أن هذه الدراسة لم تتحرر كلية من الإطار النظرى الغربى للدراسة خاصة وأن معظم علماء السياسة فى الدول الغير أوربية تأثروا أو تعلموا فى الغرب إلا أن هذا الإتجاه أعطى نماذج وعينات عن أنواع من الخبرة الإنسانية فى مجال النظم السياسية مما أدى إلى الاهتمام بالدراسات العنصرية والتاريخية وهكذا لابد من التحرر من ربقة محور الاهتمام الغربى أى بالنظم الغربية المقارنة . **العنصر الثانى** : البحث عن الحقيقة : وهذا يتطلب — أى كشف الحقيقة — البعد عن الشكلية والهرب من محور الاهتمام القانونى والايديولوجى ومؤسسات الحكم إلى كشف ودراسة كل الهياكل والعمليات التى تتضمنها العملية السياسية ووضع السياسة ، كالعمليات الحكومية وجماعات المصالح الخاصة والعمليات الانتخابية والاتصال السياسى والمشاركة السياسية التى تتناول المناطق الأوربية وغير الأوربية ، إن الوصول إلى إكتشاف جوهر الحقيقة فى النظام السياسى يتطب أن نحيط ونحدد القوى الديناميكية فى النظام السياسى والعملية السياسية سواء كانت تتمثل فى الطبقات الاجتماعية أو فى الثقافة أو التغيير الاقتصادى والاجتماعى أو فى النخبة السياسية بل والبيئة الدولية التى يعمل فيها النظام أيضاً .

إن الاطار الذى يحدد هذا المنهج الواقعى التجربى هو « المنهج السلوكى » ونقصد به ببساطة دراسة السلوك الفعلى لهذه القوى السياسية

الحية فى الأدوار والوظائف السياسية أكثر من الاهتمام بمحتوى القواعد التشريعية أو الأنماط الايديولوجية ولكن هذا لا يعنى إغفال القواعد القانونية والايديولوجيات وهيكل المؤسسات السياسية نهائياً ولكن سيكون إهتمامنا بها بقدر ما تعكسه أو تؤثر به فى العمل السياسى . **العنصر الثالث** — البحث عن الدقة : وهذا رد فعل لانتشار الاتجاه العلمى والتكنولوجى إنتقل إلى الدراسات الاجتماعية ، ومن ثم العلوم السياسية حيث شاعت الدراسات الكمية كدراسة الاتجاهات الانتخابية على أساس إحصائيات الأصوات ودراسة العوامل التى تؤثر على سلوك الناخبين على أساس المسح النوعى ، ودراسات تربط بين البيانات الاجتماعية ، الكمية وبين خصائص النظم السياسية ودراسات للثقافة السياسية والمشاركة وملاحظه وقائع أكليفكية وملاحظات ميدانية أنثروبولوجية ودراسات كمية للنخبة وعملية الاتصالات السياسية وتطوير النماذج الرياضية لتتفق وتناسب تحليل العمليات السياسية حيثما أمكن القياس الدقيق والتحكم فى الملاحظة .

العنصر الرابـــع : البحث عن اطار وبناء فكرى نظرى : أن العناصر الاربعة فى البحث عن الشمول وعن الحقيقة وعن الدقة تلقى ضغطا وثقلا متزايدا وملحا فى ضرورة إيجاد البناء النظرى — أى التجريد النظرى بحيث لانضيع فى مفاهيم مثل الدولة ، الدستور ، التمثيل السياسى الحقوق والحريات ، لانضيع فى هذه المفاهيم مفاهيم أخرى مثل الاحزاب السياسية وجماعات الضغط وطرق الاتصال الجماهيرى أن التجارب النظرية تعتمد أساسا على مفاهيم وهياكل اجتماعية وسيكولوجية وانثرو بولوجية أن المفاهيم الجديدة مثل الثقافة السياسية والوظيفه السياسية

والمشاركة السياسية أصبحت شائعة فى هذا المجال ، ومن الذين أثروا بصفة رئيسية فى تطور هذا التجريد النظرى ماكس فيبر Max weber وهارولد لاسويل Harold Lasswell ، هـذا التطور فى الدراسات السياسية له أثره على الدراسة المقـارنة ليس للانظمة الفرعيـة فقط بـل أيضا فى النظم السياسية الاساسية وإيجاد نظرية عامة للنظم السياسية ، وهكذا تعود مرة أخرى العلاقة التقليدية الكلاسيكية بين النظم السياسية المقارنة وبين النظرية السياسية ، كما أنه يمكن أن نعتبر المجتمع الدولى نظاما سياسيا فرعية تطبق فى دراسة نفس العناصر النظرية ، كما أصبح هناك قياس لدور النظم السياسى الدولى وأثره فى تشكيل وبناء النظم السياسيه القومية وهكذا فقد زال الفصل بين النظم السياسية المقارنه والسياسه الدولية ، وبالمثل توجد دراسات منظمة لاثر النظم السياسيه على النظام الدولى وطريقة عمله ووظيفته ، وأخيرا فان النظم الفرعية للنظم السياسية من هيـاكل وبيروقراطية وتشريع وأحزاب سياسية وجماعات المصالح الخاصة والرأى العام قد أصبحت مقارنة ومعقدة نظريا إلى حد كبير . . كل هذه أتجاهات لم تتم بعد ، فلم يتكامل حتى الان بناء نظرى متكامل . . . أن كتابات الموند تعتبر أسهاماً له أعتبارة فى هذا المجال . وهو إذ يتحمس للمنهج الوظيفى لدراسة النظم السياسية وهو أحد من المناج العديدة فى دراسة النظم السياسية فى محاولة إيجاد نظرية للنظام السياسى وطريقته فى التحليل واقعية تجريبية إذ تهتم بالداخل فى العلاقات بين الهيكل الإجتماعى ووظائفـه والهيكل السياسى ووظائفه أكثر من الاهتمام بايديولوجية النظام وأنماطه القانونية .

٥ - المنهج الوظيفى والنظرية السياسية (٧) .

أن جذور المنهج الوظيفى تتبع مباشرة من التقليد الكلاسيكى للنظرية السياسية وبالذات ذلك الجزء الخاص بتحليل العملية السياسية والتمييزيين العمليات الفرعية ومراحل القرار والعمل السياسى وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر أدى هذا الأهتمام الى صياغة نظرية الفصل بين السلطات ، نظرية أن العملية السياسيه تتضمن التمييز بين وظائف التشريع (الإدارة) والقضاء ، هذه النظرية مهدت لظهور مؤسسات تتخصص فى هذه المهام لحماية الحريات الفردية وصيانة الممتلكات وإقامة العدل ، هذه النظم السياسيه مهدت للتمثيل الجاد والحقيقى للطبقات الاقتصادية والإجتماعيه الرئيسيه فى ظل نظام للفصل بين السلطات يتوقع منه أن يكون أكثر أستقرار وحرية . أيضا فان النظريه الفيدرالية هى فى الأساس نظرية وظيفيه إذ أنها تهتم بطبيعه كل من السلطه التشريعيه والتنفيذية والقضائيه . وكذلك البحث عن أفضل طرق المحافظه على هذا الفصل والمحافظه أيضا على القيم الناشئه عن هذا الفصل ، وايضا أفضل الطرق لتمشى هذه المؤسسات المنفصلة للحكومه مع هيكل المجتمع ، لقد كان واضعوا النظام الفيدرالى نظريين إذ أنهم فى وصفهم للنظام السياسى تناولوا التفاعل والتوازن للنظم الاجتماعيه الأخرى مع النظام السياسى وتفاعل النظم الفرعيه مع بعضها البعض ، إذ للمحافظه على هذا التوازن قدموا نظاماً للتوظيف متعدد الأطراف عديد من الوظائف والتى تمنع أى تضخم أو نمو هائل فى أى مؤسسة على حساب المؤسسات الأخرى وبذلك يظل التوازن دائماً بين القوى المختلفه .

أن المنهج ذو الأطراف الثلاثه للعمليه السياسيه قد بدت مناسبه

للتحليل السياسى ولبناء المؤسسات فى وقت كانت فيه الطبقات النشيطه سياسياً محدودة ومتآلفه إجتماعياً .. إلا أنه قد حدثت تطورات كثيرة منذ القرن الثامن عشر إذ ولدت ونمت أحزاب سياسيه جماهيرية إتجهت إلى تعبئه القوة الانتخابيه وقيام جماعات ذات مصالح خاصه منظمه تهدف للإفصاح والتعبير عن مصالح القطاعات التى يتكون منها المجتمع ولتؤثر على سير وإتجاه القرار السياسى وعلى تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ، كل هذه التطورات أدت الى وجود مهام جديدة لم تكن تقدر باعتبار خلال القرن ١٨ والقرن ١٩ ونظراً لتلك الاحتياجات زاد التعقيد بين فصل السلطات الثلاث التشريعيه ، التنفيذية القضائيه . بإضافه وظائف ثلاث أخرى تمكن من مقارنة وأبراز الخصائص المميزة للعمليات التى تسبق أو تواكب الوظائف الثلاث وهى :

(١) الافصاح والتعبير عن المصالح Interest articulation

(٢) تجميع المصالح Interest Aggregatiou

(٣) الاتصال Communication

وأصبحنا نشير إلى التصنيف السداسى للوظائف . عمليات التحويل للنظام السياسى أى العمليات التى تحول تدفق الطلب (المدخلات) إلى داخل النظام السياسى وتحولها إلى تدفق (مخرجات) تنظيم ، توزيع .. الخ من النظام السياسى إلى المجتمع أو إلى البيئة الدولية ، وذلك متأثرين بالنظريات الاجتماعية والانثروبولوجية والاتصالية المعاصرة والتى تؤكد مفهوم النظام الاجتماعى .

أن المنهج الوظيفى قد تعرض لانتقادات لها اعتبارها وقيمتها ، ذلك لأن المنهج الوظيفى جاء متأثراً بعلمى البيولوجى والحركة (الميكانيكية)

إذ أنه يشبه النظام السياسى بكائن حى أو بآلة لها وظيفة معينة وتسير وفق حركة معينة أو نظام حركى معين . وهذا صحيح لايمكن انكاره . إلى جانب ذلك فان المنهج الوظيفى يعنى التوازن أو الانسجام بين أطراف القوى وأن هذه الاطراف أو الأبعاد لها اتجاه ثابت ومحافظ ومستقر . ويرد على ذلك أن نظرية المنهج الوظيفى للنظم ليست إحدى نظريات الانسجام والتوافق ولكنها تعنى الاعتماد المتبادل ولها فعاليتها المحتملة على سبيل المثال إذا كانت توجد فى النظام السياسى اتحادات عمالية فان الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية والتشريعية والتنفيذية سوف تتأثر بهذه الاتحادات .. احتمال موجود .. أن نظام التفاعل الذى يوجد لا يمكن أن يكون منسجماً ومستقراً ولكنه متداخل ، ومن وظيفة المنهج فى العلوم السياسية أن نوضح أو تكشف كيف أن أى تغير فى عنصر أو جزء من النظام السياسى قد يؤثر على الأجزاء الأخرى بل وعلى الكل . . أما النقد الخاص بالمضمون الثابت والمحافظ لنظرية النظم قد أثر فى صياغة المنهج الوظيفى ليشمل دراسة النظم السياسية فى الدول النامية ولتكتشف كيف تتغير النظم ولماذا تتغير النظم ،

أن هذا الاتجاه الثابت الجزئ للصياغات الأولى للاتجاه الوظيفى التقليدى للنظرية السياسية يثير فى الحاضر تساؤلات عديدة ، أن السياسة كنظام تجريبى اتجه إلى الاهتمام بمشاكل السلطة فى التطبيق العملى .. من يصنع القرار السياسى ؟ كيف يوضع القرار السياسى ؟ ما هو مضمون القرار ؟ ما هو اتجاه السياسة العامة ؟ هذه التساؤلات عولجت فى حدود ماذا يجب أن تفعله وما لا يجب أن تفعله النظم

السياسية ؟ والذى استنتج من الهيكل أو الشكل ومن مضمون الحركة والعمل .. هذا الاتجاه لمخرجات النظام السياسى والتعرف على المخرجات بهيكلها وعملياتها فصاغ بطريقة أكثر وضوحاً مما جاء فى كتاب أرسطو « السياسى » حيث يستخلص اتجاه السياسة العامة للنظام السياسى من عدد الذين يحكمون ، إذا كان فرداً أو مجموعة صغيرة أو الشعب كله ، وإذا كان الحاكمون يهتمون بالصالح العام أو المصالح الخاصة .. أننا إذا أردنا أن نخطو خطوة رئيسية فى التحليل للدراسة المتقدمة للنظم السياسية يجب أن ننظر إلى أن النظم السياسية ككل تشكلها البيئة ، فعلى سبيل المثال فان نمو بيروقراطية متخصصة وجيش متخصص فى نظام سياسى ما قد يكون نتيجة تفاعل هذا النظام مع دول أخرى فى بيئتها ، وحكام هذا النظام يمكن أن ينمو طموحاً متزايداً أو يضطرد إلى تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية بالتهديد أو بالغزو الفعلى من بيئتها أو قد يكون كرد فعل لحكام النظام السياسى للتغيرات التى بدأت تظهر فى مجتمعاتهم من أزدهار اقتصادى أو أزمات وكوارث اقتصادية ، مثل هذه التغيرات الداخلية تضغط بشدة على النظام السياسى وتدفق إلى النمو إذا كان يرغب فى الحياة . . . ولذا لابد أن يمكننا مفهومنا للنظام السياسى من التعامل مع تفاعل النظام فى بيئته المحلية والدولية حتى نحقق تقدما فى الدراسة المقارنة للنظم السياسية ومن ثم يجب (١) أن ننظر إلى أنشطة أو وظائف النظام السياسى من ثلاث جوانب أولها الوظيفة التحويلية **The Conversion Function** فى الاهتمام بالتعبير والإفصاح عن المصالح وتجميع هذه المصالح ثم الاتصال السياسى ..

صياغة لموضع القواعد القانونية ثم تطبيق وتنفيذ هذه القواعد وأخيراً تفسير هذه القواعد ... (٢) أن النظام يعمل كفرد فى بيئته وهذا يتضمن قدرات النظام (٣) ما هى الطريقة التى يحافظ بها النظام على بقائه وتكييف نفسه مع الضغوط ليتغير فى المدى الطويل .

الفصل التاسع

نماذج محددة ورؤى مختلفة لوظائف النظام السياسى

يمكن أن نميز بين نماذج ثلاثة رئيسية للتحديد بوظيفة النظام السياسى كل منها ينبع من منطق مختلف ويقدم تفسيراً وأطاراً مختلفا وهى :

١ - **النموذج الفرنسى** : بدأه جان بودان الذى أشار إلى أن النظام السياسى لا يقتصر على الشكل فالنظام قد يكون ديمقراطيا من حيث الشكل وغير ديمقراطى من حيث المثالية ، والمعيار هو هل يسعى النظام لتحقيق مصالح مجموع الشعب أم مصالح فرد واحد ، وكان بودان يبغى من ذلك الدفاع عن شرعية النظام الملكى . ثم يأتى مونتسكيو فيميز بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية . ومهمة النظام ووظيفته تحقيق التوازن بينها ، هذا الاتجاه غزا الدراسات الدستورية والسياسية خلال القرن التاسع عشر أى فلسفة الفصل بين السلطات فالتوازن النظامى عند مونتسكيو هو أن النظام السياسى يجب أن يقوم على تعدد القوى النظامية بحيث أن كل قوة تواجه الأخرى فتحدث نوعاً من الضبط بمعنى أن يصبح المجتمع أوزانا مضاده كل منها تقف فى وجه الاخرى ليس فقط موقف التوسط بل أيضا موقف الوزن المقابل ، كالميزان يجب أن توجد فى كل من دفتيه وزن قريب من الاخر وإلا فلابد من الاختلال . ويرى أرسطو أن التوازن فى المجتمع المعتدل الذى يقوم على حكم الطبقة الوسطى ولكنه لا يشير إلى أساليب الوصول إليه أما مونتسكيو فى كتابه « روح الشرائع » فانه يقدم لنا إدوات ثلاث تسمح بتحقيق الصورة المثالية للوجود السياسية هى : النظم المهنية (التجمعات النقابية)

ثم اللامركزية النظامية وأخيراً فصل السلطات ، ويرى مونتسكيو إن وظيفة النظام السياسى هى ثلاث وظائف متوازنة وهى : أما وضع القانون الذى يوضح ويحدد الحقوق والواجبات وينظم العلاقات الاجتماعية . وتنفيذ هذا القانون يعنى متابعة إنتقال القانون من أمر تشريعى إلى قواعد واجبة الإحترام فى الحياة اليومية . . . غير أن المواطن بطبعه قد يسعى للتخلص من القانون وعدم إحترامه ولذا تنشب الخلافات والمنازعات حول تفسير القانون وتنفيذه ، هذه المنازعات تتولى السلطة القضائية الفصل فيها . . . إذن — حسب رأى مونتسكيو — فإن وظائف النظام السياسى ثلاثة وظائف مستقلة . . . تشريعية مجردة ، تنفيذية واقعية ، قضائية فردية . . . هذا الفصل فى السلطات يؤدى إلى نتيجة مزدوجة فهو يمكن من التخصص فى الوظيفة الملقاة على عاتق النظام . ثم هو يمكن المواطن من الحماية لأنه يسمح بالوقاية المتبادلة بين السلطات لحماية الحريات الفردية .

٢ ـ النموذج الألمانى :

ترفض نظرية مونتسكيو فى التمييز بين السلطات كأساس لتحديد وظيفة النظام السياسى لأنه تمييز بالأدوات العضوية للنظام وليس بالأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ، التقاليد الألمانية تعرف الوظيفة على أنها الغاية التى يسعى النظام إلى تحقيقها وترفض أن تقف أمام الأداة التى تمكنه من أداء تلك الوظيفة ومن ثم تصير مهمة النظام السياسى المحافظة على وجوده وتمكين المجتمع من المحافظة على وحدته وإتباعه الحضارى ، فالوظائف الثلاث (تشريعية ـ تنفيذية ـ قضائية) هى أدوات لتحقيق وظائف أخرى أكبر وأشمل ؛ وقد تناولت التقاليد الألمانية فكر مونتسكيو بالنقد وترى أنه حين

يميز بين السلطات الثلاث إنما هو فى الواقع يخلط بين الأداة والوظيفة ، فالسلطات الثلاث كل منها أداة وكل أداة لها وظيفة فى نطاقها ولكن أياً منها لا يمكن أن يعكس حقيقه وظيفة النظام السياسى الذى تعلوه الأدوات ولا يتحدد بها ؛ وهذه الأدوات قد توجد بشكل معين ومع ذلك يظل النظام (الدولة) قائماً كمفهوم مجرد مطلق . فالوظيفة التشريعية مثلا ليست سوى أداة لتحقيق وظيفة أخرى أكبر وأعم ، هذه الأداة بطبيعة الحال بدورها لها وظيفة ولكن تلك الوظيفة التى هى وظيفة الأداة ليست هى وظيفة النظام . إن الدولة كحقيقة نظامية تعنى تكتيل الإرادة الجماعية فى سبيل تحقيق قسط من الأهداف مهما إتسع فهو مقيد زماناً ومكاناً ، وإن سلطات الدولة أو أدواتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية هى قنوات الدولة لتحقيق تلك الأهداف وقد إزدادت نسبتها وزاد تخصيصها ليس فقط من حيث الزمان والمكان بل ومن حيث طبيعة الأداة ، أما القيم كأهداف للنظام وغايته فإنها تقدم تصوراً للمثالية الحركية فوظيفتها مجرد بناء الإطار الفكرى لابعاد الحركة فى مفهومها الأخلاقى .

٣ ـ النموذج الامريكى :

المدرسة الوظيفية فى الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الوظيفة مرادفا لكلمة الحركة وهنا تختلط وظيفة الدولة بوظيفة القوة السياسية التى هى أحد عناصر المجتمع السياسى مادية كانت أم نظامية وإذا كان نشاط الدولة قد يختلط بهذه القوة وقد يتحدد بها إلا أن كلاهما ليس مرادفاً للآخر . ولا شك أن جعل الوظيفة مرادفاً للحركة خلط مع المنهج السلوكى ، كما أن التقاليد الأمريكية تجعل من منطلق الواقعية

أساساً له وبأسم هذه الواقعية تنتهى إلى الخلط بين الممارسة بمعنى الأداة والوظيفة بمعنى الهدف . . بدليل إننا نجد لاسويل يقدم تحليله المشهور للوظيفة السياسية على أساس التميز بين سبع متغيرات فى دراسته لعملية صنع القرار وهى (المعرفة بالموقف — التصنيف بهدف تقديم البدائل للحركة — تأصيل القواعد — تقديم القصور للحركة - تطبيق هذا التصور على الواقع — تقييم الحركة من حيث النجاح والإخفاق — إنهاء الحركة من حيث المعالجة الختامية من خلال عمليه التوفيق المتعددة) هذه التعبيرات التى يحدد لاسويل من خلالها مفهومه لوظائف الدولة تدور كلها حول عملية إتخاذ القرار السياسى التى هى فى الواقع ليس إلا منطلق السلطة فى تعاملها بالموقف ، ولقد أشرنا من قبل إلى أن فكر مونتسكيو يخلط بين وظائف الدولة وأدوات تحقيق تلك الوظائف . وعملية صنع القرار ليست أداة تحقيق الوظيفة ولكنها أحد مراحل تحقيق الوظيفة ولذا نجدنا نتساءل : ما هدف إتخاذ القرار السياسى ؟ ما الوظيفة التى يسعى النظام إلى تحقيقها من خلال إتخاذ ذلك القرار . . إن تحليل لاسويل ينبع ويدور فى إطار منظمات سياسية فرعية : الكونجرس الرئيس ، الأحزاب السياسية .. الخ .. ولكن أين النظام السياسى (الدولة) ؟ ومن هنا يمكن القول أن فكر لاسويل هو عماد لأفكار مونتسكيو من خلال المنطقة الاجتماعية الحركية دون أن ترتفع إلى مستوى التصور العام الشامل المجرد الذى يلغى الزمان والمكان الوجود السياسى . وعلى كل فإن الوظيفة تعبر عن ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى تحقيقه ، ومن ثم فالنظام السياسى هو أداة تمكن الجماعة من تحقيق ذلك البرنامج

السياسى وقد انطلق فاضحى خطة تتجه إلى المستقبل .

والملاحظ أن الدراسة التجريبية لوظيفة النظام لا تمثل تجديداً فى الفقه السياسى فقد تناول أفلاطون وأرسطو وظيفة النظم السياسية ومن جاء بعدهم حتى الخمسينات ولكن محور إهتمامهم كان هو ما ينبغى أن يكون عليه النظام وليس ما هو قائم بالفعل ، فعلى سبيل المثال نجد افلاطون وأرسطو يتخذان من القانون معياراً لتصنيف النظم السياسية بين نظام قانونى وآخر غير قانونى ، كما إهتموا أيضاً بعدد من يمارسون السلطة السياسية فرداً أو طبقة أو حكم الشعب . وتناول أفلاطون وظائف حكم الرجال وتناول أرسطو كيف أن طريقة توزيع الثروة على شكل النظام ومن ثم على السياسة التى يمارسها النظام ، والمفكرون الليبراليون فى القرنين الثانى عشر والتاسع عشر تناولوا أداء وظيفة النظام على أساس أن أفضل النظم هو أقلها وظيفة (أمن — دفاع — قضاء) وترك باقى الوظائف للنظم الاجتماعية الفرعية — الماركسية تأتى فتحدد وظيفة النظام وسلوكه الداخلى وفى البيئة الدولية (بورجوازى — داخلى — عدائى فى البيئة الدولية الاستعمار) . هذه النماذج توضح كيف أن دراسة النظام السياسى على أساس الوظيفة ليس جديداً والجديد هو طريقة التحليل التجريبى الواقعى .

كما أن تصنيف النظم إلى رئاسية وبرلمانية وجمعية ليس دقيقاً فضلا عن أنه نابع عن الحضارة الغربية ولا تصلح للمقارنة فستوى أداء الوظيفة هو مركز الاهتمام فى الدراسة « الإدارة بالأهداف » أى دراسة الأداء الفعلى للنظام السياسى ولقد تمكننا من تناول مشكلة التغير السياسى « التنمية » إذ حيث على الوظيفة لا الشكل ، ومن ثم نخرج على التقاليد الغربية ونرفضها لأنه لا تدخل فيها الدول النامية : وإستخدامنا

الاحصائات الرياضية ومن ثم القدرة على التنبؤ .

وقد إستخدم مفهوم الوظيفة فى الدراسات السياسية قديماً ، أما الآن فهو يتلخص فى الآثار والنتائج الرئيسية لهيكل النظام فى وقت معين (ويعرف بنيان النظام بأنه نمط من تداخل الانشطة والأدوار أو الوظائف). على سبيل المثال صوت دقات القلب هو أحد أثاره ، هذه ليست وظيفة القلب لأنها ليست لها أهمية بالنسبة الى النظام الفسيولوجى الذى يعتبر القلب جزءاً منه ، كذلك فإن آثار النظام قد تكون تنفيذ عقوبة الاعدام فى شخص ثبت أدانته ولكن فرض عقوبة الاعدام فى ذاتها ليست هى وظيفة النظام ولكنها جزء من نشاطه فالنشاط وما يؤديه البنيان (النظام) والوظيفة هى ما يقوم به البنيان (النظام) ويكون له أثر على النظام الذى يشكل جزءاً منه . وعلى ذلك فالنشاط لا يمكن تمييزه عن الوظيفه على أساس السلوك الملموس ولكن فقط فى علاقته بإطار المفهوم وسلسلة الآثار التى يتركها هذا الاطار . فإذا فرضنا على سبيل المثال أن المحافظة على القيم الأساسية فى المجتمع مطلب فعال للنظام الاجتماعى ؛ وإذا كانت النظرية المفترضة للضبط الاجتماعى تعترف بعقوبة الاعدام عند الخروج على قواعد أساسية كأسلوب للمحافظة على القيم ؛ فإن نشاط النظام فى تنفيذ الاعدام فى جريمة قتل تعتبر مساهمة من النظام فى تحقيق وظيفة المحافظة على النظام فالنشاط هو تنفيذ حكم الاعدام أما الوظيفة فهى المحافظة على النظام .

والملاحظ أن روى مكريدس « Ray Macridis » هو من أوائل العلماء السياسيين المعاصرين الذين إهتموا بدراسة النظام السياسى ؛ قد إنتقد فكرة إيجاد معيار واحد لتصنيف النظم السياسية ذلك لأن الحكومة

كأحدى مؤسسات النظام السياسى تتضمن متغيرات متعددة لا يمكن لمعيار واحد أن يكفى لتغطية دراستها ولذا يقترح مكريدس معايير ثلاثة هى أ - تنظيم السلطة السياسية . ب - العلاقة بين السلطة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية . ج - مركز الفرد فى النظام السياسى .
وإذا كانت محاولة مكريدس قاصرة لأنها تقوم على وسائل وأدوات تحقيق وظائف النظام السياسى بصرف النظر عن طبيعة هذا النظام فإن الموند قد تصدى لمشكلة تصنيف النظم السياسية محاولا إتخاذ المعيار الوظيفى الشكلى كما فصل مكريدس وإن كان أيضاً قد إنتقد هذا المعيار الوظيفى لأنه لا يكفى بل لابد من معايير أخرى ؛ إلا أن الجديد الذى جاء به « الموند » هو أنه أول من أدخل فى تصنيفه النظم السياسية فى الدول النامية وحديثة العهد بالاستقلال وهكذا فتصنيفه أكثر إتساعاً ، ويرى الموند أن المحللين السياسيين إعتمدوا فى تصنيفاتهم للنظم السياسيه على تجربة واحدة هى تجربه الديمقراطيه الغربيه رغم أن هناك تجارب عديدة فى عالم اليوم وتوجد نظم طلقت الديمقراطيه الغربيه وأخرى ترفض هذا النظام وتبحث عن بديل يتفق وظروفها الخاصه ولا شك أن الاختلافات والتعدد فى الحكومات داخل النظم السياسيه زادت من درجه تعقيد إبراز الخصائص المشتركة للنظم السياسيه ولذا يرفض المعيار الشكلى ويلجأ إلى المعيار الوظيفى رغم أن كثيراً من علماء السياسه ينشدون إتجاه الموند الذى يرى هو نفسه أنه قاصر . ويقترح الموند أن هناك سبع وظائف يمكن على أساسها تصنيف نظم الحكم ومن ثم إتخاذها معياراً لتصنيف النظم السياسيه ودراستها دراسه مقارنه وهى أ - وظائف تتعلق بالهيكل وهى ما يسميها Output Function وهى الوظيفه التشريعية ، والوظيفه التنفيذية ،

والوظيفة القضائية . ب - وظائف تتعلق بالجهاز والإدارة العملية ذاتها وهى ما يسميها Input Functions وهى : المشاركة السياسية فى إدارة الجهاز والتوظيف ، رعاية المصالح ، ضبط المصالح وتنسيقها وتحقيق عدم التعارض بينها ، وأخيراً الاتصالات السياسية . ويرى الموند أن النظرية الوظيفية فى دراسة النظم السياسية تنتمى نظرية الاحتمالات فى السياسة وتساعد على تحديد عناصر النظم السياسية وأشكالها فى صورة نهائية قد يستطاع معها وبها إقامة نماذج إحصائية ورياضية لها وهذا هو ما يحتاج إليه علم السياسة فى تطوره المعاصر ومن ثم يمكن تحديد العناصر الشكلية والعناصر الوظيفية كل على حده ويمكن مقارنة النظم السياسية على أساسها والتنبؤ باحتمالات ما يمكن أن تؤديه النظم السياسيه من وظائف معينة من خلال أشكال معينة ووسائل محددة .

٤ - رؤية الموند لوظائف النظام السياسى :

يقدم « الموند » الاطار التالى بحيث يميز بين نوعين من الوظائف

أولهما :

الوظائف المدخلات Input Fanctions ويحددها بأربعة وظائف هما :

(١) التنشئة والتطويع الاجتماعى

Political Socical Socialization and Input Functions recruitment

(٢) تحديد المصالح — Interest articulation

(٣) ربط المصالح — Intesest aggregation

(٤) الاتصال السياسى — Political Comminication

ثانيهما : الوظائف المخرجات out Put Functions وهى :

(٥) وضع القاعدة القانونية — Rule - Making

(٦) تطبيق القاعدة القانونية — Rule - Application

(٧) الفصل فى المنازعات — Rule - Adjudication

أن نموذج الموند [٢] يعتبر دون شك خطوة إلى الأمام وأكثر تقدماً ذلك أنه ميز بين الوظائف السابقة على الحركة التى تمثل الباعث على الحركة وأدوات الحركة أو المسالك التى من خلالها نستطيع أن نحقق تلك الوظائف وبعبارة أخرى « الموند » ميز بين الوظائف بمعنى الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة (النظام) والأدوات التى تسمح لها بتحقيق تلك الأهداف . والملاحظ أنه الموند يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسكيو حول الفصل بين السلطات تحت تسميات جديدة ، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفاً لكلمة التشريع وتطبيق القاعدة يصير بديلا عن السلطة التنفيذية ولكن المفاهيم واحدة والمدلول واحد ، فإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التى يسميها الوظائف المدخلات وهى التى تمثل كلمة الوظيفة فى معناها الحقيقى وجدناه يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسى من حيث علاقته بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يحتضنه النظام السياسى ويتفاعل معه ، فهو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية ؟ كيف تتعانق المصالح ؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية ؟ كيف يستوعب النظام السياسى القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسى ؟ كلها اسئلة حاسمة وضرورية إلا أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى وضع التجريد الذى يرتبط بالأهداف العامة التى تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة) . أنها جميعاً جزئيات تنبع من الواقع الاجتماعى وترتبط بتلك الخلفية

التى قد تسهل أداء الوظيفة أو تصعب منها ولكنها لا تمثل أكثر من ذلك . وهكذا نجد و الموند ، رغم أنه استطاع أن يميز بين الأداة العضوية والوظيفة المستترة خلف الأداة العضوية إلا أنه عندما تعرض لتلك الأجهزة اختلط عليه الأمر فلم يستطع أن يميز بين الأهداف المرتبطة بالواقع الاجتماعى وقد تحدد مكاناً وزماناً وتلك المرتبطة بالدولة ، وقد انطلقت كمفهوم مجرد يعبر عن الحقيقة السياسية دون أن تتقيد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان .

الخلاصة أن الفقه الامريكى تحت تأثير ما أسماه بالواقعية والمنطق التجريبى فى التحليل خلط أولا بين نظرية القيم السياسية ونظرية الدولة ثم خلط ثانياً بين الأهداف المطلقة المجردة للدولة ثم مسالك تحقيق هذه الأهداف .

وظائف النظام السياسى فى المجتمع المعاصر :

ما هى وظائف الدولة أو النظام السياسى فى المجتمع المعاصر تعبير عن علاقتها بنظام القيم السياسية ؟ وظيفة الدولة تعنى تحديد الأهداف البعيدة التى يسعى النظام السياسى إلى تحقيقها ، الدولة كمفهوم مجرد للادارة الجماعية وبغض النظر عن مراحل تحقيق تلك الأهداف ، صنع السياسة ، صنع القرار السياسى ، تنفيذ القرار السياسى ، وبغض النظر عن مضمون تلك الأهداف من حيث تعبيرها عن فلسفة سياسية معينة تدور حول تفضيل مسلك معين أو آخر كتعبير حضارى وتاريخى عن القيم الديمقراطية ومن خلال تصور إيديولوجى معين قد يختلف ويتنوع ولكنه يظل دائماً منبع تلك القيمة المطلقة : التطور الديمقراطى .

ونستطيع أن نميز بين وظائف أربعة بعضها أصيل وبعضها تابع .

الأولى تدور حول مبادىء وقيم سياسية والثانية تعبر عن أدوات حمايه تلك المبادىء والقيم السياسية هذه الوظائف هى :

أولا ــ الوظيفة العقائدية . ثانيا ــ الوظيفة التطويرية .

ثالثا ــ الوظيفة التوزيعية . رابعا ــ الوظيفة الجزائية .

هذه الوظائف الأربع يندرج تحتها العديد من الوظائف الأخرى الفرعية ، كذلك كل من هذه الوظائف لها أشكال متعددة ، فالوظيفة العقائدية تنبع منها الوظيفة الثقافية وكذلك الوظيفة الاتصالية ، والوظيفة الجزائية تنبع منها الوظيفة التشريعية ، كذلك جميع هذه الوظائف تتحدد نجاحاً وإخفاقاً بالعديد من العوامل من بينها خصائص الايديولوجية المسيطرة على المجتمع السياسى وكذلك الخلفية الاجتماعية المرتبطة بالركيزة التى تحرك فى داخلها الدولة فالوظيفة التطويرية لايمكن أن تصادف نفس العقبات فى المجتمع المتقدم ذى التقاليد الثابتة وذى التطور المتوازن كما تصادفها فى المجتمع المتخلف أو المجتمع الجديد الذى فى حاجة إلى التدخل المستمر من جانب الدولة كمصدر وحيد لاحداث عملية التغيير السياسى .

أولا ـ الوظيفة العقائدية :

هى أول الوظائف الأصيلة للنظام السياسى المعاصر . فالنظام السياسى هو التعبير عن الجماعة والدولة تعبير قانونى للجماعة ، بعبارة أخرى الأداة الحكومية هى وسيلة الجماعة لتأكيد وجودها القانونى وكل جماعة تملك مثالية معينة ، هذه المثالية قد تكون جامدة فتقتصر على روح الشعب وقد يتعدى ذلك فتعبر عن ديناميكية معينة تتمثل فى برنامج سياسى تسعى الجماعة إلى تحقيقه ، ومن ثم فان النظام السياسى يصبح بهذا

المعنى - الإدارة التى تمكن الجماعة السياسية من تحقيق ذلك البرنامج السياسى وقد انطلق فأضحى خطة تتجه إلى المستقبل والنظام يصبح هو المسئول عن تحقيق تلك الوظيفة العقائدية سواء اقتصرت على حماية القيم والتقاليد الموروثة أم تعدت إلى بناء مجتمع جديد والتغيير فى المجتمع القائم طبقاً لبرنامج قررته الجماعة وارتضاه ضميرها السياسى .

أن المجتمع المعاصر لم يعد يقبل فكرة الدولة غير المكافحة ، فقط يعرف الدولة المؤمنة بعقيدة معينة أى الدولة العقائدية هى التى تقبلها الجماعة المعاصرة فالدولة جعلت من دفاعها عن مبدأ سياسى معين وعن صورة معينة من صور الوجود الحضارى أحد أسسها القانونية الدولة التى انعكست فى سلوكها السياسى كحقيقة حية وكمبدأ من مبادىء الإيمان العقائدى فأضحى وجودها الدولى مرتبطاً بذلك المبدأ من حيث النجاح أو الاخفاق ، هذه الدولة هى الصورة الطبيعية للتنظيم السياسى كما يفهمه المجتمع المعاصر .

ثانيا - الوظيفة التطويرية :

ونعنى بها وظيفة النظام فى أن يسعى ليجعل نظامه القانونى وإطاره التشريعى فى تطور دائم ليتجنبه التوتر الذى يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أى نوع من التشقق بين الهيكل السياسى والقوى الجديدة التى يفرضها إدخال عامل الزمان فى الحياة السياسية . . . ذلك أن التطور السياسى يعنى عملية التفاعل الذاتى التى قد تترتب على صدام مستتر أو توافق ظاهرى ولكنها دائماً ترتبط بحقيقة التغير الاجتماعى والاقتصادى وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر ، بعبارة أخرى فإن التطور السياسى هنا يعنى تغيراً فى مقومات الوجود السياسى هذا التغير

لابد وأن يؤدى إلى اختلال فى علاقة التوازن التى تربط بين مختلف أجزاء الجسد السياسى . المجتمع بطريقة تلقائية لابد وأن يسعى إلى العودة إلى حالة التوازن عن طريق لاشعورى أحيانا وشعورى أحيانا أخرى . وتارة تلقائياً أو عن طريق تدخل الادارة الحكومية تارة أخرى ، الدولة إذن يقع عليها عبء التدخل بتعديل النظم بحيث يصير الاطار الدستورى صالحاً لإستيعاب جميع القوى السياسية الجديدة والتعبير عن الحقائق الاجتماعية المتجددة بحيث يصير الاطار النظامى رداءاً صالحاً لذلك الجسد فى صورته الجديدة . أن الثورة ليست إلا نتيجة لإختلال علاقة التوازن حيث هناك قوى جديدة لا يستطيع الإطار النظامى أن يستوعبها بأسلوب سلمى فتلجأ إلى القوة والعنف لتفرض وجودها على المجتمع السياسى ؛ مثال ذلك التطورات الدستورية المرتبطة بالعلاقة بين الدول المستعمرة وملحقاتها فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . وهنا نجد الفارق بين دولة تؤمن بالواقعية السياسية فتتجنب الازمات ويصير تطورها تلقائيا متتابعا متدرجا ودولة لاتعرف كيف تؤدى هذه الوظيفة فاذا بها تواجه القوى الجديدة بأسلوب العنف الذى لايمكن أن يؤدى الى نتيجة واحدة هى الاضطراب وعدم الاستقرار ان خير النماذج السياسية التى تعكس مرونة واضحة من حيث أداء الدولة لوظيفتها التطويرية هو النظام السياسى الانجليزى ، ذلك لأننا لو تتبعنا التطور السياسى الانجليزى لوجدنا أنه منذ القرن الثانى عشر حتى هذه اللحظة لم يواجه ثورة واحدة عنيفة سوى ثورة كرومويل التى لم تؤثر كثيراً إذ كانت محدودة الأهمية . حتى الحركات العمالية أخذت الطابع الثقافى والاصلاحى ولم تتصف بأى صفة من صفات العنف

واللاشرعية ، وكثير من المحللين عندما يقارن بين النظامين الانجليزى والألمانى يسوق تلك الملاحظة، لقد بدأت بريطانيا دائماً متقدمة قرنين من الزمان ولم تبدأ المانيا مواجهة الحوادث إلا متأخرة قرنين من الزمان وهذا سر نجاح الأولى واخفاق الثانية فى تاريخها الحديث والمعاصر .

ثالثا - الوظيفة التوزيعية :

هذه الوظيفة الأصلية الثالثة ترتبط إرتباطاً مباشراً بكلا الوظيفتين الأولى والثانية وتصير امتدادا . ويقصد بالوظيفة التوزيعية تحقيق ما أسماه الفقه اليونانى الكلاسيكى العدالة التوزيعية ، التقاليد المعاصرة ترفعها فتجعل منها إحدى وظائف الدولة ، فالدولة اليوم لم تعد تقبل أن تقف مكتوفة اليدين إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعى التى تترتب على سوء توزيع الملكية أو الدخل ، وإذا كانت العقائد السياسية تفصل بين الدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية (الشيوعية) فإن الواقع السياسى يربط بينهما ويجعل كلا منهما تتجه نحو الأخرى ، فالحياة تثبت مرة أخرى أن الواقع ليس هو النظرية لأن الحياة تأبى إلا التوفيق والاعتدال . بهذا المعنى فان الوظيفه التوزيعية تنبع من الوظيفة العقيدية ذلك لأن المثالية التى تحكم الجماعة هى وحدها التى تحدد أبعاد الوظيفة التوزيعية كذلك ترتبط الوظيفة التوزيعية بالوظيفة التطويرية لأنها لايمكن أن تتحقق إلا عن طريق تطوير النظم السياسية القائمة ، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية ، كلاهما لايستطيع أن يؤديها سوى الدولة ؛ لأنها فقط بمالها من تنظيم يتصف بصفتى القوة والانسجام تستطيع باسم الجماعة السياسية أن تواجه مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع

عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية ، هذه الحقيقة أكثر وضوحاً إزاء الوظيفة التوزيعية .

رابعا - الوظيفة الجزائية :

وهى وظيفة تابعة على خلاف الوظائف الثلاث الأولى الأصيلة . ونقصد بالوظيفة الجزائية تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق الدولة بخصوص الاخلالات التى قد تحدث داخل المجتمع المنظم والتى تتضمن انتهاكاً لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة فى حياة الجماعة وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة أى تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصيلة وتتحد بها ، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز فى الادارة التشريعية ، وهكذا نجد تتابعاً منطقياً معيناً يسمح لنا بتحديد وضع الوظيفة الجزائية فى الاطار الفلسفى لنظرية النظم ، فالنظام أداة الجماعة السياسية لتحقيق مثاليتها الحضارية ؛ والمثالية الحضارية تعنى عقيدة سياسية معينة ، والعقيدة السياسية لا تنفصل عن التطوير من جانب والعدالة من جانب آخر . . الوظيفة الجزائية هى الوسيلة الأساسية لتحقيق أى من هاتين الغايتين تطور وتوزيع .

والخلاصة أن الوظائف الثلاث الأصلية للدولة كحقيقة مجردة إنما تعبر فى الواقع عن مبادىء وقيم سياسية مترابطة ومتكاملة ، العدالة أى الوظيفة التوزيعية . التوازن أى الوظيفة التطويرية ، تحقيق المثالية السياسية أى الوظيفة العقائدية . بل نستطيع أن نلاحظ أنه فى داخل هذه الوظائف هناك تدرج داخل كل وظيفة . الوظيفة

العقائدية هي المفهوم العام المجرد المتسع الذى يضم كل نظام القيم ، ثم تأتى فتميز بين قيمتين كل منها لها بعدها المستقل . العدالة كمحور للوجود الفردى والتوازن كنطلق للوجود الجماعى ، والملاحظ أن وضع العدالة فى مرتبة القيم الفردية التابعة لا يعنى التقليل من أهميتها ، وإنما هو تشكيل لحقيقتها بمعنى معين ينبع من طبيعة الوجود السياسى .

الفصل العاشر

التنمية السياسية : النظريات والمفاهيم والمشكلات

١ ـ التحديث السياسي ونتائجه : ـ

إن قيام عدد كبير من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه عقب الحرب العالمية الثانية فتح أبعاداً جديدة فى نظام علم السياسية . وقد قام الأنثروبولوجيون وعلماء الانثروبولوجيا الوصفية والمؤرخون والمستشرقون بأجراء بعض الدراسات فى هذه البلاد ولكنها كانت دراسات عن مجتمعات أكثر منها دراسات عن دول . وعندما أتخذ العديد من هذه المجتمعات شكل الدول شدت إليهم انتباه علماء السياسة . ولقد كان علم السياسة فى الغرب فى ذاك الحين تحت تأثير منظرى النظم Systems الذين حاولوا أن يبرزوا أن النظام السياسى عبارة عن نظام فرعى للنظام الاجتماعى وأنه يتلقى تحدياته من النظام الاجتماعى على شكل مدخلات inputs وهذا بدوره أثمر عن مخرجات Outputs تشريعية وتنفيذية وقضائية والتى كانت تغذى من جديد فى النظام الاجتماعى من خلال عملية تعرف باسم عملية التغذية المرتدة feed - back . وتقوى وتضعف وتتحدى عوامل مختلفه . وفى الوقت الذى ساد فيه الاعتراف باختلاف العمليات السياسية فى الدول غير الغربية عن مثيلتها فى الدول الغربيـة ، إلا أن النموذج العام لمناهج النظم كان مستخدما فى أى منهما .

ولقد زعم الكتاب عموما ـ الذين طوروا هذا النوع من المجال المعرفى فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أن العمليات السياسية الغير

ـ غربية — حتى مع اختلافها عن العمليات الغربية تمكن لهؤلاء الكتاب دراستها على أساس خلفية اجتماعية — اقتصادية — ثقافية على أساس ما ورثوه من الغرب عبر القرون ومن خلال المؤشرات التى تعرضوا لها فى الغرب . وكون هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الجذور والخلفيات الثقافية فقد دفعهم هذا إلى توسيع دراساتهم كى تغطى كل المظاهر التاريخية والثقافية للدول النامية . ولقد توسع المنهج الجديد فى الدراسات السياسية المقارنة حتى يشمل — إلى جانب تحليل المؤسسات والتركيبات — مدى واسع من القوى الايكولوجية ecological . ولذلك أنشئت « دراسات البيئة » فى العديد من الجامعات الأمريكية كاطار متداخل التنظيم لفهم « المناطق العالمية المختارة » .

ولقد ظهرت دراسات ملحوظه عن الدول النامية خلال هذه الفترة قام بها علماء بارزون يحددون فيها طبيعة النظم السياسية فى هذه البلاد ونذكر منهم كولمان Cdemen ، ريجنز Wrigyins ، وبايندر Binder ، فايث Feith ، باى Pye ، وينر Weiner ، آبتر Apter وآخرين أجروا دراسات ممتازة عن نيجيريا ، وسرىلانكا ، وباكستان ، واندونسيا وبورما والهند وغانا ودول نامية أخرى . كما أجروا دراسات عميقة على القوميات التى تسود تلك البلاد والمحن التى واجهتها على المستويات الثقافيه والسياسية والاقتصادية ودور البيروقراطية أو الجيش أو الدين ودور هذه العوامل مجتمعة فى السياسة ولماذا تدهورت الديمقراطيه الدستورية والدور الذى تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردى فى عمليات بناء الدولة وكيف أثر التخلف الاقتصادى على طبيعة السياسة . ولما كانت هذه الدراسات قد أجريت فى نطاق الاطار الواسع للنموذج البنيوي — الوظيفى الذى قدمه جابرييل

الموند Almond إلا أنهم أضافوا كثيراً إلى معلوماتنا وفهمنا لهذه البلاد هذا إلى جانب وسائل الدراسة الممتازة التى استخدمت .

وفى الوقت الحاضر قد توفر لدينا قدراً هائلا من المعلومات الاحصائية والكمية عن البلاد الجديدة . وقد استخدمت بيانات المسح الشامل فى علم السياسة منذ وقت طويل وأن دراسات الرأى العام وأنماط التصويت قد تقدمت كثيراً ولكن المعلومات عن البلاد الجديدة فى هذه الأيام أصبحت تدفق بكميات غزيرة . وقد أنشئت كثير من المراكز مثل برنامج ييل Yale للمعلومات السياسية ومركز الدراسات الدولية وكونسورتيوم بين — الجامعات للأبحاث السياسية بجامعة ميتشجان ومكتبة المعلومات الدولية وادارة المراجع التى أقيمت فى بركلى Berkley ومراكز مماثلة فى ستانفورد بولاية ميتشجان وجامعات بنسلفانيا وييل Yale وجامعات أخرى وقد أشرفت على دراسات مقارنة غير دولية وقدمت قدرا كبيرا من المسح أو العرض والمعلومات الاحصائية المجمعة . كما أن إنشاء مجلس أرشيف المعلومات الخاصة بعلم السياسة فى نيويورك ساعد على تقوية أرشيف المعلومات أكثر مما قامت به اثنتا عشرة من الجامعات فى الولايات المتحدة .

وقد ظهرت التنميه السياسية . على ذلك . كبؤرة جديدة لدراسات علم السياسة . وإن المشكلة المباشرة أمام علماء السياسة الذين يعالجون قضايا الدول النامية كانت تكمن فى ايجاد تصالح بين المعلومات الاحصائية والكمية qusutitive مع التطورات الحادثة فى مجال النظرية . ولقد كان من الممكن بمساعدة المعلومات الاحصائية قياس مستوى التنمية — سواء كانت تنمية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية . . الخ فى قطر معين ولكن لا داعى لتفسير لماذا ؟ وكيف ؟ وتحت أى ظروف وخلال أى

مراحل حدث هذا التطور السياسي . وكانت الآمال معقودة إلى أنه إذا أمكن تطوير نظرية سياسية من خلال الدراسات التي أجريت فى الدول النامية فإنها قد تثرى المنهج النظرى برمته الذى طوره فلاسفة الغرب السياسيين — إنه منهج يجمع بين النظرية السياسية التجريبية مع الفلسفة السياسية العرفية . وفى الوقت الذى قدم فيه ألموند Almond وكولمان Coleman إطاراً لدراسه النظم السياسية بصفة عامة دون بذل أى مجهود لتطوير نظرية ولا حتى اقتراح معايير قياس التنمية السياسية ، نجد أن كتاباً آخرين قد أتوا بجهود بناءة أكثر . وأحسن وأكثرها سبقا تلك الجهود التى قام بها دانيل لونر Lenner فى بحثه :

« تحول المجتمعات التقليدية ، تحديث الشرق الأوسط »

»Passing of Traditional Societies, Modernisation ofthe Middle East»

الذى أجرى بالتعاون مع لوسيل . و . بفسنر Pevsner . فكانت هذه الدراسة تقوم على بحث ميدانى أجرى فى اليونان و ٦ دول فى الشرق الأوسط وهى مصر وايران والأردن ولبنان وسوريا وتركيا بمساعدة الاستفتاءات الاسقاطية والمقابلات الشخصية . والدراسات السابقة على ذلك فى هذا المجال تمت فى نطاق إطار نمط المتغيرات التى قدمها لأول مرة تالكوت بارسونز parsons فى كتابه : النظام الاجتماعى ثم قام بتطويره بالاشتراك مع روبرت . ف . بولز Boles وأدوارد . إى . شلز shils ونيل . ج . سمسلر smesler . وقد أجرى سمسلر مع ر. ن: بلاه Bellah دراسات مماثلة حول تأثير التصنيع على مجتمعات مثل انجلترا واليابان وحاول بلاه Bellah أن يصف نظام القيم فى اليابان وأن يتعرف على طريقة ماكس ويبر — على القوى العاطفية — الدافعية والتي سهلت عليه

تفسير نفس القيم (وتمييزها عن الأعراف norms) والتى أدت إلى دفع عملية التصنيع السريع فى اليابان وإعاقتها لتحديث مؤسساتها السياسية . وكان سمسلر مهتما أساساً بدراسة التغيرات التأسيسية الحادثة فى انجلترا كنتيجة للتصنيع . وفى الوقت الذى استطاعا فصل مظاهر معينة فى التغير الاجتماعى بسبب التصنيع فقد نجح ليرنر Lerner فى اختبار القيم التى تسير مع التصنيع ودرس التغيرات فى تفاضل القيم إلى جانب التوجيه النفسى — الثقافى نحو الحياة التى تحدث مع إدخال التكنولوجيا الصناعية . وفى الوقت الذى يصف فيه سمسلر تأثير التصنيع فى انجلترا بأسلوب أو اصطلاحات تركيبية — تأسيسية نجد أن ليرنر Lerner يتحدث عن التغيرات فيما هو أفضل أو فى القيم . ويذهب فيما وراء دراسة الحركة الفزيائيه والاجتماعية الناشئة عن التغير الاجتماعى ويتحدث عن التحرك النفسى على أنه السمة الأساسية . ويضع ليرنر Lerner كذلك تمييزاً بين تحديث نفسى — ثقافى والذى قد يظهر مستقلا عن المؤسسات الحديثة — وهو موقف يؤدى إلى « دوران الإحباط المتزايد » فى الدول النامية . ولكنه ليس قادراً أن يشرح كيف تسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية التوجية النفسى — الثقافى الجديد . وكل ما يقوله هو أن « نموذج التصنيع يتبع منطقا تاريخيا ذاتياً وبأن كل طور يميل إلى أن يولد طوراً آخر ببعض الآليات machanics والذى يعمل مستقلا عن التفاوتات المبدئية » .

وبتجميع بيانات أكثر ؛ أصبحت أدوات دراسة المجتمعات النامية أكثر إرتقاءاً ، وكارل دويتش Deuitch مثلا حاول أن يطور معايير قياس مستوى التطور السياسى فى بلد ما . وحاول هوارد ويجنز Wriggins

أن يخلق شروطا أو متطلبات وظيفية لازمة للتنمية السياسية فى بلد جديد ولقد أصدر فيليبس كوت رايت Cutright فهرساً إحصائيا عن مستويات التنمية السياسية بأسلوب تفاوت درجات التصنيع وكما تقيسها سجلات الانتخابات والسجلات البرلمانية والاستقرار السياسى ومعايير أخرى .

وفى سنة ١٩٦٣ قامت لجنة السياسة المقارنة تحت رئاسة جابرييل ألموند بهدف تجميع الكتاب الذين يعملون فى مجال التنمية السياسية وما يتصل بها من دراسات على مستوى المفاهيم والبيروقراطيـة والتحديث السياسى والتعليم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية . . الخ ودخلوا فى برنامج نشر كبير عن الدول النامية ، وبين أعوام ١٩٦٣ — ١٩٦٦ أخرجت اللجنة ٦ مجلدات فى جامعه برنستون حول مظاهر متعددة فى التنمية السياسية . وقد حوت المجلدات الستة الكثير مما هو صحيح وما هو خاطىء غير مهضوم . ولكن من الخطأ أن نظن أن المجهود أدى إلى أى نجاح . وكل ما يمكن أن نقوله هو إمكانية بناء نظرية منها .

٢ ـ البحث عن نظرية : الجهود الرائدة :

كان لوسيان باى Lucien Pye من بين فريق الكتاب الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق وظل يطور أفكاره حول الموضوع وترك إنطباعا لا يخفى على علم السياسة برمته . وفى كتاباته الأولى كان باى Pye يرى أن تطور السياسة من وجهة النظر « الثقافية ومواءمة ودمج وضبط الأنماط القديمة فى الحياة حتى تتمشى مع المطالب الجديدة » والخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هى تطهير نظام على مستوى الدولة والذى اعتبره « مفهوما أساسياً يؤيد المزج التدريجى فى جميع المجتمعات والذى يمكن أن نسميه ثقافه عالميه » . وفى عام ١٩٥٣ وفى كتابه « الثقافة السياسية

والتنمية السياسية ، استطاع باى Pye أن يطور ما اعتبره « مفتاح عناصر التنمية السياسية » وأن علامات التنمية السياسية يمكن تقفى أثرها — فى رأيه — على ثلاث مستويات (١) بالنسبة للسكان ككل (٢) وبالنسبة للأداء الحكومى وأداء النظام نفسه (٣) وبالنسبة لتنظيم الوحدة السياسية Polity والتغير الأساسى فى طبيعة السكان ، هو أن المواطن لم يعد يتصرف كواحد من الرعية ، يتلقى الأوامر ، بصورة سلبية من السلطات العليا ، وأن ينفذ تلك الأوامر ، ولكن يعتبر مساهما نشطا فعالا لأمر تشكيل القرارات السياسية والمشاركة فيها . وبمعنى آخر يوجد تورط أو انخراط أكبر من جانب الجماهير فى النظام السياسى وتطويره وهذا يؤدى بالطبع إلى حساسية أكبر من جانب الشعب للأسس الخاصة بالمساواة وقبول أكبر للقوانين ثانياً : مع التنمية السياسية تتزايد طاعة النظام السياسى بحيث تسيطر وتحل شئون الشعب أو الناس إلى جانب السيطرة على الجدل والتمشى مع المطالب الشعبية . إن أى نظام سياسى غير متطور لايحظى بالتأييد الخلاق والمشاركة من جانب الجماهير وهو ليس بالطبع فعالا أو كفءاً أو قادرا على حملهم على السير معه . وفى النهاية بالنسبة لتنظيم النظام السياسى فإن النظام السياسى المتطور يعنى عملية تفضيل كبرى والتحدد الوظيفى وتكامل المؤسسات المساهمة فيه . وكانت نصيحة باى Pye . البحث عن خصائص المساواة والقدرة والتفاضل وتقرير درجة تقدمها .

إن الكتاب الأوائل فى التنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التى تميز المجتمعات النامية وأيضا تلك التى تميز تطور مجتمعات العالم الثالث عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التى تمر خلالها المجتمعات نحو التطور أو التركيز على القوى التى تعجل من

عملية التنمية . وقد وعد وارد Ward وروستو Rustow أن يبحثا فى (أ) العمليات التى مرت بها المجتمعات المتقدمة حتى وصلت إلى التطور الاقتصادى والسياسى والإجتماعى (ب) إمكانية ملاحظة أى تغير ونتائج (ج) احتمال مصادفة مشاكل أو أزمات خلال عمليات التطور ولكنهم للأسف لم يفوا بما وعدوا . وكان الفضل لباى Pye الذى تعرف على هذه الأزمات كأزمات التعرف على الشخصية والشرعية والمساهمة والتكامل والتوزيع كل ذلك كان على أساس دراسته على انجلترا ولكن يلاحظ نشوء مثل هذه الأزمات فى بلاد أخرى ولكنها قد يعقبها نتائج مغايرة لما هو فى انجلترا . وقد وجه كينيث أورجانسكى اهتمامه إلى أزمات التنمية السياسية واقترح أن المجتمع المتطور - كى يصل إلى اهداف هذا التطور - يجب أن يمر بأربعة مراحل (١) الاتحاد السياسى الذى يهدف إلى الوصول إلى تركيز أو مركزية السلطة فى يد الدولة (٢) التصنيع بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية (٣) الرخاء والرفاهة القومية حيث تصل ثمار التنمية إلى الجماهير . (٤) الوفرة حيث يصبح لدى الأفراد مستويات مادية مرتفعة .

إن احتمال أن تتبع الدول النامية أنماطا سياسية مختلفة ونظما سياسية مختلفة لم يغب عن اذهان علماء السياسة . فقد تحدث شيلز Shils عن خمس فئات هى :

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الحارسة Tutalary
والأوليجاكية المجددة أو التحديثية Modernizing
والأوليجاركية الكلية الشمولية Totalitrion
والأوليجاركية التقليدية . Tradirional oligarchy

وقد حول جون كوتسكى Kautsky الموضوع : من سلطة أوتوقراطية تقليدية إلى مرحلة انتقالية يسودها المفكرون الوطنيون وإلى كلية وشمولية الأرستقراطية وإلى كلية وشمولية المفكرين وإلى الديمقراطية . إن التركيز المتزايد على التنمية السياسية والذى أصبح يطلق عليه التحديث أصبح أمراً عاما وهو الموضوع المتكرر عند عدد من الكتاب وأشهرهم ويفيد آبتر Apter . ولربما كان آبتر منقاداً بالنماذج السائدة فى عدد من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى تخلت عن الديمقراطيه وتحولت إلى الكلية Totalitarianiom وقد ذكر فى كتابه « سياسة التحديث » عام ١٩٥٥ أنه يفكر فى نتيجتين مختلفتين من نتائج التنمية السياسية فى المجتمعات التقليدية وذلك حسب (أ) نوع الحكومة والتى هى حكومة سلطوية هيراركيه Hierarachical أو هرميه (ب) نظام القيم الموروث والذى قد يكون آليا أو إجتهاديا خلال فترة التحديث . وقد تبع آبتر وخاصة فى مجلده « سياسة التحديث » كتابات مرضية عن التحديث ، فقد ظهر مايرون وينر Myron Weiner بمجموعة من محاضرات فى صوت أميركا ، وكذلك س. أى. بلاك Black وروستو Rustow وغيرهم ممن قدموا مناقشة مستفيضه ذات نتائج ايجابية .

وفى منتصف السيتنات بدأ المراقبون المتحمسون فى التأكد من أنه بدراسة التنمية السياسيه كان هناك اعتماد كبير على علم الاجتماع . وتحت تأثير بارسونز Parsons ظهر ميل عند علماء السياسة على إعتبار النظام الحكومى كمتغير غير مستقل تحدد حدوده العوامل الاجتماعية والسيكلوجية والثقافية والاقتصادية وأن مهمته الأساسية هى معالجة « المدخلات » inputs التى تولدها هذه القوى وأن يحولها إلى « مخرجات » outputs حكومية .

وكانت السياسة تعامل على أنها طوع القوى الإجتماعية أو مجرد أداة تتغذى من الخارج ثم تفرز هذه المادة إلى المجتمع من جديد سواء كان فى شكل صالح أو غير صالح وذلك حسب النظام السياسى . إن أرادة وقدرة الزعماء السياسيين فى إتخاذ المبادرة لوضع أهداف مرغوبة وتطوير النظام السياسى الذى يستطيعون به تنفيذ الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وبينما كان الشعب ينظر إلى نهرو Nehru وهو محرك عجلات التصنيع فى الهند أو سوكارنو وهو يضع أندونيسيا على طريق العدالة الإجتماعية ومثله عبد الناصر فى مصر أو زعماء فى دول عديدة أخرى فى آسيا وأخرى يشكلون بصورة فعالة مصير أو أقدار بلادهم . وليس بالصورة التى فرضها عليهم الميراث التاريخى أو التقاليد الإجتماعية . الإقتصادية الثابتة — ولكن بالصورة التى يرونها هم ومن هنا جاء الرأى الذى يرى أن السياسة يمكن التفكير فيها كمتغير مستقل والتى تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً فى الإسراع بعجلة التنمية السياسية .

ولا يعنى هذا أن الدراسات فى التنمية السياسية التى أجريت فى أوائل الستينيات لم تفرز أو تثمر عن نتائج مثمرة . فقد كان هناك تقدم مستمر فى المنهج الذى يدور حول هذه الدراسات . وإذا بدأنا بالمنهج التأسيسى والذى إستخدمت فيه أجهزة الحكم الشرعية الرسمية وفيه أكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساساً وظيفة مستوى التنمية الإقتصادية وأشاروا إلى أنه إذا كانت المؤسسات السياسية فى بلد ما ؛ نامياً ؛ لم تشبع آمال الشعب الإقتصادية ؛ فلن يكون هناك إنسجام معقول ؛ بين الطبقات المختلفة ؛ فى المجتمع ، وهذا الإنسجام ضرورى ، كى يعطى النظام شرعيته ، وطاقته النافذة . إن القدوة الإدارية للنظام السياسى ضروريه

لحفظ القانون والنظام ولتنفيذ القرارات الحكومية . وقد لفت كثير من الكتاب النظر إلى أنه كى يصبح النظام السياسى يؤتى ثماره فلابد من تعبئة النظام الإجتماعى كله الأمر الذى لا يمكن أن يتم دون إشتراك الشعب ويجب النظر إلى التغير فى الإتجاهات وخصائص الشخصية عند المواطنين.

إن إرتباط المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية فى تشكيل التنمية السياسية لا يمكن إنكاره ولكن كان من الصعب تحديد الثقل النسبي لأى عامل فى المتغيرات . وكثير من هذه المفاهيم لا يمكن إخضاعها للأختبار التجريبي . وفى أغلب الأحوال نجد أن البيانات اللازمة لإختبارها غير متاحة . وأسوأ عيوب هذه الدراسات — مع ذلك — أنها عالجت التنمية السياسية كمتغير غير مستقل ، ينشأ عن شيء آخر ، مثل الموجة العالمية فى التصنيع ، أو القومية ، أو الديمقراطية .

ولا يرون أنه متغير مستقل أو متغير متداخل ذلك الذى يستطيع بهذه الصورة أن يشكل الأشياء . ألم يكن من الممكن — كما بدأ بعض الكتاب فى التساؤل فى منتصف الستينات — أنه فى الوقت الذى تأثرت فيه التنمية السياسية بالتراكيب — التحتية Infra- Structure الإجتماعية والإقتصادية والثقافية إلا أنه لعب دوراً هاماً فى إعادة تشكيل هذا التركيب — التحتى ووضعه فى حالة توافق مع الأهداف الجماعية التى تحدده الصعوبة السياسية .

٣ ـ البحث عن نظرية : التحول فى الاهتمامات :

Search for a Theory : Shift n Focus :

فى أواخر الستينات تحول مركز دراسات التنمية السياسية من الدراسات التركيبية — التحتية إلى تحليل إرادة وقدرة الممثلين والمؤسسات السياسية .

ولقد تم التحقق من أنه فى الوقت الذى لا تستطيع فيه القوى الإجتماعية والإقتصادية والسيكولوجية أن تلعب دوراً ولا يمكن أن تترك خارج التحليل السياسى ؛ نجد أن الأمر أصبح يرجع إلى الزعماء السياسيين فى كيفية التعامل مع القضايا والمطالب وإحتياجات المجتمع والذى ألقته عليه قوى التصنيع . والتنمية السياسية — بمعنى آخر — لم تكن منتجاً ترفياً . أو منتهياً ولكنه عملية مستمرة .

ويبدو أن صامويل هنتنج تون Huntington لعب دوراً هاماً فى تحرير التنمية السياسية من التحديث الإجتماعى فقد تحدى الفكرة التى تزعم أن التنمية السياسية يمكن التفكير فيها على مراحل أو عمليات ذات خط واحد . وإذا إقتصرت التنمية السياسية على مجرد التفكير فى الوضع الحالى للدول الغربية — وإفترضنا أن كل المجتمعات تتحرك فى نفس الاتجاه فما الذى نستطيع أن نقوله إذن عن الأنظمة السياسية الراقية التى حدثت فى الصين واليونان وروما ومصر فى العصور القديمة ، بأنه فى سياق الزمن، والظروف ، التى ترعرت فيها تلك الأنظمة ، فإنها بالطبع قد حققت المعايير المرتبطة بالتنمية السياسية .

ويرى هنتنج تون Huntington أن هناك مفهوماً الذى يتصل بالتدهور السياسى . إن المؤسسات تتفكك ، وتذوى ، كما أنها أيضاً قد تتطور ، وتنضج ، وكان هذا المفهوم هو موضوع بحث هنتنجتون . وقد عارض ربط النظرية السياسية بالتصنيع ليس فى المجال السياسى فحسب بل فى المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وبمعنى آخر فإنه لم يعالج التصنيع فى حد ذاته كمعيار للتنمية السياسية ، ولكنه ركز أكثر على « التفاعل المتبادل » بين العمليات الإجتماعية الحادثة فى

التصنيع من ناحية وقوة ، وإستقرار ، أو ضعف الكيانات السياسية التقليدية ، أو الإنتقالية أو الحديثة ، من ناحية أخرى ، وعالج الأخيرة على أنها عامل أكثر حسما،وأما معاييره للتنمية السياسية فى وجود المنظمات السياسية والإجراءات السياسية على نظام المؤسسات Institutional Isation

ويرى هنتنج تون أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عالى من التكيف ، والتعقد ، والتماسك ، ومع ذلك قد ينقصه التمحيص ولكنه قدم إسهاما قيماً ، فى نظرية التنمية السياسية وعلى الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنيوى — الوظيفى Structural Functional وإن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كى يحافظ على التوازن ويصير نظاما متحركا .

أما فرد و. رجز Fred W. Riggs فى إحدى مقالاته حاول أن يدمج فكر للتنمية السياسية كلها إبتداء من الموند Almond ولوسيان باى Pye وبينوك pennock . وقد بدأ بمناقشة ، وإدحاض ، الرأى القائل بأن إستخدام المؤسسات فى الغرب ؛ يؤدى إلى الإستسلام للأنماط الثقافية ، كما حاول أن يضع تمييزا واضحا ، بين التغير التكنولوجى ، والتغير الثقافى والمؤسسات السياسية عنده كانت تتصل بمسائل « التكنولوجيا » أكثر من إتصالها « بالثقافة » . فمثلا قيام الأحزاب السياسية هو مسألة «تكنولوجيا» ، وأصبح شكلا مقبولا ، سواء فى الدول الشيوعية ، أو الغربية . وقد ميز رجز Riggs كذلك بين التحليل البنيوى Structural والتحليل الوظيفى . ويرى أن الكتاب قد أعطوا إهتماما كبيراً بالتحليل الوظيفى ونحا باللائمة على الذين جرفهم تيار الحماس للوظيفية « Functionalism » إلى درجة أنهم نبذوا كل إهتمام يمكن أن يقدمه التحليل البنيوى Structural . إن التغير

التكنولوجى الذى وجد صدى له من التمايز البنيوى Structural يمكن أن يكون سريعا ، أما المتغيرات الوظيفية فإنها يمكن أن تكون بطيئة .

وقد أخذ عن لوسيان باى pye فكرة المساواة والقدرة أو الطاقة والتمايز . ويرى أن المساواة ، تعكس الحد الذى تتاح فيه ، الفرصة لأفراد الوحدة السياسية ، كى يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم هذا ، أما القدرة أو الطاقة Capacity ؛ فإنها تعكس ، قدرة النظام — سياسيا وإداريا — على تبنى أهداف ما وتنفيذها . ومع ذلك ، فإذا لم تكن الوحدة السياسية تفاضلية بدرجة كافية ، تصبح المساواة والقدرة لا قيمة لها . لأنه من خلال المؤسسات الحكومية المنظورة ، فى مجتمع تفاضلى ؛ تصبح للعمليات السياسية ، مستوى رفيع من القدرة ، إلى المساواة الجوهرية ، بين المشتركين . وقد حاول رجز Riggs ، أن يوازن بين المساواة والقدرة ، وما لم يكن هناك توازن ، فإن التنمية السياسية،فى رأى رجز Riggs ، يمكن أن تقع فيما أسماه ن. بالفخ التنموى Developmental Trap ، وطالما إتخذت السياسة ، شكل النضال ، أو الصراع ، بين اليمين واليسار ، فإن كلا منهما سوف يغلب واحدة من إثنتين ، أى المساواة على القدرة ، أو العكس ، وسوف يفقد أنصار اليمين ، وأنصار اليسار ، القدرة على بلوغ التمايز ، أو التفاضل البنيوى ، وبالتالى ، سوف تتحقق ، إما أهداف المساواة ، اكثر من اهداف القدرة ، أو العكس . ويرى رجز Riggs ؛ إن التركيز الشديد ، على قيام الدولة على نظام المؤسسات Institutionalisation قد يصبح فى حد ذاته « فخ تنموى » . وضرب رجز Riggs لنا مثالين ، بالصين ، والهند . ففى الأولى يوجد تركيز على الشمولية ، أو العمومية Universalism والمركزية، وفى الثانية، يوجد تركيز على الخصوصية ، particularism ، واللامركزية ؛ وإشار رجز

Riggs إلى أن كلا النظامين قد إنهارا وتحطما . أما التاريخ الأوربى ، فقد تميز بالتحولات السريعة ، فى المؤسسات ، إلى جانب تأرجحه — بين الحين والحين ، إلى اليمين ، أو إلى اليسار ، ولكن مع الحفاظ على التوازن بين المساواة والقدرة .

٤ ـ النماذج الشيوعية فى التنمية السياسية :

ثمة انماط من التنمية السياسية لم يلق لها كتاب الغرب بالا حتى وقت قريب وأعنى بها النماذج الشيوعية فنجد لينين Lenin فى كتابه « تطور الرأسمالية ، فى روسيا ، » قد واجه ، نفس مشاكل الدول النامية ، ولكنه كان يبحث ، عن أقصر الطرق ، للوصول بروسيا إلى مستوى الغرب فى التحول الاقتصادى ، ومن الصعب القول ، بأنه كان يرى ، عن أخلاص ، أن الماركسية ، هى الحل ، ولكنه مع ذلك ، يريد أى مسلك ثورى ، ولم يجد أمامه ، سوى الماركسية ، التى وجدت صدى بين عمال المصانع ، بمركزية السلطة ، فى يد الدولة ، واستخدامه أجهزة الحكومة ، فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية . ولقد أدرك أنه فى عدم وجود طبقة برجوازية ، فى روسيا ، فمن الممكن ، أن يحل محلها حزب سياسى منظم . وكان هدفه ، فى ذلك هو : ملاءمة الماركسية ، — والتى هى نتاج الغرب الصناعى — لظروف بلد غير نامى . وقد أعتمد لينين فى ذلك ، على المفكرين والحزب الشيوعى لقيادة ثورة البروليتاريا .

ولقدكان لينين على وعى تام بحقيقة ، أن روسيا عام ١٩١٧ تقع « على خط الحدود ، بين الدول المتقدمة . . والشرقية والدول غير الأوروبية، وكانت أقرب إلى الدول الغير نامية ، أكثر من قربها من الغرب . وحيث كان الهدف ، هو نفس الهدف » فى الخط

العام للتنمية ، والمفروض أن تتبعه روسيا ، كى تلحق بالدول الأخرى ، نلاحظ أن الوسائل ، والطرق ، التى سلكتها كانت مختلفة . وكان لابد لتلك الطرق والوسائل ، أن تكون « مستحدثة » ، « ثورية » . واعتقد لينين أن نفس الطرق ، يجب أن تحتذيها الدولة « الشرقية » ، كذلك على الرغم من استخدامهم ، بعض الشذوذ فى ثوريتهم . وأول تلك الشواذ هو تهجم لينين على طبقة البرجوازية ، فى الدول الاستعمارية ، وما يمكن أن تفعله بين الفلاحين ، والبروليتاريا ، إزاء التغير ، الذى تنشده الشيوعية . وبينما ركز ستالين على بناء الاشتراكية ، فى دولة واحده ، وسحب نفسه من جميع الالتزامات ، على المستوى الدولى ، إلا أنه أتبع الاهداف ، وسلك السبل ، التى قررها لينين فى إحداث لتنمية الاقتصادية والسياسية فى روسيا . وهو الوقوع فى « الخط العام لتنمية الدول » وأن يستمر حتى يتجاوز الدول (الغربية) الأخرى . ويقول ستالين : « وإننا نقع على مسافة ٥٠ أو ١٠٠ سنه خلف الدول المتقدمة . » قال ذلك عام ١٩٣١ « ويجب علينا أن نقطع هذه المسافة فى ١٠ سنوات . فإما أن نفعل ذلك وإما أن يسحقونا » .

ونظرا لا نشغال ستالين ، كثيرا ، فى تصنيع بلاده بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادى ، وتقوية قوتها الدفاعية ، وخلق الظروف الضرورية ، لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى إلا أنه كان يكره ، أن يقدم أى مساعدة ، للدول المختلفة الأخرى ، التى لها نفس الظروف . ونظرا لسيطرة فكرة الشيوعية على الروس ، وتناسيهم للدور العملى ، الذى لعبته فى بلدهم ، فإن زعماءهم كانوا يتوقعون فترة ٣٠ سنة للبروليتاريا فى الغرب — أكثر من توقعهم لمثقفى الشرق — فى أن يشنوا المرحلة

التالية ، والقادمة ، فى سلسلة الثورات العالمية . ورفضوا ، أن يعاملوا الحركات الشيوعية ، فى الصين ، والهند ، واندونيسا ، واليابان بجدية. وفى نفس الوقت إنتشرت الشيوعية ، فى الصين ، ويوغسلافيا ، وفتنام وخدمتهم ، كما خدمتهم الشيوعية فى روسيا كوسيلة ، من وسائل التنمية . ومثل الثورة الروسية ، نلاحظ أن الثورات فى هذه البلاد كذلك ، قام بها المفكرين ، وساعدهم فيها الفلاحون ، والبروليتاريا . وفى كل هذه البلاد — بصرف النظر عما إذا كانت قد حققت الأشتراكية أولا — إلا أنها نجحت ، فى الوصول ، إلى الوحدة الوطنية ، والاستقلال ، والثورات الزراعية ، لتحرير الفلاحين ، من اضطهاد أصحاب الأراضى ، والاستثمار — الرأسمالى ، والتصنيع — وكلها تغير أساسيات التنمية الاقتصادية ، فى الغرب . إن الطبيعة المغلقة للنظام السياسى ، الشيوعى ، تحت حكم ستالين ، ونقص البحث الميدانى ، فى المجتمع السوفيتى ، أدت إلى اساءة فهم كتاب الغرب ، للنموذج السوفيتى في التنمية السياسية .

ومنذ موت ستالين ، بدأ الكتاب السوفيت ، فى مناقشة ، دور الثورة الروسية ، كنظرية عامة ، فى التنمية ، ويبدو أن هذا ، قد أدى ، إلى تغير فى وجهة نظر كتاب الغرب .

ولقد جذب اهتمام كتاب الغرب ، أكثر كتاب « الطبقة الجديدة » للكاتب ميلوفان Milovan Dililas ١٩٦٠ الذى وصف الثورة فى التصنيع نفسها ، وما حولها ، فى أوروبا وآسيا ، « على أنها حقيقة ، ذات دلالة ، لتلك الثورة » . وأشار أيضا ، إلى بعض أوجه الشبه ، بين الأنظمه السياسية ، الغربية ، والسوفيتية ، خاصة ، فى ظهور طبقة

المديرين ، التى سيطرت ، على القلاع الكبرى ، فى السلطة وفى وقت سابق ، كانت رؤية الغرب ، للنظام السوفيتى للنظام الفاشى الكلى Totalitaviam ولكن حدث تحسن فى الستينات ، بين النظام الغربية والسوفيتية ، حسب رأى بريزنسكى Brzezinski وهنتنج تون . وكانا من الواقعية الثقافية حتى قالات « أنه مع أختلاف الثقافات فلا يوجد أحتمال لتلاقى النظامين » .

وربما كان واطسون Watson أول كاتب يصيت الشيوعية على أنها من مثال هام ، الظاهرة كبيرة ، وثورة الشعوب المتخلفه ، بقيادة قلة من المثقفين ، للهجوم على الغرب « ويرى كوتسكى Kautskh أن « الشيوعية متطابقة ، ومكملة ، للقومية ، فى دورها ، فى أحداث التنمية السياسية ، فى بلد متخلف » .

ومهما كانت دوافع زعماء الثورة الشيوعية ، فى روسيا إلا أن نتائجها العمليه ظهرت على يد الوطنيين فى الدول النامية اليوم خاصة ، إذا نظرنا إلى . . . مفهوم ستالين ، « الثورة الثانية » ، التصنيع السريع ، ومعاداة الغرب . وقد كان ذلك أكثر وجنوحا فى الصين ويوغسلافيا وفيتنام ، ونفسى الشىء فى أوروبا الشرقية . ولم يكن أخيمتوف Achimiaov عندما كتب عام ١٩٥٠ ، أن الهدف الايجابى أن الهدف الايجابى للشيوعية ، ليس هو أزالة الصراع الإجتماعى ، أو خلق مجتمع لا — طبقى ، ولكن التغلب ، على تخلف قطر ما بين الأقطار . والدى الدول النامية الآن نموذجان للتنمية : النموذج الغربى والنموذج السوفيتى .

فى بداية القرن العشرين وأجهت روسيا نفس مشاكل التصنيع التى واجهها الغرب . وترجع إلى الاختلافات فى الظروف الاجتماعية ، الأمر

الذى دعاها إلى إستخدام إسميت ، وإستراتيجيات مختلفة . وقد لعب الحزب الشيوعى ، نفس الدور ، فى تحديث روسيا وتنميه الأطار الخاص بالمؤسسات ، الذى لعبته الطبقة الوسطى ، فى الغرب . والذى نتج عنه ، نمو إقتصادى سريع ، وتكامل سياسى ، وتعبئة إجتماعيه وكانت الطرق ، التى إستخدمها السوفيت ، عنيفه ولكنها ، كانت حتمية ، لسبب الظروف . ومن الواضح ، أنه قد تعددت ، أوجه التنميه السياسيه ، داخل الكتلة الشيوعيه ، فلم تعد قاصرة على النمط السوفيتى ، أو الصينى ، ولكن ، حسب ظروف كل بلد ، تتخذ الشيوعية ، أسلوب حياه . وقد أخذت الشيوعيه الصينيه أسلوبا مختلفاً ، عن مثيلتها ، فى الاتحاد السوفيتى . ويرجع ذلك ، إلى تركيب المجتمع الصينى ، وتأثر مفكريه بالغرب .

وحيث أنتشرت الشيوعيه ، فى بلاد أخرى ، مثل كوبا ، ويوجسلافيا ، وفيتنام ؛ ظهرت نماذج مختلفة من الشيوعية ، ويرجع ذلك إلى تفاوت ، الخبرات ، والمصالح الوطنية ، والثقافات . ونظير مؤسس الشيوعية ، فى ذلك البلاد ، بأنهم أقاموا نظاماً مستقلا ، عن نظام موسكو ، ووضعوا نظريات خاصة ، بهم . أما الشيوعيون فى فرنسا ، وإيطاليا ، فيحاولون ، الوصول إلى السلطة ، من خلال القنوات البريطانية . وتجد تشيكوسلوفاكيا صعوبة ، فى تقبل نظام ستالين فى التمية ، على الرغم من نجاحه فى بلغاريا ، فى مجال التصنيع وترى كوبا ، أنه لاداعى للتركيز على الصناعات الثقيلة ، وأما بولندا فتواجه مشكلة ، فى صعوبة تطبيق الزراعة الجماعية ، ولقد حذت دول اشتراكية متعددة ، تلك الطرق المتعددة ، إلى الإشتراكية وذلك حسب التركيب الاجتماعى ، والتقاليد الثقافية والخلفية التاريخية .

٤ - مشكلات التنمية السياسية :

تعتبر التنمية السياسية كتطور حركى يتضمن الاتجاه نحو التمايز الوظيفى والتخصص وزيادة القدرات وكحركة نحو مثل أعلى يتمثل فى المساواة وأن متغيرات عملية التنمية السياسية تتحدد فى عملية التعبئة الاجتماعية (المدخلات) وبناء المؤسسات (عملية التحويل وتحليل القدرات (المخرجات) ونتيجة للتفاعل الذى يحدث بين عملية التعبئة الاجتماعية من ناحية بما يترتب عليها من مطالب وقدرات النسق السياسى من ناحية أخرى تواجه البلدن المتخلفة عددا من الازمات .

أن مفهوم الازمة يرتبط بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات فى أطار النسق وتكون الازمة عندما يحدث انهيار أو خلل فى هذه العملية ، بمعنى أن الازمة تحدث إذا تغير بناء المطالب والمدخلات بشكل يفوق الموارد المتاحة أو بسرعة أكبر مما تستطيع مؤسسات التحويل مواجهته والتكيف معه ، وتعنى الازمة فى هذا الاطار تحدى السلطة أو شرعية بناء صنع القرار وتتمثل فى عدم أحترام النظام والأمن أو احترام القانون والخروج منه (عصيان مدنى ، مظاهرات ، أضرابات ، أغتيالات) ، بعبارة أخرى فإن مفهوم الأزمة يتضمن نظريا :

(أ) نقطة أو مواجهة ظروف جديدة لم يعهدها النظام من قبل ، فالأزمة الدستورية فى الدوله الرومانية أدت إلى ظهور دكتاتورية مؤقتة أو أزمة النظام السياسى الفرنسى فى عهد الجمهورية الرابعة أدت إلى ظهور ديجول بعبارة أخرى هى تتضمن ظهور موقف جديد . هذا الموقف يمكن أن يكون نتيجة زيادة كمية المدخلات عما تستطيع المؤسسات استيعابه أو نتيجة ظهور موقف

جديد لم تواجهه المؤسسات من قبل . وتحدى للتوازنات القائمة ومن ثم لايمكن مواجهته بالاساليب القائمة ومن ثم يؤثر على القيم الاساسية والتوازنات التى يشهدها النسق .

(ب) هى موقف حاد إلى رفع درجة التوتر بين متغيرات النسق ويقود فى التحليل الأخير الى تغير فى العلاقات القائمة بينها أو الدور النسبي لها .

ونعرض فيما يلى لأهم الأزمات التى تواجهها البلدان المختلفة :

١ – مشكلة الهويه أو تحديد الذات :

وتتناول المشاكل المختلفة بانتقال الانسان من التقليدية إلى أشكال إجتماعية أكثر حداثة والانتقال من القرية إلى المدينة والتعامل مع القطاعات الحضرية فى المجتمع ، بما يتضمنه ذلك من تغيير فى الولاءات والقيم وانماط السلوكية . كما تثير هذه الازمة قضية صهر الولايات الاقليمية والقبلية والسلالية فى موقعه الولاء القومى .

بمعنى أن المجتمع لابد وان يتحدد نطاقه سياسيا فالدوله المصرية تقوم على الأعتراف بشكل معين للمجتمع السياسى بحيث يكون ولاء المواطن للدولة القومية وليس لقبيلة معينة أو لمجموعة عرقية أو عنصرية داخل الكيان السياسى للدولة ، وازمة تحديد الذات هى المرحلة الأولى التى يواجهها المجتمع السياسى ، وتتضح هذه الازمة فى بعض الدول الافريقية التى تجمع العديد من القبائل والجماعات ذات الاصول الحضارية والدينية المتباينة ويمكن أن نأخذ الحرب اللبنانيه على أنها صورة عنيفة لأزمة تحديد . الذات فكيان دولة لبنان تهدده هذه الحرب .

٢ ـ مشكلة التوزيـــع : Distribution problems

ونعنى بمشكلة التوزيـع دور الحكومـة فى توزيـع الثورة ومـدى تدخلها فى عملية التوزيع هذه ، وتتطور هذه الازمة فى الدول النامية فى زيادة حدة التفاوت فى الدخول بين النخبة الاقتصادية والجماهير ، ولعل انتشار الاتجاهات الاشتراكية فى الدول النـامية تعبير عن رد فعل هذه الأزمة .

هذا الموضوع يمثل إحدى النقاط التى يلتقى فيها علم السياسة بعلم الاقتصاد وكما ذكرنا من قبل فإن النظام السياسى يقوم بدور « الموزع » فى المجتمع ، وبصفة عامة فإن كل القرارات السياسية ذات طابع توزيعى ، وإن كانت أزمة التوزيع تشير على وجه التحديد إلى تلك القرارات والسياسات المتعلقة بتخصيص وتوزيع الموارد ، ويثور هنا الصراع فى عملية التوزيع بين الاعتبار الفنى والاقتصادى وهـو أن يكون التوزيع على أسس تتعلق بنوعية العمل ، والاعتبار الإجتماعى أو الايدولوجى الذى يفرق الالتزام بمفهوم العدالة الاجتماعية فى التوزيع وفى الحقيقة أن كلاهما مرتبط ببعضهما البعض ويدعم أحدهما الآخر فى الأجل الطويل وأن كان ذلك لايحول دون بروز تنـاقضات بين الاعتبارين فى الأجل القصير .

٣ ـ مشكلة الشرعية : Legitimacy problem

أى خلق سلطة ذات سند شرعى يتمثل فى قبول المواطن فى الدولة لهذه السلطة ، على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسى . وأزمة الشرعية ترتبط بازمة تحديد الذات وهو التعبير السياسى والقـانونى لشكل السلطة التى يقبلها المجتمع الجديد وقد تحدد إطاره الاجتماعى وولاء المواطن فيه لمصدر واحد يتم قبوله على أنه الممثل للسلطة السياسية ، ويمكن

توضيح أزمة الشرعية فى المجتمعات النامية إذا تصورنا أن السلطة السياسية هى مطالب لمختلف الجماعات والفئات السياسية الموجودة وإن أيا من هذه الفئات التى يمكن أن تدعى حقها فى السلطة ستجد من يتحداها فى هذا الصدد .

قضية الشرعية تثار فى أى علاقة سياسية بمعنى مدى شرعية أولئك الذين بيدهم مقاليد السلطة واتخاذ القرار ، وتتوفر الشرعية عندما يشعر المواطن بان يخضع للقانون وللسلطة لأن ذلك واجبه إزاء السلطة الواجب الخضوع لها حتى وأن كان لايوافق على كل ما تقوم به من إجراءات .

وتنشأ أزمة الشرعية أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات التقليدية فى المجتمعات المختلفة ، بل إنها تثار فى المجتمعات المتقدمة عندما تنشأ مؤسسات جديدة أو وظائف جديده لم تمارسها المؤسسات من قبل . وإذا كان القائد التاريخى يمثل حلا لأزمة الشرعية لفترة مؤقتة إلا أنه فى الأجل الطويل لابد من إرساء مؤسسات سياسية جديدة قادرة على كسب ولاء المواطنين واكتساب شرعية ذاتية .

٤ ـ **مشكلة التغلغل (إدارة الدولة) :** **Penetration Problem**

وتشير إلى مدى القدرة التنظيمية للنظام السياسى ، ومدى قدرة المؤسسات على « التغلغل » فى الاطار الإجتماعى والاقتصادى المحيط بها وتنفيذ السياسات والقرارات للحكومة . ويتضمن ذلك السيطرة الفعلية على إقليم الدول بما يشمل من جمع الضرائب وتعبئة تجنيد القوات ووضع خطط التنمية الاقتصادية ومدى تواجد السلطة المركزية

فى الاقليم وممارستها لسلطاتها .

أى تنفيذ السياسة الحكومية ، بمعنى أن البرامج التى تتضمنها السياسة العامة لن تكون مجرد خطط أو مشروعات على الورق وإنما سيتم تحويلها إلى واقع ملموس ويتطلب ذلك وجود جهاز إدارى كفء وقادر على التنفيذ أى أن يتغلغل العمل الحكومى والادارة العامة فى نسيج المجتمع ويصل إلى المناطق الريفية وأن تصبح الحكومة مؤسسة محسوسة وقادرة على فرض سياساتها وتوصيلها إلى أعماق المجتمع .

٥ ـ مشكلة المشاركة : Participation Problem

وتشير إلى المشاكل المترتبة على إزدياد حجم الراغبين فى المشاركة السياسية ونوعية هذه المشاركة نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية مثل ما هى القوى الراغبة فى المشاركة فى العملية السياسية ؟ وما هى الآثار المترتبة على ذلك من حيث قدرة المؤسسات السياسية على أستيعابها ؟ وما هى نوع المطالب الجديدة وأثارها على العملية السياسية من حيث المدخلات والمخرجات ، ثم ما هى القوى أو النخب التى ترحب النخبة الحاكمة باشتراكها فى صنع القرار (نخبة وظيفية أى معيار تكوينها الانتماء إلى وظيفة ما مثل قادة الجيش أو زعماء النقابات ، أو نخبة جغرافية ، أو نخبة طائفية) .

وتظهر أزمة المشاركة حين يزداد عدد أولئك الذين تشملهم العملية السياسية أو بمعنى آخر حين تتبلور جماعات مختلفة ذات مصالح وتعبر عن هذه المصالح فى صورة مطالب تقدم إلى الحكومة وغالبا ما تصاحب هذه العملية بلورة أحزاب سياسية أو تنظيمات سياسية

جماهيرية ، على أن أزمة المشاركة لاتعنى بالضرورة خلق مجتمع ديمقراطى بالمعنى الغربى أى تعدد الاحزاب وجماعات المصالح المختلفة ولكن تعنى حل أزمة المشاركة عن طريق تنظيم جماهيرى يستوعب المصالح المختلفة ويحدد أسلوب المشاركة ويقدم القناة اللازمة للتعبير عن هذه المصالح ، وفى هذه الحالة يكون أسلوب المشاركة هو التعبئة ذات المضمون السياسى والاجتماعى .

٦ ـ مشكلة الانصاج :

أقوى صورة من صور الوحدة وأكثر أبعاد عملية التقارب بين الشعوب تكاملا وشمولية . فالواقع أن مايميز عملية الاندماج عن التوحيد هو أساسا أن التوحيد لايعدو أن يكون نقلا لفكرة الولاء من مجتمع سياسى معين إلى صورة جديدة أكثر عمومية وشمولا وهى الإرادة الحاكمة الجديدة . أما الاندماج فهو مستقل عن عملية الولاء وأن كان يؤدى اليها فى الامد الطويل . جوهر الاندماج هو الغاء التناقض فى مظاهر التعبير عن الوجود الاجتماعى . ولذلك فالاندماج يمكن أن يوصف بأنه حالة Situation تعبر عن نفسها فى مستمر يبدأ من أضعف الدرجات وينتهى إلى أقواها : وهو فى خلال تلك المراحل المتعددة من التنقل بين الضعف والقوة قد ترتبط بالتوحيد وقد لايرتبط .

وتعبر أزمة الاندماج عن التوفيق بين أزمة إدارة الدوله وأزمة المشاركة ، ونقصد بالاندماج خلق نوع من التوافق بين مختلف القطاعات التى تضغط على الحكومة فى صورة مطالب معينه وقدرة الجهاز الحكومى على التجاوب مع هذه المطالب وتنفيذها . هذه

الازمه يمكن أن ننظر اليها على مستويات ثلاث :—

أولها — العلاقات بين مختلف أجهزة الحكم ومؤسساته بمعنى توضيح الدور الذى تؤديه الاجهزة الحكومية المختلفة فى مجال تنفيذ السياسة العامة والعلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات .

ثانيها — العلاقة التفاعلية بين مختلف الجماعات والتنظيمات التى تشكل مطالب أو ضغوطا على الحكومة .

ثالثها — العلاقة بين الجماعات التى تطالب وبين الأجهزة الحكومية التى تستحقق وتستجيب إلى هذه المطالب أن ظاهرة الاندماج السياسى تعنى أحد شروط التنمية الادارية ، وتتخذ الاندماج عدة مظاهر :

اولها - اندماج حضارى :

بمعنى أن المجتمع الذى يشمل جماعات ذات أصول حضارية أو قبلية مختلفة لابد وأن تحقق أندماجا بين مختلف هذه الجماعات ، والتغلب على النزعات الإقليمية أو اللامركزية وبناء سلطة مركزية موحدة ، وبعبارة أخرى أن الاندماج يعنى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية رغم أختلاف العناصر الحضارية أو الاصول العرقية لمجموع سكان الدولة ، ويلاحظ أن هذه المشكلة تعد من أصعب المشاكل لأنها تقتضى الوصول إلى الوحدة الوطنية من خلال التعدد الحضارى ، وهذا يتطالب أيجاد ولاء موحد من جانب المواطن لمثاليات المجتمع السياسى ، وقد يتطلب تحقيق الاندماج السياسى وحدة أراضى الدولة وهذا يعنى أن الامة بالمعنى الدقيق للكلمة لايمكن أن تقيم قبل أن توجد الدولة نفسها بمعنى أن شعور المواطن بالولاء لأمة معينه أو مايسمى بالرعوية لايمكن أن يتم

قبل أن يتحدد الاطار الجغرافى فى المجتمع السياسى أى يتحدى إقليم الدولة وتضح هذه المشكلة فى الدول التى تعانى من فرض سلطة موحدة على أراضيها والمثال على ذلك هو الكونغو أبان ازمتها سنة ١٩٦١ .

ثانيها ـ قد يعنى الاندماج إيجاد حد أدنى من الاجماع على القيم السياسية والاجتماعية التى يهدف المجتمع لتحقيقها والتى يعد الاتفاق عليها شرطا أساسيا للاحتفاظ بالنظام الاجتماعى ، وقد تنصرف هذه القيم إلى تحقيق أهداف معينة أو إلى تخير الاساليب التى تحقق بها الأهداف . . . أن الاندماج فى القيم بين أجزاء المجتمع يعنى أنه فى أى مجتمع يوجد صراع قيم، كما توجد أساليب حل هذا الصراع وفى المجتمعات النامية التى تتميز بالتغيير السريع والجذرى فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات والفئات المختلفة فى المجتمع ، نجد أن هذه الصراعات أو الاختلافات تتزايد وتتضاعف فعلى سبيل المثال سيعادى كبار الملاك سياسات الاصلاح الزراعى ، كما سيعادى أصحاب صناعة المنسوجات اليدوية مصانع النسيج التى تنشئها الحكومة ، وهكذا يوجد العديد من الصراعات الاقتصادية والاجتماعيه تكشف عن صراع قيم بين الجديد الذى لابد أن يغزو المجتمع حتى تحدث التنمية ، وبين القديم الذى لايريد أن يموت دون صراع . على أن ما يميز المجتمعات النامية أيضا هو ان أساليب حل هذه الصراعات مختلفة ، فالمجتمع المتقدم يتميز بأنه من الناحيه السياسية — وبغض النظر عن الشكل الديمقراطى أو الشمولى — تتعدد فيه أساليب ومؤسسات حل الصراع ، بينما المجتمع النامى يتميز بضعف الأساليب والمؤسسات القادرة على حل الصراعات فيه ، فالقدرات الاندماجيه لهذا المجتمع ليست متطورة بالحد الذى يناسب شتى

أنواع صراع القيم الذى يشهده المجتمع .

ثالثها — قد يتخذ الاندماج مظهر التغلب على الفجوة التى توجد فى الدولة بين الحاكمين والمحكومين أو بين الصفوة والجماهير ، وليس معنى ذلك أن مجرد وجود إختلاف فى الأهداف والقيم بين الحاكمين والمحكومين سيوجد إنفصالا ، فوجود هذا الاختلاف أمر طبيعى ، ولكن الاندماج يعنى وجود مظهر الرضاء عن السلطة ، ولايوجد مجتمع يستطيع فقط أن يعتمد على استخدام السلطة أو القهر وحده دون أن يكون هناك قبول ولو جزئى من جانب المحكومين لهذه السلطة ، وفى الدول النامية نجد أن الفجوة بين الصفوة (الحاكمين) والجماهير لاتكمن فى إختلاف الأهداف بقدر ماتكمن فى العلاقة بين الحكومة والمواطنين حيث تعتبر الحكومة أن الجماهير بسلوكها وقيمها التقليدية عقبة فى سبيل تنفيذ سياسات التنمية . أما فى المجتمعات المتقدمة فان العلاقة بين الحاكمين والمحكومين تتميز بالحساسية والتفاعل السريع وذلك بغض النظر عن نوع الحكم الديمقراطى أو شمولى فالحاكمون يستطيعون التأثير فى المحكومين بأستخدام أساليب توفرها لهم المؤسسات القائمة كالاحزاب وجماعات الضغط وأدوات الإعلام والجامعات . . . الخ . كما أن هذه المؤسسات ذاتها تعد من الناحيه الأخرى مظهرا يعكس تأثير المحكومين على الحاكمين أو الحكم بصفة عامة . هذه الحساسية الشديدة وسرعة الاستجابة بين طرفى علاقة الحكم تميز المؤسسات المتقدمة على المجتمعات النامية التى تتم شدة الحاجة فيها إلى الإندماج فإن وسائل تحقيق ذلك الأندماج والتأثير المتبادل بين الحاكمين والمحكومين غير متطورة بما فيه الكفاية ويعد أنجازها أحد مظاهر تحقيق التنمية الإدارية.

رابعها - قد يعنى تحقيق الاندماج وجود قدرة لدى أفراد المجتمع على التنظيم المشترك بغيه تحقيق أهداف معينة ، ويرتبط الاندماج السياسى بالتنمية الاداريه إذ أن الأخيرة تعنى أن الإدارة العامة ستصبح لها وظائف جديدة متعددة . وقدرتها على القيام بهذه الوظائف يرتبط بتحقيق مستوى معين من الاندماج السياسى ولذا فان التنمية الإدارية تعالج مشاكل تحقيق ذلك المستوى من الأندماج السياسى الذى يعد شرطا لقيام الإدارة العامة بوظائفها .

وهناك خلاف حول مدىَ الحاح هذه المشكلات ومدى إهتمام الحكومات بها فازمة الهوية مثلا لاتثور بشكل متكرر كما هو الحال بالنسبة لأزمة التوزيع ، كذلك تتعرض الدراسات لمدى تتابع هذه الأزمات وتزامنها وكذا للعلاقات بين هذه الازمات بعضها أو بعض .

هذه المشكلات التى اطلقنا عليها مشكلات السياسية ليست قاصرة على البلدن المختلفه وإنما تشهدها كل المجتمعات بدرجات متفاوتة حسب درجة وحدة عمليه التغير الاجتماعى فيها ، وهى مجال التقاء أكثر من علم إجتماعى فتحليلها يحتاج إلى مختلف العلوم الاجتماعية وهى فى التحليل الأخير تمثل مشاكل السلوك الإنسانى والجماعة السياسية .

وعلى كل فان التنميه الإدارية تتعلق بتوفير قدرة النظام السياسى على مواجهة مشاكل التغير المتعددة الجوانب الذى يشكل جوهر عملية التنمية الشاملة ويستلزم تحقيق التنمية الإدارية رفع قدرة نظام الحكم على حل الصراعات التى تتضمنها عملية التغير الشامل عن طريق أيجاد المؤسسات اللازمه لحل هذا الصراع ، وأيضا بلورة قيم

وأهداف يتم الاتفاق عليها وتعد معيارا تقاس به قرارات السلطة السياسية .

هذه الأزمات المختلفة تشكل فى مجموعها عملية التنمية السياسية والادارية ، والملاحظ أن هذه الأزمات قد يواجهها المجتمع على إمتداد فترة زمنية طويلة ، على سبيل المثال نجد أن إنجلترا واجهتها على مدى قرنين من الزمان ، إلا أن الصعوبه فى عملية التنمية الاداريه للدول الناميه أنها تواجه هذه الأزمات كلها تقريباً فى وقت واحد بحيث أن البناء السياسى لهذه المجتمعات يواجه ضغوطا قوية ومتعدده من البناء الاقتصادى والاجتماعى تتبلور فى تعدد هذه الازمات ، ولعل هذا مايفسر أضطراب الحياه السياسيه والإدارية فى الدول النامية .

٧ - « الموند » والتنمية السياسية :

الموند أحد أوائل علماء السياسة الذين أهتموا بظاهرة التنمية السياسية وتوفر على دراساتها منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن .

ويتميز الموند من بين الرواد الأوائل الذين بحثوا ظاهرة التنمية السياسية بأنه يجمع بين الأهتمام بالنظرية وبين ممارسة الابحاث الميدانية التجريبية فى المجال . لذلك فهو يتنقل بين البحث التطبيقى والتفكير النظرى وتجميع الوقائع التاريخيه فى محاولة لخلق بناء نظرى يربط مابين التنميه السياسية ودراسات النظرية السياسية والعلوم السياسية بالمعنى التقليدى . ويهدف هذا المجهود العلمى إلى مثل مايهدف اليه أى منهج علمى وهو الوصول إلى قدرة معينة على التنبؤ بمجرى التطورات السياسية ؛ ومن ثم التأثير فى هذه التطورات باستخدام مايمكن تسميته بالتخطيط السياسى .

والموند من أنصار المنهج الوظيفى وبهذا فانه يرى أن دراسة التنمية السياسية تقتضى دراسة النظام السياسى من زوايا مختلفة .

(١) أنه نظام مرتبط ببيئته الإجتماعيه والاقتصادية بحيث أن هـذه البيئة بمكوناتها المختلفة تعتبر التغير المستقل والنظام السياسى نفسه يعتبر المتغير التابع .

(٢) دراسة النظام السياسى على أنه متغير مستقل مع ملاحظة عملية التحول فى داخل ذلك النظام والتى يتم بمقتضاها مقابلة المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى نواتج أو مخرجات سياسية (فى صورة قوانين وقرارات سياسية) .

(٣) دراسة النظام السياسى على أنه نسق يتعرض لتغييرات مستمرة ومن ثم يحتاج دائما إلى التكيف لكى يضمن إستمراره وبقاءه وذلك فى إطار علاقة تفاعلية بغيرة من النظم الاقتصادية والإجتماعية والحضارية داخل المجتمع نفسه .

ويقول الموند أن المنهج الوظيفى ـ وهو من أنصاره ـ الذى يقوم على تحليل النظم هو المنهج الأكثر شيوعيا فى مجال دراسات التنمية السياسية التى تتم فى النظم السياسية للدول النامية . على أن هـذا المنهج يتعرض لانتقادات كثيرة يعترف الموند بأهميتها ويدعو إلى التغلب عليها .

وأول هذه الانتقادات وأهمها أن منهج تحليل النظم هو منهج محافظ من أساسه (أو بمعنى أدق منهج رجعى) لأنه يحاول دراسة النظام من الوجهة الوظيفية مع التركيز علي عوامل إستمراره وبقائه

وعملية التكيف التى تتم فى هذا الأطار . لهذا فان هذا المنهج لايستطيع التصدى لعمليات التغيير الجذرى أو بمعنى آخر الثورات التى حدثت من الناحية التاريخية فى دول مثل روسيا القيصرية وأنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والتى تحدث فى بعض دول العالم الثالث الآن .

لذلك يعرض الموند لمنهج آخر يتصدى لدراسة ظاهرة التنمية السياسية وهو منهج يقوم على فكرة أن التنمية عملية مواجهة مشكلات أو أزمات بما يترتب عليه ذلك من ضرورة إتخاذ قرارات سياسية ترتبط بالظروف الحضارية والاجتماعية مما يحدد مجال الاختيار أمام الصفوة السياسية التى تتخذ القرارات . وهذا المنهج يركز بصفة رئيسية على مفهوم « القيادة » وعلى مفهوم « الأزمة » كمظهر رئيسى من مظاهر عملية التنمية السياسية . وهناك رأى ينادى بأن هذا المنهج يفضل منهج تحليل النظم فى التصدى لمشكلات التنمية السياسية لأنه يركز على الظاهرة الأساسية فى عملية التنمية وهى الضغوط التى يواجهها النظام فى صورة أزمة أو أزمات متتالية وضرورة وصول الصفوة الحاكمة إلى عدة إختيارات فى صورة قرارات لابد من أتخاذها لمواجهة هذه الازمات وتصبح التنمية السياسية هى مجموع هذه القرارات وقد تم تنفيذها .

على أن الموند يميل إلى المزج بين المنهج الوظيفى الذى يتبناه هو أصلا والمنهج الذى ينظر إلى التنمية السياسية فى إطار مفهوم حل المشكلات ودور القيادة فى أطار هذه العملية وهو يرى أن منهج حل المشكلات لايمكن أن يكون بديلا كاملا لمنهج تحليل النظم أو الإنساق والتحليل الهيكلي الوظيفي ذلك لأن الأزمة أو المشكلة

التى يواجهها النظام السياسى إنما ترتبط بمكونات ذلك النظام والمتغيرات المختلفة (الحضارية والإجتماعية والاقتصادية) المؤثرة على هذا النظام . ويفضل « الموند » أن تأخذ نظرية التنمية السياسية تطورها المستقبلى بناحيتين رئيسيتين : أولها — الاستفاده من المناهج والتطور الذى لحق بمجال الاقتصاد ودراسة ظاهرة التنيجة الاقتصادية ، وثانيها : استعمال التاريخ كمخزن تجريبى للظاهرة السياسية .

مراجع الباب الثالث

الفصـــل الســـابع :

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

Almond, Gabriel, "A Developmental Approach to Political Systems" in World Politics, Vol XVII, No. 2, January 1965.

(٢) راجـــع :

Young, Oran, Systems of Political Science, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, Inc., 1958, pp 28 — 44.

(٣) حول دور التنمية فى التغير السياسى راجع :

Dahl, Robert, Who Governs, Yale Univ. 1961 & Polsby, Nelson, W. Community Power and Political Theory, Yale Univ press, 1963.

(٤) Almond, Gabriel, "A. Developmental Approach to System, op. cit., pp. 32 — 35, & Almond, Gabriel A. " A. Functional Approach to Comperative Politics". in Gabriel A. Almond and James S. Coleman, eds., The Politics of the Developing Areas, Princeton, N.J., Princeton Univ. press, 1960 pp. 24 — 62.

(٥) راجـــع سلسلة من الدراسات السياسية لجابريل الموند Gabriel Almond والتى نشرتها دار ليتل براون Little Brown ، وتركز هذه الدراسات أيضا على أوضاع الحكومات عموما .

(٦) حول دور المنهج التنموى :

Almond, Gabriel A. and Powell, Jr. G. Bingham., Comperative Politics. A Develapment Approach, Boston and tornto, Little Broun & Com, 1966.

(٧) Ibid & Almond, Gabriel A. "A Functional Approach to Comperative Politics". op. cit. pp. 50 — 56.

(٨) Ibid & Almond and Powell, op. cit., 200 — 209.

(٩) حول الفرق بين المكانة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعى ، واجع :

Robèrt Maciver, The Webs of the Government op. cit. pp. 52 — 85.

(١٠) واجع فى تفصيل ذلك ، دكتور احمد عامر ، مذكرات (غير منشورة) لطلاب شعبة العلوم السياسية بجامعة أسيوط ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ص ص ٢٣٩ ـ ٢٥٧ .

(١١) Almond, Gabriel A, in Almond and Coleman, eds, op. cit., pp. 6 — 11.

وراجع أيضا :

- Robert Maciver, The Webs of the Government op, cit pp. 80 — 92,

(١٢) لمزيد من التفصيلات حول التنمية السياسية ، راجع الفصل العاشر من الكتاب :

(١٣) حول دور التنمية السياسية فى المجتمعات النامية عموما راجع :

Mansur, Fatma, Process of Independence, London, Routledge and Kegan Paul, 1962.

(١٤) Almond, A. Functional Approach to Comperative Politics, pp. 45 — 8.

(١٥) دكتور احمد عامر ، مرجع سابق ص ٢٥٤ .

(١٦) Almond, Gabriel A, A Functional Approach to Comperative Politics", op, cit., pp. 45 — 50.

(١٧) Lasswell, Harold D. : The Analysis; of Political Behaviour. London. Routledge, 1948.

(١٨) من أفضل الدراسات العربية حول هذا الموضوع ، راجع :

دكتور ابراهيم درويش : النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية . القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ص ٢١ ـ ٣٤.

وراجع أيضا :

— شمران حماد ، مبادىء النظم السياسية ، بغداد ، شركة الطبع والنشر ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

— Easton David. The Political System. Alfred A. Knopf, New York, 1960 pp. 97 — 98.

(١٩) Jaun J. Link, An Authoritarin Regime : Spain, in Frank Lindenfeld (ed.) Reader in Political Sociology, New York : Funk & Wagnalls, 1168 pp. 130 — 142.

(٢٠) راجـع في تفصيل ذلك :

— دكتور على عبد المعطى محمد ، دكتور محمد على محمد السياسة بين النظرية والتطبيق . الاسكندرية ٠ دار الجامعات المصرية ١٩٧٦ ص ص ١١ ـ ١٤.

— Neumann, Robert G European and Comperative Government, Megraw Hill 1960.

— Field, G. Lowell, Government in Modern Society, Megraw Hill 1951.

— احمد حامد الأفندى . النظم الحكومية المقارنة ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٢ .

(٢١) دكتور عمار بوحوش. تطور النظريات والأنظمة السياسية. الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص ص ١٠ ـ ١٤ .

(٢٢) دكتور ابراهيم درويش ، النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ، مرجع سابق ص ص ٦٠ ـ ٦٤ .

الفصـــل الثـــامن :

(١) حول النظرية العامة والأنظمة وأطر التحقيق السياسي ، راجع :

— A Study of Ludwing Von Bertallanffy, General System Theory, General Systems, Vol. 1 (1956).

(٢) دكتور ابراهيم درويش ، النظام السيـاسي ، دراسة فلسفية تحليلية ، مرجع سابق .

(٣) راجع في تفصيل تحليل النظام السياسي :

دكتور ابراهيم درويش ، النظام السياسي ، مرجع سابق ص ١٠ ــ ٥٠ .

(٤) راجع في تفصيل ذلك :

Hall and R. Fager "Definition of a System", General Systems, Vol. 1, 1956 pp. 15 — 25.

(٥) راجع في تفصيل ذلك :

— Lasswell Harold D. The Analysis of Political Behavior, op. cit.

David Easton, The Political, System, An Inquiry into the Political Science, op, cit. pp. 55—60.

الفصـــل التاســـع :

(١) في تفصيل ذلك ، راجع :

— David Easton, The Political System, op. cit. pp. 10 — 56.

(٢) راجع :

— Almond. G.A., and Coleman. J.S. The politics of the Developing Areas, Princeton Univ, 1969,

الفصـــل العـــاشر :

(١) راجع : فى تفصيل نظريات التنمية السياسية ومفاهيمها ومشكلاتها :

— Almond. Gabriel A ; "A Functional approach to Comperative Politics". in Gabriel A. almond and james S. Coleman. eds. The Politics of the Developing areas. Princetion N J. Princeton Univ. Press. 1960.

— S. P. Varma, Modern Political Theory, A. Critical Survey, VISAS Pwblishing House PVT. LTD., New Delhi 1977.

— Bottomore, T.B. : Elites and Society; London, Penguin Books, 1964.

— Levy; Marion J. : Modernization : Late - Comers and Survivors, London, Basic Books Inc., 1972.

— Fien, Leonard, I., Politics in Israel, Boston. Little Brown. 1967.

الباب الرابع

صور من الفكر السياسى المعاصر
فى العالم الثالث

تمهيد :

أن ملهاتما غاندى وماوتس تونج من المفكرين السياسيين الذين لا ينتمون إلى العالم الغربى والذين تطورت نظرياتهم وسط نضال وطنى مظلم قادوه هم بأنفسهم فى بلادهم ولكنهم كانوا يهدفون ليس فقط إلى أحداث تغير كامل فى مجال السياسة والإقتصاد والثقافة فى مجتمعاتهم . إنهم فلاسفة فى التغير الإجتماعى بمعنى أوسع وأعمق أكثر من الوجوديين واليسار الجديد والنقاد الإجتماعيين الذين شخصوا علل المجتمع الصناعى المتقدم وعبروا عن إستيائهم بالحل الماركسى ولكنهم لم يستطيعوا أن يدخلوا نظرية شاملة فى التغير الإجتماعى . ومع ذلك فقد أستطاعا تنظيم الجماهير الغفيرة فى بلادهم وألقوا بهم فى صراع أو نضال الحياة أو الموت ضد قوى الإمبريالية والاستعمار والرأسمالية والملكية الفردية الإقطاعية ونجحوا إلى حد كبير فى صوغ طرق فعالة فى التحول الإجتماعى(١) . وبينما نجد إختلافاً كبيراً فى أهدافهما وأساليبهما إلا أنهما بلغا نجاحاً ملحوظاً — خاصة ماوتس تونج .. فى إحداث تغيرات جذرية فى مجتمعاتهم ، وإذا كان غاندى لم ينجح بنفس القدر الذى نجح به ماوتس تونج فرجع ذلك إلى أن الطرق التى أتبعها لم تكن فعالة بل إلى أنه لم يقدر له أن يعمل طويلا ويعمل من أجل بناء وطنه خاصة بعد الإستقلال فى حين تمتع ماوتس تونج بخلاف ذلك .

وثمة قدر معين من التشابه بين المشاكل الإستراتيجية الأساسية التى واجهتهما إذ كانت الهند تئن تحت حكم ونظام أمبريالى مستبد — عندما ظهر غاندى على مسرح الأحداث — أما الصين —

فعلى الرغم من إستقلالها سياسياً — إلا أنها كانت عرضة للتدخل الأجنبي من القوى الأوربية فى القرن التاسع عشر ومن اليابان فى مطلع هذا القرن ومن الولايات المتحدة الامريكية فى الأربعينات من هذا القرن أيضاً . وثمة وجه شبه آخر بين البلدين وهو أنه القيادة السابقة فى كل منهما سواء بصورتها المعتدلة أو الأرهابية فى الهند ، أو حكم الكومنتاج بزعامة صن يات صن فى الصين — قد فشلا فى إتخاذ الطرق السليمة فى مواجهة مشاكلهما ، وثمة شبه آخر وهو أن كلا البلدين زراعيين فى المحل الأول يتراوح عدد سكان المناطق الريفية فيهما بين ٨٠ — ٨٥ ٪ من عدد السكان وكان السبيل الوحيد لأحداث اليقظة هو من خلال جلفنة وتعبئة هذه الجماهير الريفية الغفيرة ، وكانت طبقة الصفوة أو المثقفين فى كل من الهند والصين فى حالة أحباط وتشتت شديدين وكانت متطلعة إلى الأنقياد إلى زعماء وايديو لوجيات تعمل على مساعدتهم فى حل مشكلاتهم . وفى حالة الصين فعلى الرغم من كبر الطبقة المثقفة إلا أن طبقة الفلاحين كانت أكثر رخاء من الإقتصاد وخصوبة فى الفكر وتجانساً فى الحياة الإجتماعية أكثر من نظرائهم فى الهند هذا على الرغم من شدة وطأة الأقطاع فى الصين أكثر من الهند .

وعلى الرغم من أن غاندى وماوتسى تونج قدما قيادة وزعامة فعالة لكل من المثقفين والطبقات المتوسطة وجماهير الفلاحين إلا أن تربيتهما وشخصياتهما والظروف التاريخية التى أحاطت ببلديهما قد فرضت عليهما تنكب مثالب مختلفة نوعاً . أن السمة المميزة للفلسفة السياسية عند غاندى وماوتسى تونج — على الرغم من وجود اختلافات بينهما — والتى تميزها عن فلسفة ماركس ولينين — هى انهما كانا متأصلين ومتأثرين

بالوطنية . ففى الصين كانت الحركة الوطنية ضد حكام مانشو وكذلك ضد الإمبريالية الغربية . وعلى أســاس القاعدة السابقة للقومية الصينية حاول ماوتس تونج أن يقيم بنيــة أو تركيبه عليا من الماركسية الليفيقية . وفى البداية أتجهت نيران القومية الصينية ضد اليابان ثم بعد سنوات ضد الولايات المتحدة ومنذ عام ١٩٥٦ ضد الإتحاد السوفيتى (٢) . وفى حالة غاندى كان الكفاح موجهاً ضد الامبريالية البريطانية . وإنه بسبب تواجد عدو خارجى فى كلتا الحالتين هو الذى جعل التركيز الأولى على إنشــاء جبهة متحدة أكثر من التركيز على الحزازات الشعبية . وعلى النقيض من الثورة الماركسية - اللينينية والتى أوجدت إنسلاخاً تاماً عن الماضى نجد أن غاندى وماوتسى تونج حاولا التفكير بأسلوب التغير التدريجى ، ومع ذلك فإنه بسبب حالة عدم الإســتقرار السياسى السائدة وكذلك الفراغ الأيديولوجى الذى ساد الصين كان وجود حزب سياسى ذو برنامج سياسى قوى أمراً لازماً . أما فى الهند حيث سيطرت السلطات البريطانيــة على وسائل النقل والمواصلات وتغلغلها فى القطر فتلاحظ حدوث فترة ، طويلة من الإصلاح الإجتماعى والنضال الوطنى وقد سبقت النصر الذى أحرزته الشيوعية فى روسيا حيث أن المناخ لم يكن مهيأ لتقبل الحركة الشيوعية فى الهند . وكذلك فى الصين ، كان هناك ثورات للفــــلاحين ونجد أن ماوتسى تونج الذى أجرى دراسة عميقة حول هذه الثورات قد تأثر بها إلى حد كبير ومن ثم تبنى الإيديولوجية الشيوعية من أجل التنظيم الافضل والاكثر فاعلية .

الفصل الحادى عشر

ماوتسى تونج والتغيير الاجتماعى فى الصيف

١ - ماوتسى تونج والماركسية اللينينية :

مع قبول ماوتسى تونج لمبادىء الماركسية اللينينية وترديدها من آن لآخر إلا أنه أدخل بعض الإختلافات الدقيقة عند وضع هذه المبادىء فى حيز التنفيذ وثمة إختلاف أساس بين كل من ماركس وانجلز من ناحية وماوتسى تونج من ناحية أخرى أن الأول كان يرى أن ، دكتاتورية البروليتاريا يجب أن تكون عملية قصيرة الأجل ويجب أن يتبعها بسرعة تلاشى الدولة تدريجياً أما ماوتسى تونج فيرى ، أن الصراع الطبقى يجب أن يستمر كقانون موضوعى لإرادة الإنسان ويختلف فى الشكل فقط عما كان سائداً قبل الإستيلاء على السلطة ، والسبب فى ذلك حسب رأيه يرجع إلى أن الثورة الإشتراكية على الجبهة الإقتصادية (التى أنتهت بملكية وسائل الإنتاج) لم تكن كافية فى حد ذاتها ومن الصعب تشكيلها ، إذ يجب أن يكون هناك ثورة إشتراكية كاملة على الجبهات السياسية والإيديولوجية والتى تحتاج إلى المزيد من الوقت بل أن ، عدة عشرات من السنين لا تستطيع أن تحقق ذلك إذ يستلزم النجاح فى ذلك من قرن إلى عدة قرون ، ويرى ماوتسى تونج عكس ما يرى ستالين وخروشوف — أن الصراع الطبقى بين البروليتاريا والبرجوازية خلال مرحلة الإشتراكية فى المجالات السياسية والإقتصادية والإيديولوجية والثقافية والتعليمية ، أنها عالية كفاح ممتدة متكررة معقدة ، إنها مثل

أمواج البحر أحياناً ترتفع عالياً وأحياناً تخبو إلى أسفل وبين هذه وتلك قد تسكن وقد تضطرب » . أن القصد من الجدل حول دكتاتورية البروليتاريا هو إستمرارها لفترة طويلة غير محددة الأجل إلى جانب الحزب الشيوعى « الذى يعتبر طليعة البروليتاريا الذى لا بد من وجوده طالما وجدت دكتاتورية البروليتاريا » (٣) .

وعند ماوتسى تونج لا ينتهى الصراع بإنشاء الدولة الشيوعيه ولكنه يتخذ شكلا جديداً . إذ تستمر المتناقضات حتى بعد قيام الإشتراكية فى بلد ما (تلك المتناقضات بين التقدم والمحافظة بين التقدمية والتخلف بين الإيجابية والسلبية) تناقضات حتى بين قوى الإنتاج وظروف الإنتاج . كتب ماوتسى تونج عام ١٩٥٦ يقول أن « الإنسانية لا زالت فى شبابها وأن الطريق الذى عليها أن تقطعه أطول بكثير من ذلك الذى قطعته » (٤) .

وعند معالجة هذه التناقضات على الدولة أن تمارس سلطات أكثر فأكثر وعند تعليقه على قول برتراند راسل حول « الشانجشا » الشهير وما زعمه راسل بأن الوسيلة إلى الشيوعية تكون فى التربية والتعليم وليس فى الثورة كوسيلة لتغير اتجاهات الطبقات المعنية ولكن ماوتسى تونج أبدى رأيه بأن « الثورة الروسية وكذلك التغير الجذرى فى كل قطر سوف ينمو يوماً بعد يوم أكثر قوة وتعدداً وتنظيما » (٥) .

أن الفارق الخفى بين الماركسية اللينيسة وماوتسى تونج تجاه الثورة الشيوعية هو أن ، الأول يرى إن الثورة عملية سريعة وتتطلب منها أحداث التغير الجذرى بين يوم وليلة أو على الأكثر فى ظرف بضعة سنوات أما الماوتسيه فترى أنه على أى قطر يستمر فى الثورة المستمرة .

٣ - مفهوم الحرب الشعبية

يرجع نجاح ماوتسى تونج ضد فشل تشانج كاى شيك إلى دمج الثورتين اللتين كانتا تعملان حينذاك فى البلد وهما الوطنية والسلطة الامبريالية والديمقراطية كما سماها ماوتسى تونج ضد أصحاب الأملاك الافطاعيين واعتبرهم ماو أنها متداخلتان فهما يعتمدان على بعضهما (وكتب يقول « إذا لم تتم الاحاطة بحكم الامبريالية فان حكم هؤلاء الافطاعيين لن ينتهى ولا يتأتى ذلك إلا إذا ساعدنا الفلاحين على الاطاحة بهم »(٦) أن السبب واضح إذ أن الحرب ضد عدو أجنبي وآخر محلى كان لابد أن تكون حربا ثورية وطنية تشنها الجماهير المنظمة سياسياً ، لقد تطور مفهوم الحرب الشعبية من جانب ماوتسى تونج من الفلسفة الماركسية اللينينية حقا . أن المفهوم قد نشأ تحت ظروف القهر للموقف فى الصين حيث كانت القوى الثورية أقل نسبيا من القوات المسلحة للعدو ، ومن المثير أن نذكر أن ماوتسى تونج قد ركز كل اهتمامه على الجماهير أكثر من تركيزه على السلاح « أن السلاح عامل هام فى الحرب . . كتب ما ذات يوم » ولكنها — أى الأسلحة — ليست العامل الحاسم وأنه الشعب وليست الأشياء هى الحاسمة » ومن ثم كانت الحرب الشعبية ترتكز على أكبر جبهة متسعة من الجماهير . واعتقد ماو أنه لابد من أن يأخذ معه أكبر عدد من تلك الجماهير . ويلاحظ أن شكل الحكومات فى الصين تختلف عنها فى الاتحاد السوفيتى . أن قيام دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد — كما هو الحال فى روسيا لم يكن بالنسبة لماو كافيا لمقابلة المتطلبات الصينية .

كتب ماو عام ١٩٤٥ يقول « أن التاريخ الروسى هو الذى خلق النظام الروسى كما أن التاريخ الصيني لابد أن يضع النظام الصيني » وإذا

كان هناك أى حزب أو جماعة أو فرد خارج الحزب الشيوعى فليس لدينا ما يمنع من التعامل معه ، ومن هنا نرى أن ماو قد تصور « نموذجا ديمقراطيا جديدا للدوله والحكومة ، وذلك من خلال اتحاد الطبقات الديمقراطية العديدة . وكان يرى أنه بانشاء « كتله من أربع طبقات » تشمل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية أنها تصلح كأساس لبناء السلطة فى الصين (٩) وحاول ماو تطوير جبهة متحدة فى بلده وأن يحصر التناقضات الطبقية ويسيطر عليها بنفسه على مستوى يقل فيه العداء نسبياً .

٣ ـ ماوتسى تونج : وسائل الثورة :

تكمن الخاصية المميزة لثورة ماوتسى تونج الشيوعية فى الصين فى أنه اعتمد أكثر على التعبئة السياسية للفلاحين أكثر من اعتماده على البروليتاريا .

ويرى جميع الماركسيين أن الفلاحين يمثلون قوة ثورية هامة ولكن لم يستطع أحد منهم قبل ماو أن يدرك أن الفلاحين يمكن أن يصبحوا طلائع الثورة الشيوعية . بل أن ماركس كان ينظر إلى الفلاحين على أنهم طبقة توجهها الملكية وتتصف بالرجعية النسبية كما تصور هو وأنجلز أن الثورات الاشتراكية قد بلغت نموها الكامل فى ظل البلاد الرأسمالية المتقدمة بعد أن وصلت قوى الانتاج إلى درجة قصوى من الإنتاج والتى يسمح بها النظام . وتصور لينين قيام بعض الثورات فى مجتمعات آسيوية يغلب عليها الزراعة ولكن كان رأيه أن ذلك ممكن أن يتم بمساعدة البروليتاريا . وطبقاً لما ذكره ستيوارت شرام أنه تصور لينين يقرر إدخال عدد جوهرى من الفلاحين إلى الحزب الشيوعى ولكن تحت قيادة البروليتاريا وليس تشكيل حزب من الفلاحين فقط يطلق على نفسه الحزب الشيوعى (١٠)

أن ماو كان أول زعيم شيوعى قوى يعترف بأن الفلاحين قادرين على القيام بعمل ثورى مستقل وبهذا نراه يتخطى تصور لينين وستالين فى هذا الشأن . وفى أوائل عام ١٩٢٦ ، كان قد تأثر تأثرا عميقا بما كان يعانيه الفلاحون فى مقاطعة كيانجو ومقاطعة تشكيانج وحركات المقاومة عندهم(١١) . كان ماو يعتقد ويؤمن بالقاعدة الريفية والطبيعة الزراعية للثورة ومن ثم استخدام مصطلح « الثورة الديمقراطية الجديدة » قبل عام ١٩٤٩ ودكتاتورية الشعب الديمقراطية » (أكثر من استخدام دكتاتورية للبروليتاريا) بعد ما وصل إلى السلطة .

ويؤمن ماو ببناء ووضع نواة تنظيمية للصراع الثورى فى الريف وبعد تضامن هذه النواة يستخدمها لتطويق المدن . والأسلوب الذى اتبعه فى الفترة المتقدمة والذى عرف بخط ماوتسى تونج كان يهدف به إلى :

(أ) الوصول إلى منطقة معينة ووضعها تحت السيطرة السياسية والعسكرية والإدارية للحزب الشيوعى .

(ب) إدخال نظام الاصلاح الزراعى الأولى هناك .

(جـ) مساعدة الناس فى حياتهم اليومية بكل أنشطة الرخاء وكسب تأييدهم الكامل .

(د) تلقينهم مبادىء الشيوعية .

(هـ) تقديم التدريب العسكرى إلى أكبر عدد من الشعب .

(و) خلق وحدة عاطفية بين الشعب والحزب وقواته المقاتلة .

وقد تلى هذا الأسلوب نجاح كبير فى كل من مقاطعات بنيان وشمال شنسى ومنطقة الحدود الشمالية الغربية وجنى مخترع هذا النظام أولى ثماره.

٤ - دور الجماهير :

عبر ماوتسى تونج عن أهمية دور الجماهير واعتماد نجاح الثورة عليهم أكثر من اعتماد ذلك النجاح على أى من ماركس وانجلز بل وبصوره لم يدركها ماركس أو لينين أو ستالين . وإذا كان لينين يرى أنه لابد من إستخدام المهارة التنظيمية والمعارف الفنية فى كوادر الحزب كى يحدث التغير الاجتماعى إلا أن ماوتسى تونج يضع كامل إيمانه فى حماس وقوة الخلق والابداع لدى الجماهير .

وفى منشور صدر فى أول يونيو ١٩٤٣ كتب يقول « إن كل الزعامة الحقة هى بالضرورة من الجماهير وإلى الجماهير ، وهذا يعنى بأن نأخذ أفكار الجماهير (وهى مبعثرة وليس منتظمة) وتركز عليها (من خلال الدراسة حتى تصبح مبلورة منتظمة) ثم نذهب إلى الجماهير ونفشر بينهم هذه الأفكار ونشرحها لهم إلى أن يعتنقها الجماهير ويؤمنون أنها منهم ويتمسكون بها ويترجمونها إلى عمل واقعى .... ثم نجمع من جديد أفكارا من الجماهير ونقدمها لهم مبلورة منظمة . . وهكذا بحيث تصبح الأفكار أكثر صحة وحيوية وخصوبة فى كل مرة[١٢] ويستطرد ماو فيقول « أنه كلما كان الصراع أكثر ضراوة كلما زادت حاجة الشيوعيين إلى أن يوثقوا الرابطة بين زعامتهم وبين مطالب الجماهير[١٣] وذلك بهدف إبطال مفعول الطرق العلمية فى الزعامة أو القيادة حتى لا تنقلب إلى طرق ذاتية شخصية أو بيروقراطية وإستخدام طرق الزعامة العلمية للتغلب على مشاكل الأخيرة . إن الزعامة الفردية أو البيروقراطية لا تفهم مبادىء الجمع بين القيادة مع الجماهير أو إستخدام العام مع الخاص[١٤] .

لقد كان تركيز ماو الأساسى على ما أسماه تحول وعى الجماهير . . إذ

يقول فى حديث يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٤٤ « أن كل المفكرين يجب أن يتخلصوا تماماً من تلك العادة السيئة عادة عزل أنفسهم عن الجماهير إذ يجب أن يهبوا أنفسهم للجماهير بروح من إنكار الذات وأن يلتصقوا بالعمال والفلاحين والجنود (١٥) » « إن العمل من أجل الجماهير يجب ألا يبدأ بالأوامر أو الضغوط . وما لم تفيق الجماهير من غفوتها وتصحوا إرادتها فإن أى عمل يتطلب المساهمة من جانبهم سوف يكون عملا شكليا أجوف وسوف يبوء بالفشل » (١٦) .

إن معظم مهمة إعادة البناء الإقتصادى على مستوى القرية بل والمدينة كان يتم من خلال الجماهير والتى كان يقذف بها فى تلك الحركات . كما أن معظم الإصلاحات فى الصين مثل الإصلاح الزراعى وإعادة تنظيم الزراعة وتطوير الصناعات الصغيرة قد تم من خلال آلاف من أعضاء الحزب الذين يجوبون القرى ينظمون الفلاحين . وإن أول مجهود فى هذا الصدد قد تم فى حملة التصحيح عام ١٩٤٢ ، والتى كانت تهدف ليس فقط إعطاء التدريب الأساسى على الإيديولوجية (أيديولوجية ماركس ولينين) لعدد كبير من الناس من كافة الطبقات بل تلقينهم عليها من خلال تفسيراتهم وفهمهم للماركسية وقد تبع ذلك الإصلاح الزراعى من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ ثم جاءت الحملة ضد الثورة المضادة فى المدة بين ١٩٥١ — ١٩٥٢ ثم الحملات الثلاث والخمس الخاصة بالعمل والمال ودوائر الصناعة فى ١٩٥١ — ١٩٥٣ ثم بحملة أخرى ضد « الثورة المضادة المستترة » ثم حملة هوفانج وحملة المائة زهرة وحملة ضد اليمينيين . ثم شنت حركة القفزة التقدمية الكبرى عام ١٩٥٧ بهدف تخطى وتجاوز البلاد الرأسمالية مثل المملكة المتحدة خلال ١٥ سنة وفى خلال شهور قليلة من عامى ١٩٥٧ — ١٩٥٨ وطبقاً التقارير الرسمية

من بكين تم إرسال ١٠٠ مليون فلاح للعمل فى مشروعات حفظ المياه وقد أنجزوا ما يقرب من ٥٦٠٠٫٠٠٠ ألف مليون متر مكعب من الأرض والحجارة (١٧).

إن معركة الحديد والصلب تضمنت تجميع خام الحديد والكوك من كل المصادر الممكنة وصناعة الصلب فى أفران ذات أحواض خلفية ولقد أخذت صناعة الصلب بشىء من الحماس لدرجة أنه فى منطقة جبل تشنكتج لم يكن يهم أن يكون الفرد عجوزاً أو طفلا فى العاشرة وما إذا كان عاملا أو فلاحا أو من كوادر الحزب أو ربة بيت فالجميع يحمل المطرقة والسلة وجرى إلى الجبال عندما كانت مظلمة لقد أصبح النور الآن فى كل مكان وصوت الإنفجارات يستمر طوال الليل (١٨)، وقد وصلت تقارير أخرى لين — بى فى إقليم كوانتونج وحيث أن القفزة الكبرى ١٩٥٧ — ٥٨ لم تثبت نجاحاً كبيراً فى الإقتصاد فقدا نصب كل إهتمام ماوتسى تونج على مظهرها الخلقى أو المعنوى وإنخراط الجماهير فى عملية ثورية.

أما الثورة الثقافية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ كانت جهداً على نفس الإتجاه على الرغم من عظم حجمها. ومها تكن تلك الثورة الثقافية قد أحرزت نجاحا فان ماو قد عبر بشدة عن رأيه بأنه سوف «يكون هناك بالضرورة ثورات ثقافية أكثر من ذلك «فى المستقبل». أن قضية من سوف يكسب فى الثورة يمكن تقريره، أو تحديده على مدى فترة تاريخية طويلة. وإذ لم يتم معالجة الأمور بشكل سليم فإن ذلك يؤدى إلى بعث الرأسمالية كى تحل على الشيوعية فى أى وقت مستقبلا» (١٩). لأن الثورة عند ماوتسى تونج ليست فى الإستيلاء على السلطة فقط بل تعنى إستخدام تلك السلطة لتغيير المجتمع. لقد كان ماو يحمل مفهوم مشاركة الشعب فى إعادة

البناء الوطنى وخططه أكثر مما تصور ماركس ولينين وستالين . وكان ماو يرى أن الوعى السياسى لا يظهر من تلقاء نفسه بين البروليتاريا ولكن يجب حقنه أو تلقينه على أيدى الصفوة أو الطليعة إلا أن هذا الأمر عند ماو يكمن فى أن المبادرة الحقيقية تأتى دائماً من الجماهير « إن الرجال ليسوا عبيداً للحقيقة الموضوعية وأن وعى الإنسان يجب أن يكون متوافقاً مع القوانين الموضوعية بتطور الأشياء لكن النشاط الذاتى الشخصى للجماهير الشعبية تستطيع أن تعبر عن نفسها بكل مقياس كامل وأن تتغلب على جميع الصعوبات وأن تخلق الظروف الضرورية وتستمر بالثورة قدماً إلى الأمام وبهذا المعنى فإن « الذاتى والشخصى يخلق الموضوعى »(٢٠).

٥ - نظرية ماوتسى تونج عن الثورة الدائمة :

يعتقد ماوتسى تونج أن الثورة أساساً تكون فى الريف وفى جماهير الفلاحين وهذا هو السبيل الوحيد ، فى نظره لإعطاء طبيعة دائمة للثورة ولإزالة التناقضات الموجودة بين مختلف الطبقات فى المجتمع أو بين الحكومة والمجتمع ككل أو بين القادة والمحكومين . ولقد إستخدم تعبير « الثورة الدائمة » أول ما إستخدم فى ٥ مايو ١٩٥٨ بواسطة ليوتشاوتشى فى حديثه أمام مؤتمر الحزب . ولكن نظراً لأن أحداث الثورة الثقافية قد أوضحت أن ذلك كان نظرية ماوتسى تونج وتعبير عن شخصية تؤمن بالتحول فى كل من الإنسان والطبيعة ، وكان ماركس يرى أن الثورة يمكن أن تحدث من جانب الطبقة العاملة فى حين أن لينين قد تجاوزها إلى الفلاحين الآسيويين المتخلفين مع تحفظه على ضرورة الزعامة الأوربية والتى تكون من الطبقة العاملة ، أما ماو فيرى أن جماهير الفلاحين فى الصين والبلاد الآسيوية الأخرى قادرة على لعب الدور الثورى وكان تصريحه بأن الصين سوف

تقدمية شيوعية كاملة قبل أن يقدمها الروس . وقد توجه بإقامة الكوميونات الشعبية التى تقوم على فكرة أن الفلاحين أكثر من الطبقة العاملة هم الذين يمثلون طليعة الثورة . ولقد نشأ هذا من وحى فلسفة ماوتسى تونج التى ترى أن الإرادة أكثر أهمية من المعرفة وأن العمل أكثر أهمية من النظرية.

وفى الحقيقة نجد أن القدرة على تعبئة الجماهير إعتبرت ذات أهمية كبرى فى الثورة الصينية أكثر من الإهتمام بالمعرفة الفنية . أن مقدمات الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى التى إندلعت فى نوفمبر عام ١٩٦٥ وأجتاحت الصين من أقصاها إلى أقصاها كانت غضبة لم يسبق لها مثيل ويمكن أن نعزوها إلى ماوتسى تونج وردود فعله الشخصية إزاء فشل القفزة التقدمية الكبرى عام ١٩٥٨ . إذ أن الحزب الشيوعى الصينى حينئذ — وطبقا لما كان يشاء منه ماوتسى تونج — قد إستبدل ما عرف بإسم عادة الفدائيين فى تعبئة الجماهير من أجل الإنتاج فى مجال الصلب ، إلى إتباع أسلوب الحوافز المادية فى دعم الإنتاج كما أن النتائج الإقتصادية كانت مؤثرة.

ومن جهود ماوتسى تونج الشخصية كى يعيد تأكيد زعامته للثورة الصينية تلك المحاولة التى أراد بها أن يثبت أن زعامته للثورة تسمو على زعامة الحزب الشيوعى وذلك فى سبتمبر من عام ١٩٦٢ وذلك فى الاجتماع العاشر للجنة المركزية عندما حث الشعب على « ألا ينس الصراع الطبقى » وقد تمت مناقشة تلك المشكلة على نطاق واسع فى المؤتمر التاسع لرابطة الشباب الشيوعى فى يونية عام ١٩٦٤ . وفى يناير من عام ١٩٦٥ عين ماوتسى تونج للمرة الأولى أسماء الأشخاص الذين هم فى مراكز السلطة ولكنهم يسلكون سبيل الرأسمالية ، وكان يقصد من تلك الإثارة أذكاء روح الحركة التعليمية الإشتراكية ، والتى وصفت بأنها « جهد المراد به

ثنقية المجالات السياسية والإقتصادية والتنظيمية والإيديولوجية ، فى البلد (٣١) . وفى نوفبر شنت الثورة الثقافية .

٦ ـ الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى :

فى هذه الثورة كان ماو يتحدى دور الحزب والهيكل التأسيسى الثورة ومدى إتساق ذلك ضمن إطار الماركسية — اللينية (٣٢) . وقد أثار ماو مشكلة الحزب وتعارضه مع الشعب ومن ثم حاول أن يحقر ويهون من شأن الحزب ويعلى من دور الشعب — ومثل هذه الحركة لم تحدث من قبل فى تاريخ الحركة الشيوعية بأكملها . فالمعروف أن ستالين قد قلل من بيروقراطية الحزب كى يحتفظ لنفسه بالسلطة ومن ناحية أخرى فقد إعتبر نفسه على أنه يعكس الإراده الجماعية للحزب ، أما فى حالة ماوتسى تونج فلم يسمح بتاتا للحزب بأن يسيطر عليه — وكان ذلك يتم من خلال حملات التقويم المتكرره من ناحية والتى كانت ترغم فيها كوادر الحزب على المشاركة ، ومن ناحية أخرى تعريضه المستمر لتنظيم الحزب للرقابة أو لنقد الشعب وذلك على ضوء المعادلة التى تقول « خط الجماهير » وإستخدم ماوتسى تونج — خلال الثوره الثقافية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ — إستخدم الحرس الأحمر كى يشل تنظيم الحزب . ولكن الظروف الفوضوية التى سادت الصين خلال سنوات الثوره الثقافية لم يكن يسمح لها بأن تستمر طويلا ففى عام ١٩٦٧ أنشئت لجان ثورية تتكون من رجال من جيش التحرير الشعبي ومن ثوريي الحزب الجدد ومن كوادر الحزب والدولة القدامى أنشئت فى عده مدن ومقاطعات مختلفة وقد طلب إلى هذه اللجان أن تمسك بزمام السلطة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الحزب ثم إلى الحزب الشيوعى الذى ظهر فى الصين والذى تمخضت عنه

الثورة الثقافية والذى لم يعد حزبا بيروقراطيا حديدى الإطار يحكم البلد طبقا لما يراه البعض — كما يفعل الحزب الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى — ولكنه فى الصين مسئول مسئولية كاملة أمام الشعب وهذا يعنى صراحة مسئوليته أمام ماوتسى تونج الذى ظهر الآن بأنه لا يعكس آمال وإرادة الحزب الشيوعى فقط ذلك الزعم الذى زعمه ستالين من قبل — ولكنه يعكس آمال وإراده الشعب الصينى بأكمله.

« ومن الناحية الجوهرية » كما يذكر ستيوارت شرام فإن « ثورة ماو الثقافية تهدف إلى تجاوز غطرسة الصفوه البيروقراطية والتكنوقراطية وإن تجتث أى جذور لأى تصنيف فئوى قد يطرأ مستقبلا ، وذلك بتدمير وتشويه أى إحترام قد يكنه البعض لوضع المتميز لأى عضو فى الحزب أو لأى خبير يتمتع بمعارف خاصة . وبذلك أصبحت الجماهير من ذلك الوقت فصاعداً تحت إراده ماو وهو مصدر جميع السلطات السياسية وهذه الجماهير كما أوحى ماو إليها بأنها منبع الحكمة والذكاء والتى سوف تمكن الصين من شق طريقها قدما فى مجال التنمية الاقتصادية والفنية دون الإعتماد على (السلطات الأكاديميه البرجوازية الرجعية) ، أو أخصائيين قد إنحدروا فى مزالق المعارف الأجنبية والنظريات الأجنبية (٢٣) . وظهر حديثاً قدر كبير من التركيز على الحاجة إلى زعامة الطبقة العاملة فى الصين ولكن مفهوم الطبقة العاملة فى الصين لا يعنى أولئك الذين يتمتعون بالمعرفة أو المهاره التنظيمية ولكن يقصد بهم الناس العاديون أو كما يصفهم ماوتسى تونج « بالفقراء والمساكين الغفل » وعقب الثوره الثقافية بذل ماو جهدا كبيرا فى إرسال الشباب المتعلم إلى الريف ليس لتعليم أبناء الريف والفلاحين ولكن لكى يتعلموا هم أنفسهم

من الفلاحين الفقراء سواء كانوا من الطبقة المتوسطة أو الدنيا . وكان هذا يعني بالنسبة لماو أن يحول دون النقد وأن يؤدي تدريجيا إلى تقليل الفوارق بين المدينة والريف . ودور الفلاحين في ذلك هو تعليم هؤلاء الفلاحين الجدد كيفية زراعة الأرض وتزويدهم « بالتعليم العميق الخاص بتلك الطبقة » . وعلى ذلك فإن من مسئولية الفلاحين في الصين تعليم الطبقات الحضرية المتدينة وأن يغرسوا فيهم على الدوام الأهداف الثورية .

٧ - نظرة ماوتسي تونج إلى الماركسية اللينينية .

من الأمور التي يثيرها الجدل في فكر ماوتسي تونج ذلك التساؤل وهو ما إذا كان قد قام بإجراء تعديل على الماركسية — اللينينية حتى تتوامم مع الوضع في الصين أو أنه طور نظرية جديدة والتي أصر على أن يطلق عليها الماركسية — اللينية ولكنها تبتعد كثيراً عنها . ففي أوائل عام ١٩٣٨ تحدث ماو عن معنى الماركسية فيقول « أن الشيوعي هو الدولي الماركسي » « ولكن الماركسية يجب أن تتخذ شكلا وطنياً قبل إمكانية تطبيقها « إذ ليس ثمة شيء أسمه الماركسية المجردة « ثم أوضح » بل هناك ماركسية ملموسة فقط » وقد عرف الماركسية الملموسة بأنها « هي الماركسية التي إتخذت طبعاً وطنياً أي ، تلك التي تنطبق أو تطبق على الصراع الملموس في الظروف الملموسة السائدة في الصين وليست الماركسية مصطلحاً معنوياً تجريدياً » .

ويستطرد ماو في صياغة هذه النقطة فيقول « إذا كان الشيوعي الصيني الذي هو جزء من الشعب الصيني العظيم مرتبط بشعبه لحماً ودماً ويتحدث عن الماركسية نائياً بها عن الخصائص الصينية فإن ماركسيته هذه تعتبر

تجريداً أجوفاً ، (٢٤) . وحدث بين سنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٩ تصعيد مستمر فى المطالب والإدعاءات التى وصفت منجزات ماوتسى تونج بأنه نظرى وحتى عام ١٩٦٥ — مع ذلك — نلاحظ أن الوضع الأساسى يبدو هو نفسه فى عام ١٩٣٨ بمعنى أن فكر ماوتسى تونج قد أعتبر على أنه « تطبيق للحقائق الشاملة فى الماركسية اللينية ... وذلك فى الممارسة الملموسة فى الثورة الصينية ، ولكن فى أغسطس عام ١٩٦٥ نجد أن فكر ماوتسى تونج قد توحد أو تطابق تماماً مع الفكر الماركسى اللينينى (٢٥) .

ويبدو أن التغير فى الموقف يرجع إلى ذلك الشقاق المتزايد بين الصين والإتحاد السوفيتى وأدعاء الصين بأنها هى — وليس الإتحاد السوفيتى — الوريث الحقيق للماركسية اللينينية .

وفى السنوات الأولى كان من رأى ماوتسى تونج أن الماركسية اللينية — أو المادية كما يحلو للبعض أن يسميها تشتمل على مفاهيم الحرب الشعبية وخط الجماهير والثورة الدائمة وأنها أكثر إنطباقاً على الظروف الغربية فى الصين فقط . ولكن فى نهاية الخمسينات نجده قد كون مفهوماً بأنها تنطبق على « المناطق الريفية فى العالم » أو على كل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وفيها تتطلب وتنمو وتطوق وتستولى على « مدن العالم » أو أمريكا الشمالية ودول غرب أوربا . وفى عام ١٩٦٧ إعتبر هذا المبدأ بأنه « سلاح قوى لتغيير العالم » (٢٧) . وفى عام ١٩٧٠ رأى ماوتسى تونج فى تزايد المعارضة لسياسة الرئيس نيكسون فى الولايات المتحدة « بأنها السنة اللهب لحركة الجماهير الثورية » وعبر عن وجهة نظره بأن « الصراع الثورى لشعوب أمريكا الشمالية وأوروبا وما وراء المحيطات ينمو بضراوة » . وتعتبر فيتنام

درساً عظيما فى هذا الصدد . « إن الشعب فى أى بلد صغير بمقدوره أن يهزم العدوان من قبل قوة عظمى ما دامت تتوفر له الجرأة على النضال وحمل السلاح وأن يملكوا بأيديهم مصير بلدهم »(٢٨) .

٨ ـ إنجازات ماوتسى تونج وأوجه القصور :

إن منجزات ماوتسى تونج هى ملحوظة فى الحقيقة . أن إقتصاد الصين ونموه وتطوره كان أكثر سرعة عن بلد آسيوى آخر لا يتبع الخط الشيوعى فى التنمية . لقد أقام ماو فى الصين نظاماً سياسياً قوياً له جذور عميقة بالإحساس بالولاء لأهداف الشيوعيين فى الصين بل حتى ولاء له أولا . لقد حول الصين إلى قوة عسكرية كبرى لديها أسلحة رهيبة لها طابع التدمير الشامل ولكن مع محاولاته لترشيد الشيوعية وبناء نمط جديد من الحضارة ولكن هل نستطيع القول بأن الصين قد أخذت نمطاً فى الحياة الوطنية يختلف عن نمط الحياة فى الغرب ؟ إن ما أراد أن يفعله لينين فى روسيا فعله ماوتسى تونج فى الصين ومثل مايهمه فى بادىء الأمر بناء نظام قوى فى الدولة يقوم على الإستخدام الكامل للعلم والتكنولوجيا . وأزاء التناقضات الخارجية والداخلية التى تواجهها الدولة يرى ماوتسى تونج معالجتها من خلال نفس أسلوب القوة والعنف التى إستخدمته روسيا — أما إدعاؤه بحل التناقضات الداخلية بتعبئة الجماهير والضغط بها على الخارجين عن خط الجماهير يختلف هنا أن ماو يدرك تماما أوجه القصور فى الإتحاد السوفيتى ولكنه لا يدرك أوجه قصوره عنده هو فى الحقيقة يتجاوز ماو وماركس ولينين فى دفاعه عن سلطة الدولة . أن ماركس كان يرى أن تتلاشى الدولة تدريجياً فى حين أن لينين يرى أن هذا التلاشى سوف يستعرض وقتاً طويلا ولكنه كان يؤمن بها . ولكن ماو يرى أن التناقضات من نوع ما أو

آخر سوف تظل قائمة طالما أن العالم بأكمله لم يتغير — ربما على الطريقه الصينية — وأن التحول الإجتماعى لآخر فرد فى الصين لم يحدث بعد حتى الآن .

ويعتقد ماو لذلك فى إقامة بناء إقتصادى سياسى قوى جداً أقوى من البناء السوفيتى أو الولايات المتحدة اليوم .

إن نظرية ماو عن الجماهير — على الرغم من إبتعادها كثيراً عن ماركس ولينين يعتقد أن تعمل عملها داخل زعامة الحزب ، فبدون الحزب لا يمكن أن تكون هناك ثورة ، « وبدون حزب ثورى يقوم على النظرية الثورية والأسلوب الثورى لماركس ولينين وستالين » كتب ماو فى نوفمبر ١٩٤٨ ، لا يمكن قيادة الجماهير العاملة والجماهير العريضة لشعبنا كى يهزموا الامبريالية وكلابها المسعورة » (٢٩). ولقد ردد هذا كثيراً فيقول أيضاً : « بدون جهود الحزب الشيوعى الصينى وبدون الشيوعية الصينية كمعين لا ينضب للشعب الصينى لا تستطيع الصين أن تحصل على الإستقلال والحرية والتصنيع والتحديث فى الزراعة . كما أن تعريف ماو « للشعب » و « عدوه » ينطبق على تلك القطاعات من الجماهير التى تنفذ السياسات الإقتصادية والسياسية للحزب الشيوعى أما « العدو » فهو الذى يعرقل أو يعارض هذه السياسات .

وبينما يعتقد ماو نظريا فى إخضاع الجيش للحزب إلا أنه يعامل الجيش الأحمر الصينى كهيئة مسلحة لتنفيذ المهام السياسية للثورة ، وهو على هذا النحو يكون فى إطار السيطرة السياسية الكاملة أو الشاملة إذ أنه من خلال كل هذا المركب وعلى رأسه ماو لابد من تنفيذ خط الجماهير

ويؤمن ماو بالمركزية الديمقراطية المبادئ — التي تسود فيها المركزية على الديمقراطية .

ومن خلال كل ما قيل عن خط الجماهير والتطوع وضرورة حدوث المبادرة من الشعب إلا أن مذبحة الخصوم السياسيين في الصين كانت تتم على نطاق واسع . وحسب التقديرات السوفيتية يصل العدد إلى ٤٫٦٤ ثم ٢٫٨ في السنوات ١٩٤٩ — ١٩٥٢ وتصل ٣٫٦ في السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٧ ، ٧٫٠٦ في السنوات ١٩٥٨ — ١٩٦٠ ، ٢٣٫٣ مليون في السنوات ١٩٦١ — ١٩٦٥ .

أما التقديرات الأمريكية فهي ٣٠ مليون قتلوا بين الأعوام ١٩٤٩ — ١٩٥٩ وعلى أى حال لا تبتعد كثيراً عن الخطأ وثمة تقدير ثالث يرى أن الرقم المحتمل يتراوح بين ٣٫٤٣ ، ٣٫٧٨ مليون نسمة . ولكن حتى لو كانت هذه التقديرات مبالغ فيها فلا شك أن ملايين عديدة قتلت في الصين بهدف مسايرة الآراء مع السلطة . وبالمثل فإن عدد « المطاردين للثورة » في سجون الصين التي يبلغ عددها ١٠٫٠٠٠ سجن ومعسكرات العمل قدر عام ١٩٥٥ بأن هؤلاء السجناء أكثر من ٢٢٫٥ مليون . وإزاء هذه الأرقام من الصعب التمسك بوجهة النظر التي ترى أن النظام الصيني يقوم على التأييد الإرادي الحر من جانب الجماهير .

وبالقطع فإن ماو يرى أن الأسلوب الوحيد لحل التناقضات العدائية هو أسلوب العنف على الرغم من إنه على إستعداد التنازل بأن التناقضات الغير عدائية يمكن حلها من خلال الأساليب التنظيمية الثورية .

أن الإيمان بالعنف كوسيلة للتغيير الإجتماعي كان أمراً أساسيا

فى فلسفة ماركس . لأن الدولة حينذاك كانت وسيلة إستغلال فى يد الرأسماليين والطريقة الوحيدة للاستيلاء عليها . طبقاً لماركس — هى الإلتجاء إلى الثورة المسلحة . ولقد ناقش ماو ذلك فى عام ١٩٢١ مع برتراند راسل . وفى عام ١٩٢٧ عبر عن رأيه بأن الثورة ليست « مشابهة لدعوة شعبية على حفلة عشاء أو كتابة مقال أو رسم صورة زينية أو التزيين بالزهور » وبهذا الشكل فلا تكون شيئاً مهذباً أو هادئاً «انها عمل من أعمال العنف تستطيع بها طبقة أن تطيح بسلطة طبقة اخرى . بل فى ١٩٣٨ ظهر ماو اكثر وضوحاً إزاء مسألة العنف فيقول : « إن السلطة السياسية تنبثق وتنبع من ماسورة مدفع . . . . إن بعض الناس سخروا منا لأننا « دعاة حرب » نعم نحن كذلك .. إن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تهزم على البرجوازية المسلحة وأصحاب الأراضى إلا بقوة المدفع . وفى هذا المعنى يمكننا أن نقول ان العالم كله يمكن إعادة تشكيله وصياغته بالمدفع ... ان الحرب لا يغلبها (يلغيها) إلا الحرب .. ولكى نتخلص من المدفع فلابد ان نمسكه فى ايدينا . » ان الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة « قادم . وفى مناسبة اخرى » قال هو المهمة الأساسية واعلى نموذج وصورة للثورة فإن هذا المبدأ الماركسى — اللينينى للثورة صحيح على الإطلاق وينطبق على الصين وجميع بلدان العالم » .

الفصل الثانى عشر

غاندى والتغيير الاجتماعى فى الهند

١ - غاندى وسياسة اللاعنف :

إذا كان العنف هو الفكر السياسى الأساسى عند ماو فإن اللاعنف هو مركز الفكر السياسى عند غاندى . ولم يرى غاندى فى أى تناقضات ؛ أنهما عدائية بل بالعكس أنه يرى أن أى عنف لا يلغى الظلم فيقول « أولئك الذين يبحثون وراء تدمير الإنسان أكثر من تدمير سلوكه كلاهما يقعان فى الخطأ إلا وهو عدم معرفة مصدر الشر الحقيقى . أن اللاعنف عند غاندى يرتبط بالصدق الذى كان ضالة غاندى المنشودة وحيث إن الإنسان لا يستطيع بلوغ الصدق المطلق فليس فى مقدوره إذ أن يعاقب غيره . إن الصدقة الحقيقى هو الغاية واللاعنف هو الوسيلة وبدون الإيمان والالتزام باللاعنف لا يمكن الوصول إلى الحقيقة أو الصدق أن اللاعنف عند غاندى ليس أصطلاحاً سلبياً ، ولكن هذا لا يعنى ترك المخطىء ولا مساعدية على الخطأ أو الاستمرار فيه بل أن الأمر يتطلب منك ألا تصاحبه أو تشاركه حتى لو أدى ذلك إلى إيذائه بدنياً وبالنسبة لغاندى أن اللاعنف والحب يسيران جنباً إلى جنب كما يسير الحب مع الحقيقة والصدق ويقول فى ذلك أنهما « توائم » متداخلة من الصعب فصلهم وهما مثل وجهى العملة ،

٢ - الغايات والوسائل :

إن تركيز غاندى الكبير - كما أشارت جون بوندبورات - هو اقامة علاقة صحيحة بين الغايات والوسائل وهى مشكلة فشلت النظرية السياسية التقليدية فى معالجتها . فإذا كانت الغايات طيبة فلا يمكن الوصول إليها بوسائل شريرة . ومن ناحية أخرى إذا أتخذت الوسائل الصحيحة فإن الإنسان لا بد أن يتحرك فى إتجاه الغايات الصحيحة مهما كان التحرك بطيئاً . وتعليقاً على الاعتقاد بأنه ليس هناك صلة بين الوسائل والغايات كتب غاندى عام ١٩٠٩ ، أن هذا القول يساوى فى معناه أن نحصل على وردة بزرع نبات ضار . أن الوسيلة يمكن تشبيها بالبذرة والغاية . . بالشجرة . . إننا نحصد بالضبط ما نغرس وبعد عدة سنوات كتب ، أن تحقيق الهدف يتناسب تماماً مع تحقيق الوسيلة .

إن الغايات والوسائل فى فلسفتى الحياتين متبادلتان ، إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تأتى من خلال وسائل عنف غير شريفة . إذ أن العنف يؤدى إلى الطغيان والإستغلال بصورة ما أو بأخرى . ولكن نوصل العلاقة بين الصدق والغاية واللاعنف والوسيلة كتب غاندى يقول ، إن اللاعنف فى صورته الدنيامية يعنى المعاناة الواعية فهو لا يعنى بجرد الخضوع لإرادة مرتكب الشر ولكنه يعنى افناء الروح كاملة ضد إرادة الطاغية وإن العمل تحت قوانيننا الحالية يجعل من المستحيل على فرد واحد أن يتحدى سطوة امبراطورية ظالمة . .

إن الصدق أو الحقيقة بالإضافة إلى اللاعنف زائدا المعاناه الذاتية تشكل مفهوم ، « الساتياجراها » عند غاندى . أن المعاناة الذاتية

ليست بديلا لعدم القدرة على إستخدام وسائل العنف لكسب نصر على الخصم . وبينما يؤدى العنف إلى إلحاق الضرر إلى الغير إلا أن المعاناة الذاتية تتضمن « إيذاء الشخص لذاته » والتى عند غاندى « جوهر اللاعنف » وهى سياسة إيجابية وليست مسألة الملاذ الأخير . وقد فرق غاندى بين هذه الحالة وتلك الخاصة بالمقاومة السلبية والتى تعنى قلة أو نقص القدرة على إستخدام العنف أو ربما تميل لأن تصبح خطوة إلى العنف . وكان دائماً ينتقد « لاعنف الضعفاء » ولكنه كان يقدر موقف أولئك الذين يستخدمون اللاعنف وهم قادرون على استخدام العنف ولكنهم يتغافلون عنه ويلقون بالمعاناة على أنفسهم . أن المقاومة السلبية يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع إستخدام السلاح . إن المقاومة السلبية تتضمن فكرة مناوشة الطرف الآخر . فلا توجد أدنى فكرة عند غاندى لإيذاء الخصم « يوجد إختيار بين الجبن والعنف » كرر هو دائماً « وفى هذه الحالة أنصح بالعنف » وكما كان الحب عند غاندى هو الوجه الآخر « للاهيزما » فإن الشجاعة تعنى الوجه الآخر للمعاناة الذاتية » » .

٣ - الساتياجراها كأسلوب فى الصراع الثورى :

أن سياسة اللاعنف عليها أن تغرس القدرة على التضحية من أرفع طراز . كيف يتحرر الفرد من الخوف « إن الذى لا يستطيع أن يتغلب على الخوف لا يستطيع أن يصل مرتبة الكمال » ولم يرفض غاندى الصراع ولكنه رفض العنف كوسيلة للحل » وربما كانت هذه أهم شكلة فى كل العصور » حيث يفكر كمخاوق محب للسلام ويرجو ألا يساء فهمه فنجده يرحب « بموقف الصراع » بنفس القدر الذى يشخص فيه الطبيب الكفء العلاج لمرض مزمن . وطبقاً لما يقوله أرنى نايس « كان غاندى ينجذب إلى

مراكز الصراع ، ان الهندى لايعزل نفسه عن الصراع بل يظل فى قلب الصراع منغمسا فى صراع اخوانه المواطنين كواحد منهم . ومن اهم مراكز الصراع يحاول أن يؤدى إلى تقليل العنف بدلا من تجنبه ، أن أسلوب غاندى فى حل الصراع من خلال وسيلة اللاعنف . أن العنف طبقا لتحديده الشديد سوف يزيد ويؤدى إلى تفاقم الصراع بلا حدود . واعتبر تجربة مارتيزبورج لعام ١٨٩٣ أنها اخصب تجربة خلاقة فى حياته حيث أنه قرر أن يختار أسلوب الصرع ومواجهته بدلا من الهروب منه . « أما أن أدافع عن حقوقى أو أعود إلى الهند أو أذهب إلى بريتوريا دون - الاهتمام بالنتائج ، تلك كانت المشكلة التى شغلت ذهنه آنذاك والنتيجة التى توصل اليها هى ان أنه من الجبن الهروب إلى الهند دون ، أن اقوم بالوفاء بالتزامى » . أن الصعوبة التى كنت الاقيها صعوبة سطحية - إذ أنها مجرد عرض لمرض دفين من التمييز اللونى ويجب ان أحاول ان أستأصل شأفة المرض وعلى ان أتحمل المصاعب فى هذه العملية ، أن غاندى لم يهرب من الصراع ولا حاول إن يتحاشاه إذ واجهه مواجهة عريضة فى أطار اللاعنف .

أن اللاعنف يعنى عند غاندى عمل إيجابى وكما كرر مرارا ان اللاعنف يجب إلا يوازن أو تقاس بعدم العمل أو اللاعمل . أنه صورة نشطة من العمل ومارتن لوثر كنج وهو أيضا من أنصار غاندى يحاول ويسعى إلى ان يخلق أزمة ويخرس توترا يرفض المجتمع التفاوض فيه ولكنه يرغمه على مواجهته كقضية ، ويقول ، أنى لاأخشى كلمة التوتر ولقد كنت أعارض على الدوام الالتجاء إلى التوتر العنيف ولكن هناك من التوتر ما هو بناء ولا يتصف بالعنف وهو أمر ضرورى للنمو ، وقد أشار أرنست بيكر بأن التوتر صحى طالما كان عاديا ولا غنى

عنه للنمو سواء فى شخصية الفرد أو الجماعات . والتوتر عند كنج وغاندى يعتبر جزءا مكملا لاسلوب اللاعنف فى العمل المباشر . ويكتب ف . ف . راماتا مورتى (إن المفهوم الغاندى للتغيير الاجتماعى يسعى إلى تقليل الصراع فى مستوى التوتر . وبالمحافظة على موقف الصراع فى أطار التوتر فإن فكر غاندى يحول الصراع إلى « توتر بناء خلاق » لانزم لاسلوب اللاعنف . لقد وجد موقف صراع أساسى ١٩٢٠ — ١٩٢١ — ، ١٩٣٠ — ٣٢ ، ١٩٤٢ وفى مناسبات أخرى عديدة — بأن يصعد هذا الصراع حتى مستوى التوتر حتى يمكن حله باجراء اللاعنف .

٤ — مفهوم غاندى للسلطة :

كان أسلوب اللاعنف لدى غاندى متاحا نظرا لأن هدفه الأولى هو قيام سلطة جماعة ما فوق سلطة جماعة أخرى هى النقطة المركزية فى المنهج الماركسى الماوتسى تونجى فيما عدا تحويل العلاقات الاجتماعية فغاندى إدان النظام ولم يدين الفرد وحاول أن يدمره — إذ لزم الامر — ولكن بطرق اللاعنف واستبدالة بنظام آخر . فقد صرح « أن ثورة اللاعنف ليست هى برنامج للاستيلاء على السلطة ولكنها برنامج لتغيير العلاقات ، وفسر أن عدم تعاون الهند لم يكن مقصودا ببريطانيا والغرب بل عدم التعاون مع النظام البريطانى الذى أقيم فى الهند وأعتقد أنه بنهاية الحكم البريطانى سوف تتحول العلاقات بين بريطانيا والهند إلى مستوى جديد من الاحترام والفهم . وينطبق نفس هذا الكلام على فكرو حول التناقضات الطبقية كتب يقول « أن المطلوب ليس قتل ملاك الاراضى والرأسماليين ولكن تحويل العلاقة بينهم والجماهير إلى شىء

أكثر صحيا وصفاء ، ولم ينكر غاندى وجود « السلطة » السياسية ولم يرفض ظاهرة السلطة تماما وأنه كان فى موضع البحث عن المراكز البديلة للسلطة التى تتفق مع اللاعنف .

أن الصراع حول السلطة — كما يجب أن تفهم السلطة — يحدث دائما من فوز حزب على حزب آخر . ويرى غاندى أن تقرير أو حل الصراع لا يتضمن هزيمة أى من الحزبين بل يؤدى إلى وجود فهم أكثر وحب بين الحزبين . وبينما قضى غماندى حياته كلها فى صراع مع السلطة التى فى يد البريطانيين ووضعها بقوة فى أيدى الهنود إلا أنه لم يستخدم السلطة لاغراض التغيير الاجتماعى أو التنمية الوطنية . أن غاندى إستخدام اللاعنف كبديل للسلطة ، فقضى الاشهر الأخيرة من حياته فى محاولة كبت وقمع الطائفية فى الهند ليس من خلال سلطة الدولة التى أقامه فى دلهى ولكن باستخدام اللاعنف كبديل لسلطة وأن نجاحه فى الجهد الذى بذله يعنى أنتصار اللاعنف وليس سلطة الدولة .

أن الفرق الاساسى بين كل من ماركس ولينين وماتسى تونج وغاندى فى الحقيقة هو أن الثلاث الأول يركزون مبدئيا على الدولة . أما غاندى فيعتبر المجتمع المجال الأول للعمل وإذا كان المجتمع أن على علم بحقوقه وواجباته يستطيع دائما أن يضع الدولة أمام مسئولياتها . وإذا اخطأت الدولة يستطيع المجتمع أن يصححها دائما ، وإذا أصبحت الدولة مستبدة فان المجتمع من خلال أصراره على الحقيقة واللاعنف يستطيع أن يثنيها تحت ضغط منه ومن ناحية أخرى إذا كان المجتمع ضعيفاً غير منظم لا يعلم حقوقه غير مكترث بالنظام السياسي فإن من السهل على السلطة السياسية أن تستحوذ

على حقوق الأفراد . ولم يكن غاندى فوضويا ، أنه يؤمن بالدولة وبالسلطة السياسية الذى تمارسها ولكنه أوضح الفارق بين الدولة والمجتمع . وعلى العكس من علماء السياسة الغربيين الذين يقسمون إلى رجل سياسى ورجل غير سياسى ثم يقسمون الرجل السياسى إلى تقسيم فرعى يضم رجل السلطة والباحث وراء السلطه والذى لا سلطة له أما غاندى فيرى أن جميع أفراد المجتمع ليس لهم الحق فى السلطة السياسية ولكن عليهم واجب المساهمة فيها ولكن يتطلب ذلك بعض الرجال المتمرسين على أسلوب الساتيا جراها الذين — من خلال جهودهم — تكون الدولة مسئولة أمام المجتمع . ومشيرا إلى المنظمات البناءة التى أقامها فى المجتمع قال ذات مرة : « أننى لم ارسلهم إلى البرلمان إننى اريد منهم ان يكونوا ضوابطا للبرلمان وذلك بتعليم وتوجيه الناخبين » وقبل حصول الهند على الاستقلال من النادر ان قبل غاندى مركزا رسمياً فى المنظمات السياسية . أنه كان رئيساً للمؤتمر الوطنى الهندى مرة واحدة فقط . ولكنه صدم بالصراع حول السلطة الذى ظهر فى المؤتمر وطلب من العاملين ذوى القدرات البناءة بأن يبتعدوا عن سياسة السلطة وما يتصل بها ونصحهم بأن « خذوا معكم جميع المنظمات البناءة ، ونقوا أنفسكم من جميع الحزازات والضغائن وأطردوا من أذهانكم كل فكره تتعلق بالاستيلاء على السلطة . . وهنا يكون الخلاص وليس ثمة طريق غير ذلك » .

نظرية الساتيا جراها Satgarraha بعض الملاحظات :

ان الساتيا جراها كانت سلاح غاندى الرئيسى فى الكفاح ومن خلال بحثه عن الحقيقة واللاعنف لجأ إلى اتباعه فى جنوب أفريقيا

والذى حل به نزاع العمل فى أحمد أباد وكذلك معاناة الفلاحين فى بار دولى وفى أماكن أخرى قليلة . وكان غاندى يرى ضرورة أشراك أكبر عدد من الناس فى الساتيا جراها . وكان يؤمن إيمانا قويا بأن النضال لصالح الجماهير كان يجب أن يتم بواسطة الجماهير انفسهم . وعندما يتحدث عن الجماهير كان يعنى السياق الهندى أى ذلك الجمع الغفير من الفلاحين فى بلده والذى يرى ضرورة أشتراكهم فى الصراع . ولكن التكتيك يمكن تطبيقه فى حل الصراعات العمالية والطبقية أو حتى الدولية ولقد عاش غاندى حتى رأى الطاقة الذرية واستخدمت ضد الانسانية فى اليابان ولكن هذا قوى إيمانه باللاعنف . وفى الواقع كان يرى أن المبدأ الخلقى الذى يجب رسم استراتيجيته ، للتحكم فى القنبلة الذرية وان على الانسان أن يخرج من العنف من خلال اللاعنف فقط .

ويضع اللاعنف وأسلوب الساتيا جراها بل ويمكن أن يتخذ شكل الامتناع عن الطعام أو الاضطراب العام أو تحدى الجماهير للقوانين بل حتى أقسامة حكومة موازية أو فى الظل . أن عدم التعاون على ضرر اللاعنف كان هدف غاندى الاساسى ضد النظام وليس ضد الأفراد ولذا دعا شعب الهند إلى عدم التعاون مع السلطة البريطانية وحثه على عدم تزويد تلك السلطة بالرجال أو المال حتى يكتسبوا حقوقهم فى المساواة . وطلب من الشعب إلا يقوم بأى وظائف تهم الحكومة وطلب منهم الاستقالة من المجالس المحلية وأن يخرجوا أولادهم من المدارس والجامعات التى تديرها الحكومة . وطلب من الشعب بان يفكر فى إقامة المدارس والكليات الوطنية على أساس التطوع . إلى جانب مقاطعة

المحاكم البريطانية وإقامة محاكم وطنية والبضائع الاجنبية مع تنمية الصناعات الريفية . وحملات العصيان المدنى التى شنها عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ كانت أساليب رقيقة من عدم التعاون ، فيقول « أنك تساعد فى الإدارة بشكل فعال إذا اطلعت . . . كما أن عصيان قوانين دولة شريرة ظالمة هو واجب عليك » .

وكان يرى فى الساتيا جراها ردا على الامبريالية اليابانية والألمانية . بمعنى أن على البلاد التى تتعرض للهجوم عليها أن تجهز ملايين من الحواجز والأسوار البشرية على الحدود وان يدعى المهاجم للسير فوق هؤلاء البشر بمدافعهم ودباباتهم ومدرعاتهم . وأن فلسفة الدفاع هذه كما يقول « هو أنه لو ظهر نيرون جديد فإنه لا يخلو من قلب وأن موت وجرح طوابير اللانهائية من البشر العزل لايملكون سوى الاحتجاج السلبى فلابد أن يؤثر فيه . فقد يقتل انسان فى ميدان المعركة لأن شأن المعركة هكذا أما قاتل أو مقتول ، ولكنه لا يستطيع الاستمرار فى قتل من لا يتوقع منه أن يقتله . وإذا حدث أن قام جيش بهذا العمل مرة فلن يستطيع أن يكرر ذلك مرة أخرى .

وقد عرض غاندى فكرة اقامة هذا السور البشرى من الرجال والنساء والاطفال عام ١٩٣١ فى محادثاته فى سويسرا . وقدم نفس النصيحة إلى الحبشة عندما غزتها إيطاليا عام ١٩٣٥ كما قدمها لليهود ضد هتلر فى ألمانيا ١٩٣٨ . كما كانت نصيحته إلى الصينيين والتشيك عام ١٩٣٨ وكذلك « البولنديون الشجعان » وحتى بعد أن تطأ جيوش الغزاة أجساد ملايين البشر وتحتل كل البلاد فان سلاح اللاعنف

وعدم التعاون بما فى ذلك العصيان المدنى وعدم التمثل أو التعامل مع الغزاة بأى صورة . ومن الصعب على المرء أن يتصور أن يقوم للغزلة بالدمار وسط جو اللاعنف . وكان غاندى منطقيا فى محاوراته ويسوق مثلا على ذلك بأن عدد الذين يقتلون فى هولندا وبلجيكا وفرنسا يصل إلى مئات الالوف ولكن هل كان من الممكن أن الغزاة يقتلوا هذا العدد فى حالة الدفاع السلبى باللاعنف .

٦ ـ الساتيا جراها كأسلوب عمل :

لم يقصد غاندى إتباع هذا الاسلوب مع وجود حكومة محتلة ولكن يمكن أن يتم هذا فى ظل حكومة وطنية ظالمة ومن حق الشعب المطالبة بحقوقه على كافة المستويات ويطالب بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مهما كانت تلك الحكومة . فى جنوب افريقيا ظهرت حركة عمال المناجم الهنود ولكن الحركة كانت موجهة للحكومة العنصرية هناك .

وعلى الرغم من ان الحركات قد تكون ضد حكومة أجنبية فإن الغرض هو أحداث عدل اجتماعى ولكن غاندى من حين لاخر يلجأ إلى الحركات الموجهة ضد الإدارة الصناعية أو الرجعية الإجتماعية وتوضح حملات غاندى فى الهند أسلوبا مهذبا متطورا وأحيانا كان يرتكب الأخطاء ولكنه فى الحال كان يعترف بها ويتحاشاها فى حملاته المقبلة ، ومما يميز أسلوب العمل فى أحمد أباد هو الالتجاء إلى الامتناع عن الطعام أو صوم غاندى كوسيلة قوية من وسائل اللاعنف . وكتب غاندى يقول « لقد أدركت أنه قبل أن يكون صالحاً للقيام بالعصيان المدنى يجب عليهم أن يفهموا مضامينه العميقة ومن الضرورى

خلق جماعة من المتطوعين المخلصين المدربين جيدا يفهمون الشروط الدقيقة للاعتقاد ويستطيعون شرحها للشعب ومن خلال وعيهم الدائب يحملونهم دائما على التدريب الصحيح وقصة باردولى التى حدثت فى ١٩٢٨ كانت ظاهرة ملحوظة . واتخذت الخطة الكافية لتعليم الناس معنى هذا النضال واستخدمت فيها وسائل الاتصال الجماهيرية وعقدت الاجتماعات الجماهيرية كما أن جدية الحكومة قد تركت أنطباعا فى القلوب حتى قبل أن تبدأ عملها . وأنشاء غاندى حركة منظمة عام ١٩٣٠ كان فيها أنصار باردزين ومرموقين فى ولايات مختلفة فى الهند .

وقد أوضح ج . بانديو بادهايا أن الساتيا جراها لا تنمى وتحافظ على قيم الحرية والمساواة والاخاء فحسب بل أنها الوسيله الوحيدة لتنميتها والحفاظ عليها إلى الحد الاقصى . أنها تنظف الفرد والمجتمع وان الماركسى أو الشيوعى الذى يشارك فى ابادة العدو ، لايعمل بصفته الشخصية ولكن بصفة عضو فى جماعة تهدف إلى تدمير الحريه وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الطبقة التى يحاربها وبالتالى فهو ليس مسئولا عن تصرفاته ولكن التبعه تقع على الذين استخدموه أداة لذلك فقد ألغوا حريته فى التصرف وهم ذوو مسئولية اخلاقية تجاه مايعمل . أما الساتيا جراها على العكس من ذاك فهى تدرب الفرد باستمرار على المسئولية الخلقية لأحداث التغيير فى العلاقات الاجتماعية والمؤسسات ومن خلال ذلك فهو يأبى أن يخرق الحرية التى يتمتع بها الخصم ولكن يخضع نفسه فقط لمعاناة الساتيا جراها وهو بذلك يمثل هيئة كاملة حرة ذات مسئولية اخلاقية فردية ومن هنا

يسمح للعدو بأن يتصرف بأسلوب مماثل وفى النهاية يخرج شخصاً محرراً فى نهاية الصراع .

تركز الساتيا جراها على قيمة المساواة وتدريب الفرد على العمل وتطلب منه أن ينظر إلى خصمه كند وليس أدنى أو أعلى منه . وفى موقف مثل هذا تنمحى كل أنواع عدم المساواة وأن الاخوة هى النتاج الحتمى للاحساس بالحب والفهم وليس فى نيته أن يحصل على السلطة أو السيطرة على الآخرين سواء كان ذلك على نفسه وفى حزبه أو فى الطبقة التى ينتمى اليها ولكنه مهتم فقط فى ضمان وجود الأمن والعدالة وهو يكون أصدقاء جدد حتى لو كانت بخطى بطيئة تؤدى فى النهاية إلى تدمير النظام أن الاخاء عند غاندى هو شرط مسبق للحرية والمساواة . وعندما يصل الساتيا جراها إلى نقطة تحقيق الأهداف والقيم المرجوة دل ذلك على نجاحها بل أنها تبرهن على أنها أمضى سلاح لحل الصراع سواء كان بين أفراد أو صراع إجتماعى أو وطنى أو عالمى .

٧ ـ غاندى والنظرية السياسية :

لم يكن غاندى بالتأكيد فيلسوفاً سياسياً ولم يكن تدعى لنفسه ذلك ، ومن الصواب أن نصفه بأنه رجل عمل أكثر منه فيلسوفاً سياسياً والذى يتضح من حقيقة أهتمامه بالوسائل الأكثر من الغايات ولذا كانت الساتياجراها أسلوب عمل وليست فلسفة تنشأ نتيجة للتجارب المستمرة مع الحقيقة والصدق فى حياة طويلة من المعاناة والتضحية وتخدم الدولة . وكان غاندى يتعامل مع الأحداث والطرق والوسائل المقترحة لتغييرها إذا أحس أنه غير راضى عنها وبالتالى يقوم بمبادرة شخصية

منه فى هذا الشأن . وحتى مع عدم كونه فيلسوفاً بالمعنى التقليدى أسهم غاندى إسهاماً كبيراً فى النظريه السياسية بتطوير وإقتراح أنجح الوسائل لأحداث أكثر تغير فى الدولة والمجتمع . إن النظرية السياسية . كما أوضح جون بوندمدانت — تهتم بأهداف وغايات العمل السياسى إلى جانب الوسائل التى تؤدى إليها . أما الفكر السياسى التقليدى فيرى عزل الغايات عن الوسائل من خلال فلسفة العمل وأن هذا الإسهام كما أشار بونديوانت . لم يكن الوحيد فى تطوير المنهج السياسى والإجتماعى أنه يمتد حتى يصل ويغطى مملكة الفكر السياسى ويتحدى الافتراضات الجوهرية والتيار الأساسى للنظرية السياستة .

٨ — غاندى : هل هو محافظ أم ثورى ؟

هل كان غاندى محافظا ؟ إن خلفيته العائلية وتربيته توحى بذلك ولم يكن تقليدياً بالمعنى البسيط لهذه الكلمة مع أنه أستخدم النمط التقليدى من أجل أحداث التحديث . أن المحافظة مع ذلك هى نظرية سياسية تقوم — كما أشار بونديورانت على خصائص أربع :

١ — إحترام المؤسسات القائمة خاصة تلك التى تتصل بالدين أو الممتلكات .

٢ — أحساس قوى بالاستمرارية فى النظام الإجتماعى .

٣ — الإعتقاد بقلة قدرة الفرد والعقل إلى الإنحراف بالتغيرالإجتماعى عن مساره .

٤ — إحساس قوى بالولاء إلى وضع أو مركز الإنسان فى الحياة .

إن دراسة فكر غاندى توضح أن الوضع أو المركز الذى يتخذه الفرد

ونظرته إلى الأمور بعيداً جداً عن المحافظة . إن إهتمام غاندى الاساسى فى الحياة كان بالفرد كما أن أحترامه للدين لم يكن بالمعنى التقليدى إذا كان يؤمن « بالحقيقة الأساسية لجميع الأديان فى العالم » . أما فيما يخص موضوع الملكية فقد كان يؤمن بالمساواة — الإقتصادية والتى لا تعنى عنده أن يمتلك كل فرد نصاباً من السلع مساوياً للآخر . وكان يؤيد المقاومة بلا عنف لأصحاب الأراضى والرأسماليين . وكان يؤيد إصلاح الأراضى .

وبدلا من أن يؤمن بضرورة المحافظة على النظام الإجتماعى والمؤسسات الإجتماعية كما يفعل المحافظون ، قضى غاندى عمراً فى محاولة تغيير ذلك . وكان التحدى الذى أمامه هو النظام السياسى ، ووضع مميزاً بين الدولة والمجتمع وكان يعامل الأخير أى المجتمع بإحترام أكبر ولكنه لم يكن راغباً فى ذوبان الفرد فى المجتمع . أما نظرته إلى القانون فيرى فيه جوهر الإستمرارية ولكن غاندى لم يمانع فى خرق القانون سواء كان من وضع الحكومة الأجنبية أو المحلية إذا تعارض مع الحقيقة.

وثمة مظهر آخر فى فلسفة غاندى المحافظة أنه يرى فى وسع الفرد أن يغير طبيعة التطور الإجتماعى والسياسى . وتركز فلسفته الأولية على إرادة الفرد مستقلة عن الإرادة العامة وهى عند غاندى غاية . ويرى المحافظون أن الناس يجب أن يظلوا موالين وأوفياء للمواقف التى يحددها لهم النظام الإجتماعى والسياسى بمعنى أن المحافظ يضع تركيزاً أكبر على الحقوق . ولقد كرر غاندى كذلك فكرة الواجبات وأن الفرد يجب أن يؤدى واجبه تجاه المجتمع ولكنه (أى غاندى) كان حساساً لأن يعرف الفرد حقوقه فى المجتمع وهو على أستعداد أن يساعده

فى الصراع من أجل ذلك . أن الاعتبار الأسمى عند غاندى هو « الإنسان » ، وأن واجب الدولة هو الوفاء بحاجات أفراده وإذا أهملت الدولة ذلك فلا غبار على الفرد من أن يعصاها ويقاومها .

٩ - التقليدية والتحديث عند غاندى :

نظراً لنقد غاندى للمدنية الحديثة إلا أن هناك إنطباعاً يجعل من الصعب التفريق أو التمييز بين ما إذا كان غاندى تقليدياً أو محافظاً . وكونه نشأ من تراب هذا البلد فهذا صحيح ولكن هذا لا يعنى أن فلسفته السياسية غير جديرة بحل المشاكل المعاصرة بأسلوب ثورى وقد نوه رودولف بأن غاندى « أكبر شخصية تمت على يديه عملية التحديث فى الهند » ، وكان يقتبس نصوصاً من الديانة الهندية والقرآن الكريم والانجيل وديانات أخرى .

وفى الحقيقة أن لجوءه للعقل والمنطق كان قوياً وفعالا كما أن تأثيره الأخلاقى والسياسى قد تجاوز كل الحدود فى الهند وقد حاول أن يصد أولئك الذين وصفوه بـ « مهاتما » ، فيقول « اننى لا ادعى النبوة ولكننى باحث متواضع وراء الحقيقة ومصر على الوصول إليها . . إننى لست أستاذاً ولكنى عبد متواضع خطأ سواء فى الهند أو فى الإنسانية . .

١٠ - هل كان غاندى فوضويا ؟

يوصف غاندى أحيانا بأنه فوضوى . حقيقة أنه تكلم كثيراً عن تلاشى الدولة كهدف يتجه نحوه المجتمع ولكنه يرى ذلك مثلا أعلى فقط بل على العكس من كثير من الفوضويون الكبار حاول أن يعطى تخطيطاً لتنظيم الدولة أو إعادة ذلك التنظيم . وككل الفوضويين كان غاندى ينظر

إلى إزدياد السلطة فى يد الدولة بفزع شديد ويؤمن بالحرية القصوى للفرد . تلك النظره الأخيرة التى تميزه عن غيره من الفوضويين . فعند غاندى الإنسان هو « أساساً كائن اجتماعى » ويتكامل مع المجتمع ان لم يكن مع الدولة . أما الفوضويون فيرون أن الفرد كائن حى وحقوق الفرد عندهم هى كل شىء وإذا انتقصت لابد من العنف للحصول عليها . كما يرون أن استخدام الدولة للعنف خطأ . إما إذا استخدم الفرد العنف لتدمير الدولة فلابأس . أما غاندى فأن المسألة عنده خطأ فى كلتا الحالتين . ويقع على الطرف الآخر من هؤلاء من الفوضويين رجال مثل برودون (١٨٠٩ — ١٧٥٦) وميخائيل باكونين (١٨١٤ — ١٨٧٦) والأمير كروبوتكين (١٨٤٢ — ١٩١٩) ومنهم من هو أكثر إنسانية مثل وليام جودوين (١٧٥٦ — ١٨٣٦) وتولستوى (١٨٢٨ — ١٩١٠) يمكن اعتبارهم جميعاً أقرب إلى منهج غاندى ، فجودوين مثلا يؤمن بأسبقية أو أولوية « حكم أو تقدير » الفرد الشخصى كما يركز على العقل والمنطق بصفته القوة الديناميكية العاملة فى المجتمع . وهى وجهة نظر تقترب كثيراً من غاندى وكذلك إيمانه بالتخلص التدريجى وبلا عنف من المؤسسات السياسية .

أما تولستوى الذى تعلم منه غاندى الكثير « فيرى أن العقل أو المنطق هو فى السعى وراء الخير » ولم ينكر غاندى ذلك ، ولم يرض غاندى — بل رحب — بتدخل الدولة مادام فى ذلك رخاء ورفاهية الشعب ولكن كلما قل تحكم الدولة كلما كان أفضل ، ومع ذلك فكان يرى أن « هناك أشياء لايمكن ان تتم بدون سلطة سياسية » .

ولم يرفض غاندي الدولة ولا السياسة أى الأنشطة التى فى صالح الدولة

والأنشطة التي في غير صالحها ، وعندما يختلف غاندى كثيرا عن الفوضويين سواء في التطرف أو الإنسانية ذلك بأنه استخدم وسيلة إيقاظ الجماهير والعمل الجماهيرى من أجل الشعب الذى يضع أى دولة مهما كانت قوتها تحت السيطرة الملائمة ، وآمن غاندى بالسلطة السياسية . ولكن الفرق الوحيد عنده هو ألا تكون السلطة السياسية « غاية ولكنها وسيلة لتمكين الشعب كى يحسن من حياته في مجالات الحياة » . وغالبا ما يخلط الفوضويون بين السياسة والعنف ، ولكن غاندى يرى أن هناك حدا مميزا فاصلا بين السياسة والعنف على أن ترتبط الإجراءات السياسية باللاعنف . والفوضوى باختصار يهدف إلى تدمير الدولة ، وليس إلى بنائها ، ولكن تصور غاندى بل ان مهمته الأساسية هو تفويض النظام السياسى القائم الذى كان يقوم على العنف والاستغلال — ويتم هذا التفويض خطوة خطوة بطرق غير عنيفة وإعادة بناء النظام السياسى آخر من نوع جديد يقوم على التعاون الحر لكل فرد وأن يعمل للخير ولصالح الإنسان .

١١ ـ غاندى والماركسية :

مثل ماركس اعتقد غاندى في التحول الاجتماعى ويوجد عنصر ديالكتيكى مشترك بينهما . ومع ذلك فان هناك اختلاف أساسى بينهما . ان مبدأ ماركس يرجع أو يستند إلى نظام الظواهر ويصف نظاما ميتافيزيقيا أما غاندى ففلسفته تجد متنفسها في العمل الإنسانى .

ويرى سيدنى هوك ان تلك الفلسفة « هى كل الوحدة الكاملة أو الاستمرارية التى دمرتها عوامل الصراع القائمة ثم تم تشكيلها وأعيد بناؤها بصورة جديدة » وقد استخدم ماركس مبادىء هيجل وطبقها على التغير الاجتماعي ويقترح بأنه يتم « من خلال التأثير المتبادل والتعامل بين

الأفراد وبين ما هو مثالى وما هو فعلى أو واقعى ومن كل ذلك تتوفر لدينا مادة موضوعية تعطينا الوسائل التى تساعد على التغيير » .

ان الوسيلة تنتج من التعامل بين البيئة الاجتماعية والحاجات الإنسانية وهذا حسب ما يراه ماركس — يؤدى إلى الصراع الطبقى — ولربما لم يحدث خلاف أو نزاع بين غاندى وماركس إلا فيما يراه الأخير وهو ماركس فى أن التغيير يتطلب توجيهها اجتماعيا . ومثل ماركس اعتبر غاندى مفهومه ليس فقط بناء أو تركيب منطق — ذلك المعنى الذى استخدمه هيجل — ولكنه توسع فيه حتى يشمل تشكيل العمل الاجتماعى والسياسى . ولكن على العكس من ماركس لم يكن غاندى مستعدا لأن يقبل بأن يكون هذا العمل مخططا تاريخيا مسبقا أو أن يتخذ العمل شكل الصراع الطبقى فقط أو يمكن حله بأسلوب العنف .

ومثل المبدأ الماركسى فى التحول الاجتماعى نجد ان مبدأ غاندى فى ذلك يقوم على فكرة نفى النفى على الرغم من أن غاندى لم يصرح أو يفصح بتعبير دقيق — وأثناء حركة عدم التعاون التى حدثت ١٩٢٠ — ١٩٢٢ حيث دعا غاندى الشعب أن يمتنع عن إرتداء الملابس الأجنبية بل وطلب حرقها ووصف رابندرونات طاغور هذا العمل بأنه إجراء سلبى وكان رد غاندى عليه أن الحكم البريطانى نفسه يقوم على علاقة سلبية مع القطر (الهند) وأن لم تستبدل هذه العلاقة السلبية أو يحل محلها علاقة تطوعية إختيارية فإن الهند لا يمكنها الحصول على الحرية الحقة أو المساواة .

إن رفض اللاحقيقة — حيث أشار هو[٩] — أمر ضرورى للبرهنة والتدليل على الحقيقة . وإن المنهج الذى أرتآه لقيام علاقات مع البريطانيين يمكن تطبيقه على العلاقات داخل الهند . إن الصراع بين العمل ورأس

المال لا يمكن حله بدون التخلص من عدم المساواة بين الطرفين .

وكان غاندى يرى إتخاذ أسلوب الإيحاء طالما أنه يساعد على الوصول إلى الحقيقة . وإن نظريته كانت جزءاً من أسلوب الإيحاء والإقناع ولكن إذا لم تفلح هذه الطريقة لم يتردد غاندى فى إقتراح أسلوب اللاعنف وعدم التعاون وحتى العصيان المدنى بين الفلاحين والعمال — أن الأختلاف بين المفهوم الماركسى والمفهوم الغاندى ليس إذن إختلاف فى الشكل ولكنه إختلاف فى المضمون . إن غاندى أمن بالتحول الإجتماعى ولكنه لم يؤمن بأن طبيعة وأساليب أحداثه تكمن فى التاريخ والصراع الطبقى والعنف . كما أن غاندى لم يحدد بالضبط نوع النظام الإجتماعى أو الإقتصادى والسياسى والذى يمكن أن يظهر . لقد كان غاندى واثقاً من أنه لو أتبعت وسائل اللاعنف فالنتيجة دائماً لا بد أن تكون طيبة .

إن الإختلافات بين غاندى والماركسية لم تكن حول الأهداف ولكن على الوسائل . وقد أشار غاندى إلى محاولات شيوعيي الهند أن يكسبوه إلى جانبهم عام ١٩٢٤ فكتب يقول « أن هؤلاء الأصدقاء البلاشفة ومحاولتهم بذل اهتمامهم بي لن يجعلنى أوافق على إستخدام أساليب العنف مهما كانت الغايات المرجوة نبيلة » وكانت ملاحظته حول النظام الروسى الذى يؤدى إلى سيطرة الدولة على الإنتاج والتوزيع أنه قد يكون محبباً إلى نفسه ما لم يقم على القوة والجبر والعنف . ويرى غاندى إن الفرد لا يستطيع بلوغ المكانة الكاملة فى ظل نظام حكومى لم تدعى إلى المساهمة فيه وأن ينظر إليه بصفته عضواً محترماً . ويستطرد فى ملاحظاته حول روسيا فيقول « عندما أنظر إلى روسيا أرى إن الحياة هنالك لا تروق لى وفى العصر الحديث إننا نطيح بكرامة الإنسان إذا فقدنا الفرد وأصبح

بجرد ترس فى آله أنى أريد لكل فرد أن يكون عضوا ناميا كاملا فى المجتمع » .

ولم يعارض غاندى أسس الشيوعية ولكنه عارضها من منطلق أنها مفروضة على الشعب ومن هنا كان رفض غاندى لأى تغير اجتماعى مفروض ولذلك رفض الاساس الذى تقوم عليه الماركسية ، وإذا كان هناك تمرد إنسانى ضد الماركسية — حسب ماورد فى كتابات الوجوديين واليسار الجديد والنقاد الاجتماعيين — فمعنى ذلك بأن غاندى قد نجح فى وضع أصبعه بدقة على نقطة الضعف الكبرى فى الماركسية أى أهمال الفرد واستبعاده ، ويمكن اعتبار غاندى فيلسوفا عظيما الذى لم يتوقف عن ابداء سخطه واستيائه بالماركسية بل أنه قدم حلا عمليا وحيدا للشكلة .

١٣ — غاندى والديمقراطية اللبيرالية :

من بين النظريات السياسية المختلفة الحديثة وهى المحافظة والفوضوية والماركسية والشمولية والديمقراطية وجد غاندى نفسه أقرب للديمقراطية عن غيرها . ان الديمقراطية تعنى أساساً عملية مستمرة تمتد فيها الحقوق السياسية والقدرة على التأثير فى اتخاذ القرار فى السياسة الاجتماعية إلى تلك الجماعات من المواطنين الذين حرموا منها . وهذا يعنى عند بوتو مور شيئان : أولها أن الديمقراطية ظهرت بمبدئياً كمبدأ وحركة سياسية من جانب الطبقات الدنيا فى المجتمع ضد سيطرة الطبقات الغنية والارستقراطية وثانيها تعتبر حركة نحو صورة مثالية للمجتمع يكون فيه الفرد حاكم نفسه . ان المعاناة العامة والمنافسة بين مختلف الاحزاب السياسية والحكومات النيابية مها علت قيمتها على مؤسسات النظم السياسية الأخرى لايمكن مع

هذا بأنا الكلمة الأخيرة أو القول الفصل فى الديمقراطية . ولكن هذا المفهوم الدنيامى للديمقراطية حل محله مفهوم استاتيكى عقب الحرب العالمية الثانية وفى كتابات فيشيل ومالدهايم وآرون شومبيتر وآخرين حيث رأوا أن الديمقراطية هى حكم الصفوة الذى يتم عن طريق انتخابات دورية . وإذا كانت السارفوداايا هى ايضاح وجهة نظر غاندى إزاء هذه النقطة نستطيع أن نقول ان غاندى لم يرى لزوما لوجود احزاب متنافسة لتحقيق الديمقراطية إذ طالما كانت تلك الاحزاب تمثل طبقات — لابد من استأصالها لصالح الديمقراطية المثالية — فانها أى الاحزاب المتنافسة تؤدى إلى عرقلة نمو الديمقراطية .

وعلى أى فان النظرية الديمقراطية اللبرالية فقط دون غيرها من النظريات السياسية الحديثة هى التى تتمتع بتصور واضح للتغير الاجتماعى وتقوم على مبادىء الحرية والمساواة . انها تمثل الحرية السياسية والمساواة أم القانون وحرية التجمع وحرية الانتخاب . ومع نمو مفهوم الديمقراطية — من خلال عمليات اللبرالية — ومن خلال كتابات لوك وجون ستيوارت مل ، ت . هـ . جرين هناك تركيز أكبر على الوسائل البناءة التى من خلالها تتحقق أهداف الديمقراطية اللبرالية . ولكن هل نجحت الديمقراطية اللبرالية فعلا فى تطوير وسائل مناسبة للتغيير أو حتى أساليب كافيه للعمل ؟ ان تركيزها كان على بناء وتركيب الجهاز السياسى أكثر من الاهتمام بأساليب كافية للعمل . وأن المنهج أو الأسلوب المقبول لاحداث التغير هو من خلال الحوار والمناقشة والذى يذهب إلى حد إلى تأكيد توافق وتلاؤم ، جهاز الدولة مع إرادة التغيير لدى المواطنين . ولكنهم لم يتطرقوا بعيدا حتى يتحدثوا عن التهديد أو العدوان الخارجي أو حتى التخريب من الداخل .

وفى حالة إنهيار الإجراءات الديمقراطية فإن الإحتجاج الذى يعبر عنه بالمظاهرات أو العصيان المدنى يخدم إلى حد ما فى إستعادة العمليات الديمقراطية لأن تقوم بوظائفها المناسبة ولكن لا يتم هذا غالباً ما لم تكن الجماهير على وعى ودراية كافية وتكون متمسكة تماماً بهذه الوظائف .

ويلعب الحل الوسط دوراً هاماً فى الديمقراطية اللبرالية . وهو طريقة أساسية فى حل الخلافات . ففى الإنتخابات وحل مختلف أنواع النزاع بين الحكومة والنواب من مختلف الإتجاهات وحل الخلافات بين الأحزاب السياسية بل وفى حل الخلافات الدولية يلعب الحل الوسط دوراً هاماً . أنه أسلوب يهدف إلى الوصول إلى حالة من التكيفيين المصالح المتعارضة . وفى الديمقراطية اللبرالية أن الخط الفاصل بين الحل الوسط حول المبادىء الأساسية وغير الأساسية غير واضح كما أن الأحزاب السياسية التى تكون هدفها الوحيد البقاء أو الأحتفاظ بالسلطة تظل تضحى بالمبادىء الأساسية طالما أن الوصول إلى السلطة هو الهدف لإتباع الإجراءات الديمقراطية بمعنى أن الحل الوسط . وهو أمر ضرورى فى الحياة المتحضرة — قد قلت قيمته لدرجة وصوله إلى حالة المساومة والمقايضة من نوع غير أخلاق مقيت . أما فى الساتياجراها لا يوجد تسليم لأى موقف تراه صحيحاً كما لا يوجد تنازل للخصم بقصد كسبه أو شرائه . وحيث أنه لا يوجد نصر كامل بطرف على الطرف الآخر فلا يوجد كذلك حل وسط بمعنى أن الساتياجراها تتنازل عن بعض مطالبها السابقة من أجل الوصول إلى هدف وحيد للحل . ومن هنا نرى أن فكر غاندى السياسى يصنع ثقلا أكبر على الفرد بحيث يتخذ هذا الفرد قراراته على ضوء منطقة أكثر مما تتيحه الديمقراطية اللبرالية .

١٣ - غاندى بالمفهوم العالمى :

إذا كانت الثورة تعنى طبقاً للقاموس « التغير الكامل » أو « قلب الأوضاع » أو « إعادة البناء الأساسى » يمكن إعتبار غاندى أنه أعظم ثورى فى العالم . كان ماركس يريد أن يحطم البنية السياسية العليا للرأسمالية ولكن مع الإحتفاظ وتطوير بنيتها الصناعية والتكنولوجية . وكان هدفه فى إعادة تنظيم علاقات الإنتاج بواسطة البروليتاريا ذو ثلاث إتجاهات :

(أ) إزالة القيود عن الإمكانيات الإنتاجية التى فرضتها علاقات الإنتاج الرأسمالية .

(ب) تحرير الإنسان إلى أقصى درجة ومشاركته فى التقدم التكنولوجى وتحريره من أجل البقاء الذى يبدو أنه قدر « عليه » .

(ج) أعطاء الوقت الذى يعطيهم « فرصة التنمية الإنسانية » .

ويرى ماركس أنه بزيادة الإنتاج مع الإستخدام الأقصى للعلم والتكنولوجيا ووضعها تحت سيطرة الدولة بهذا يستطيع أن يطلق الفرد من حالة الأغتراب هذه وأن يوائمه مع زملائه فى نظام إشتراكى شيوعى .

إن المجتمع الرأسمالى فى تصور ماركس بخدمته مصالح الطبقة البرجوازية يستغل الفرد . وعلى نهج ماركس كان هدف غاندى هو تحرير الفرد ولكنه لم يرى أن يتحقق ذلك من خلال سيطرة الدولة . ولكن مفهومه كان هجوم عريض على المدنية المادية ذاتها والتى تقوم كما هو معروف على التملك . ومثل ماركس كان غاندى يرى أن يكون المجتمع غير طبقى

وبلا دولة أو تسلسل هرمى حيث يحيى فيه الفرد فى سلام مع الآخرين . ولكن هذا كان بالنسبة للمجتمع الزراعى البسيط المكتفى ذاتياً يعمل بإنسجام مع الطبيعة أكثر من تشابكه فى صراع لا ينتهى مع رغباته فى التملك المادى . وبينما كان ماركس يرى ضرورة وجود نظام سياسى جديد نجد أن غاندى يرى ضرورة وجود نوع جديد من الإقتصاد ونوع جديد من النظام الإجتماعى .

لم يكن غاندى إنساناً خيالياً يقضى وقته فى التأمل بل كان رجلا عملياً يعيش على مقربة من حقائق الموقف حتى وصل إلى إستنتاج أن العنف لا يمكن أن يؤدى إلى الخير لقد كان غاندى رجلا حساساً للغاية يتفاعل بشدة مع التغيرات التى تحدث فى البيئة . وبينما قد كتب كتاب « هند سواراجيا » فى جنوب إفريقيا عام ١٩٠٨ ويمكن وصفه بأنه إستجابة لشاب مثالى تأثر بالمفكرين الإنسانيين الكبار من أمثال توليتوى وثوريو وامرسون وراسكين وكتاب غربيين آخرين . وفى تلك السنوات شاهد نشوب موجات من العنف فى بيئته المحلية والعالمية . لقد شاهد الديمقراطية الرأسمالية الغربية فى أسوأ صورها فى الاستعمار البريطانى وقدم الحزب الشيوعى فى روسيا وتملكه زمام السلطة واستخدام ستالين الوسائل الإرهابية وأعمال القسوة التى تمارسها الفاشية والنازية فى كل من إيطاليا وألمانيا ومعارضتهما للشيوعية من ناحية وللديمقراطية الرأسمالية من ناحية أخرى . إن خبرته بالصور المختلفة للمدنية فى أشكالها الديمقراطى الغربى والفاشى النازى والشيوعى جعلت غاندى عدوا للحضارة الغربية نفسها التى كانت تقوم — كما هو معروف — على التصنيع .

ولذلك كان غاندى أكثر إنتقاداً للأساس المادى الذى يتقوم عليه

الحضارة الغربية .

إن العالم اليوم فى حاجة ماسة إلى مناهج عمل للتغيير أكثر من حاجته إلى أهداف تكهنية أو فكرية وأمام العالم اليوم شكلان يعملان هما : النموذج الرأسمالى الديمقراطى الليبرالى الغربى والنموذج الشيوعى الماركسى الليفيتى المادى واللذان قسما العالم إلى عالمين وخارج هذين العالمين يقع العالم الثالث الذى يتراوح سكانه بين ٢٠ ٪ — ٣٠ ٪ من سكان العالم والعالم النامى الذى يشكل ٤٧ ٪ ويتبع مساراً متعصباً شيوعياً فى التنمية والذى مارس جميع أشكال النماذج من قبل بدأ من الديمقراطية البرلمانية على النحو البريطانى حتى الدكتاتورية العسكرية التى تتسم بالتطرف الشديد فى السلطة ولكنه فشل فى حل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ويبدو من الواضح إن جهود هذه المجتمعات مع بعضها فى محاولتها السير فى سباق التصنيع السريع قد باءت بالفشل . ولكن الشىء الذى لم يتضح بعد هو أن الدول النامية قد أجهدتها العمليات المادية التى أنجزتها فى ظروف مناسبة . ولم يستطع الغرب ولا العالم الشيوعى حل النزاع الأساسى الذى يكمن خلف الأزمة المعاصرة ونعنى به الصراع بين التكنولوجيا والثقافة . وإذا لم تتحول التكنولوجيا الآلية فى الغرب كى تتحرك فى اتجاه التكنولوجيا الإجتماعية والتى قد يكون أحسن تنفيذ لها ما أرتآه غاندى ومتاهجد فى ذلك فإن البديل الوحيد الباقى هو الإنتحار النووى .

ويبدو العنف واضحاً فى كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء والسبب فى الأولى هو أن الفرد يشعر بالغربة أكثر فأكثر وفى الثانية بسبب الفشل والأحباط المتزايد . والعنف كما أوضح غاندى ليس هو الحل .

وفى نفس الوقت لا بد أن نعى بأن غاندى لم يضع إجراءاً قياسياً أو مقنناً لسياسة اللاعنف . وفى الحقيقة فإن كل صراع قام بحله نجده استخدم تكنيكا مختلفاً واستراتيجية مختلفة تناسب الوقت والظروف وفوق كل ذلك تناسب الموازنة الفردية فى موقف ما . وعلى الذين يريدون إتباع خطى غاندى عليهم أن يطوروا أسلوباً جديداً عما إبتكره غاندى . ويؤكد ذلك قول إريكسون : « إن الأسلوب الذى اجتداه غاندى ذلك الرجل النادر تحت ظروف ثقافية وتاريخية محددة توجد الآن فى خيال وينعن كثير ممن أستطاعوا أن فهمه . وعلى القادة الآن أن يجددوا فيه بحيث ألا يدخلوا تلك الإعتبارات الثقافية والتاريخية التى عاصرها غاندى ، لأنه إذا كانت الوسيلة فى الأصل هى الوصول إلى الحقيقة فإنها يمكن أن تكون وأن تصبح فعلية واقعية فى مواقف مختلفة حيث تختلف فيها الإداة وحيث يخرج من يحملون تلك الأدوات من مهن مختلفة على أن تجمعهم أهداف مشتركة وإذا كانت الحقيقة هى الواقع أو الصدق أو العمل فإنها لن تتضمن تذكاراً لشعائر أو طقوس عرفية تقليدية . إذ أنها تتطلب إعادة بناء من خلال تجمع جديد يتمتع بمبادىء إجتماعية وحقائق شاملة .

مراجع الباب الرابع

الفصـــل الحادى عشر :

(١) راجع فى تفصيل ذلك :

-- Shanti Swarup, A. Study of the Chinese Communist Movement, 1927 — 1934, Oxford, Clarenedon Press, 1966.

— S. P. Varma, Modern Political Theory, A. Critical Survey, VISAS Puplisbing House PVT. LTD, New Delhi 1977 pp. 394 — 409.

(٢) راجع فى تفصيل العلاقة بين القومية والشيوعية فى الصين :

— Chalmers Johuson, Peasant Nationalism and Communist Power, Stanford, Stanford University press, 1962.

(٣) العبارات الواردة فى المتن مقتبسة من :

— J. Bandyopadhaya, Mao The Tung and Gandhi, Allied Publishers, 1973, pp. 23 — 24 from on Khrushchev's Phony Communism and its Historical Lessons for the World, Foreign Languages Press, Peking, 1964, pp. 5. 8. 13. 15.

(٤) العبارات الواردة فى المتن مقتبسة من :

— Stuart R. Schram, The Political Thought of Mao Tse-Tung, enlarged and revised edition, Penguin Books, 1969, pp. 303 — 304.

(٥) Ibid., p. 298.

(٦) Shanti Swarp. op. cit., p. 7.

(٧) Mao Tse–Tung, Selected Melitary Writings, Foreign Languages Press, Peking, 1963, p. 217.

(٨) A. Report Submitted by Mao Tse-Tung to the Seventh party Congress, 1945. Selected Works, Vol. III. Foreign Languages Press, Peking. pp. 203 — 84.

(٩) حدد ماوتسي تونج هذه الأفكار في ديمقراطية الجديد ١٩٤٠ في :

Selected Works, Vol. 11, op. cit.

(١٠) Stuart R. Sckram, op, cit., p. 53.

(١١) راجع الترجمة الإنجليزية للتقرير في :

Mao, Tse–Tung, Seleoted Works, Vol. 1, op. cit., pp. 23 — 59.

(١٢) Stuart R. Sckram, op. cit., pp. 316 — 17.

(١٣) Ibid. pp. 314 — 317.

(١٤) Ibid. p. 318.

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid.

(١٧) الشكليات الواردة في المتن مقتبسة من :

— Renmin Rebao, May 3, 1958, in Chang Chuyuan, People's Communes, V.R.I Press, Hong Kong, p. 97.

(١٨) Remin Rebao, Sep, 30. 1958. Ibid, p. 109.

(١٩) Directives Regarding the Caltural Revolution", Published in the Chinese press between August 1966 and August 1968 by Stuart Schram, op. cit., p. 370.

(٢٠) Ibid. p. 136.

(٢١) Ibid p. 104.

(٢٢) حول الثورة الثقافية الصينية ـ راجع :

— Jack Gray and Patrick Cavendish, Chinese Communism in Crises : Maosim and the Cultural Revolution, New York. Pall Mall Press, and Fredrick A. Praeger, 1968.

(٢٣) Stuart Schram, op. cit , p. 109.

(٢٤) Ibid. pp. 112 — 113.

(٢٥) راجع في تفصيل ذلك : تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ١٢ أغسطس ١٩٦٦ في :

— Peking Review, 1966, No. 34. pp. 4 — 8.

(٢٦) Lin Piao, « Long Live the Victory of the people's War » in Peking Review, September 3, 1965.

(٢٧) Renmit Ribao Editorial on « People's War is Invetable; » Reproduced in Peking Review, July 24, 1967, pp. 8 — 10.

(٢٨) Mao, Tse Tung, People of the World Unite and Defean the us Aggressors and their Running Dags, Statement of May 20, 1970. Foreign Languages Press. Peking, 1970 pp. 3 — 7.

(٢٩) ماوتسي تونج في مقال له إلى الكومينفورم حول سلام وديموقراطية الشعب ، في :

— Stuart Schram, op. cit., pp. 318 — 19.

(٣٠) «هدفنا الرئيسي أن الحزب له السيطرة على البنادق ولكن العكس غير صحيح » ، راجع :

— Mao Tse-Tung, Selected Works, Vol. II, op. cit., p. 224.

(٣١) Ibid, Vol. I., p. 106.

(٣٢) Radio Moscow, April 7. 1967.

(١٣) New York Times June 2. 1959.

(٣٤) Richard Walker, The Human Cast of Communism in Chine, U. S. Government Printing Office, Washington, 1971, pp. 8 — 16.

(٢٥) الفقرات الواردة فى المتن مقتبسة من :

— Stuart R. schram, op. cit., p. 54.

(٣٦) الفقرات الواردة فى المتن مقتبسة من :

— Human - Chi, Vol. 11, p. 511, by Stuart Schram, op. cit. pp. 290 - 91.

(٣٧) Mao Tse—Tang, Selected Works, Vol. 17, op. cit., p. 220.

الفصـــل الثـــانى عشر :

(١) D. G. Tendulker, Moharma - Life of Mohands Karamchand Gandi. Publications Division, Government of India, Delhi, 1966. Vol. 11. p. 255.

(٢) Young India, January 19, 1921;

(٣) Joan V. Bondurant; Conquest of Violence : The Gandian.

(٤) من مختارات الماهاتما غاندى منشورة فى :

— Publications Division, Government of India, Delhi, 1963, Vol. X p. 43.

(٥) Young Indi, July 17, 1974.

(٦) Young India, August 11, 1920

(٧) Ibid.

(٨) Harijan, February 1, 1942.

(٩) Joan Bondurant op. cit., p. VII.

(١٠) Arne, Naess, Gandi and the Nuclear Age, The Bedminister press, New Jersey, 1965. p. 39.

(١١) M.K. Gandi, an Autobiography, or the Story of My Experiments with truth, Navajivan Publishing House Ahmedabad, 1945, p 141.

(١٢) Martin Luther King, Jr; why we can't wait? New York, The New American Library, 1964 p 78.

(١٣) Ernest Barker, Principles of Social and Political Theory, Oxford Univ. Press, 1952, p. 278.

(١٤) V. V. Ramana Murti, « Gandhian Concept of social and political change » in Inter. discipline, Vol. 7, No. 1, spring 1970, p. 84.

(١٥) N, K. Bose, selection form gandhi, Navajivan Publishing house, Ahmedabad, 1947, p. 93.

(١٦) V. V. Ramana Murti, « Gandhian Concept of power », in Gandhi : Theory and Practice, Indian Institute of advanced Study, Simla, 1949, pp. 333 – 43.

(١٧) D. G. Tendulkar, op. cit., Vol. V. p. 283.

(١٨) Op. Cit., Vol. VI. p 152.

(١٩) Op. Cit., Vol. VIII. p. 234

(٢٠) M. K. Gandhi, Satyagroha in south africa, trans. M. G. Desai Madras, S Ganesan, 1938, p. 172.

(٢١) Jhaveri and Tendnlkar, Mohatma, op. cia., Vol. VII, 1953.

(٢٢) Ibid. p. 248.

(٢٣) Young India, september 22, 1920.

(٢٤) Ibid. March 27, 1930.

(٢٥) Milovan Djilas, The Unperfect Society Beyond The New Class, London, Unwin Books, 1969, p. 184.

(٢٦) الكلمات الواردة فى المتن مقتبسة من :

— K. Shridharani; War without Vcolence. Bharatiya Vidya Bhawan, Bomby, 1962, pp. 49 — 50.
— M. K. Gandhi, Non. Violent Resistance, Shochen, 1961, pp. 360 — 61.
— Harijan, October 12, 1935.
— Ibid. November 26, 1938.

(٢٧) M. K. Gandhi, Non - Violence in Peace and War, Ahmedabad, Navajivan press, 1948, pp. 148, 152 and 173 Respectively.

(٢٨) Ibid, pp. 177 — 78 and 131. 82 Respectively.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) Erik H. Erikson, Gandhi's Truth, on the Origins of Militant Non - Violence, London, Fiaber and Fiaber Ltd., 1970.

(٣١) حول مزيد من التفاصيل حول الساتيا جراها ، راجع :

— Joan Bondurant, Conquest of Violence, The Gandhian Philosophy of Conflict, Berkeley ond los Angeles, University of Califorma press; 1965, Ch. III, pp. 36. 104.

(٣٢) Varma, op. cit., p. 420.

(٣٣) Banclyopadhyaja, Meo Tse-Tung and Gandhi, perspeclives on Social Transformation, Allied publishess, 1973, pp. 64 - 66.

(٣٤) Ibid. p. 65.

(٣٥) Frik H. Erikson; op. cit., p. 448.

(٣٦) Joan Bondurant, op cit., p. 189.

(٣٧) Ibid , p. 1 9.

(٣٨) Young India; October 20. 1927.

(٣٩) Harijan; February 1. 1942.

(٤٠) Young India, August 13; 1925.

(٤١) Varma, op. cit., p. 426.

(٤٢) Lloyod I. Rudolph and Susanne Hocber Rudolph, The Modernity of Tradition, Political Development in India, Chicago, Muiversity of Chicago press, 1967, part II. pp. 155 — 249.

(٤٣) Young India, Septemper 11, 1924.

(٤٤) Ibid. March 17. 1927.

(٤٥) Pyarelal, A. pilgrimage of peace : Gandhi and Froutier Gandhi Among N W. F. pathans, Ahmedebad, Navajivan press, 1950; p. 123.

(٤٦) Young India; July 2; 1931.

(٤٧) Sydney Hook, From Hegel to Marx : Studies in the Intellectual Development of Karl Marx; Victor Bollancz Ltd.; 1936; p. 72.

(٤٨) Joan Bondurant; op. cit.; p. 192.

(٤٩) Yonng India, June 1 and October 31; 1921.

(٥٠) Ibid.; May 10, 1928; and December 5 1929, and Hasijan, June 9, 1946;

(٥١) M. K. Gandhi; Communism and Communists; Ahmedabad; Navajivan Publishing house; 1959. p. 4.

(٥٢) D. G. Temdulkar; Mahatma; Vol. III; p. 135

(٥٣) Ibid., Vol. V; p. 9.

(٥٤) B. Bottomore; Elites and Society, penguim Boaks; 1964; pp 15 - 21.

(٥٥) Socialism; Sarvodaya and Democracy; Selected Works of Jaya Frakash Narayan, Edited by Bimla prasad, Bombay , Asiapublishing house, 1946.

(٥٦) John Mosley, on Compromise, London; Chapman and Hall, 1877, p. 18[illegible].

(٥٧) Marion J. Levy, Jr. Moderinzation; Late - Comers and Survivoss, New York, London, Basic Books, Inc. publishess 1972.

(٥٨) J. Bandyopadhyaya; op. cit., p. 137.

(٥٩) Erik H. Erikson; op. cit., pp. 435 - 36.

الباب الخامس

النموذج الاسرائيلى
فى الفعالية والشرعية السياسية

الفصل الثالث عشر

السياسة وفعاليتها فى المجتمع الاسرائيلى

التنشئة والتكييف السياسى :

أن عبارة التنشئة السياسية أو التكييف السياسى تشير إلى الطريقة التى يتعلم بها الناس السياسة . وهى بشكل عام ، تثير التساؤلات الآتية :

من يعلم ؟ ماذا ؟ ولمن ؟ وبأى طريقة ؟ وبأى تأثير ؟ داخل عالم السياسة .

وأن اتساع هذه التساؤلات يمنعنا من منافشة كل المتغيرات التى تشير إليها بالتفصيل . وعلى سبيل المثال ، فاننا إذا حاولنا تعريف القائمين بعملية التنشئة أو التكييف فعلينا أن نعترف بأن هذه العملية — حيثما تجرى — لا تتم إلا جزئيا فقط بواسطة الهيئات الرسمية ، بينما يترك الجزء الأكبر منها للتعامل « الطبيعى » : لثرثرة الجيران ، وللاختلاط العائلى ، والتثقيف العام . أن ما يتم تدريسه رسميا دائما ما يكون أقل بكثير مما يتم تعلمه فعلا ، أن لم يكن أقل منه أهمية . وفى نفس الوقت ، فان المعلومات الخاصة بالجهود الرسمية فى مجال التنشئة والتكييف السياسى الرسمى تتوافر بسهولة أكثر مما تتوافر البيانات عن الأجهزة غير الرسمية وكثيرا ما تكون النتيجة زيادة التأكيد على العمل الرسمى على حساب غير الرسمى .

وبالمثل ، فلا يمكن لمجموعة واحدة أن تكون هدفا لجميع مجهودات التنشئة والتكييف بالرغم من أن المناقشات معنا تركز بصورة تقليدية على دور الأسرة والمدرسة فى تعليم الصغار . ففى إسرائيل ، يجب على

الأقل توسيع مجال المناقشات ، حيث أن المهاجر البالغ يشبه الطفل من نواح كثيرة ، فهو أيضا يجب أن يتعلم كيف يجد طريقة داخل النظام ، ويجب أن يتعرف على الرموز السياسية ، كما يجب أن يغرى بتقبل قيم النظام السياسى .

ومرة أخرى ، فاننا عندما نختبر ما يجرى تعليمه يتضح لنا أن التكييف السياسى قد يعود إلى مراجع مختلفة . وبالنسبة للدول الجديدة نهتم على وجه الخصوص ، بكيفية تعليم الأفراد الانتماء إلى الدولة نفسها بصرف النظر تماما عن علاقاتهم بمكوناتها السياسية . وقد يكون الارتباط بفكرة القومية وبالرموز المتعطفة بهذه الفكرة غاية فى القوة ، فى نفس الوقت الذى لا تقبل فيه مبادىء مؤسسة سياسية معينة . ومع ذلك فيجب علينا ألا نستنتج ، لهذا السبب ، أن تطور الولاء يسير فى إتجاه واحد مع تقدم الولاء القوى لشىء من الالتزام بأنماط معينة دائما . وقد يكون هذا التدرج الطبيعى بالنسبة لبعض الناس ، ولكن من المحتمل ، بالنسبة لغيرهم ، أن ينمو الارتباط بالدولة من خلال الارتباط بمؤسساتها الأصغر ، وتصبح هذه المؤسسات نفسها ، من ثم ، عوامل للتكيف مع الشخصية القومية .

كيف يتم التعلم ؟ من الواضح أن الاجابة تعتمد على يقوم بالتعليم . وعلى أى حال ، فهل الدروس ضمنية أم بينة صريحه ؟ وإلى أى مدى يكون الجهد مغلفا بالوعى بالذات ؟ وهى الغرض من الدروس تبرير أعمال الحكومة أم لتشجيع مساهمة الجماهير فيها ؟ وهل هى تؤكد الطاعة أو المساواة ، أم تبغى تنمية شعور إيجابى فقط أو تنمية مقدرة لكي يكون للتقييم المنطق أثره ؟

وأخيرا ، فان تأثيرات عملية التنشئة والتكييف مختلفة . وكما يعتمد « أسلوب التعليم » على المعلم ، فان أسلوب « التعلم » يعتمد على الطالب . فالكبار والصغار يستجيبون بطريقتين مختلفتين وكذلك الحال مع الشرقيين والغربيين ، وهى كذلك مع أولئك القادمين من داخل اطارات ديموقراطية وأولئك الذين تمتد جذورهم إلى مجتمعات دكتاتورية . كيف يستجيب الناس فى الواقع للنظام السياسى ككل ؟ وكيف يستجيبون لأجزائه ؟ كيف يرون أدوارهم داخل النظام ؟ وباختصار ، ما هى الدروس التى يتعلمونها ؟

ليس هناك داع لمناقشة كل من هذه المتغيرات على حدة ، وسوف نقف ، بدلا من ذلك ، عند التركيبات الاكثر أهمية .

الأسرة :

الأسرة ، فى كل المجتمعات تقريبا ، هى عامل التنشئة والتكييف الاساسى . فبناء السلطة داخل الاسرة يقدم للطفل تجربته الاولى لعلاقته مع السلطة ، كما أن القيم والتوقعات التى تتضمنها تلك التجربة كثيراً ما تترجم مباشرة إلى اطارات أكثر تجريداً ، وبالاخص النظام السياسى نفسه . وكما أن الطفل يصبح أبا للمرء فان أنماط السلطة داخل الاسرة تكون أبا للانسان السياسى .

ولا يقتصر دور الاسرة فى التنشئة والتكييف السياسى ، على ما تلقنه من دروس قيمة لابنائها عن الطاعة ، والولاء ، والثقة ، والثواب ، والعقاب ، وما إلى ذلك . فالاسرة تلقن دروسا صريحة أيضا ، فهى تقدم للطفل معلومات أساسية عن عالم السياسة ، وتشكل سلوكه وآراءه تجاه كل ما هو سياسى .

الاسرة الشرقية :

وكما هو متوقع ، فان هناك أختلافات بارزة بين الأسر الاسرائيلية ذات الأصل الغربي والأخرى ذات الاصل الشرقي . وعلى العموم ، فان الاسرة الشرقية أكثر إتجاها إلى التسلط فى النظام والايديولوجية على السواء . وتظهر العلاقة المباشرة بين نظام الاسرة وايديولوجيتها فى هذا الجزء من حديث أجرى مع شيخ إيرانى وهو أب لاثنى عشر من الابناء ، ومن مهاجرى ما بعد عام ١٩٤٨ (١) :

س : كيف يمكنك أن تقارن بين حياتك فى إسرائيل وحياتك فى إيران ؟

ج : هناك كنت ملكا ، وهناك كان الناس ينصتون عندما كنت أتكلم ، وهناك كان أبنائى يطيعون عندما كنت آمرهم ، وهناك لم تقم المجادلات والمناقشات عندما كنت أقرر أمرا . أما هنا . . هنا عندنا ديموقراطية .

يبين هذا الحديث نقطة أخرى كذلك . أن الاسرة الشرقية تعانى أقصى صعوبة فى التأقلم مع البيئة الجديدة بسبب هذه النزعة التسلطية نفسها ، فان ما أقلق ذلك الاب الايرانى على وجه الخصوص ، هو عصيان أكبر أبنائه ممن يبدو أنهم قد أختاروا القيم الجديدة والمبادىء الاكثر سهولة وتسامحا وربما يكون قد تضايق أيضا من سلب سلطته كما تضايق الكثيرون من مهاجرى الشرق الاوسط التقليديين . وحيث أن المعتاد أن يكون الاطفال أسرع من آبائهم فى التقاط اللغة الجديدة ، فانهم غالبا ما يقومون بدور الوسطاء بين الاسرة والبيروقراطية . وهناك مجالات أخرى أيضا يتعرف فيها الطفل على بلده الجديد بطريقة

أعمق وأكمل وأكثر طبيعية من والديه . وتزداد غربة الأبناء عن آبائهم وتتغذى على بعضها البعض ، فيزداد تحول الابناء إلى جهات أخرى يستمدون منها التوجيه ، ويصبح الآباء أقل قدره على المشاركة فى تجربة أبنائهم ، أو حتى تفهمهم . وحيث أن أسرة الشرق الأوسط تميل إلى حكم الأب تقليديا ، فان الخطر يهدد نفس أسس نظام الأسرة . ولذلك فاننا ، هنا ، لانواجه عذاب العصرية فقط ، ولكننا نواجه التقاء أزمتين : أزمة العصرية مع أزمة الهجرة (أى إعادة التثقيف) ، فكل واحدة منهما من عوامل التمزق فى حد ذاتها ، أما كلتاهما معا فعامل ذبول وجفاف .

وقد جمع « هادلى كانتريل » بيانات تتضمن بعض التأكيد للمخاوف الخاصة التى تقلق بال الأسرة الشرقية . وقد سئلت « عينة » من الاسرائيليين أن تذكر مخاوفها وآمالها الخاصة وأكبر مخاوفها وآمالها بشأن الأمة ، وقد جاءت الاجابات متشابهة تقريبا فى أغلب الحالات . ولكن هناك استثناء واحدا يبرز من بينها فالمهاجرون الشرقيون يذكرون مخاوف شخصية أكثر بكثير مما يذكره المهاجرون الغربيون . ويعزى جزء من ذلك الاختلاف إلى ما يعانيه الشرقيون من قلق أكبر بالنسبة للمسائل الاقتصادية ، ولكن أغلبه يرجع إلى إهتمامهم الزائد بالأسرة ، فاهتمام الشرقى بالأقارب يفوق اهتمام الغربى بنسبة ٢٦ إلى ١٠ ، فيذكر الأبناء كمصدر للخوف الشخصى بنسبة أكبر ، كما أن ٢٣٪ من الشرقيين يخافون حياة عائلية غير سعيدة ، وذلك خوف لم يعبر عنه سوى ٧٪ من الغربيين .

ومع ذلك فالأسرة أقوى الهياكل الاجتماعية صمودا ؛ وعندما

يحدث التغيير فانه يقع فى مكان آخر أولا ، ثم يتسرب إلى العلاقة بين الآباء والأبناء فيما بعد . ولنضرب مثلا بالمناقشات السياسية : فالمناقشات السياسية فى إسرائيل علامة تدل على العصرية . وقد أظهر أحد الاستفتاء أن ذوى الميول التقليدية (وأغلبهم من الشرقيين) يشتركون فى مثل هذه المناقشات ، سواء مع الأسرة أو مع الأصدقاء ، بنسبة تقل كثيراً عن الأشخاص العصريين (وأغلبهم من الغربيين (٢)) . أما الانتقاليون ، وهم أولئك الذين بدأوا فى التخلص من منظوراتهم التقليدية والتحرك تجاه الجو العصرى الذى يسود البلاد ، فقد أختلفت أجاباتهم بطريقة مثيرة للغاية ، فانهم لم يناقشوا أمور السياسة داخل محيط العائلة مثل التقليديين ، بل كانوا أقرب إلى العصريين فى نسبة مناقشتهم أمور السياسة مع الاصدقا . ويمثل الجدول رقم (٤ ـ أ) هذه المعلومات :

جدول (٤ ـ أ)

نسبة تكرار المناقشات السياسية (نسبه مئوية)

بيــان	التقليديون	الانتقاليون	العصريون
مع الاسرة :			
غالبا أو أحيانا	٢٦	٢٧	٥٧
نادرا أو أبدا	٧٤	٧٣	٤٣
مع الاصدقاء :			
غالبا أو أحيانا	٤٠	٦٥	٧٩
نادرا أو أبدا	٦٠	٣٥	٢١

وعندما تبدأ التقاليد فى الضعف فان ضعفها يبدأ خارج الأسرة . والتقاليد بالنسبة للمهاجرين الشرقيين معنا التقاليد التسلطية .

وبذلك يكون تعاملنا هنا مع عملية معقدة تحتم علينا أن نأخذ فى اعتبارنا على السواء الشباب التقليدى المبتعد عن قيم آبائه ، ومحاولة الآباء المحافظة على هذه القيم والتقاليد ونقلها إلى الابناء . ولتسهيل الشرح ، سوف نركز الآن على ما يجرى تعليمه بدلا مما يعرف ، وسوف نعوض هذا الحذف فيما بعد عندما نناقش آثار التنشئة والتكييف .

من الواضح أن أسلوب تكييف الاسر التقليدية لابنائها أساليب تسلطى أى أن « قواعد اللعبة » الضمنية التى تتخذها الاسر التقليدية تؤكد أهمية الطاعة والثواب والعقاب والسلطة والقدر . ولا تقل التعاليم الصريحة عن ذلك مخالفة للمبادىء الديموقراطية ، ولكن بمزاولة المرة تلو المرة ، والمسألة تلو المسألة ، فان الاسرة التقليدية تنبذ « ثقافتها الوطنية » . والتقليديون يفضلون الزعامة القوية لرجل واحد على نظام الاحزاب المتنافسة ، كما أن نسبة احساسهم بالحريات المدنية تقل كثيراً ، وكذلك فهم لا يبدون اهتماما كبيراً بالسياسية (٣) . ويوافق ٨٠٪ على عبارة « أنه من الافضل أن يكون لنا عدد قليل من الزعماء الاقوياء بدلا من الاحزاب السياسية » . وتلك عبارة لم يوافق عليها سوى ٢٨٪ من المسيحيين المصريين . كما أن ٧٢٪ يوافقون على عبارة « لا توجد أى ضرورة لوجود الاحزاب السياسية فى دولة راسخة الاسس » ، بينما وافق عليها ١٠٪ فقط من المصريين . وكذلك وافق ٩٠ ٪ على عبارة « أن ما نحتاجه أكثر من أى شىء آخر هو زعيم قوى ليقول لنا ماذا نفعل » ، بينما وافق عليها ٢٥٪ فقط من المصريين .

ولكن تقليل الاسر التقليدية من قيمة مبادىء السياسة الديمقراطية

لا يعنى أنهم يرفضون إسرائيل نفسها ولايقلل من ولائهم لوطنهم الجديد أن أكثرهم وفد إلى إسرائيل بدافع الاضطرار والضرورة لا عن اختيار . كذلك لم يكن لخيبة الامل فى توقعاتهم أثر فى ذلك . وقد تكون خيبة الامل هذه شيئا حقيقيا جداً ، سواء كان أساسها نوع التجربة التى ذكرها الشيخ الايرانى فيما سبق ، أو غيرها مثل ما ذكره إيرانى آخر بقوله : « عندما جاءوا من إسرائيل وقالوا : هاجر إلى إسرائيل — ورأيت أن المدينة لم يعد بها أى يهود ، ظننت أن هذه هى أرض آبائى ، وليست إيران ، وإنما إسرائيل وحدها ، وأن حالى سوف تكون هنا أفضل منها فى إيران ، ولم أكن أعرف أنها ستكون أسوأ » .

وهكذا كان حال الكثيرين غيره ممن يشاركونه خيبة الامل سواء فى مستوى المعيشة أو فى العلاقات الاسرية ، أو فيما يزعمونه من تفرقة . ولكن روحانية الارض المقدسة ، وجمع شمل المنفيين تعد تعويضا كبيراً عن ذلك كله . وهنا أيضا تقدم بيانات كاتريل أدلة على ذلك ، فعندما سئل الافراد أن يقيموا مدى سعادتهم فى الماضى وفى الحاضر كان الشرقيون أشد كآبة من الغربيين ، ولكن عندما طلب إليهم أن يتنبأوا بمدى سعادتهم بعد مرور خمس سنوات كان الشرقيون هم الذين تنبأوا بأعظم تقدم مما يقربهم من نفس المستوى الذى تنبأ به الغربيون لانفسهم . ومهما يكن الشىء الذى يقلق الشرق فانه لا يبدو تباعدا أساسيا عن الدولة نفسها .

والواقع أن الادلة قليلة على أن التباعد مفهوم يفيد فى مناقشة كيفية إستجابة الشرقيين التقليديين لإسرائيل أو لنظامها السياسى . وأن مايبدو لأول وهلة كأنه انكار إجتماعى للنظام السياسى ليس انكارا بقدر

ما هو عدم مشاركة مقترن بسوء فهم لما تعنيه السياسة الديموقراطية .
وعلى العموم فان ما يستنتج من آرائهم السياسية من خلال تلك الاستفتاءات لعينات المجتمع ليس له أهمية كبيرة ، لأنه يختص بموضوعات لم يفكر التقليديون فيها إلا نادرا ، ومن هنا فمن غير المحتمل أن يهتم التقليديون اهتماما كبيراً بهذه الاستجابات الصريحة التى ذكرناها هنا فى معاملاتهم مع صغارهم .

ولكل هذه الأسباب فان الاعتقاد السائد لدى الحكومة هو وجوب أن تتولى بنفسها مسئولية تنشئة وتكييف الصغار متخطية الوالد التقليدى حيثما أمكن ذلك . وهذا الاعتقاد صريح للغاية ، وقد تم التعبير عنه لفترة من الوقت ، فى المبدأ القائل بأن المهاجرين البالغين ، وخصوصا من الشرق الاوسط ، هم « جيل الصحراء » وليسوا المادة الصالحة لإعادة الميلاد (النهضة) . وفى نفس الوقت تكرس جهود كبيرة لتكييف جيل البالغين لجعلهم أداة للتكييف إلى جانب كونهم مجالا له .

ولدينا الكثير لنقوله عن المجهودات الناتجة عن هذه المحاولات وعن تأثيرها ولكننا نكون مقصرين أن لم نثر موضوع الاسرة كعامل فى مستعمرة الكيبوتز . فبالرغم من صغر عدد سكان الكيبوتز ، إلا أن دورها التاريخى فى الدوله كان لايتناسب مع حجمها . أضف إلى ذلك أن الكيبوتز ربما كانت أكبر مثال صامد لخضوع الاسرة الطوعى لعملية التكييف لصالح المسئولية الجماعية .

أسره الكيبوتز :

فى أغلب مستعمرات الكيبوتز البالغ عددها أكثر من مائتين حتى

عام ١٩٦٥ (تضم ٣ر٢٫٣ ٪ من سكان البلاد) لا تتم تربية الاطفال فى بيوت آبائهم ، بل فى بيت جماعى مع غيرهم من الاطفال من نفس الاعمار . فمنذ حداثتهم يناموں ويأكلون ويدرسون فى هذه البيوت الخاصة بالاطفال ، كما أنهم يمضون عدة ساعات كل يوم مع آبائهم . وليست هناك أية محاولة لا نكار الاسرة الطبيعية ، ولكن أقل نفوذا كما أن مجموعة الكبار أكثر نفوذا منها فى أى تنظيم تقليدى آخر (٤) .

كذلك فان مجموعة الكبار أكثر اتصالا بهيئات الكيبوتز الرسمية ، وبذلك يسهل أستكمال التجربة الأساسية للمعيشة الجماعية . بكل ماتتضمنه من دروس أيديولوجية ضمنية ، ببرنامج تعليمى شامل يؤكد قيم وأيديولوجية الكيبوتز . وحيث أن النظام بأكمله طوعى ، أى أن للكيبوتز الحرية فى تغيير النظام فى أى وقت ، كما أن لأعضائه الحرية فى ترك الكيبوتز إذا لم يكونوا راضين عنه ، ولذلك فان أسرة الكيبوتز التقليدية تزيد من تشجيع الايديولوجية الجماعية .

واحدى نتائج ذلك أن أطفال الكيبوتز يميلون إلى الايديولوجية أكثر من معاصريهم من أطفال المدن . وفى دراسة كانتريل كان تعبير أعضاء الكيبوتز عن اهتمامات أيديولوجية واضحة ، بين تعبيرهم عن آمالهم ومخاوفهم الشخصية والقومية ، أكثر بمراحل عنه بين غير الأعضاء . أما النتيجة الثانية فهى أن أعضاء الكيبوتز أكبر تجانسا فى أيديولوجيتهم . وينطبق ذلك على طريقة حسابهم لمدى سعادتهم فى الماضى وفى الحاضر وفى المستقبل ، كما أنه ينطبق — بدرجة أقل بعض الشيء — بالنسبة للأعضاء الأصغر سنا .

وتدل هذه البيانات على مدى نجاح الكيبوتز فى مد واستمرار طريقته فى الحياة بواسطة عملية التنشئة التكييف . وبالرغم من إحتمال صحة هذا الاستنتاج عموما ، إلا أن هناك تحفظات ضرورية . فمن الواضح أن دراسة كانتريل لم تشمل أولئك الذين ولدوا فى الكيبوتز ثم تركوه بعد ذلك ، سواء إلى المدن أو إلى أى نوع آخر من الحياة الزراعية . وحيث أن مثل هذا « الارتداد » يحدث بصورة متكررة ، وحيث أنه الطريقة التى يخرج بها من لم يتكيفوا جيدا مع مجتمع الكيبوتز ، فانه من الطبيعى جداً أن يبدو الباقون على مثل هذه الدرجة العالية من التكيف .

وبصرف النظر عن هذه المشكلة شبه المنهجية فهناك أيضا تحذير آخر يوحى به ذلك التقرير ، فلم يطلب إلى من اختيروا « كعينات للمجتمع » أن يقيموا سعادتهم الخاصة وحسب ، بل أن يحددوا أيضا درجات لانجازات الأمة (درجة لحالة الأمة وقت التقرير ، ودرجة لفترة ماقبل خمس سنوات ، ودرجة لما بعد خمس سنوات) . وقد كان أعضاء الكيبوتز أكثر ايجابية فى تقييم الماضى من مجموع « العينة » ، بالرغم من أن متوسط تقييمهم للامة كان أقل بكثير من متوسط تقييمهم لسعادتهم الماضية . وقد ازدادت الهوة أتساعا بين سكان الكيبوتز وباقى السكان العاديين بشكل واضح عند تقييمهم للمستقبل ، إذ تنبأ أعضاء الكيبوتز بمستوى للانجازات أدنى بكثير مما تنبأ به غيرهم . ومما يثير الاهتمام بوجه خاص ذلك الفارق بين أعضاء الكيبوتز فوق سن الثلاثين وأولئك الذين يقلون عن الثلاثين ، فان المجموعة الاكبر سنا هى الأقل تأكدا بشأن الحاضر والأقل تفاؤلا بالنسبة للمستقبل .

وحتّى المجموعة الأصغر سنا فانها تقل بعض الشيء عن معاصريها خارج الكيبوتز بالنسبة للمستقبل وان كان الفارق طفيفاً مع أنه كبير جداً بين أفراد الجيل الأكبر سنا .

لماذا يكون الأمر على هذه الصورة ؟ أن الكيبوتز مشروع ناجح من وجهة النظر الاقتصادية الموضوعية ، فلقد دامت فترة أطول من أى تجربة مماثلة فى الأنظمة الاشتركية المتطرفة ، كما أنها ظلت نظاما إختياريا بحتا . ويحق للجيل الأكبر سنا أن يفخر بانجازاتها ، إذ من الواضح أن الكيبوتز كانت مصدر أكثر زعامات ماقبل الدولة من ناحية الأفراد والروح المعنوية على السواء . وقد صمدت الكيبوتز لأزمة أوائل الخمسينات عندما تمزق عدد كبير من مستعمرات الكيبوتز وعندما بدأ « الارتداد » يثير مشكلة خطيرة . إذن فما هى الأسباب التى تجعل للجيل الأكبر سنا مثل تلك النظرة الكئيبة ، ولماذا لايشاركه الجيل الأصغر سنا تلك النظارة ؟

لاتوجد أجابة ذلك السؤال فيما واجهته مستعمرات الكيبوتز من أزمات ظاهرة خلال السنوات الثلاثين الماضية ، ولكنها توجد فى الازمات الايديولوجية العميقة . والأمر بمنتهى البساطة هو أن الكيبوتز لم تعد لها نفس الاهمية التى كانت لها من قبل ، فقد تظل معتنقة لأسلوب صحى للحياة — أسلوب تعامل إنسانى أمين وهادف ، ولكن اهمية دورها فى الدولة انتقلت من المركز إلى المحيط ، فأصبح أبناء المدن لايفكرون فى الانضام إلى الكيبوتز بعد اتمامهم للخدمة العسكرية ، بل لقد أصبحت النظرة العامة إلى الكيبوتز توحى بأنها مجتمع غريب ، وأصبح مجتمع المدن ينظر

اليها » كمكان يصلح لأن يقضى فيه الأبناء عاما أو عامين » ، لاكبديل جدى لأساليب الحياة التقليدية .

وفى خلال الجدال المستمر حول أسباب أنخفاض أهمية الكيبوتز ، يفرض البعض أنه نتيجة حتمية لاتساع البيروقراطية أو الهجرة الجماعية . كذلك يفترض غيرهم أن الحكومة هى المسئولة عن ذلك ، فقد أصبحت الاشتراكية تؤخذ على أنها مجرد وسيلة أخرى لإدارة أعمال الحكومة ، وليس باعتباها أسلوبا للحياة وفى هذا الصدد اتخذت الحكومة قرارا بالابتعاد عن الاعتماد على طوعيه البيشوف ، والاتجاه إلى مايعرف « بالتشالو تزويت ماملا ختيت » (ومعناها الحرفى « ريادة الدولة » State Pioneering) . وينعكس هذا القرار على المنطق المنادى بانشاء شبكة مستعمرات كيبوتز جديدة ليس لها علاقة بالاشتراكية بمميزاتها المعروفة ، وإنما تؤكد — بدلا من ذلك — فوائد الأمن لانشاء مستوطنات جديدة فى مناطق الحدود . وأخيرا ، فهناك أولئك الذين يلقون باللوم عن أنخفاض أهمية الكيبوتز نفسها ، مبررين منطقهم بأنها قد فشلت ببساطة فى التعدى لتحديات الدولة (فى مجالات أستيعاب المهاجرين ، أو التصنيع ، أو ضم المهنيين داخل بناء الكيبوتز ، أو توفير تعليم أعلى للصغار) ، وتبعاً لذلك المنطق فان نظام الكيبوتز يصبح وأحدا من أكثر انظمة المجتمع الاسرائيلى محافظة ، وهو بذلك أبعد من أن يكون المجدد الراديكالى لذلك المجتمع .

والواقع أن مجموعة من هذه الحجج صحيحة ، فانها جميعاً تعكس أزمة المعنى الحقيقية التى تحيط بالكيبوتز الآن . ويبدو أن هذه الأزمة هى

السبب الأول للتقييم الذى قدمه الجيل الأكبر سنا ، ويمكن قراءة هذا التقييم على النحو التالى : « أن الأمور تسير سيراً حسنا ، ولكن الأمة تعانى من أزمة ترجع إلى انهيار القيم القديمة ، وينعكس ذلك فى مشاكل الكيبوتز نفسها إلى حد ما ، ولكنه يبدو أيضا فى المدن حيث صار أغلب اهتمام الناس موجها للمال والمركز ، ولكن التقدم الحقيقى لايمكن قياسه عن طريق النمو الاقتصادى أو زيادة عدد السكان فقط ، أو حتى عن طريق إيجاد علاقات أكثر سلبية مع العرب .

ولايمكن أن تعنى نظرة الجيل الأحداث ، الأكثر فى المستقبل أنه أكثر تفاؤلا بالنسبة للوجوع إلى القيم القديمه ، فلا أحد يعتقد ذلك ممكنا . وإذن فان معناها أن ذلك الجيل لايشعر بأهمية تلك القيم بنفس درجة شعور آبائه ، أو أنه يتعلق بها بطريقة مختلفة تماماً . وبالتالى ، فاما أن عملية التكييف لم تكن ناجحة تماما ، أو أنها كانت « أنجح من اللازم » ! وقد يشعر المرء بأن الجيل الرائد قد أجاد مهمة تربية جيل جديد على الحساسية الايديولوجية إلى درجة أصبحت بها الايديولوجية شيئاً لاينفصل عن الحياة بالنسبة للصغار . لقد أصبح الحماس السحرى للسنوات الأولى روتينيا وجزاء من أسلوب الحياة القائم ، وبالتالى أسلوبها الدنيوى ، فليس هناك تغير يدوى ، ولاعلم يرفرف ، ولا هتافات تتردد . ان المرء يولد فى الكيبوتز ويعيش فيها ، وهذه نهاية الأمر تقريباً .

تقريبا ، وليس تماماً ، وليس بعد ، أيضا ، فان المشروع بأكمله ملزال أصغرمن أن يواجه ذلك كله ، ومازال تجربة بارزة لدرجة لايصح أن يدمغ مجها بالعقم ، وأن كان قد فقد مكانه الفريد تحت الشمس ،

فليس السبب هو خسوف الشمس بقدر ما هو وجود شموس كثيرة الآن ، بعضنا يزيد أشراقا عن غيره فى الوقت الحالى على الأفل .

ومن حسن الحظ أن مهمتنا هنا ليست التنبؤ بما ستسير عليه الكيبوتز عموما فى المستقبل . فعلينا الآن أن نلفت الأنظار إلى التجديد الذى قدمته الكيبوتز للتكييف السياسى ، وأن نفترض بذلك أن الكيبوتز قد لاقت نجاحا واضحا فى هذا المجال .

المدرسة :

يبذل المجتمع أقصى مجهوداته فى سبيل تنشئة الصغار داخل المدرسة ، فهناك تدرس عادات المواطن الصالح ، وتلقين المعلومات السياسية الأساسية . والسعى إلى أجماع الرأى الضمنى كما فى حالة افتراض أن دخول الاطفال من البيئات الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية المختلفة نفس المدرسة أمر واجب ، كما أنه صريح كما فى حالة توفير منهج دراسى يؤكد التاريخ واللغة المشتركين علاوة على التربية الوطنية . ولكن خط اسرائيل فى تلك التجزئة الاجتماعية والسياسية يؤثر بشدة على طريقة قيام المدارس بوظيفتها .

التقسيم العنصرى والتعليم : أن التعليم فى اسرائيل مجانى واجبارى خلال المرحلة الابتدائية (حتى ١٤ سنة) . والنظام شامل لدرجة كبيرة ، فان ٩٨٣ طفلا من بين كل ألف تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وثلاث عشرة سنة يلتحقون بالمدارس ، ويصل ذلك إلى حوالى ١٦ ٪ من مجموع سكان البلاد . أما بعد المرحلة الابتدائية فلا توجد شبكة متسعه من المدارس الثانوية تشمل فصولا تكميلية أو تعلما مهنيا ، أو مدارس زراعية أو مدارس عليا ذات أتجاهات دراسية أكاديمية .

وبالرغم من ارتفاع تكاليف الالتحاق بمثل هذه المدارس (مصروفات التعليم وفقدان الدخل المحتمل على السواء) ، فان نصف من تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة يلتحقون بالمدارس بعد المرحلة الابتدائية . وبالرغم من وجود فارق واضح بين نهاية الدراسة الإبتدائية وأول صفوف الدراسة التالية لها ، والهبوط المستمر فى عدد التلاميذ بعد ذلك ، فان معظم الأطفال يحصلون على قسط من التعليم بعد الصف الثامن على الأقل . (*)

وهذه الأرقام تمثل التوسع السريع فى خدمات التعليم الثانوى ، ففى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ كان ٢٣ ٪ من مجموعة ١٤ — ١٧ عاما منتظمين فى المدارس ، فى حين التحق ٤٧ ٪ منهم بالمدارس خلال العام الدراسى ١٩٦٤ — ١٩٦٥ . وتشير الخطط الحالية للتعليم بعد المرحلة الابتدائية إلى أن ذلك التوسع فى سبيل الاستمرار ، كما أنه من المنتظر أن يصبح التعليم الثانوى مجانيا وربما يصبح اجباريا أيضاً فى المستقبل القريب .

ومع ذلك تبقى اختلافات خطيرة بين تعليم الأطفال الشرقيين والغربيين، ويكون معظمها ثقافيا فى المرحلة الابتدائية . ان المنزل الشرقى مزدحم ، مما يجعل من العسير على الطفل أن يستذكر دروسه ، كما أن الأسرة الشرقية أقل تكريسا للتعليم وأقل مقدرة على مساعدة الطفل فى عمله المدرسى . كذلك فان المهارات والمعارف التى تلقن فى المدارس أقل ارتباطا بثقافة الشرق . وعلاوة على ذلك فهناك واقع من التقسيم السكنى للمجموعات العنصرية مما يحول مدارس كثيرة إلى مراكز تجمع لواحدة أو الأخرى من المجموعتين العنصريتين الرئيسيتين . وأخيرا ، فان للمدرسين أنفسهم غربيون بدرجة مربكة ، وبالرغم من تزايد نسبة المدرسين الشرقيين

كل عام فانها لا تزال ٢٥ ٪ من مجموع المدرسين الأجانب أصلا . وحيث أن أكثر من نصف تلاميذ المدارس الابتدائية (٥٥ ٪) شرقيو الأصل فان عدم التناسب يتضح جليا ، كما أن جذور المعلم الثقافية تلون طريقة تقديمه للمناهج وخصوصاً فى المواضيع الأكثر حساسية .

والأمور أسوأ حالا فى المرحلة بعد الابتدائية ، فهنا نجد أنه علاوة على العوامل التى سبق ذكرها فان الفوارق الاقتصادية بين المجتمعين تؤثر فى نسبة الالتحاق بالمدارس . وقد أصبحت الأرقام الآن معروفة للجميع ، فيسجل مواليد اسرائيل من أبناء الغربيين أعلى نسبة فى الالتحاق بالمدارس إذ أن ٧٠ ٪ من مرحلة ١٤ — ١٧ عاما يدرسون فى أى نوع من التعليم بعد الابتدائى ، يليهم فى الترتيب أفراد الجيل الاسرائيلى الثالث (٥٥ ٪) ثم أبناء المهاجرين الغربيين ٤٩ ٪ ، ثم مواليد اسرائيل من أبناء الشرقيين (٣٨ ٪) والمهاجرين الشرقيين (٢٦ ٪) (٦) . أضف إلى ذلك أن أكثر من نصف التلاميذ الغربيين الملتحقين بالمدارس الثانوية يلتحقون بالمدارس الثانوية العلمية ، أما بين التلاميذ الشرقيين فان الرقم يزيد قليلا عن الثلث (٧) .

وتظهر آثار هذه الفوارق العنصرية بصورة متزايدة فى مرحلة الدراسة الجامعية ؛ فخلال العام الدراسى ١٩٦٣ — ١٩٦٤ كان ١١٫٨٨٧ طالبا يدرسون للحصول على الدرجات الاولى فى معاهد اسرائيل المختلفة للدراسات العليا ، وقد كان ٤٢ ٪ من هؤلاء من الجيل الثانى الاسرائيلى الغربى ، كما كان ٢٧ ٪ من أبناء المهاجرين الغربيين و ٦ ٪ من الجيل الثالث و ١٣ ٪ من أصل غير معروف ويبقى بعد ذلك ١٢ ٪ يمثلها المجموع الكلى للطلبة من أصل شرقى ، بينهم أقل من ثلاثمائة من الجيل الثانى

الشرق ، وألف ومائة من المهاجرين الشرقيين (يوجد ١٨٦ من الطلبة الشرقيين من الجيلين الاول والثانى يدرسون لدرجات عليا من بين ٣٠٠٠ طالب)(٨) . وعلاوة على ذلك فان نسبة ترك الدراسة بين الطلبة الشرقيين عالية جدا ، فهى تبلغ أكثر من ٥٠ ٪ .

ان هذه الفروق بين المجتمعين من ناحية التحصيل العلمى تعنى أن الوظائف التى تتطلب دراسة خاصة أو تدريبا مهنيا تكون من حظ طالبى العمل الغربيين بطريقة أوتوماتيكية . ولو كان ميل الييشوف إلى العمل الجسمانى واليدوى ما زال سائدا لما كان ذلك الوضع يمثل مشكلة خطيرة ، ولكن المركز والمكانة يكتسبان ، بصورة متزايدة ، من الايدى النظيفة بنفس الصورة التى حدثت فى الولايات المتحدة . وهكذا الامر تماما مع الدخل ، وبذلك تغلق الدائرة وتستمر .

التكامل العنصرى والتعليم :

بالرغم من كل هذه المشاكل ، فان أغلب الآباء الاسرائيليين يعتبرون التعليم مفتاحا لاقامه جسر بين التقسيمين العنصريين . وحيث أن اقامة هذا الجسر من الاهداف ذات الاولوية القصوى فان اهتماما بالغا يعطى للسياسة التعليمية . وهكذا ، فقد أنشئت صناديق خاصة للمنح الدراسية لمعونة الشباب الشرقيين بعد المرحلة الابتدائية ، كما أن وزارة التعليم والثقافة تقدم نوعا من التخفيضات فى المصروفات الدراسية لاكثر من خمسين ألف تلميذ شرقى فى المدارس الثانوية . كذلك تبذل مجهودات جبارة لتوسيع التعليم السابق على المرحلة الابتدائية لتعويض جزئيا عن « الحرمان الثقافى » . وكذلك يتزايد التأكيد على التجارب العلمية والنشاط المدرسى وغيرهما من المسائل لرفع مستوى القدرات التعليمية بين صغار الشرقيين .

كذلك كانت المناهج الدراسية محل الاهتمام . وقد تقرر منذ بضع سنين العمل على تشجيع الاندماج عن طريق التأكيد على المواد ذات الهدف والمعنى بالنسبة لاعضاء كل المجموعات العنصرية ، ويعنى ذلك تأكيد التاريخ الدينى على حساب التاريخ اليهودى لشرق أوروبا . وقد اتخذت تلك الخطوة إلى الوراء ، فى مبدأ الامر ، بحماس بالغ لدرجة خلقت معهما صورة غير مرضية — ان لم تكن مشوهة — للتاريخ اليهودى . وعندما تبين أن الطلبة لايتخرجون وهم على جهل بأجزاء كبيرة من التاريخ خارج فلسطين فحسب بل وهم أيضا على درجة كبيرة من التحيز ضد أدب وقيم وسلوك مائة جيل من اليهود ، أعيد التأكيد على التاريخ اليهودى بعد العهد التوراتى . واليوم أصبحت التوراة جزءا رئيسيا من مقرر العلوم الانسانية ، وتستخدم كنصوص لمواد التاريخ والأدب والجغرافيا واللغة ، ولكن تجنب دراسة التاريخ الأكثر حداثة من ذلك لم يعد له نفس صفة الالزام .

ومع ذلك ، وبالرغم من المجهودات المختلفة — وقد كانت ولاتزال مؤثرة فى أبعادها وتطبيقها — فلا تزال هناك مشاكل حرجة تنتظر حلا . وليس ذلك بسبب تعقدها أو ارتفاع تكاليفها ، بل أن المسألة الرئيسية هى ذلك الغموض حول ما يعنيه الاندماج : فهل الهدف هو بوتقة تضع فيها كل مجموعة من عناصر اسرائيل الثقافية المختلفة أفضل ما فى ماضيها الثقافى لخلق مزيج جديد شامل ؟ ان النظرية البوتقة جاذبيتها ، ولكنها تفتقر إلى التطبيق العلمى . ان ثقافة البلدان الغربية راسخة الأسس لدرجة لا يأخذ معها الشرق اية مواعظ عن تقارب الثقافات مأخذا جديا : فهل الهدف اذن هو نشر ثقافة جوهرية ؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن

تعريف تلك الثقافة ؟ وإذا كانت هى ثقافة مجتمع اليشوف فان الشباب الغربى نفسه لا يكاد يكون متعاطفا معها كالشباب الشرقى . هل يكون الهدف إذن ، هو امتصاص الغرب للشرق امتصاصا كاملا ؟ ان الاسرائيليين مفرطون فى الحساسية بالنسبة للامتصاص الجبرى لدرجة لا تسمح لهم بالتصريح بذلك جهرا ، ومع ذلك يبدو أن ما يبنى من الجسر يكاد يكون دائماً عملية ذات اتجاه واحد يسير المرور فوقها دائما تجاه الغرب وحده . وإذا تمت هذه الحركة فعلا ، فقد تؤدى فى نهاية الأمر إلى تخفيف حدة الانقسام العنصرى كمشكلة . ولكن الأمر — كما يراه «كيفيز» — هو أننا نعيش فى الامد القصير ، وإذا كان الشباب الشرقى يتجه إلى الغرب حقا فان النتيجة المباشرة لذلك ستكون زيادة التوتر بين الوالد والابن . وفى هذه الحالة يكون القلق الشخصى البالغ هو ثمن تحقيق الفائدة الاجتماعية المتوقعة .

وعلاوة على ذلك فمن السابق لأوانه القول بأن هناك حركة كبيرة فى هذا الاتجاه على الاطلاق أو أن نظام التعليم قد حقق أثرا واضحا على المشكلة العنصرية . فاذا كان الهدف هو تعليم مهارات تكنولوجية تمكن الشخص من تطلعات أعلى من مستوى والده من قبله ، فان المدارس تؤدى مهمة جيدة فى هذه الناحية أما إذا كان هناك اهتمام أكثر بزيادة التفاهم والتعامل عبر الفواصل العنصرية فان النتائج يصعب تحديدها . وتكمن الصعوبة بدرجة كبيرة ، وفى عدم توافر المعايير المترابطة لقياس نسبة النجاح . وباختصار فان معنى الاندماج ليس أكثر وضوحا فى اسرائيل منه فى غيرها من البلاد ذات المجتمعات المتعددة العنصريات .

ومن الممكن ، بل وربما من الواجب ، أن نعبر عن ذلك كله بطريقة

مختلفة . لم يكن لدى أصحاب النظريات الصهيونية ، وكذلك أصحاب فكرة العمل الرائد الاوائل ، أى تصور لمجتمع تعددى أو أى التزام له . ففى التربة الاوروبية حيث تغذت خططهم وايديولوجياتهم كانت وحدة اليهود ، وليس تنوعهم ، هى أبرز صفاتهم .

وحتى عندما نما اليشوف وأصبح أكثر تنوعا فى عناصره ، كان من الممكن الاحتفاظ بحلم اسرائيل التى لا تعرف الاختلاف أو التمييز - ينبت مواطنوها من نفس بذرة العمل الرائد . ولكن الحلم توقف فجأة باعلان الدولة ، وبدا وكأنه قد فقد كل علاقة كانت تربطه بالحقيقة . وأصبح تعداد العناصر المكونة للدولة المبنى على أنواع الانقسام التى ناقشناها بالتفصيل (الشرق ضد الغرب ، الشيوخ ضد الشباب ، الدينى ضد الدنيوى واليهود ضد العرب) يتطلب تفسيراً جديداً لمفهوم صورة إسرائيل . وكان على المرء أما أن يستنتج أن أولئك الذين رفضوا ، طوال الوقت فكرة إرتباط عودة الميلاد الشخصى بالميلاد الوطنى ، وفضلوا عليها إعتبار إسرائيل ملاذاً ، قد كانوا على حق — أو أن يستنتج أن المعنى الحقيقى للدولة سوف ينعكس على حياة أقلية ضئيلة من شعبها ، أو أن يبحث عن وسيلة جديدة تجعل الحلم القديم يطابق الحقيقة الواقعة الحالية . ومثل هذه الوسيلة ، على سبيل المثال ، قد يتمثل فى إعتبار إسرائيل مجتمعاً تعددياً يرتبط فيه الناس بشدة برباط يهوديتهم المشتركة ويجدون لهم فيه ، مع ذلك ، شخصية دنيوية هادفة أيضاً ، حيث يمكن للدولة ، ككل ، أن تستفيد من ذلك التفاعل — أو التوتر فى بعض الأحيان — بين المجموعات المختلفة .

وقد وجدت كل من هذه الحول أنصارها . والمشكلة تكمن فى أن

الحلول لا يكمل بعضها البعض ، بل هي – على العكس – تمثل آراء مختلفة تماماً : فإن النظر إلى إسرائيل بإعتبارها ملاذاً ، مثلا ، يؤدى إلى مطلب « جعلها طبيعية » وإلى رفض المفهوم التاريخى لمصير إسرائيل الخاص ، وهو مفهوم واسع الإنتشار . وأعتناق مبدأ « إنقاذ البقية » يؤدى إلى إتساع الهوة فيما بين مناصريه ممن يرون أن الحلم ما زال فعالا ومستمراً وإن كان بالنسبة للقلة وممن نفضوا أيديهم من الأحلام . أما الألتزام بمبدأ التعددية فإنه ينقض إفتراضات « بوتقة الصهر » التى تتضمنها النظرة السابقة ، فإن التعددية قبل كل شىء تنفى الشرعية على الفوارق البارزة ، وتتقبل التوتر كأمر حتمى ، وحتى كأمر مرغوب فيه ، فقد تحدث الحلم عن مهاجرين تحولوا وارتبطت أذرعهم وقلوبهم فى سبيل جماعى من الإنسجام المثالى .

ولا تزال هناك ، بالطبع ، طرائق كثيرة للخروج من هذه الورطة . لقد أقتنع الكثيرون من الإسرائيليين بأن الدولة نفسها تستطيع أن تكون حاملة الحلم ، وأن ما لم يعد فى قدرة المواطن أن يفعله على أساس الإيمان ، مثلا ، يمكن للدولة تحقيقه كمسألة من مسائل السياسة . وهناك آخرون غيرهم – يحتل الكثيرون منهم مراكز قوية – ممن يتشبثون بالحلم نفسه دون أن ينسوه أو يغيروا منه . وهم يؤكدون بحرارة أن تحقيق معجزة عودة الميلاد الوطنى لم تكن إنجازاً أقل قيمة مما ينتظر من تحقيق معجزة النهضة ، وأن من كانت لهم الإرادة والحكمة والشجاعة لتحقيق المعجزة الأولى قادرون على تحقيق الثانية إذ إلتزم المتشائمون حدود الصمت . وقد نفض هؤلاء المتفائلون ايديهم من دعاة « الطبيعة » ، فإنهم يرون فيهم ورثة للصهاينة « المحسنين » ممن لم يدركوا ما يمكن للإلتزام أن يحققه .

كما أنهم يرفضون مبدأ « الأهلية المختارة » باعتباره أمراً تافهاً لا يستحق الإهتمام ، كما أنه أمر محط وغير ضرورى . كذلك فإنهم يرفضون « التعددية » ، وإن كان ذلك بصورة أقل وضوحاً ، فهم لا يستطيعون فهم الروابط الطائفية إلا عندما تكون هذه الروابط مبنيه على إختلاف أيديولوجى . وأخيراً ، فإنهم يظهرون ضيقهم بأولئك الذين يرون فى أجهزة الدولة بديلا مناسباً للإلتزام الشخصى وللإبتكار ، فهم يشعرون بأن ما يجب أن يربط الإسرائيليين بعضهم ببعض هو إلتزامهم المشترك أكثر منه جنسيتهم المشتركة .

وليست هذه منافشة مستورة تجرى داخل البيوت الخاصة ، ولكنها تغلب على أكثر مجادلات إسرائيل السياسية ، بلغات مختلفة ، وفى بيئات مختلفة ، وبفوارق مختلفة أيضاً . وليس تقليد إسرائيل الإيديولوجى وحده هو الذى يعطى للمسألة كل هذه الأهمية . وبالرغم من إستجابة أغلب السياسة العامة للمشاكل الوقتية ، إلا أن الكثير منها أيضاً يستمد من فهم مجزأ بعض الشيء لما يعنيه المجتمع أصلا . ومن المحتمل أن يكون ذلك هو الحال فى جميع البلاد الأخرى ، ولكنه أمر واقع فى إسرائيل على كل حال ، حيث تصبح الإيديولوجية الشاملة تقليداً ، وحيث تكون الدولة فى حاجة ملحة إلى تبرير ذاتها كدولة جديدة . لذلك فإنه ليس من الحكمة ترك هذه المجادلات جانباً بأعتبارها شيئاً عقيماً وبعيداً عن العالم الواقعى للسياسة اليومية وإتخاذ القرارات ، فإن أسرائيل اليوم ما زالت هشة ومرنة ولينة لدرجة تجعل لنتائج هذه المجادلات — إذا أمكن التوصل إلى حل لها — صلة كبيرة بما يمكن أن يكون عليه الغد .

المدارس والسياسة :

لم تكن المدارس محصنة ضد التورط المباشر فى السياسة ، ففى عهد اليشوف كانت هناك ثلاث أنظمة تعليمية أساسية فى المجتمع اليهودى ، وكان كل منها يعكس موقفاً إيديولوجياً منفصلا . وكان أحدها تحت رعاية المجتمع الدينى ، والأخير غير منحاز رسمياً وإن كان هو فى الواقع نظام الصهيونيين العموميين الذين تحولوا تدريجياً من الصهيونية اللاايديولوجية إلى تمثيل مصالح الطبقة المتوسطة .

وقد نشبت معارك مريرة وحامية الوطيس حول هذه « الإتجاهات » فى التعليم بعد الاستقلال . ومع ذلك فإن شبح أنظمة الدراسة المتنافسة ، حيث تسعى الإتجاهات المختلفة إلى الحاق أكبر عدد ممكن من التلاميذ فى مدارسها ظل يلاحق كثيراً من الناس وأخيراً ، ألغيت الإتجاهات رسمياً ، وأستبدل بها نظام مدرسى شامل تديره وزارة التعليم والثقافة . وقد أستثنيت المدارس الدينية من ذلك تبعاً لفكرة أن الدين من الأهمية والبعد عن السياسة بدرجة كافية بحيث تسمح ببعض الانفصال . ومع ذلك فقد أخضعت المدارس الدينية للإدارة المركزية ، كما حددت أدنى المستويات التعليمية بالنسبة لجميع المدارس .

واليوم يذهب ثلثا تلاميذ المدارس الإبتدائية إلى مدارس الحكومة العادية ، ويذهب حوالى ٣٠ ./. إلى مدارس الدولة الدينية ، كما يذهب حوالى ٦ ./. إلى مدارس مستقلة يديرها حزب أجودات يسرائيل ، ويعتقد هؤلاء أن مدارس الدولة الدينية متحررة أكثر من اللازم فى آرائها الدينية . وقد تم فعلا تحييد نظام التعليم من الناحية السياسية بطريقة

فعالة . وعلى خلاف الكثير من أعمال الحكومة ، وربما أغلبها ، فإن التعليم لم يتهم أبداً بالتحيز السياسى أو التسلل السياسى .

ومع ذلك فإن عدداً من الأحزاب يعترض على تحطيم الإتجاه العمالى . وأن حزبى أحدوت أفوداه ومابام ، على السواء يعدان موافقة المابای على التضحية بالتعليم الأشتراكى تنازلا لا مبرر له للسياسة الدنيوية ، كما يريان فيه سبباً لتدهور ايديولوجية اليشوف . و « السياسة الدنيوية » هى طريقة تناول السياسة التى تؤكد المساومة والحلول الوسط بدلا من الايديولوجية . ويعتقد الحزبان المشار اليهما أنه لا يوجد إختلاف جوهرى بين الايديولوجية الدينية التى حصلت على التنازلات والايديولوجية الإشتراكية التى حرمت من الأعتراف الرسمى . وهما يفضلان عموماً تحقيق التوازن بإحياء المدارس الإشتراكية بدلا من أهمال التعليم الدينى .

وقد جرى حوار مماثل بشأن حركات الشباب داخل المدارس ، وقد كان من الأمور التقليدية أن تدعو النشاط المدرسى حركات الشباب التابعة للأحزاب المختلفة التى سمح لها بالدخول إلى المدارس بغرض تجنيد الأعضاء وقد أصبحت المنافسة حامية كما كان متوقعاً وخصوصاً بنهاية الإتجاه العمالى . وفى النهاية ، منعت حركات الشباب لفترة من الزمن من مزاولة نشاطها داخل المدارس ، وكانت هذه حركة أدت إلى تقلص كبير فى حجمها . وقد كانت الحكمة وراء هذه الخطوة مسألة سياسية أكثر حيوية من موضوع الإتجاهات ، حيث أن حركات الشباب عموماً قيمة إيجابية . ومرة أخرى ، فسر نقاد سياسة الحكومة الامر بأنه أبتعاد عن قيم اليشوف حيث أن كل حركات الشباب تقريباً كانت تدعو لاخلاقيات الريادة وتشجعها (١٧) .

وبالرغم من كل شيء فإن الحكومة قد حققت نجاحها بوجه عام فى جعل النظام التعليمى دنيوياً . أما ما يعطيه الاسرائيليون لهذا النجاح من قيمة فيختلف حتماً ، حيث أن بعض الاسرائيليين على الاقل ما زال ملتزماً بفكرته الخاصة و « الاكثر أنقساماً » من التعليم « المثالى » . كما أن استمرار ذلك النجاح لم يتأكد بعد .

اللغة :

إن مسألة اللغة تخلق جسراً طبيعياً تنتقل بواسطته من هذا الجزء الخاص بالمدارس إلى الجزء التالى حيث نتناول تكييف البالغين . لقد كان أحياء اللغة العبرية أحد مجالات نجاح المستوطنين الأوائل ، وهو نجاح تحسدهم عليه حركات وطنية كثيرة واجهت مشاكل مماثلة من تعدد اللغات ، وكانت لها آمال مشابهة فى أحياء ونظر لغة قديمة مشتركة . ولقد صادف أحياء العبرية عقبات ضخمة فى بادىء الأمر ، فان اللغة كانت تفتقر إلى مفردات اللغة الحديثة ، وكان أنصار الإتجاه الدينى من اليهود يفضلون احتفاظ بها للأغراض الدينية البحتة ، كما كان من أسهل الأمور أن يرتد المستوطنون أنفسهم إلى اللغة الروسية أو اليدية التى كانت لغتهم الاصلية . وبالرغم من كل هذه العقبات فقد أصبحت العبرية هى اللغة الحية لأغلب يهود فلسطين بدون جدال ، وهذا يشهد بتماسك وجدية حركة مبدأ العمل الرائد .

وبقيام الدولة ثارت مشكلة اللغة العبرية من جديد ، وبشكل مختلف ، فقد أصبحت العبرية رباطا حيويا وضروريا من أجل تفاهم أناس تختلف أصولهم ولغاتهم أختلافا شاسعا وبينا . فاسرائيل ، برغم كل شىء ، أصغر من أن تسمى لنفسها بترف اللغات المتعددة ، وهو أمر يدفع أى

عدد من الدول الأخرى ثمنا باهظا له . وبذلك أصبحت المسألة ضرورة عملية ملحة ، بصرف النظر تماما عما صاحبها من الالتزام الايديولوجى فى أول الأمر ، فان الاندماج مهما كان معناه — لا يمكن أن يتم دون لغة مشتركة .

ومع ذلك فقد كانت المشكلة جسيمة ، فقد كان المنتظر من الصغار أن يدبروا أمورهم بأنفسهم ، وأن يجدوا طريقهم فى المدرسة أو فى الجيش . وقد تحقق ذلك التوقع بوجه عام ، ولكن ماذا عن الكبار ؟ فمن بين أكثر من ثمانمائة ألف يهودى تجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاما ممن وصلوا إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ لم يكن يعرف اللغة العبرية معرفة حقيقية سوى عدد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة . والواقع أنه بالرغم من مجهودات الحكومة الجبارة فمازال فى إسرائيل حوالى ٢٥٠ ألف يهودى لا يتكلمون العبرية ، ومثل هذا العدد ممن لا تعتبر العبرية لغتهم الاولى . وفى نفس الوقت هناك أكثر من ستمائة ألف لا يتكلمون غير العبرية ، وحوالى ثمانمائة ألف يتكلمون بها كلغتهم الاولى . وأغلب أولئك الذين لا يعرفون العبرية مطلقاً أو يستعملونها كلغة ثانية هم من النساء اللائى تجاوز سنهن الخمسة والأربعين عاما . ويعرف ٩٧٪ من الذكور بين الخامسة والعشرين والثلاثين بعض العبرية ، كما يستعمل ٨٥٪ من نساء نفس المجموعة اللغة العبرية كلغتهن الأولى (١٢) .

ولم يكن هذا النجاح النسبي فى غرس اللغة العبرية فى عقول الاسرائيليين الجدد مصادفة ، فان حوالى مائتين وخمسين ألف فرد تلقوا دروسا في العبرية للكبار تحت أشراف وزارة التعليم والثقافة (١٣) بين

عامى ١٩٥١ و١٩٦٥ ، كما إستفاد الكثيرون غيرهم من برامج الاذاعة المخصصة لتعليم المهاجرين الجدد لغتهم الجديدة أو من الفصول الختامية من الصحف المبسطة المطبوعة باللغة العبرية « الأساسية » . ومما يستحق الذكر أن الدروس الرسمية كانت تتضمن أكثر من مجرد تقديم اللغة ، فان دروس اللغة العبرية قد استخدمت للتربية الوطنية أيضا (١٠) .

وأخيراً ، فان النجاح الذى أحرز مع اللغة العبرية قد خلق مشكلة جديدة لبعض معلمى إسرائيل ، فحين تصبح العبرية هى اللغة الوحيدة المستعملة تصبح عزلة إسرائيل عن باقى العالم أشد وأبرز . والمشكلة خامدة فى الوقت الحاضر . وتفيد البيانات الأخيرة أن ثلثى الاسرائيليين البالغين من العمر أكثر من خمسة عشر عاما يتحدثون بلغة واحدة على الأقل بالاضافة إلى العبرية ، ولكن نفس البيانات تدل على أن النسبة تقل بالنظام مع التقدم فى العمر ، فتصل إلى أكثر من ٥٠٪ فى مجموعة سن الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة وتنخفض إلى حوالى الثلث تحت سن الخامسة عشرة . والإسرائيليون على وعى تام بمدى السهولة التى يمكن بها للعزلة تؤدى إلى الفصل حتى أنهم ينظرون إلى ذلك الانتقال بعين القلق ، ومن ثم فقد كرسوا جهودا بارزة لتشجيع تعلم اللغة الانجليزية أو الفرنسية فى المدارس الثانوية العامة .

تكييف الكبار

لا تستطيع غالبية الدول الجديدة أن تستثمر جميع مجهوداتها فى عملية التنشئة والتكييف السياسى للصغار ، فالكبار أيضاً يجب أن يعترفوا بالقواعد الجديدة ، وأن يتقبلوا القيم الجديدة ، وأن يحسوا بالولاء للدولة الجديدة . ومهما بلغت قسوة الحكم على مقدرة الكبار على تقبل أنواع التغيير التى تتطلبها القومية الجديدة ، فحتى الحكومات الدكتاتورية يتحتم عليها أن تتحمل مهمة البدء والتشجيع والتثقيف تجاه هذا التغيير . وفى المجتمعات الديموقراطية التى ترتكز على أجماع الرأى الشامل ، تجد الحكومة نفسها مجبرة على تكريس مجهودات جبارة لتحقيق ذلك الأجماع والمحافظة عليه .

وكما رأينا من قبل ، فإن رباط اليهودية المشتركة يوفر أساس مادة الإجماع الأسرائيلى . ولكن ذلك لا يكفى ، ولم يكن ليكفى حتى لو أن الفجوة الثقافية بين الشرق والغرب لم تكن بالاتساع الذى هى عليه . فالأرقام المجردة المتعلقة بجمع شمل « المنفيين » تحتاج وحدها إلى أكثر من مجرد الاستثمار المتوسط فى التعليم الوطنى . وفى الواقع ، أنه لو كان المطلب الوحيد هو تعليم جميع الوافدين الجدد اللغة العبرية لكان ذلك ، فى حد ذاته ، تحدياً كبيراً . فحتى عام ١٩٦١ كان ١٢ ٪ من سكان إسرائيل البالغين من الأميين ؛ وكان ١٨ ٪ منهم على ألمام بقراءة وكتابة لغة واحدة فقط ، ليست العبرية وبعبارة أخرى ، فإن ٣٠ ٪ من السكان لم يعرفوا قراءة وكتابة لغة الدولة بعد ثلاثة عشر عاماً من الاستقلال .

وفى الواقع ، أن الكفاءة اللغوية تمثل بطبيعة الحال جزءاً صغيراً فقط

من مشكلة التثقيف والتكييف . وفي حالات كثيرة — لم تقتصر على المهاجرين من الشرق الأوسط — كانت أبسط مفاهيم السياسة الديمقراطية أو الثقافة الوطنية منعدمة . وقد نبدأ في فهم أبعاد المشكلة عندما نتذكر أنه ، قبل عقد من السنين على الأقل . كانت حياة المهاجرين الأوروبيين ترزح تحت وطأة ظروف فريدة من الفوضى والإضطهاد قبل وصولهم إلى أسرائيل ، وقد تعرض الكثيرون منهم لظروف سيئة لمدة عشرين سنة أو أكثر . وحتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا محصنين بعض الشيء ضد الاضطهاد النازي فإن ذكرياتهم عن الحكومة لم تكن بالذكريات السعيدة في أغلب الأحيان .

أما بالنسبة لليهود الشرقيين فلم تكن لديهم أيضاً أي تجربة مع الثقافة الديمقراطية وحصاناتها ، فقد كانت غالبية الحكومات في ماضيها غير فعالة وفاسدة ، وغير برلمانية ، وعديمة الاستجابة ، ومستبدة وظالمة في أغلب الأحيان . ولذلك فإنه بالنسبة إليهم ، كما بالنسبة لأشقائهم من أبناء الغرب ، كان تقبل فكرة دولة يهودية شيئاً ، أما أمتداد ذلك التقبل ليشمل الحكومة وهيئاتها فشيء مختلف تماماً ، فإن رجل البوليس ومحصل الضرائب والموظف البيروقراطي يمثلون جميعاً السلطة أكثر مما يمثلون الاستقلال الذي بعث الدولة إلى الحياة ، فقد بدأ من الواضح أن الأمر يتطلب أكثر من الانتخابات الحرة للتغلب على تلك الإستجابة الغريزية ، فإن إعادة التكييف re - socialization - وهي العملية المطلوبة - أصعب بكثير من التكييف من جديد (de novo) .

ولقد شنت الحملة بحماس ، ولم تنته بأي حال ، وقد لحظ أن حوالى مائتي ألف شخص قد حضروا الدراسات العامة للعبرية منذ عام ١٩٥١ ،

كما أن ١٠ ٪ منهم ألتحقوا بدراسات مركزة وممتدة . كذلك يقدم المكتب المركزى للاستعلامات — وهو قسم من أقسام مكتب رئيس الوزراء — دراسات متوسعة فى التربية الوطنية للكبار ، كما أنه أصدر كتباً للمهاجرين من البالغين ، وكذلك تقوم عدة وكالات شبه حكومية ، مثل الهستدروت والأحزاب السياسية . برعاية برامج خاصة تجرى فى أحياء المهاجرين . وقد كان معنى أهمية أصوات المهاجرين الانتخابية هو أهتمام الأحزاب الفائق بتثقيف مجتمع المهاجرين مما يجعل من الواضح تماماً أن قوة الوافدين الجدد السياسية لم تكن مجرد بدعة دعائية . وقد أستخدمت وسائل الأعلام فى التشجيع على المشاركة فى الحياة الوطنية ، وفى تعليم مبادىء السلوك العام الصحيحة . أما فى القرى ، حيث يتركز المهاجرون الجدد فيقوم العمال الزراعيون المدربون (وغالباً ما يكونون من مستعمرات الكيبوتز المجاورة) والمدرسون والاخصائيون الاجتماعيون ، وغيرهم من ذوى المبادىء الإجتماعية الجديدة ، بتدريس المهارات اللازمة والقيم المرغوبة على السواء .

وحيث أن معظم المهاجرين كانوا يصلون فى حالة أفتقار كامل إلى الموارد ، فقد كان على الحكومة أو على الوكالة اليهودية — وهى المؤسسة الرسمية لإستيعاب المهاجرين — أن توفر لهم المسكن والعمل وغيرهما من مطالب الحياة المباشرة . ولكن السياسة العامة مرت بعدة مراحل : هل يوزع الوافدون الجدد على جميع أنحاء البلاد ؟ قد يشعرون حينئذ بالحيرة والضياع ، ويصعب الوصول إليهم والتعامل معهم . . أم هل يجب تركيزهم فى قرى أو أحياء أو مستوطنات خاصة بالمهاجرين ؟ أنهم ، فى هذه الحالة ، يصبحون معزولين عن باقى المجتمع ، ويصير أنفصالهم فيه

مصطنعاً . . أم هل يجب توطين المهاجرين من البلدان المختلفة فى نفس المنطقة ؟ أنهم قد يبذلون من المجهود فى التكيف مع بعضهم البعض — أو الفشل فى التكيف — قدراً لا يترك لهم الكثير ليبذلوه فى سبيل التكيف مع مجتمع قدامى المهاجرين . . هل يجب ، إذن ، أن يسموا حسب مواطنهم الأصلية ؟ هكذا ، أيضاً ، سوف يصبح وجودهم داخل مجتمع من صنع الخيال . . أم هل يجب السماح لمن لا يرغبون فى العمل فى الزراعة بإختيار مناطق حضرية ؟ أنهم قد يجدون المدينة أصعب من الريف بمراحل ، حتى إذا كانت لهم خبرة سابقة بالعمل .

أن السياسة الحالية التى تم تطويرها بعد تجربة الكثير من الوسائل المختلفة الأخرى هى تشجيع أقامة مناطق إستيطان تضم عدداً من المجتمعات المنفصلة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وبعضها متنوع العناصر وبعضها آخر موحد . وتتركز جميعها حول منطقة حضرية نامية ومفتوحة ، ولكنها تهتم بالزراعة والصناعة الخفيفة . والآن ، بعد أن خف ضغط الهجرة الجماعية ، يمكن تناول عملية إعادة التكييف بأسلوب أهدأ بعض الشىء ، ولكن الأخطاء السابقة التى كانت نتيجة للضغط والجهل وشدة صعوبة المشكلة ذاتها لا يسهل محوها .

الجيش والأحزاب كعاملين للتكييف السياسى :

تم تكليف الجيش بمسئوليات خاصة بالغة الأهمية فى محاولات الحكومة للتنشئة والتكييف السياسى كما فى التكييف العام (والاثنان متشابكان) . ولأن إسرائيل تفرض التدريب العسكرى الشامل على الرجال والنساء على السواء ، فإن الجيش أقرب الطرق للوصول إلى جميع الشباب البالغين ، ولأنه يملك إمكانيات واسعة فقد تمكن من

مد نطاق عمله فى التكييف إلى خارج صفوفه : إلى مراكز تجمع المهاجرين الجدد من بين السكان المدنيين . وقد سمح للجيش بكل هذه الحرية فى التصرف فى هذا المجال الحساس لأنه يقارب النموذج المثالى للنظمة الدنيوية أكثر من أى من المؤسسات القومية الكبرى ، بإستثناء هيئة القضاء (١٧) . ويتم تدريس مبادىء الرعاية الصحية ، وعادات التغذية ، واللغة ، والتربية الوطنية — للمجندين — إلى الإشراف على الفصول العامة للغذاء والخدمة المشتركة فى الجيش . وفى مستعمرات الكيبوتز على الحدود ، تمكن الجيش من إحداث تأثير كبير وشامل على عملية التكييف . . فهل تستغل قوة الجيش الكامنة التى توحى بها كل هذه الترتيبات لتحقيق مصالح سياسية أم لا ؟ يبدو أن ذلك السؤال النظرى سوف يبقى معلناً ، فحتى الآن ، على الأقل ، لم يظهر أى خوف من أن يحدث ذلك ، بل — على العكس — أن مثل ذلك التصرف سوف ينظر إليه عامة على أنه أنتهاك للثقة الممنوحة له (١٨) .

وإلى جانب الجيش ، نجد أن للأحزاب السياسية أيضاً نشاطاً فى عملية التكييف . وفرص النشاط فى هذا المجال متعددة ، ومنافعه السياسية واضحة : فخلال سنوات الاستقلال الأولى ، على الأخص ، وقبل تحييد البيروقراطية ، تولت الأحزاب الكثير من المسئوليات شبه الحكومية كمساعدة المهاجرين فى إيجاد المسكن والعمل ، وبدء أول إتصال ثابت ودائم لهم مع المؤسسات الإسرائيلية . وخلال تلك السنوات ، كان جزاء الإنتساب للأحزاب ولنشاطها دنيوياً تماماً ، لأن الحزب كان يقدم لأتباعه أحد المفاتيح القليلة لدخول ذلك العالم الغريب المجهد للبيروقراطية

الرسمية . وكان من الحكمة لمن أكتسب مجالا لدخول الغرف السرية ، حيث توزع المواود النادرة ، أن يكرس إخلاصه لحزبه .

وقد تغير الوضع بعض الشيء منـــذ بداية الخمسينات ، فقد أصبح المهاجر أكثر قدرة على تصريف أمره بنفسه ، وصارت البيروقراطية منطقية بدرجة أكبر وخف طابعها السياسي ، فأصبحت بالتالي أكثر إنفتاحاً للعامة . وقد أدى الإنخفاض الشديد في الهجرة إلى تخلص الحكومة من ذلك التوتر الشديد الذي إتسمت به السنوات الأولى للهجرة ، كما سمح بتخطيط شامل لمواجهة إحتياجات الوافدين الجدد .

ومع ذلك — وفي النصف الأخير لهذا القرن — فما زال هناك شيء من الشبه بالمنظمة التامانية Tommany Hall * في سياسة إسرائيل إذ لا يزال هناك مهاجرون كثيرون يعتمدون على ممثل حزبهم المحلي في تزويدهم بالمعلومات وإسداء النصح لهم ، وفي توجيههم خلال أدغال البيروقراطية ، أو في غيرها من خدمات الرعاية الإجتماعية الأكثر مباشرة ، ولا تزال الأحزاب شديدة الحساسية للفرص المتاحة لها ، ومن ذلك فإن تعيين هيئة موظفين لمستعمرات المهاجرين عن طريق الحكومة أو الوكالة اليهودية مسألة ذات أهمية سياسة بالغة . فالحزب الذي يعين عضو منه في مستعمرة جديدة لكي يعلم الناس قواعد الفلاحة يؤهله مركزه لكسب عرفانهم بالجميل ، إلى جانب أصواتهم الإنتخابية على السواء . كذلك فإن الحزب المسيطر على وزارة الشئون الإجتماعيـة أو وزارة الإسكان يتمكن من إستغلال سلطته لمكافأة المخلصين له ولكسب أتباع جدد . وبالرغم من

---

* منظمة سياسية قوية في نيويورك ، أنشئت عام ١٨٧٩

أن الوسائل المكشوفة التى كانت تستخدم ، لجذب الأنصار ، قد تدهورت ، إلا أنها لم تختف بأى حال من الأحوال .

وعندما تستغل الأحزاب فرصها فى تقديم الخدمات الفعالة للمهاجرين فهى تشترك فى عملية تكييف غير مباشرة ، يبدأ خلالها المهاجر فى تعلم كيفية التعامل مع الجهاز السياسى والتعاطف معه واستغلاله . وعندما ينجح الحزب فى سعيه أن يتحمل مسئولية تثقيف المهاجرين لكى يتمكن من نشر نفوذه بينهم ، يمكنه — على الفور — أن يبدأ فى إعادة تكييفهم . وفى مثل هذه الحالات يمكن تأكيد هدفى خلق شعوراً بالارتباط الشامل بالدولة وخلق شعور محدد بالارتباط الخاص بالحزب على السواء . وأخيراً ، فإن أغلب جهود الأحزاب يتركز — فى النشاطات التى توجهها هى ، والتى تهدف صراحة إلى التكييف الخاص . أن القرار الذى يتخذه حزب برعاية حركة للشباب ، أو كلية للمعلمين ، أو مركز للترفيه ، أو صحيفة ، أو مكتب للخطباء ، أو مشروع للإسكان ، ينبع عادة من نظرية أن مسئولية الحزب عن التكييف السياسى مسئولية شرعية ، كما أنها منطقية ، فهى إمتداد طبيعى للإلتزام الإيديولوجى للحزب .

شعارات الحكومة والامة (الرمز)

يشتد إعتماد جميع الدول على الشعارات والمراسم فى تنمية الولاء لها : علم الدولة . والنشيد الوطنى ، والاحتفال بالأعياد القومية ، والمراسم العمومية كاحتفالات تولى الرئاسة — كل هذه الشعارات وأكثر منها تكون جزءاً من الحياة الرمزية للأمة .

وفى أسرائيل يمكن بسهولة تقسيم هذه « الأجزاء المراسمية » إلى تلك التى تحتفل بالدولة وتلك التى تحفز الوعى اليهودى . والفئة الأولى تشمل :

يوم أعلان أسرائيل ١٩٤٨ ، ودوى الطبول التى تحيى رئيس الجمهورية عند دخوله إلى إحتفال عام ، والتقديم الرسمى لأوراق إعتماد السفراء الجدد . أما اليهودية — بصفتها المتميزة عن الإسرائيلية — فيتم تشجيعها بأعتبار أيامها المقدسة أعياداً قومية ، وبإقامة مسابقات دينية سنوية ، وجعل يوم السبت يوم العطلة الأسبوعية الرسمى (يمكن للمسلمين والمسيحيين أخذ العطلة يوم الجمعة أو الأحد) . فيوم السبت بالعبرية هو « سابات » أى يوم الراحة والعبادة أو الإمتناع عن العمل .

وتوجد ، بالطبع ، عدة نقاط يلتقى عندها التأكيدان : فقد كانت محاكمات « ايخمان » تأكيداً لسيادة إسرائيل ، كما كانت أثباتاً للشعوبية اليهودية . كما أن استعمال الصلوات والشعارات التقليدية فى المراسم العصرية يصل بين التقليدين . والواقع أن الدولة — وهى أبعد ما تكون عن خلق شعارات ومراسم جديدة تماماً — أعتنقت شعارات ومراسم الماضى اليهودى ونسبتها إلى نفسها . وبهذا تمكنت من طمس الفارق بين الاسرائيلية واليهودية ، واستولت على الروابط التقليدية للشعوبية وقيمتها اليها ، ناقلة إياها إلى الدولة .

وإلى حد ما ، يرجع إلى ذلك السبب أنه لم يعد من الواضح أن ما يعنيه كون المرء يهودياً لا يعنى أن يكون إسرائيلياً . وبالطبع ما زال لدى « اليهودى الأرثوذكس » دستور دينى معقد ، ولكن اليهودية بالنسبة للشخص العادى لم يعد لها نفس المعنى المستقل فى ذاته ، فقد أصبحت تفهم بالأسرائيلية . وبهذا يكون تكييف الشباب بالنسبة للدولة لا بالنسبة الشعوبية اليهودية .

تأثيرات التكيف : القيم والإلتزامات :

من الواضح أنه لا يمكننا تلخيص آثار عملية التكييف بشكل واف ، فمثل ذلك يتطلب فى بادىء الأمر وجود خريطة للآراء والقيم والتأملات ، وطرائق السلوك المتعلقة بالسياسة ، والإهتمام بالميول السياسية وطرائق سلوك المجموعات المختلفة سوف يساعد على إيضاح المزيد من المشاكل التى تواجه إسرائيل بالنسبة للتكييف السياسى :

المواقف تجاه المجموعات الاخرى :

يسود شعور « نحن . . وهم » بين الشرق والغرب ، وهناك مجهودات الحكومة فى سبيل سد الثغرة العنصرية . وليست نسبة التزاوج المنخفضة بين المجموعتين — هى ، وحدها ، التى تبين أن نجاح تلك المجهودات كان جزئياً فقط ، ولكن يظهر ذلك أيضاً من خلال هذه المجموعات من الأدلة والإنطباعات :

(١) ليس بالشيء الغريب أن نجد المسائل العنصرية مسيطرة على حملة إنتخابات البلديات ، ففى عام ١٩٥٩ ثارت مشاعر عنيفة خلال الإنتخابات فى كريات جات — وفى إحدى المدن النامية الكبرى — فهدد الغربيون بهجر المدينة إذا أنتصر الشرقيون(١٩) . وفى عام ١٩٦١ ، شهدت إنتخابات البلدية فى بير سبع زعيم المرشحين الشرقيين وهو يحدد الفواصل بين المجموعات العنصرية بكلمات بالغة الحدة : « أنا ؟ أنا قادم من منطقة متخلفة ، من بلد متخلف ، من منطقة وبلد قدما للعالم عيسى ومحمداً (صلعم) . . أما هم ؟ آل بونشتين ، وآل رابينرفيتش ؟ أنهم قادمون من بلاد متحضرة ، من مناطق متحضرة متقدمة ، من بلاد

ومناطق قدمت للعالم هتلر والقيصر نيقولا (٢٠) . وبالرغم من ضآلة النجاح الذى لاقته التوائم العنصرية ، إلا أنها كثيراً ما تسود فترة الإنتخابات المحلية .

(٣) يحس كثير من الشرقيين بأنهم مضطهدون ويتخذ شعورهم هذا شكل ضيق عام أكثر من الإحتجاج المنظم . وبالرغم من ذلك فأحياناً ما تبذل مجموعة أو الأخرى مجهوداً فى سبيل تحويل المزاج إلى حركة . ومن ذلك أنه فى شتاء ١٩٦٤ أصدر مجلس مجتمع القدس الشرقى (السفرديم) كتيباً بعنوان « خطر . . العنصرية اليهودية » ، أبرز فيه مزاعم معينة بالتفرقة العنصرية ، واقترح أن يمنح المجتمع الشرقى تمثيلا نسبياً فى البرلمان (٢١) .

(١) إن الانفصال السكنى (كأمر واقع) شىء منتشر وسائد ، فليس من الغريب أن يضل أحد الغربيين طريقه وهو يبحث عن عنوان فى حى شرقى لأنه لا يمكن المنطقة أى « أشكينازى » (عربى) .

(٤) تصور أبحاث المسح بصورة متكررة مدى بروز الانتماء العنصرى كعنصر محدد للسلوك بالنسبة للنفس وكنقطة اتجاه فى تقييم الآخرين (٢٢) .

وحيث أن سياسة الحكومة ترتبط مباشرة « بادماج المهاجرين » ، فليس أى من هذه الاستجابات « شرعياً » ؛ وبذلك تمثل درجة وجودها مدى فشل مجهودات الحكومة والهيئات الأخرى . ولكن حيث أننا أو على الأقل يعتقد أنها على وجه العموم إحدى وظائف عهد ما قبل الهجرة ، فإن الفشل يسجل على الأكثر فى مجال إعادة التكييف ، بدلا من مهمة التكييف المباشر الأسهل منها بتحررها من المنافسة . فليس من الانصاف أبداً أن نحمل الحكومة ذنب التوتر العنصرى أو حتى العداء بين المجموعات ،

فليست المشكلة من ضعفها ، وحلها - إن كان يمكن أن يوجد لها حل .

الميول تجاه الدولة :

يتقبل الإسرائيليون ، بوجه عام ، شعارات القومية بحماس ، فتظهر دراسته كاتزيل توسع الإرتباط بالفكرة الصهيونية ، ولم يظهر فى أى مكان أى تحد بارز لشرعية الدولة . كما يتقبل جميع أقسام السكان (٢٣) . المفاهيم المختلفة للأخلاقيات العامة التى تجسد شعارات كثيرة من مجتمع اليشوف القديم . وتظهر الاستثناءات الجزئية الوحيدة بين المهاجرين ممن بلغ شعورهم بخيبة الأمل درجة أدت بهم إلى عداء مرير لاسرائيل . ولكن حتى بين أولئك فإن ما يرفضونه يتمثل على الأكثر فى هيئات الدولة المحددة وليست الدولة ذاتها . ومع ذلك فمهما واجهت إسرائيل من مشاكل ، ومهما أحاطت البلبلة بتعريف معناها والغرض عنها ، فإنها لا تعانى من ذلك التساؤل الشامل حول حقها فى الوجود نفسه الذى تنكب به الكثير من الدول الجديدة (٢٤) .

ولكى نفسر مستوى الشرعية (*) العالى الذى يرتبط بالدول ، يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من دور صهيون الرئيسى فى التقليد اليهودى ، على الرغم من أن ذلك جزء رئيسى منه . والأمر يشمل أشياء كثيرة : ارتباطاً تاريخياً بالأرض (مما أدى إلى تحول علم الآثار إلى تسلية قومية) ثم مفهوم إسرائيل كملاذ ، فهى الدولة الوحيدة فى العالم التى ترحب باليهود تماماً . وكذلك الفخر بانجازات اسرائيل ، واستعمال الشعارات الفعال الذى يولد الولاء للدولة ، والشعور المستمر بعداء العرب الذى

(*) راجع فى تفصيل ذلك الفصل التالى من هذا الباب .

يجعل من انتقاد فكرة الدولة ما يشبه الخيانة للوطن .

والحقيقة أن حداثة إسرائيل وتاريخها الغريب قد أديا إلى إنشغال قوى بتأكيد سيادتها . والإسرائيليون مقتنعون تماماً بشرعية دولتهم ، وهم يسعون لإقناع العالم أجمع بنفس الشيء ، وهذا السعى لا يدفعه ما لقبولهم من أسرة الدول من منافع سياسية واضحة لحسب ، بل تدفعه أيضاً حاجتهم إلى الحصول من الآخرين على تأكيد بأن أقتناعهم أنفسهم ليس شاذاً .

الاستجابة للسياسة الديموقراطية :

أن الولاء للدولة يختلف عن قبول الترتيبات الدستورية المعنية التى تحكم سياستها . وهناك أعداد لا حصر لها من الأمثلة التاريخية والمعاصرة لبلاد سارت فيها القومية الشديدة جنباً إلى جنب مع ما يقرب من التباعد التام عن النظام الدستورى . وإسرائيل لا تعرف مثل ذلك التباعد ، ولكنها تواجه — على الأقل — مشكلتين بخصوص قبول مؤسساتها : تتعلق أولاهما بالإستجابة المتفاوتة تجاه المبادىء الديموقراطية العامة من قبل سكان البلاد ، وأما الثانية فتتعلق بإنتشار الشعور بعدم الرضا عن مؤسسات سياسية معينة ، من أبرزها نظام تعدد الأحزاب (٢٥) . .

(maltipatry systme)

وقد رأينا بالفعل أن بعض المجموعات من السكان — ممن ينتمون إلى مجموعة التقليديين — ترفض فكرة التنافس السياسى ، كما أنهم لايتقبلون كذلك الإصرار الديموقراطى على الحريات المدنية الأساسية (٢٦) . ومن الصعب أن نقرر إن كانت تلك المواقف تشكل بالنسبة لإسرائيل مشكلة أكبر من دكتاتورية الطبقة العاملة الأمريكية التى وصفها « ليبسيت » أو

دكتاتورية الطبقة الدنيا البريطانية التى وصفها « هوجارت » (٢٧) . فمجتمع إسرائيل مازال هشا ، كما أن الدولة تعيش فى جو أزمة مستمرة ، فجميع الظروف الخارجية المهيئة لسياسة الشعب موجودة ، كما أن الالتزام الديموقراطى البسيط من ناحية جزء بارز من السكان يوفر الظروف الداخلية الملائمة . ولا يخفف من المشكلة حقيقة أن من يحتمل أن يصبحوا دعاة الدكتاتورية فى اسرائيل يوحدهم ما هو أكثر من قيمهم السياسية العامة ، فإنهم يرتبطون فى أغلب الأحيان بروابط الأصل (العنصر) أيضاً ، كما يرتبطون بتيار الضيق الخفى ومظالمهم الحقيقية أو الخيالية ضد موطنهم الجديد . .

ومع ذلك ففى التنبؤ للمستقبل يجب إدراك أن الأبتعاد عن التقليد يعنى ، فى ذات الوقت ، الأتجاه إلى تقبل الأختلاف والتنوع وهو المبدأ الديموقراطى الأساسى . وحيث أن التطور العصرى هو هدف المجتمع فهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن نسبة مؤيدى الدكتاتورية بين السكان سوف تقل تدريجياً . وعلاوة على ذلك ، وحتى لا يرسم ماستو ذكرى حتى الآن صورة مخيفة لأغلبية شرقية من دعاة الحكم الفردى تفرض إرادة معادية للديموقراطية على أقلية غربية عاجزة ، يجب إيضاح عدة نقاط أخرى : فالمجتمع الشرقى ليس من دعاة الحكم الفردى بأى حال من الأحوال ، فهو يشمل تنوعاً ضخماً فى الأصل وفى الألتزام ، وهو ليس تقليدياً بالكامل ولا هو منطو على نفسه تماماً ، كما أن معظم الشرقيين ممن يمكن أن يحصلوا على سلطة سياسية بارزة يغلب أن يكونوا ممن لهم أكبر قدرة على التأقلم مع مبادىء المجتمع السائدة . وحتى الآن لم يكافىء النظام أولئك الزعماء المنتظرين ممن يؤسسون سعيهم إلى السلطة على دعوى

المصرية ، أما الإتجاهات الأكثر شمولا فهى شائعة . وبإختصار ، فإن من الغباء أن نبالغ فى الأهمية المنتظرة لتقبل الديموقراطية الذى لم يكمل بعد ، كما أنه من الغباء أيضاً أن ننكر أنه لن يثير أية مشاكل .

ويمكن تكرار المناقشة وإختصارها كما يلى :

لقد أسهمت مجموعة متنوعة من الظروف فى جعل أجماع الرأى السياسى فى أسرائيل أقوى من أجماع الرأى الإجتماعى فيها . والأهم من ذلك هو أن النزعات الإجتماعية ، حتى الآن ، لم تتحول مباشرة إلى المحيط السياسى بسبب : (١) الإدراك المباشر للخطر المحدق من الخارج ، وبالتالى للعواقب الوخيمة المحتملة لعدم إستقرار الحكم . و (٢) استثمارات الحكومة الضخمة فى « حل » المشاكل التى تخلق الانشقاقات فى المجتمع . فإذا فرض أن يحدث مثل ذلك التحول ، بالرغم من كل شىء فمن المتوقع حدوث تحول من نظام سياسى يتمتع بإجماع فى الرأى بشكل معقول إلى نظام يتميز بإنشقاق هائل . وسواء كان مثل ذلك التحول المباشر محتملا ، وتم حدوثه قبل أن تخف التوترات الإجتماعية بدرجة تسمح للنظام السياسى بالسيطرة عليها ، فهذان فرضان غاية فى الأهمية ، وهما : كيف يرى الأسرائيلى نفسه بالنسبة لنظام الحكم ، وكيف يتصرف حسب ما يراه ؟ .

الكفاءة والاهتمامات والمساهمة السياسية :

إن الثقافة الوطنية الإسرائيلية تجعل للإهتمام أو الأسهام السياسى قيمة كبيرة . كذلك فإنها تخلق ، نظرياً ، إحساساً بالكفاءة السياسية ، وبأن أفراد الشعب لديهم ما يفعلونه ليمكنهم من أحداث تغيير فى السياسة ، وبأن لهم بعض السيطرة على النظام السياسى . وبالإضافة إلى الارتباط

التقليدى بين هـذه المفاهيم وهـذا السلوك والنظرية الديموقراطيـة ، فإنها أيضاً تنبع مباشرة من تقليد اليشوف بتأكيده الشديد للإعتماد على النفس ، والمسئولية الجماعية ، وفوائد الألتزام الشخصى .

وبالرغم من ذلك فلن يكون من المستغرب أن نجد أن جميع الإسرائيليين لا يستجيبون لهـذه القيم بنفس الدرجة ، ولا أن إختـلاف جذورهم الثقافية — الإجتماعية هو العامل المؤثر فى أختلاف استجاباتهم ، فبحسب أى عدد من المقاييس نجد أن التقليديين أقل أهتماماً بالسياسة من الانتقاليين ، والانتقاليين أقل أهتماماً من العصريين . والجدول رقم ٤ (ب) يمثل الاستجابة لأحد مقاييس الإهتمام السياسى ، وهو السؤال : كيف تصف نفسك — كمتهم جداً ، أو مهتم بصورة معتدلة ، أو غير مهتم أكثر من اللازم ، أو غير مهتم بالمرة ، بالأمور السياسية (٢٨) ؟

جدول رقم (٤ - ب)

معدل تكرار الحوار السياسى العام

(نسب مئوية)

درجة الاهتمام	التقليديون	الانتقاليون	العصريون
مهتم جداً	٩	٢٥	٥٠
مهتم بصورة معتدلة	٩	١١	١٣
غير مهتم أكثر من اللازم	٢٨	٥٠	٣٢
غير مهتم بالمرة	٥:	١٤	٥

وهناك مقاييس أخرى للأهتمام السياسى ، مثل معدل تكرار المناقشات السياسية مع الأسرة ومع الأصدقاء ، وهو يؤكد ما يدل عليه الجدول

رقم (٤ — ب) (هذه البيانات عن درجة الاهتمام تؤيد أيضاً على أن المسائل السياسية الجوهرية ليست بذات أهمية بارزة لدى التقليديين . فدرجة المناقشات والاهتمامات السياسية ترتبط بشبكة الاتصال المحددة لمعظم التقليديين ، ممن يستمعون إلى الإذاعة أو يقرأون الصحف والمجلات أو يشاهدون الافلام السينمائية أو يقضون وقتهم مع أصدقائهم ، بنسبة تقل كثيراً عن الانتقاليين أو العصريين ، كما تتفق مع الاكتشافات المماثلة فى البلاد الأخرى ، حيث يظهر بإستمرار أن أقل الافراد أهتماماً بالسياسة يكونون فى العادة من أقلهم معرفة بالمعلومات السياسية وأقلهم تقبلا للتقاليد الديموقراطية (٢٩) .

وتتوافق هذه المتغيرات ، فى العادة ، مع الاحساس بالفعالية السياسية أيضاً ، فكلما قل أهتمام الشخص قل شعوره بالفعالية السياسية . وتدل النماذج العامة فى إسرائيل على أن ٩٠ ٪ من التقليديين يحسون أحساساً بسيطاً جداً بالفعالية السياسية ، وذلك بمقارنتهم بثلثى الانتقاليين وثلث العصريين . ولكن ما هو أكثر إثارة من كل هذه النتائج المتوقعة هو ذلك التدنى الشديد جداً فى الاحساس بالفعالية ، المستمد من المجموعات الثلاث جميعا . فإن العصريين فى إسرائيل يحسون شعوراً بالفعالية بنفس درجة ما يحسه خريجو المدارس الإعدادية فى الولايات غير الجنوبية بالولايات المتحدة ، وبدرجة أقل بنسبة الثلث من إحساس خريجى الكليات بنفس المنطقة ، ولا توجد أية مجموعة أمريكية تعطى نتائج أقل من « عينات » التقليديين ، كما أن واحدة منها فقط تقل عن « عينات » الانتقاليين (٣٠).

ترى ما هو سبب هذه الظاهرة ؟ أن الجواب فيس مؤكداً بأية حال ولكن من المحتمل أن هناك عدة عوامل تدخل في هذا ؛ فتقليد المساهمة

الوطنية خلال المجموعات ذات الإهتمامات — وهو تقليد راسخ وقوى جداً فى التجربة الأمريكية — لم يتم فى إسرائيل تقريباً . وبإستثناء عضوية الأحزاب السياسية التى تتسم بكثير من صفات العضوية فى المجموعات ذات الإهتمامات الأمريكيـة ، فهناك عدد قليـل من المنظمات التى يمكن مع خلالها عرض المطالب السياسية . كذلك لا ينظر إلى الرأى العام بنفس الحساسية الامريكية التى ينظر بها إلى صوت الشعب (Vox Populi) فمع ميول النظام الايديولوجى فلا معنى لأن يسعى السـياسيون لحشد الأنصار من الناخبين . وعلاوة على ذلك ، لا يوجد أى سياسى إسرائيلى يرتبط أو يتمسك بمبدأ إنتخابى مثلما يفعل مثيله الأمريكى : ذلك لأن حزبه هو قاعدة تأييده وليس دائرته الإنتخابية . ويتبع ذلك أن الأسطورة الأمريكية القائلة بأن أى فرد يمكنه أن يكبر ليصير رئيساً للجمهورية ، والإعتقـاد والإيمان بأن لكل شخص الحق — وحتى الواجب عليه — فى أن يعلن آراءه السياسية ، يكادان أن ينعدما فى إسرائيل .

ولكى نقول نفس الشىء بطريقة أخرى ، يمكن أن نشير إلى قوة الحكومة الإسرائيلية . والمفهوم الشائع هو أن إسرائيل توجهها مجموعة داخليـة متشابكة بالغة الثبات ، تمارس سلطة شبه مطلقة على الحياة السياسية (٣١) . وهذه الفكرة تجعل من يبغون التأثير فى القرارات يعتمدون على الإتصالات الشخصية وهو ترف لا يتوافر لأغلب المواطنين .

وأخـيراً ، فإن تلك النسـبة المنخفضة بشكل خاص للفعاليـة بين المهاجرين الشرقيين تتعلق ، فى الكثير ، بما يتوقعونه من النظام السياسى ، فإن مفهوم الفعالية السياسـية نفسه غريب بالنسبة للكثيرين منهم .

وعندما يسألون عن مقدار ما لهم من سيطرة على النظام السياسى يضحكون ويقولون : « بالطبع ، أن موظفى الحكومة لا يهتمون حقيقة بما يفكر فيه الناس من أمثالى : هل من المفروض أن يفعلوا ذلك ؟ » .

وبالرغم من ذلك فكل هذا يحدث داخل نظام يعتبر — حسب سمعته وتصوره لنفسه — مصبوغاً بالصبغة السياسية إلى درجة كبيرة . فحكومة إسرائيل وأحزابها ، إلى جانب الهستدروت ، تبدو أعمق وأكثر شمولا فى إرتباطها بحياة المواطن اليومية من أغلب الأنظمة الديموقراطية فى العالم ، كما أن مستوى المعلومات السياسية لدى مجموعة المخابرات السرية الداخلية — (The inside dope variety) — على الأقل يزيد عما هو عليه فى معظم الدول الأخرى . كذلك فإن العلاقة المباشرة بين العمل فى القطاع السياسى وسلامة وأمن الدولة والتنمية الإقتصادية وغيرهما من المشاكل المعروفة ، مثل أدماج المهاجرين ، مفهومة تماماً . وفى هذا المجال ، يختلف ما يعنيه تدنى الشعور بالفعالية عما قد يعنيه فى بلد تعتبر السياسة فيه أقل أهمية . وهكذا ، يجب علينا أن نسجل ثغرة محيرة أخرى فى السياسة الأسرائيلية : ففى نفس الوقت قد يحس المواطن بإعتماده الشخصى على نشاط الحكومة ويشعر كذلك بعجز واضح عن التأثير فى ذلك النشاط .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن النسبة الفعلية للسلوك السياسى مرتفعة إلى درجة كبيرة ، ولا تختلف بشكل ظاهر من مجموعة إلى أخرى . فحوالى خمس الاسرائيليين يدعى أنه عمل فى إحدى الحملات الانتخابية ، وحوالى نفس النسبة يحضرون الاجتماعات الفرعية للأحزاب السياسية (٣٢) فى بعض الأحيان ، على الأقل ، كما يصوت ٨٠ ٪ فى الانتخابات

الوطنية ، ونسبة الاندماج عامة توحى بأن المساهمة السياسية تعتبر شيئاً عملياً بصرف النظر تماماً عن إمكانية تأثيرها على سياسة الحكومة . وسواء كانت فائدتها فى الامكانيات التى توفرها فى سبيل شق طرق شخصية توصل إلى مراكز السلطة ، أو فى تحقيق الالتزامات الايديولوجية ، أو فى أى ناحية عملية أخرى ، فان المعنى الواضح هو أن العالم السياسى شامل بنتيجة تؤدى إلى منافع ومزايا أخرى غير السلطة السياسية .

وحقيقة أن نسب حضور الاجتماعات العامة واجتماعات الأحزاب والمظاهرات السياسية ، وأن نسب الأصوات الانتخابية والعمل فى الحملات السياسية ، تتساوى بالتقريب مع حجم المجموعات الرئيسية المختلفة داخل المجتمع سواء بتعريفها حسب المقياس التقليدى — العصرى أو عنصرياً — تلك الحقيقة تؤيد ذلك التشابه مع الجمعية التامانية الأمريكية الذى سبق ذكرها . وحيث يجب أن يتوقع المرء أن يسهم أفراد المجموعة ذات المستوى الاجتماعى — الاقتصادى المنخفض فى اسرائيل — وهم الشرقيون والتقليديون — فى الحياة السياسية بنسبة أقل من المجموعات الأخرى ؛ فلابد أن يعيد النظر فى هذا التوقع لتفسير ذلك المستوى المرتفع من النشاط الحزبى ، والمجهودات الجادة التى تبذلها الأحزاب فى العمل السياسى بين جميع الطبقات الاجتماعية . ولكن الاستنتاج بأن الشرقيين قد تم ادماجهم داخل النظام السياسى بطريقة فعالة مثل الغربيين يكون استنتاجا خاطئا ، فالعمل السياسى الذى نتكلم عنه هنا لايعرف التمييز ، فهو لا يأخذ فى اعتباره ما للغرب من شبه احتكار لمراكز الزعامة ، ولا حقيقة أن المصريين أكثر ميلا للانتماء لإحدى المجموعات ذات الاهتمام أو الأخرى ، كما أنه لا يفرق بين الدوافع المختلفة للمساهمة السياسية ؛ سواء كانت

عملية أو أيديولوجية ، ذاتية التوجيه أو يوجهها الآخرون ، أو تتميز بأى طريقة أخرى . وقد كانت الجمعية التامانية فى نيويورك فعالة ومنظمة ، وقد قايض المهاجرون أصواتهم الانتخابية بالخدمات وليس من أجل أن يكون لهم صوت فى تشكيل السياسة العامة ، ولم يأت التحول التدريجى لمطالب المهاجرين وذريتهم المتزايدة من أجل السلطة وحصولهم عليها إلا بعد أن حصلوا على قسط من الأمان والاستقرار الاقتصادى ، وبعد أن خفف من حدته انتشار مواقع السلطة فى النظام السياسى الأمريكى . وما زال مهاجرو اسرائيل الشرقيون فى أولى مراحل عملية التحول من الاشتراك المنفعى المحدد إلى التأثير الهادف فى عملية اتخاذ القرارات ..

الشيوخ والشباب :

لا تواجه اسرائيل أى مشكلة داخلية أكثر أهمية من العلاقة بين المجموعات العنصرية . وهناك مصادر أخرى للتوتر الاجتماعى . وأحد هذه المصادر ، على الأقل ، هو الصراع بين الأجيال ، وهو يستحق المزيد من الإهتمام فى هذا المجال .

فان أكثر مايهم قدامى رجال مجتمع اليشوف هو انفصال أبنائهم عن أسلافهم التاريخيين ، وأنهم لم يعودوا يرون فى إسرائيل ذلك المعنى الخاص الذى كان يشكل الجزء الأكبر من نظرة آبائهم إلى العالم ، وأن قيم اليشوف أصبحت مهددة بواد سابق للأوان ان لم تكن قد طواها النسيان بالفعل . واحدى طرائق التعبير عن ذلك القلق تتخذ صورة اتهام الجيل الجديد بالتأمرك (أى أنه مصبوغ بالصبغة الأمريكية) **Americanization** المزعوم . وفى هذا المجال يقصد بالتأمرك التقليد المبتذل لاسوأ ما فى الثقافة الجماهيرية الأمريكية ، سواء فى الأدب أو الفن أو الأزياء أو

الموسيقى أو أى مجال آخر للاستهلاك الثقافى . كذلك يهتم الشباب ، بشكل أهم ، باستبدال أكثر قيم الطبقة المتوسطة سطحية بايديولوجية العمل الرائد .

ومن الممكن تقديم أى عدد من الدفاعات ضد هذه الاتهامات ، فالمرء قد يحتج بأنه لو كان التأمرك مرضا فانه مرض ذو أبعاد وبائية — مرض يتفشى ليصيب العالم كله ، ومن الغباء الاعتقاد بأن اسرائيل محصنة ضده بطريقه أو بأخرى ، أو ربما لا تكون الحضارة الامريكيه هى ما يتم احتضانه وإنما هى السلوك والقيم التى تابع بالضرورة من سعه الثراء والرخاء . فهل من المعقول أن نتوقع من الشباب أن يشارك آباءه فى عالمهم الايديولوجى ، فى حين قد تغيرت البيئه بهذا الشكل المثير فى كل صورة تقريباً ؟ وعلاوة على ذلك ، أليس من الصحيح أن الجيش فى إسرائيل فى منتصف الستينات ، وليست مبادىء العمل الرائد هو الذى يحافظ على بقاء الدولة ؟

فى الواقع ، تشترك جميع هذه الدفاعات فى تقبلها لشروط المناقشة فهى لا تنكر الاتهامات ، بل تحاول — بدلا من ذلك — أن تبررها . ولكن من الممكن الاستجابة لمواجهه الاتهامات بطريقه مختلفه تماما ، فالأدله المتوافرة تدل على أنه فى عالم القيم السياسيه العامه والالتزام الصهيونى ، بل وفى المبادىء السياسية ، لا تتسع الشقة بين الشباب والشيوخ إلى ذلك الحد بالرغم من كل شىء .

وتدل على هذا الاستنتاج بشكل قاطع دراسة كل من كاتزيل وفاين على السواء (٤٣) ، فالإختلافات بين الجيلين لا يكاد يذكر ، سواء تم قياسه حسب الإلتزام بالحريات المدنية أو بمبادىء أيديولوجية

العمل الرائد للصهيونية أو حسب المنافسة الديموقراطية ، او أى عدد آخر من الدوافع الأخرى . وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى عند أختبار المواقف تجاه مسائل سياسية معينة ، مثل دور المستدروت أو مكان الدين فى الدولة أو تفضيل الإشتراكية على الرأسمالية . والواقع أن هناك مجالين يبرز فيهما الإختلاف بين الجيلين القديم والحديث ، وهما فى التزامهما الشخصى والدينى وفى موقفهما تجاه السياسة الأكثر عداء بالنسبة للدول العربية . فهنا نلاحظ ، بإنتقالنا من القديم إلى الحديث ، تناقضاً تدريجياً فى الحماس الدينى وزيادة ملحوظة فى الموافقة على أنه يجب على إسرائيل أن تكون « أعنف فى تعاملها مع العرب » .

وليس من اواضح أن الإختلافات بين الجيلين بشأن الدين والعنف تشكل أدلة بارزة على قيام التوتر بين الأجيال ، أو على تغير الجو الايديولوجى ، ولكن من المحتمل على الأقل أن تمثل نماذج دورية . فالناس ، عموماً ، يصبحون أكثر تديناً وأقل عنفاً كلما تقدموا فى السن ، ولكن حتى أن كان من الممكن تفسير تلك الإختلافات بأن الجيل الأسرائيلى الجديد قد تنكر فى هاتين الناحيتين لقيم الجيل القديم ، فإن إنعدام الإختلافات البارزة فى كل المتغيرات المختبرة الأخرى يظل بارزاً .

والواقع أن البيانات تسمح لنا بالتعليق المباشر على مشكلة « التأمرك » ، حيث أن أحد الأسئلة التى تضمنها دراسة « فاين » Fein يقول : إذا لم يصبح فى إمكانك لأى سبب من الأسباب ، أن تعيش فى أسرائيل ، فأى دولة أخرى من بلاد العالم تختار ؟ (٣٤) . وقد كانت الأولوية للدول الاسكندنافية وهولندا ، وليست الولايات المتحدة فى إختيار شباب

اليشوف . فأمريكا محبوبة وشعبية ولكن لبريطانيا وفرنسا نفس الشعبية والحب فالاختلافات بين الشيوخ والشباب تافهة . كذلك كانت أمريكا بمجرد أحد البلاد المذكورة فقط ضد سؤال : « من أى بلاد العالم تعتقد أنه يحسن لإسرائيل أن تتعلم أو تتخذ مثالا تحتذيه فى كل مجالات الحياة ؟ » . كما أن ذكرها جاء فى الغالب فيما يتعلق بالنمو الإقتصادى ، أما الدول الأوروبية فقد ذكرت كأنماط ثقافية .

ومع ذلك فإن مشكلة « التأمرك » ليست أسطورية تماماً ، فإن الولايات المتحدة كانت الاختيار المشترك بين أبناء الجيل الثانى للشرقيين فى ردهم على كل من السؤالين المذكورين ، ولكن بالرغم مما يمكن أن يشكله الأمر من قلق لجيل رجال اليشوف القدامى فهو ليس أبداً كمشكلة أدعاء نبذ أبناء اليشوف أنفسهم لقيم اليشوف ، فهو مجرد عنصر آخر من عناصر الأنقسام العنصرى .

وهناك ، بالطبع أختلافات ثقافية بين رجال اليشوف القدامى وأبنائهم . وتظهر هذه الإختلافات بطريقة مباشرة ، فى التغييرات الأكثر ظهوراً فى التذوق الثقافى ، ويمكن قياسها بدراسة عادات الجماهير من ناحية الإستهلاك وغيرها من طرائق السلوك الأخرى المرتبطة بذلك . فهل تعدم هذه الجماعة أية أرتباطات سلوكية تماماً ، اللهم إلا من ناحية الدين والتقاليد والسياسة الخارجية ؟

يبدو أن هذا هو الواقع بالفعل . إن جيل السرعة الذى ترك الموسيقى الشعبية والرقص الشعبي إلى موسيقى الجاز ورقصة التويست — هذا الجيل الذى يزيد ألمامه بمقارنة مزايا السيارات تبعاً لأنواعها المختلفة عما يعرفه عن نظريات الصهيونية العالية ، وبإختصار ، هذا الجيل الذى توجه ضده

الاتهامات يتفق إلى حد ملحوظ مع آبائه فى قيمهم وميولهم السياسية ، فليس من المستغرب ألا يعنى الإختلاف فى الذوق الثقافى إختلافاً فى الاعتقاد السياسى . أن النظرة الثقافية المتعاظمة التى تتخذ مثل ذلك الموقف تخلط بين الجوهر والأسلوب : فالتقدمية بأوسع معانيها تبدو فى أنماط ثقافية مختلفة ، لا يتعلق أى منها بأى شىء معين فى عالم السياسة . أما الخوف من أن تعكس أذواق الجيل الشاب « المستهترة » أنفصالا عن قيم البيشوف السياسية فلا تؤيده الأدلة ولا يمكن الدفاع عنه بإعتباره موقفاً نظرياً . فالشيخ الغربى والشاب الغربى يختلفان فى الذوق والمزاج ، ولكنهما — حسب ما تدل عليه المعلومات — لا يختلفان فى المعتقدات السياسية أو فى القيم (٢٥) .

الثقافة السياسية

أن دراسة السياسة تشير بالضرورة إلى دراسة الثقافة السياسية ، أى كيف يفكر الناس ، وما هو شعورهم بالنسبة للعالم السياسى ، وما هى اعتقاداتهم ، وما الذى يؤمنون به ، وكيف يتصرفون ، وكيف تتوزع كل هذه المعتقدات وطرائق السلوك والمشاعر بين المجموعات داخل المجتمع (١٦) ومن الواضح أن التفريق بين احدى الدول والأخرى على أساس الاختلافات بين ثقافتهما السياسية أمر نافع ، ولكن من الواضح أيضا أنه كثيرا مايكون مفهوم الثقافة السياسية مضللا بما يوحيه من قيم وعقائد ومشاعر موحدة داخل أى بلد واحد .

وعلى سبيل المثال ، فاننا نستطيع بل وينبغى أن نتكلم عن ثقافة الولايات المتحدة السياسية وكأنها ليست فكرة تجريدية مائة فى المائة ، ولكننا لن نحرز الكثير من التقدم فى فهمنا بدون أن نكون على أستعداد لتحليل هذا التجريد الكلى إلى تجريدات أكثر مرونة : الثقافة السياسية فى الشمال ، والثقافة السياسية فى الجنوب – فى المناطق الزراعية والمناطق الحضرية ، فى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة ، بين الزنوج والبيض ، بين اليهود والكاثوليك ، بين الرجال والنساء ، بين الشيوخ والشباب ، وهكذا ، وفى النهاية ، فان كل فرد فى حد ذاته يمثل ثقافة من نوع ما ، ولكننا لانجد المقدرة أو الحاجة لاختبار كل شجرة فى الغابة على حدة ، فاننا نسعى لتعرف البساتين المهمة ، أى التجمعات البارزة سياسياً .

أن الثقافات الفرعية شيء حيوى بالنسبة لأى نظام سياسى ، كما أن لها أهمية خاصة بالنسبة للدول الجديدة حيث يمكن أن تتهدد الشعور بالشخصية القومية التى لم يتم نموها بعد .

وليس من المحتم أن تكون الثقافة السياسية الفرعية مجموعة سكانية متميزة تربطها ببعضها البعض روابط المنطقة أو روابط الاصول أو المركز الاجتماعى — الاقتصادى أو العنصرية أو أى متغير « جامد » آخر ، ولكنها قد تكون ايديولوجية أو حتى مزاجا يسود أجزاء من المجتمع دون غيرها . وبالرغم من أن الكثير من الاختلافات الايديولوجية يتبع فى العادة خطوط التركيب الاجتماعى ، إلا أنه ليس من الغريب أن نجد نماذج مختلفة للتوزيع الايديولوجى: نماذج تتبع البناء الاجتماعى المفترض بصورة غامضة فحسب .

أن كلا النوعين من الثقافة الفرعية له أهميته فى اسرائيل ، كما هى الحال بالنسبة للأفكار التى تتداخل فى المجموعات ، مكونة — إلى حد ما — ثقافة سياسية قومية .

وفى هذا العرض سوف لانؤكد على الجانب السياسى ، بل سنؤكد على الجانب الذى يتصل بالأمر من الناحية السياسية ومن الواضح أن المجموعة والتجمعات التى نفحصها ذات صلة وثيقة بالثقافة السياسية . ومع ذلك ، فاننا نصور فيما يلى أهم الظواهر الاجتماعية الثقافية التى لها أهميتها الكبرى بالنسبة لسياسة إسرائيل ، ولكننا لن نصور السبل التى تجعلها هامة . وقد أجلنا المناقشه المفصلة للروابط بين المجتمع والسياسة ، أو حتى الميول السياسية لمختلف المجموعات المذكورة فيما يلي ، وذلك حتى ندرس تماما هيكل اسرائيل السياسى وأسلوبها :

الشرق والغرب :

مرت فترة من الزمن كانت الثقافة القومية النامية فيها أكثر مايسترعى اهتمام الدارسين لاسرائيل ، واعتبرت الثقافات السياسية الفرعية — أن كانت قد نوقشت أصلا — أموراً غير مهمة ، وكان ذلك زمن اليشوف ، مجتمع ماقبل تكوين الدولة . وبين عامى ١٨٨٢ و ١٩٤٨ كان تسعة من بين كل عشرة مهاجرين إلى فلسطين من القادمين من أوروبا ، وأكثر من نصف هؤلاء كانوا من روسيا وبولندا فقط ، أما أغلب اليهود من مواليد فلسطين فقد كانوا لآباء أوروبيين .

وبالرغم من كثرة المتناقضات داخل مجتمع اليشوف ، فان طابع الحياة الغالب عليه كان أوروبيا بصورة واضحة ، كما أن الصهيونية الرائدة كانت هى الايديولوجية السائدة . أما فى التعليم والمطامح ، وفى التنظيمات السياسية والمضمون الثقافى ، وفى الحياة الأسرية والاستهلاك ، فقد كانت التقاليد الغربية هى الأهم والأبرز ، وحيث نبعت هذه التقاليد صراحة — كما حدث فى حالة التأكيد على القيم الجماعية ، وعلى التعاون والتطوعية — فان هذا المبدأ نفسه كان نابعا من تجربة ليهود الأوروبيين ، فقد كان الصهيونية نفسها أيديولوجيه أوروبية بقدر ما هى يهودية ، وقد استمدت مضمونها اليهودى من تجربة اليهود فى أوروبا .

لم يفهم كل فرد بمجتمع اليشوف أخلاقيات الريادة ، كما لم يندمج كل فرد فى نظرية الصهيونية ، فالأغلبية وفدت إلى فلسطين لأسباب شخصية خاصة ، وعندما استقرت بها عاشت بحياتها الخاصة ، ولكن النخبة النافذة فى السياسة والثقافة والاتصال كانت ، بلا استثناء ، من

الملتزمين بالصهيونية . وبالرغم من وجود خلافات بين الصفوف الصهيونية فقد ساد شعور مشترك شديد القوة بأنهم يمثلون طليعة تطور تاريخى كبير . وفى الحقيقة ، لم يكن هناك أى إيديولوجية معارضة ذات بال ، أو أية منافسة حقيقية لضمن الأخلاقيات العامة .

ولقد عملت الظروف التاريخية على تقوية وتدعيم التزام مجتمع اليشوف بالقيم التى أصبحت تنسب أساساً لموجة الهجرة الثانية . وقد جعل أهمال بريطانيا من الفضيلة الإيديولوجية للمسئولية الشخصية ضرورة عملية ، أما الوضع فى أوروبا فقد جعل من خلاص اليهود حاجة ملحة . وهكذا تحول ما كان من المحتمل أن يمر كأحدى تجارب التاريخ المقيمة لخلق مجتمع مثالى إلى رد فعل عملى لبيئة معادية . وقد كان رد الفعل مؤثراً ، وأمكن تطبيق الإيديولوجية فأكتسبت بتطبيقها وممارستها أحكاماً وتوسعاً ومكانة . وحتى قبل الوصول إلى تكوين الدولة اليهودية فى فلسطين كان من الواضح أن اليشوف مشروع ناجح ، ولا يهم أن هذا النجاح قد شمل بلا شك الكثير مما لا علاقة له بالإيديولوجية الرسمية ، ولكن الإيديولوجية أصبحت ضرورة حتمية . وأصبحت الصهيونية الرائدة ، بسعة أنتشارها وتبجيل مؤسسيها ، عقيدة عامة للجميع وإيماناً خاصاً للكثيرين ، وأمتدت جذور قواعدها : دعوتها للمساواة ، والعمل ، وتحقيق الذات بالتضحية بالنفس . والتوجيه الجماعى بدلا من الفردى . وتلاشى تدريجياً أحساسها القديم بالحرمان والضياع والاستغلال ، والفردية ، والقيم والسلوك البورجوازى ، فلم يبق لاستكمال البعث اليهودى سوى تحقيق الهدف السياسى ، ولكن ثبت أن الحصول على علته سنة ١٩٤٨ لم يكن بالخطوة الأخيرة فى تحقيق مبادىء الصهيونية بقدر ما كان

الخطوة الأولى فى تحول جذرى فى مجتمع اليشوف — تحول فى كل الحالات تقريباً . وإلى حد ما ، فقد كان سبب ذلك هو وضع الدولة ذاتها ، فالمهام التى كانت تنجز حتى قيام الدولة بروح المغامرة تم تسليمها للدولة حيث أصبح انجازها أقرب للرسمية والبيروقراطية . وحتى بالرغم من أنه لم يكن هناك تغير كبير فى الموظفين فى السنوات الأولى بعد الاستقلال ، فإن مقاييس النجاح تحولت من الارتجال الخيالى إلى مستويات أكثر تقليدية : الكفاية والتدبير ، فما كان مجرد ميليشيا أصبح جيشاً نظامياً ، وما كان مجرد عرف اجتماعى أصبح التزاما قانونيا ، وما كان مجرد تجربة أصبح مؤسسة . وبدا من الواضح أنه إذا كانت الصهيونية هى الايديولوجية الجذابة التى جلبت الآلاف من الناس من المجتمعات اليهودية التقليدية فى أوروبا ، فإن إسرائيل على أعتاب مرحلة تصير فيها الجاذبية روتينية ، ولو بالتدريج (٣٧) .

ومع ذلك فقد كانت الخطوة بين الروتينية والتحول الجذرى واسعة ، ولم تكن حقيقة إعلان الدولة عام ١٩٤٨ هى المسئولة عن أبرز التحولات عن طرق اليشوف . ومن المرجح أن الهجرة الجماعية كانت هى المسئولة عن ذلك ، فخلال الستة والستين عاماً من الاستيطان فى فترة ما قبل تكوين الدولة وفد إلى فلسطين حوالى خمسمائة ألف يهودى . وحتى خلال أكثر فترات الهجرة تركيزاً ، بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٩ ، وفد مائتان وخمسون ألفاً فقط ، ومع ذلك فبعد مرور ستة أشهر على الاستقلال وفد مائة ألف مهاجر خلال الشهور الثمانية عشر الأولى وثلاثمائة وأربعون ألفاً عند نهاية عام ١٩٥١ ، أى حوالى سبعمائة ألف ، أما عدد المهاجرين منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم فقد تعدى المليون بكثير .

وحتى ولو كان جميع القادمين الجدد أصحاء وأثرياء وعقلاء فإن

إستنزافهم لموارد الدولة الجديدة لا بد أن يكون مربكاً . ففى أحسن الأحوال كان وجود جهاز حكومى موسع ضرورياً لحل مشاكل الإسكان والتعليم وتوفير فرص العمل وغيرها من عشرات الآلاف من متطلبات الأعداد الضخمة من الناس . وفى هذه الحالة كانت ظروف الهجرة الجماعية أبعد ما تكون عن أحسن الأحوال ، فإن التدفق الفورى للأشخاص المشردين من أوروبا من الذين ظلوا على قيد الحياة بعد كارثة لا يمكن تصورها ولم تكن فى الحسبان ، وفدوا إلى أسرائيل بمزيج من اليأس والخيال ومن أضغاث أحلام من الماضى ورؤى مستحيلة لمستقبل مثالى . لقد كانوا لاجئين وليسوا رواداً ، كانوا منهوكى القوى ومرضى ، وكانوا يائسين . وبالرغم من إستجابة القليلين للصهيونية قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحوا الآن جميعاً « عائدين إلى الوطن » ، ولأن أسرائيل كانت « الوطن » فإن توقعاتهم كانت كبيرة ، فهنا سترفع المظالم عن كاهلهم وهنا سوف يرتاحون بعد عناء ، وتقدم لهم الخدمات . ولم يكن الأمر باختصار وبساطة ، هو أنهم تركوا أوروبا بعد رجال ونساء اليشوف بعشر أو عشرين سنة ، وإنما تركوا أوروبا مختلفة كما أنهم كانوا أناساً مختلفين .

ويشير هذا الإختلاف مرة ثانية ، كما أشارت الأعداد وحدها من قبل ، إلى توسع فى خدمات الدولة وإلى نهاية عهد وضع القواعد الذاتية غير الرسمية كما كان الحال فى الأيام الأولى القليلة . والأهم من ذلك أيضاً هو إنتهاك التجانس المميز لليشوف وظهور الإنشقاقات فى ذلك الأجماع فى الرأى الذى تم تكوينه بعد عناء .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك أمل فى أن تؤول ذكريات مهاجرى

أوروبا المؤلمة ، وتختلط داخل إطار القيم القائمة فى اليشوف . ويتعلمون نفس اللغة الجديدة ، والمهارات الجديدة ، والقيم الجديدة ؟ لقد كان اليشوف غربياً ويهودياً ، وكذلك أيضاً كان المهاجرون الجدد . وأن لم يكونوا رواداً مخلصين أو صهاينة متفانين فإن الإيديولوجية القديمة لم تكن غريبة عنهم على أى حال .

لقد أصبح مصير أيديولوجية اليشوف واحداً من أهم مسائل السياسة الإجتماعية فى إسرائيل ، ولكننا لم نصل ، بعد ، إلى المرحلة المناسبة لمناقشته فقد تأثر جوهره ، كما تأثرت جميع مظاهر الحياة الإسرائيلية ، بحقيقة أن أكثر من نصف المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد منذ عام ١٩٤٨ لم يكونوا من مواليد أوروبا ، بل من مواليد الشرق الأوسط . والواقع أنه منذ عام ١٩٥١ وخلال عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٢ أيضاً ، كان أكثر من ٧٠ ٪ من المهاجرين القادمين شرقيين (٢٨) . ويلخص الجدول التالى (٢ — أ) تاريخ الهجرة إلى فلسطين ثم إلى إسرائيل ، أما الجدول (٢ — ب) فيبين التغييرات التى طرأت على تعداد سكان إسرائيل من اليهود كنتيجة لهجرات ما بعد الاستقلال :

يقدم الجدول رقم (٢ — أ) بيانات عن المهاجرين فقط (٢٩) . وفيه نجد أنه بين عامى ١١١٩ و ١٩٤٨ كان المهاجرون إلى فلسطين من أفريقيا وآسيا يمثلون ١٠٫٤ ٪ من مجموع المهاجرين . وأنه بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٢ عند ما أزدادت الهجرة أزدادت نسبة الشرقيين إلى ٥٤٫٦ ٪ . وعلينا أن نتذكر هذه الحقائق عند فحصنا للجدول رقم ٢ - ب ، حيث يمثل كل سكان إسرائيل اليهود مقسمين حسب مكان مولدهم .

جدول رقم (٢ — أ) المهاجرون حسب القارة الأصلية وسنة الهجرة

التاريخ	الأعداد الكلية			النسب المئوية		
	افريقيا وآسيا	اوروبا وامريكا	المجموع (أ)	افريقيا وآسيا	اوروبا وامريكا	المجموع (ب)
١٩ — ١٩٤٨	،٤ر٨ ٩	٣٨٥ر٠٦٦	٤٥٢ر١٥٨	١٠ر٤	٨٩ر٦	١٠٠
٤٨ — ١٩٦٢	٥٧٥ر٧٥٥	٤٧٩ر٦٠٥	١ر٠٧٤ر٧٩٢	٥٤ر٦	٤٥ر٤	١٠٠
١٩٤٨ (من ٥ — ١٤)	١٢ر٩٣١	٧٧ر٠٢٢	١٠١ر٨١٩	١٤ر٤	٨٥ر٦	١٠٠
١٩٤٩	١١٠ر٧٨٠	١٢٣ر٠٩٧	٢٣٩ر٠٧٦	٤٧ر٣	٥٢ر٧	١٠٠
١٩٥٠	٨٣ر٢٩٦	٨٤ر١٣٨	١٦٩ر٤٠٥	٤٩ر٦	٥٠ر٤	١٠٠
١٩٥١	١٢٣ر٤٤٩	٥٠ر٢٠٤	١٧٣ر٩٠١	٧١ر١	٢٨ر٩	١٠٠
١٩٥٢	١٦ر٧٢٥	٦ر٦٤٧	٢٣ر٣٧٥	٧١ر٦	٢٨ر٤	١٠٠
١٩٥٣	٧ر٧٦٠	٢ر٥٧٤	١٠ر٣٤٧	٧٥ر١	٢٤ر٩	١٠٠
١٩٥٤	١٥ر٤٩٣	١ر٩٦٦	١٧ر٤٧١	٨٨ر٧	١١ر٣	١٠٠

(تابع) جدول رقم(٢ — أ)

١٩٥٥	٣٣٫٧٣٦	٢٫٥٦٢	٣٦٫٣٠٣	٩٢٫٩	٧٫١	١٠٠
١٩٥٦	٧٤٫٦١٧	٧٫٣٠٥	٥٤٫٩٢٥	٨٦٫٧	١٣٫٣	١٠٠
١٩٥٧	٢٩٫٣٦١	٣٩٫٧٦٣	٦٩٫٧٣٣	٤٢٫٥	٥٧٫٥	١٠٠
١٩٥٨	١١٫٤٩٠	١٤٫٤٢٨	٢٥٫٩١٩	٤٤٫٣	٥٥٫٧	١٠٠
١٩٥٩	٧٫٦٣٥	١٥٫٣٤٨	٢٢٫٩٨٧	٣٣٫٢	٦٦٫٨	١٠٠
١٩٦٠	٦٫٨٠١	١٦٫١٨٤	٢٣٫٤٨٧	٢٩٫٠	٧١٫٠	١٠٠
١٩٦١	٢٢٫٠٠٤	٢٤٫٥٦٤	٤٦٫٥٧١	٤٧٫٣	٥٢٫٧	١٠٠
١٩٦٢	٤٦٫٦٧٧	١٢٫٧٩٣	٥٩٫٤٧٣	٧٨٫٥	٢١٫٥	١٠٠
المجموع الكلى (من ١٩١٩ إلى ١٩٦٢)	٦٢٠٫٥٦٤	٨٦٤٫٦٧١	١٫٥٢٦٩٫٥٠	٤٣٫٤	٥٦٫٦	١٠٠

تضم مجموعات (أ) ٤١٫٧١٥ مهاجرا لم تذكر قارة موطنهم الأصلى .

جدول رقم ٢ (٢ – ب)

سكان أسرائيل اليهود : التكوين المتغير (١٩٤٨ — ١٩٦٤) بالنسب المئوية

السنة	أفريقيا وآسيا	أوروبا وأمريكا	مواليد أسرائيل	المجموع
١٩٤٨ (أ)	٩ر٨	٥٤ر٨	٣٥ر٤	١٠٠
١٩٤٩	١٨ر٦	٥٣ر٩	٢٧ر٥	١٠٠
١٩٥٠	٢٢ر٤	٥١ر٨	٢٥ر٨	١٠٠
١٩٥١	٢٧ر٦	٤٧ر٢	٢٥ر٢	١٠٠
١٩٥٢	٢٧ر٦	٤٥ر٣	٢٧ر١	١٠٠
١٩٥٣	٢٧ر١	٤٣ر٧	٢٩ر٢	١٠٠
١٩٥٤	٢٧ر١	٤٢ر٠	٣٠ر٩	١٠٠

(أ) أرقام عام ١٩٤٨ هى بالنسبة إلى ١٥ مايو أما جميع الأرقام الأخرى فبالنسبة إلى ٣١ ديسمبر .

(تابع) الجدول رقم (٢ – ب)

١٩٥٥	٢٨ر٠	٣٩ر٩	٣٢ر١	١٠٠
١٩٥٦	٢٩ر٤	٢٧ر٧	٣٢ر٩	١٠٠
١٩٥٧	٢٩ر٢	٣٧ر٤	٣٣ر٤	١٠٠
١٩٥٨	٢٨ر٩	٣٦ر٥	٣[illegible]ر٦	١٠٠
١٩٥٩	٢٨ر٤	٣٥ر٧	٣٥ر٩	١٠٠
١٩٦٠	٢٧ر٨	٣٥ر١	٣٧ر١	١٠٠
١٩٦١	٢٧ر١	٣٤ر٨	٣٨ر١	١٠٠
١٩٦٢	٢٨ر٤	٣٢ر٢	٣٨ر٤	١٠٠
١٩٦٣	٢٩ر٠	٣٢ر٢	٣٨ر٨	١٠٠
١٩٦٤	٢٨ر٧	٣٩ر٩	٣٩ر٤ (ب)	١٠٠

(ب) أما عن عام ١٩٦٤ فقد كان أطفال الآباء الأفرو – آسيويين يمثلون نسبة ٤٣ر٢ ٪ من مواليد إسرائيل ، وكان أطفال الآباء الأوروبيين يمثلون ٤١ر٨ ٪ والأطفال المولود آباؤهم فى إسرائيل كانوا يمثلون نسبة ١٥ ٪ وهذه النسب كانت تمثل ١٧ ٪ و٤ر٥ و٩ر٥ ٪ من مجموع السكان على التوالى .

أما المعلومات المفصلة بالنسبة للأصول العنصرية لليهود من مواليد إسرائيل فلا تتوافر إلا بالنسبة لعام ١٩٦١ ، ومع ذلك فيمكن إستخلاص بعض الحقائق والأستنتاجات المثيرة للأهتمام من جدول (٢ - ب) . وبالنسبة لعام ١٩٤٨ ، فإن أغلبيـة الاسرائيليين كانوا من المهاجرين الاوروبيين أو (الأمريكيين) وأكثر من ثلث عدد السكان كانوا من مواليد إسرائيل . وحيث أننا نعرف أن معظم المهاجرين خلال فترة ما قبل الدولة كانوا من الأوروبيين ، فإنه من المعقول أن نفترض أن معظم الذين ولدوا فى إسرائيل هم من أصل أوروبى ، ومع ذلك فبحلول عام ١٩٦٤ قل عدد المهاجرين الأوروبيين من ٥٤٫٨ ٪ من تعداد السكان إلى ٢١٫٩ ٪ ، وازداد عدد الاسرائيلى المولد بنسبة ضئيلة فقط من ٣٥٫٤ ٪ إلى ٢٩٫٤ ٪ ، كما أزداد عدد المهاجرين الشرقيين من ٩٫٨ ٪ خلال عام ١٩٤٨ إلى ٢٨٫٧ ٪ . أما ما يزيد عن ذلك أهميـة فهو ما يتضـح من أنه بحلول عام ١٩٦٤ قد أزدادت نسبة مواليد إسرائيـل بين السكان من ذوى الأصـل الشرقى . وحيث أن الهجـرة قلت كثيراً عن طوفان ١٩٤٨ — ١٩٥١ ، فإن مواليد إسرائيـل يمثلون جزءاً أكبر من التعداد عاماً بعـد عام ، كما يمثل أبناء الشرقيين نصيباً متزايداً فى عدد مواليد إسرائيل (٤٠) .

تدعم هذه الملاحظة البيـانات الخاصة بالأصول العنصرية فى مختلف درجات الأعمار ، وكذلك نسب الأنجاب الخاصة بمجموعات الأجناس الرئيسية . وتمثل الشكل رقم ٢ (أ) مثل هذه المعلومات ، وتبين مجموعتى المهاجرين والإسرائيلى المولد حسب أعمارهم وأصول أجناسهم(٤١) ، وكما صغر سن المجموعة إزدادت نسبة الأصل الشرقى . وبالفعل نجد

أن مجموعة السن صفر — ؛ التى لم تبينها اللوحة ٢ (أ) تبين أن ٥٩٫٨ ٪ من الشرقيين وأن أقل من ٢٥ ٪ من الأوروبين . وبعبارة أخرى ، فإن متوسط عمر الأشخاص الشرقيين أصلا ٢٢ عاماً ، ومتوسط عمر الأشخاص الأوروبيين والأمريكيين أصلا هو ٣٦ عاماً . ويعنى ذلك أن الأوروبيين قد تعدوا سن قمة الخصومة ، أما الشرقيون فلم يصلوا إلى هذه السن بعد .

شكل رقم ٢ (أ)

تعداد اليهود : توزع الاعمار حسب أصول الاجناس

بالنسب المئوية ١٩٦٣

(يحدد أصل الجنس ومسقط رأس الاب)

أن الفارق فى تركيب العمر بين المجتمعين ما هو إلا سبب واحد

فقط للتنبؤ بالزيادة النسبية فى تعداد الشرقيين ، فإن الأسر الشرقية تميل إلى أن تكون بالإضافة إلى ذلك ، أكبر مدداً فى العادة .

وهكذا فإنه فى عام ١٩٦٣ كان أكثر من نصف الأسر الشرقية مكوناً من خمسة أفراد أو أكثر ، وذلك حجم لا يصله إلا ١٣ ٪ فقط من الأسر الغربية ، وحتى لو فرضنا حقاً أن الاختلاف بين أنموذجى النسل سيقل فى الجيل الثانى فلن يتغير الوضع كثيراً فى الوقت الحالى ، إذ أن ثلثى عدد النساء القابلات للانجاب ينتمين إلى جيل المهاجرين (٤٢) .

وحتى الآن لا نعرف ، على وجه التأكيد ، مدى دوام الأنماط الثقافية التى تحدد حجم الأسرة ، ولكن المعلومات بهذا الصدد ، أصبحت متوافرة أخيراً ، وهى تشير إلى زيادة حادة وملحوظة فى تنظيم النسل ومنع الحمل بين النساء الشرقيات الحاصلات على قسط من التعليم ، وخاصة بنات الجيل الثانى (٤٣) . فإذا أستمر هذا الاتجاه فمن المحتمل أنه ، إلى جانب فرص التعليم المتوافرة فى إسرائيل ، سوف يعمل على تلاشى الفروق فى حجم الأسر بصورة أساسية ، وسوف تكون هذه ظاهرة عظيمة الأهمية لما لحجم الأسرة من تأثير على الأنماط الإقتصادية وقليلة المجتمع المتحرك . ولكن حتى لو استمر ذلك الإتجاه ، فإنه - على أحسن الفروض — سوف يؤجل لفترة غير طويلة ، اليوم الذى تصبح فيه غالبية تعداد إسرائيل شرقية الأصل .

إن هذه البيانات الإحصائية لا تكون ذات بال لولا ها وتبط بالأصول الجغرافية من الخصائص الإجتماعية — الثقافية . وإن الشىء الهام فليس بمجرد مجىء أناس من أماكن مختلفة من العالم ، ولكن بمجىء بعضهم

من نوع من العالم والبعض الآخر من نوع آخر . فإن يهود أفريقيا وآسيا لم ينقلوا — هكذا ببساطة — من وارسو أو كييف ولم تكن أقامتهم فى بغداد أو تونس مصادفة ، بل كانوا بالفعل من بغداد وتونس أو طهران والقاهرة ، أو جبال الأطلس وكردستان ، كما أنهم ينتمون إلى هذه الأماكن بالفعل . وكما جلب اليهودى الأوروبى إلى فلسطين وإسرائيل ثقافة وطنه الاصلى ، ودينا يهوديا متأثرا بهذه الثقافة ، كذلك فعل اليهودى الشرقى ، وكانت ثقافته وشخصيته المرتبطة بتلك الثقافة تختلفان تماما عن الجو الأوروبى الذى ساد فى عام ١٩٤٨ .

هناك طرائق عدة لبيان الإختلافات الثقافية بين الأوروبيين والشرقيين ، فقد يشير المرء إلى نسب معرفة القراءة والكتابة أو إلى نسب التحصيل العلمى ، أو إلى الهيكل الوظيفى ، أو حتى إلى عادات التغذية . ويقدم الجدول رقم (٢ - ج) بيانات عن مثل هذه المتغيرات كما يوضح الفروق البارزة بين المجموعتين الرئيسيتين (٤) . فالالمام بالقراءة والكتابة (فى أية لغة) بين الذكور من المهاجرين الشرقيين يبلغ ٨١ر٧ ٪ ، أما بين الاناث فهو ٥٦ر٤ ٪ وهو ٩٨ر٣ ٪ بين الذكور من الأوروبيين و ٩٦ر١ ٪ بين الاناث . أما درجات التحصيل العلمى فهى متشابهة ، ويختلف فيها الشرق عن الغرب فى متوسط عدد سنوات الدراسة بمقدار ٢ر٦ للذكور و ٥ر١ للاناث ، وفى كلتا الحالتين ، بالطبع يتفوق الأوروبيون علميا . وبالمثل ، فمن الأوروبيين أربعة أمثال الشرقيين ممن قاموا بالعمل كعمال فنيين أو مهنيين قبل مجيئهم إلى إسرائيل ، ولكن ضعف هؤلاء من الشرقيين التحقوا بالعمل كعمال غير مهرة .

ومن الصعب تفسير مثل هذه البيانات بالرغم من أنها تبين الاختلافات

البارزة (٥) ، فقد تعنى فقط أن فرص العمل المتاحة لليهود فى بلدان الشرق الأوسط محدودة أكثر من تلك المتاحة لهم فى أوروبا ، أو أن المركز الإقتصادى للشرقيين أدنى من مركز الغربيين . وفى الواقع أن كلتا الملاحظتين صحيحتان ، ولكن هذا لا يكاد يكفى لإيضاح الاختلافات الأساسية بين كلتا المجموعتين . ولا تخضع هذه الاختلافات لقواعد الدراسات الاحصائية العادية ، حيث أن القائم بالإحصاء لا يأخذ فى اعتباره

جدول رقم (٢ — ج)

بالنسب المئوية

محل الميلاد	أفريقيا وآسيا		أوروبا والأمريكتان	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث
الالمام بالقراءة والكتابة (جميع اللغات)	٨١٫٧	٥٦٫٤	٩٨٫٣	٩١٫١
التعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة)	٦٫٩	٣٫٧	٩٫٠	٨٫٨
العمل بالخارج :				
مهنيون وفنيون	٦٫٠			٢٣٫٠
تجار ، وسطاء (وكلاء) بائعون	١١٫٠			٤٫٩
عمال غير مهرة	٦٫٠			٢٫٢

عادة أساليب المعيشة أو القيم أو العلاقات الاسرية أو الصفات الشخصية . ومع ذلك فإننا نجد فى هذه المجالات بالذات أكبر الاختلافات التى تميز بين الشرق والأوروبى . وقد أجريت عدة دراسات فى مثل هذه المجالات

المتعلقة بأصول الاجناس — دراسات للسلوك الجنسى ، والسلوك السياسى ، والآمال والمخاوف الشخصية ، والعملية التعلية وغيرها — وكلها تؤدى إلى تأييد الحكم بأن جذور الاختلافات بين الأجناس فى إسرائيل تمتد إلى أعماق شخصية المجموعات الرئيسية أو تجاربها الخاصة أو كليهما معاً (٤٦).

وهنا نتحدث بالطبع عن الميول أو الخواص الشكلية أكثر من الصفات العامة . فعند ما نقول أن المهاجر الشرقى أقل تقبلا لتغيير بيئته ، وأنه يعتمد على الإيمان أكثر من زميله الاوروبى فلا يمكننا أن نعنى ، وبالفعل لا نعنى ، أن هذا الكلام ينطبق على كل شرقى بمقارنته بكل أوروبى ، ولكنها الحقيقة القاطعة بالنسبة للغالبية ، كما أنها حقيقة أيضاً بالنسبة للكثيرين غيرهم ، كذلك أيضاً تميل الأسرة الشرقية إلى سيطرة الأب ، كما يتوسع ويمتد نظام قراباتها ، وقيمها أكثر تقليدية صراحة وضمناه كما أن علاقاتها الإجتماعية محددة وشخصية . ونماذج الانصال مجزأة ولها طابعها الخاص . كذلك ننظر إلى القدر بجدية أكثر من التخطيط وكذلك تعد النظام الثابت القادم مريحاً أكثر من فرص الاختيار (٤٧) .

وقد أدى مجميع كل هذه الأشياء من أختلاف أساليب الحياة ، والتحصيل العلمى ، والمكانة الإقتصادية إلى خلق جو من « نحن وهم » حيث ينظر أعضاء كل من المجموعتين إلى أنفسهم نظرة « نحن » وإلى الآخرين نظرة « هم » . وبما أنه من الممكن التعرف على أفراد كل من المجموعتين (فلون البشرة وملامح الوجه تدل على وطن أصحابها الأصلى) فقد زاد ذلك من تأكيد هذه النظرة . وتحليل إحصائيات الزواج إحدى طرائق الإشارة إلى هذه الظاهرة ففى عام ١٩٦٣ كان ما يقرب من ٨٥ ٪ من الزيجات فى إسرائيل بين أعضاء من نفس المجموعة المنتمية إلى أصل

واحد . وبالرغم من حقيقة أن الأرقام تشير خلال العقد الأخير — إلى تناقص الزواج داخل نفس المجموعة تناقصاً ظل منتظماً من عام إلى عام ، إلا أن الهبوط كان ضئيلا للغاية . وباختصار ، فإن معظم الأوروبيين يتزوجون من الأوروبيات ، ومعظم الشرقيين يتزوجون من الشرقيات (٤٨) وبهذا يمكننا — على المدى الطويل — أن نقول إن الاتجاه نحو الزواج المختلط (لا على درجته الحالية المنخفضة) عامل هام . ومع ذلك فإن البيانات الإحصائية عن الزواج تشير فى الوقت الحالى إلى إنفصال بين المجموعتين ما زال واقعياً جداً .

رد الفعل الأوربى :

كان تدفق جموع اليهود السمر تجربة مزعجة ومقلقة للأوروبى من نواح عدة ، ففى أكثر الأحيان كانت كتب التاريخ اليهودى الأوروبية تشير بصورة عابرة إلى المجتمعات اليهودية الكبيرة فى أفريقيا وآسيا ، فهل كان هؤلاء المتسولون القادمون من الدار البيضاء ، أو تجار بغداد الجامعون ، أو فلاحوا كردستان البدائيين هم أيضا من شعب الله المختار ؟ من المؤكد أن هذه الجموع لم تكن تمثل شعب الخلاص ، صحيح أن هؤلاء كانوا يهودا ، إلا أن يهوديتهم كانت من نوع مختلف . أنهم لا يعرفون شيئاً من اللغة اليدية أو الثقافة اليدية ، كما أنهم يعبرون عن معتقداتهم الدينية بطريقة مختلفة ، ولم يعرفوا اليهودية كحركة سياسية أبدا ، فلم يعد بوسع الأوروبى سوى أن يفكر فى أنه قد يكون من الأفضل له — قبل كل شيء — أن يشارك زميله فى المهنة من غير اليهود فى وارسو أو لينجراد على أن يشارك هذه الجموع الغريبة عنه .

لقد أحس الأوربى بالذنب بعد أن أحس بكل هذه المشاعر . أليست

إسرائيل — قبل كل شيء — هى الدولة اليهودية ، المرفأ ، والملجأ ومكان تحقيق الوعد (أرض الميعاد) ؟ لن يكون فى استطاعة الشريعة أن تنتشر من صهيون إلا إذا عاد شعبها إلى أرضه . ولكن يهود لندن ونيويورك لا يأتون ، ويهود موسكو لايستطيعون المجىء ، فهل يصح إذن أن يحتقر أولئك القادمون باختيارهم من شمال إفريقيا ، ومن الشرق الأوسط ؟ وماذا عن قانون الجنسية الذى يعطى الجنسية الإسرائيلية لكل مهاجر وافد ؟ أنه وقانون العودة مبنيان على فكرة أن انفصال اليهود عن أرض أجدادهم فرض عليهم ، وعلى أن الهجرة إلى إسرائيل ، من ثم ، تعنى « العودة » ، وبالتالى يكون الحكم عليها حسب التاريخ والايديولوجية بدلا من المبادىء القانونية التقليدية . وكذلك فان المبدأ الأخلاقى العام كان — بالرغم من كل شىء — واضحاً تماماً : أن أولى مسئوليات إسرائيل هى « كيبوتز جاليوت » (تجميع المنفيين) ، ومهما بلغت فداحة الثمن الذى يدفع لهذا التجميع — على حساب التجانس الذى عرفه الييشوف فى سنواته الأولى ، أو حتى على حساب الآمال والخطط الخاصة بنوع جديد من المجتمع - فانه سيقل فداحة عن ثمن التنصل من المسئولية وتفضيل مناعة مصطنعة ، فان المستقبل لا يمكن بناؤه بنبذ الماضى .

ولقد أزعجت هذه المجموعة من ردود الفعل - الدهشة والارتباك والشعور بالذنب والالتزام - كثيرا من الأوروبيين ، وبالأخص رجال المجتمع اليهودى القدامى (فترة ما قبل ١٩٤٨) . وزاد الأمور تعقيدا ما تطلبه الوافدون الجدد من خدمات صحية وإجتماعية وتعليمية ، فان تجميعهم كان أمرا ممكنا ، ولكن استيعابهم كان غير ممكن ما لم يختصوا

باهتمام خاص . كذلك لا يمكن تجاهل أصلهم ، إذ أنه لا يفصلهم من ناحية الأسلوب الثقافى الظاهرى فحسب ، بل أيضا من ناحية الصفات التى تؤهلهم للاشتراك فى حياة مجتمع عصرى . لقد كانت المحاولات الدائبة لحل هذه المشكلة واحدة من أكبر الاهتمامات الداخلية فى إسرائيل ، وإن التفكير فى ضرورة القيام بمثل هذه المحاولات لهو فى حد ذاته دلالة أخرى على إدراك الإسرائيليين للاختلافات العضوية القائمة .

رد الفعل الشرقى :

ولا يقل انزعاج اليهودى الشرقى من إسرائيل التى تواجهه ، بأية حال ، فبالنسبة للكثيرين كان الرابط الدينى الذى وجههم إلى إسرائيل أقوى بكثير منه لدى الأوروبيين ، أما الآخرون فقد دفعهم إليها الوصف المبالغ فيه للحياة السعيدة التى تنتظرهم هناك ، ولكن تفسير « الحياة السعيدة » يتنوع ، فالحرية الجديدة المتاحة للشرقيين ليشتركوا فى مجتمع ديموقراطى ، أو ليعيشوا حياة يهودية كاملة ، لم تكن أهم من الثمن النفسى للتطور العصرى ، فقد وفدوا إلى دولة جديدة ليجدوا الخلاص - دينيا كان أو شخصيا - ولكنهم وجدوا ، بدلا منه ، مجتمعا غريبا عليهم لا يمكنهم فهمه فهما كاملا : مجتمعا يجدون فيه أنفسهم أغرابا إلى درجة ما .

لقد كان عدد لا بأس به من اليهود الشرقيين يتمتعون بدرجة عالية نسبيا من المكانة الاجتماعية فى البلاد التى قدموا منها ، فقد كانوا كطائفه أكثر إلماما بالقراءة والكتابة من مواطنيهم الآخرين . أما فى إسرائيل فقد انعكس ذلك الوضع ، ولم يعد هناك مجال للمقارنة بينهم وبين الأوروبيين من ناحية التعليم والمهارات ، فبعد أن توقعوا ارتفاعا مثيرا فى مستوى المعيشة ، وجدوا بدلا من

ذلك ـ مساكن غير ملائمة وأعمالا منخفضة الأجور ، ولقد كانوا مرتبطين بصهيون وليس بالصهيونية السياسية ، وكانت الايديولوجية التى تتحدث عن العمل الرائد وعن التضحية بالنفس وعن المساواة بعيدة عن إشراكهم .

ولقد كانت مراكز السلطة والمكانة من حظ الغربيين فى كل مجال تقريبا ، أما الشرقى فكان حزينا لارتباطه بالمستوى الأدنى والمركز الأقل والدخل الأصغر بسبب تدريبه السابق فى وطنه الأصلى ، وكان يشعر باليأس والقنوط إزاء متطلبات التطور العصرى . وكانت المرارة رد فعل البعض منهم فاتهموا الأغلبية السائدة بالتفرقة العنصرية ، واتجه البعض الآخر إلى الاستشراق فأخذوا يقلدون السلوك الغربى مع تجاهلهم للقيم الغربية ، وهناك آخرون يصيبهم الشك أو البلادة وعدم المبالاة ، أما أغلبيتهم فلم يبد منها رد فعل واضح اللهم إلا الاحساس بالقلق .

وهناك أمور لا حصر لها تذكر اليهودى الشرقى بضعة مكانته فعمله أقل انتظاماً كما أنه يعمل فى مجالات أدنى قيمة فضلا عن أنه أقل دخلا وأحقر مسكناً (٥) . ولا يمكنه أن يعزى نفسه بأن هذه نتائج حداثته النسبية فى البلاد ، إذ أن البيانات الإحصائية تدل على أن الشرقى حتى قبل عام ١٩٤٨ ، كان أقل حظاً من الأوروبى أياً كان . وفوق ذلك كله فهو يدرك أن الاهتمام الرسمى « بإدماج المهاجرين » فى المجتمع الجديد ما هو إلا تعبير مخفف وملطف عن الرغبة فى جعل الشرقى غربياً ، فهو المشكلة والقضية وعنصر الأزعاج . فإذا قرأ الصحف عرف أن جيله هو جيل الصحراء الذى يجب إحتماله فى سبيل خلاص أبنائه ، وإذا تتبع المناقشات العامة سمع تسميته « بإسرائيل الثانية » التى يجب رسم الخطط

من أجلها ، والتى يجب أن تتخذ الإجراءات لمصلحتها ، وإذا نظر حوله عرف أنه معزول وأن هناك ، فى الواقع ، شطرين كل منهما يسمى إسرائيل . وسواء إسرائيل التى تخصه هى « الأولى » أو « الثانية » فإن إسرائيل الاخرى هى التى تدير شئون البلاد ، وهى التى تعيش الحياة السعيدة بالفعل .

التوازن :

تكيفت بعض المجموعات داخل المجتمع الشرقى الأكبر مع البيئة الجديدة ، ومع ذلك فقد نجحت فى الاحتفاظ بتقاليدها ووجهات نظرها الخاصة ، فالاقرب منهم إلى حياة المدن والأكثر صقلا وتهذيباً ، مثل المصريين ، قابلتهم عقبات أقل ، أما الأغنى من يهود بغداد فقد وطدوا أنفسهم فى المجالات الإقتصادية . وهنا وهناك ، أصبح يوجد بعض القابلية للحركة ، فيتم إنتخاب واحد ثم أثنين ثم عديد من الشرقيين أعضاء فى البرلمان الإسرائيلى ، كما يصبح يمنى قائداً للطائرات النفاثة ويصبح عراقى وزيراً . كذلك تعطى منح تعليمية أكثر لأطفال الشرقيين ، كما تمد ساعات دراستهم لتعويضهم عن عجز بيئتهم ، وقبل أى شىء فهناك الأهتمام بهم . فالمشكلة معترف بوجودها ، وإن أختلفت تفسيراتها ، كما أن الحلول يتم إقتراحها ويتم تبنيها وتنفيذها وأن لم تؤت ثمراتها دائماً . أن التساؤل عما إذا كان من الممكن إيجاد حل لمشكلات السلالة العنصرية سؤال مفتوح ، وإن كان من غير الممكن فلن يكون ذلك بسبب العجز أو الأفتقار إلى المجهود .

ومن السابق لأوانه أن نتنبأ بالتغيرات المحتملة عندما يحل الأبناء من مواليد إسرائيل محل آبائهم المهاجرين إليها ، فإلى حد ما فإن

مكانة اليهودى الشرقى المتدينة تتوالد وتدوم بذاتها ، إذ أن فرص التحاق أبنائه بالتعليم العالى وجميع ما يسفر عنه ضئيلة ، ففى السنة الدراسية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ كان ٦٣ ٪ من الطلبة الذين يدرسون لنيل الدرجات العليا فى معاهد إسرائيل العليا المتعددة من مواليد إسرائيل ، وكان ٢٧ ٪ من مواليد أوروبا و ١٠ ٪ فقط من مواليد آسيا وإفريقيا . ومن بين مواليد إسرائيل كان ٥ ٪ فقط هم أبناء لآباء شرقيين ، ومن بين الطلبة المتفوقين كان ٦ ٪ فقط من أبناء الجيل الأول أو الثانى من الشرقيين ، وهذا بالرغم من أن الشرقيين يشكلون ٤٧ ٪ من الطلاب (فى سن التعليم العالى) بينما يشكل الغربيون ١٧ ٪ فقط . وقد ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية بين أبناء الشرقيين إلى ١٥٠ ٪ بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦١ ، ومع ذلك فقد ظلت تلك النسبة أقل من ثلث عدد الطلاب من مواليد إسرائيل ، وإذن فمن الواضح أن هناك تغييرا ، ولا يقل عن ذلك وضوحاً أن هذا التغيير يأتى ببطء .

اليهود واليهود الارثوذكس :

أن تميز إسرائيل بتعدد الجنسيات الوافدة إليها يشكل مصدراً للانشقاق فى مجتمعها ، وهذا نوع من الاطارات المستخدمة فى التعرف على الثقافات السياسية الفرعية . أما مصدر الانشقاق الثانى فيتمثل فى التذبذب الإيديولوجى . وكما هى حال كل دولة جديدة فاسرائيل تعانى أزمة تتعلق بشخصيتها فى بحثها عن معنى القومية ، إذ أن شعبها يسعى لتعريف معنى أن يكون المرء إسرائيليا(٥١) . وليس التعريف هو ما يفتقر إليه ذلك البحث ، وإنما هو الاجماع فى الرأى ، فهناك اليهود الارثوذكس

الذين يعتقدون أن إسرائيل وعد الله وأن التوراة قانونها ، وهناك الصهاينة الرواد الذين يحملون بقيام نظام جديد ينبثق من رماد اليشوف المحترق ، وهناك دعاة الطبيعية الذين يريدون ترك الدين والإيديولوجية جانباً وجعل إسرائيل « دولة مثل كل الدول » ، وهناك الإسرائيليون الخالصون الذين يعتبرون يهودية إسرائيل أمراً ذا أهمية نسبية فقط ، كما أن هناك اليهود الخالصين الذين لا تزيد نظرتهم إلى الدولة عن مجرد كونها وضعاً قانونياً لحقيقة شعوبيتهم ، وهناك الأقلية العربية الكبيرة العدد التى يتراوح شعورها نحو البلاد بين اللامبالاة والعداء ، كما أن هناك تركيبات وتعديلات لهذه المجموعات كلها .

ويتميز اليهودم الاورثوذكس بتأكيد اليهودية كدين ، أما التاريخ الدنيوى وآداب اليهود كشعب فليس لها سوى أهمية ضئيلة بالنسبة إليه . والأمر على حد قول أحد المراقبين :

« إذا لم تكن إسرائيل عقبة فى سبيل ظهور المسيح فإنها وسيلة أرسلتها العناية الآلهية ، وطريق يؤدى إلى ظهوره . ومن أجل الإسراع بظهوره يجب أن يكون قانون الدولة هو قانون موسى وإسرائيل كما أوحى به الرب لأنبيائه وكما يفسره الربانيون ، ويجب أن تكون التوراة عقيدة إسرائيل ، ودينها الكتاب المقدس والتلمود ، وينبغى أن يكون رجالها من موظفى الحكومة . فإسرائيل يجب أن تكون دولة تحكمها الكنيسة أو كنيسة تحكمها دولة كما يريد الرب ، أو لنقل حكومة دينية إن شئنا ذلك ، ويجب على شعبها كله أن يكون مخلصاً للتوارة كما يفسرها رعاتها الأرثوذكسيون الرسميون ،

أما مخالفو الوصايا العشر — من الأشخاص العموميين بالتأكيد — فينبغى معاقبتهم بما يستحقونه (٥٢) .

ومن الصعب أن نعرف على وجه التحديد مبلغ حجم ذلك الجزء من شعب إسرائيل اليهودى الذى يمكن أن نطلق عليه ذلك التعريف : اليهود الأرثوذكس (٥٣) . فعلى أحد طرفى النقيض نجد الـ « نيتوراى كارتاه » ، وهى جماعة صغيرة وإن كانت مسموعة الصوت ، تعتبر وجود دولة إسرائيل نقمة « كفراً » لأن الايدى الدنيوية التى أقامتها قد أغتصبت بذلك مهمة المسيح ، كما تقلل القوانين الدنيوية الدنيوية التى تسنها الدولة من سلطة التوراة . ولذلك فإن يوم إعلان دولة إسرائيل ، بالنسبة لجماعة النيتوراى كارتاه ، هو يوم صيام حداد ، فهم يقفون خارج المجتمع بإختيارهم ، يتبعون قواعد « الدين القويم » وينتظرون ظهور المسيح .

وعلى الطرف الآخر للطيف الدينى ، نجد اليهودى غير المتدين الذى لا يؤمن بالحكومة الدينية ويعتبر الدين مسألة شخصية . وبالرغم من أندماجه فى المجتمع تماماً ، إلا أنه ليس جزءاً من المجتمع الدينى الرسمى ، الذى يعرف بالتصاقه بأحد الأحزاب السياسية الدينية (ذات الاتجاهات الدينية الصريحة) الذى يؤيده حوالى ١٥ ٪ من الاصوات الإنتخابية ، إلا أنه توجد خلافات خطرة حتى داخل هذه المجموعة حول فكرة اللاهوت والعقيدة ، فهناك عدد ضخم ممن يتمسكون بشدة « بتقاليد الآباء » ، فلا يستمعون إلى الإذاعه ولا يذهبون إلى السينما (فقد يشاهد المرء امرأة فى ملابس غير محتشمة) ، ويعترضون على السباحة المشتركة ، ويصرون على تنفيذ قواعد الدين وتفسيرها تفسيراً جدياً على

نطاق واسع ، كما يعيشون عموماً فى أحياء تعزل نفسها عن باقى المجتمع ، ولا يسمحون لأنفسهم أو لأطفالهم إلا بالقدر الضرورى جداً من الاتصال بالعالم الخارجى . وقد نبذوا الصهيونية من زمن طويل بسبب دنيويتها ، ومنذ أن هادنوها ظلوا على إعتقادهم بأن إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة يهودية بنفس الطريقة التى تعتبر بها أمريكا مثلا ، دولة مسيحية ، فعليها أن تكون يهودية خالصة أرثوذكسية ، تضم الشريعة الدينية داخل جهاز الدولة نفسه ، ويسمح فيها بالحرية الدينية لغير اليهود ولكن اليهودى يجب أن يحكم حسب قانونه هو ، وهو قانون الله .

ويعتبر هؤلاء اليهود المتطرفو الارثوذكسية ، من ناحية ملبسهم ، ولاهوتهم وقيمهم ، وأساليبهم ، وسلوكهم ، نماذج تقليدية (٥٤) . ولكن يتحتم علينا هنا ، أن نفرق بين نوعين مختلفين تماماً من التقليدية : فالنوع الأول هو إتباع العادات القديمة التقليدى لعصر الحضارات والقافات الجاهلية للمجتمع الشعبى (٥٥) . أما النوع الآخر فهو تقليدية أرشاديه حيث تقوم مجموعة المبادىء والتعاليم بالدعوة لقيام نوع من البناء الإجتماعى الدكتاتورى (Totalitarian) (٥٦) . أو بانشائه أو صيانته وتدعيمه ، وهنا قد نجد درجات عالية من التحضر والمعرفة بالقراءة والكتابة مما يميز المجتمعات العصرية عادية ، ونجد أنجح نوع من التقليدية القديمة حيث تؤخذ العقائد والمفاهيم المعروفة باعتبارها أساليب للحياة ينبثق عنها ما يمكن تسميته مجتمعاً « يحدده الشعب » Folk Prescribed ، وفى مثل هذا المجتمع لا ترتكز مقاومة التغيير على مجرد الخوف العام من كل جديد ولكن على ايديولوجية محددة واضحة ، فيحارب الفرد الطرائق الحديثة لأنها غريبة عنه ولأنها تنتهك

« الحقيقة المقدسة » ، وذلك هو نوع التقليدية المنتشر بين الأرثوذكس المتطرفين فى إسرائيل .

وبالرغم من ذلك ، فمعظم يهود إسرائيل المتعصبين ليسوا من الأرثوذكس المتطرفين فنظراً لإعتدالهم النسبى فى معتقداتهم الدينية نجدهم يتسامحون مع إنحرافات غيرهم عن هذه المعتقدات . ومع ذلك فإنهم يفضلون ويناددون بشدة بإدخال التعاليم الدينية فى القوانين العامة .

إن الاعتراض على موقف اليهود المتعصبين من المناداة بحكومة دينية واسع النطاق ، ولكنه يختلف فى حدته وشموله ، فبينما يعترض الكثيرون من الإسرائيليين على الموافقة التامة أو التسليم للأحزاب الأرثوذكسية ، فإنهم يؤيدون فكرة مسئولية إسرائيل الخاصة فى الاحتفاظ بتقاليد الدين اليهودى بوصفها دولة يهودية . وقد يعنى هذا منع بيع اللحوم التى لم يتم ذبحها حسب المراسيم التقليدية ، أو أى من الأطعمة المحرمة الأخرى ، وقد يعنى قبول القوانين التى تحد من مزاولة الأعمال الرسمية أيام السبت . وبالرغم من أن مثل هذا الموقف غالباً ما يعكس الاعتقادات الدينية الخاصة ، إلا أنه ليس من الغريب أن نجده محل موافقة أساسية من أكثر الأفراد دنيوية ، وذلك على أساس أن بعض الشعائر المتبعة للدين اليهودى قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من شعوبية اليهود . لذلك فمن الممكن أن تجد ملحداً منكراً لوجود الله يعارض تأييد الحكومة أو حتى مجرد سماحها بتربية الخنازير .

ومع ذلك ، فهناك ضيق ظاهر بالأرثوذكس المتطرفين ، إذ نظرا لما لهم من قوة سياسية مازال علينا أن نناقشها فقد تمكنوا من إحراز نجاح ملحوظ فى محاولاتهم لفرض القوانين الدينية ، وكثيراً ما يسببون

الحرج لدولة تفضل ، على وجه العموم أن تعتبر نفسها عصرية وديموقراطية وعقلانية . ومهما بلغ ميل أغلب الإسرائيليين لقبول بعض أفكار أولئك الأرثوذكس المتطرفين المحددة ، إلا أنهم ليسوا على أستعداد بالمرة لقبول فكرة الحكومة الدينية الأساسية .

أما الدنيويون وهم منقسمون على أنفسهم أيضاً — فلا يعرفون بالتأكيد لمن سيكون مستقبل إسرائيل ، ولكنهم يؤمنون بأنه لن يكون لليهود المتعصبين (٥٧) ، ولذلك لا يجدون ضرورة لقيام مواجهة مباشرة مع دعاة الحكومة الدينية . وعلاوة على ذلك ، فإن أية مواجهة من هذا القبيل سوف تعتبر ، من وجهة نظر دعاة الحكم الدينى ، نداء للقتال أو للحرب المقدسة فعلا ، وليس فى إمكان الدولة التصدى للفوضى الداخلية التى ستنشأ عن ذلك مع ما تواجهه من مشاكل خارجية . ومن مثل ذلك أن المتطلبات السياسية لنظام الحكومة الإئتلافية فى إسرائيل ما زالت تحتم إشتراك حزب أو أكثر من الأحزاب الدينية فى الحكومة ، وليس هناك إحتمال مباشر لتغيير هذا الوضع . وأخيراً ، فبالرغم من حيرة الكثيرين من الدنيويين بالنسبة لفكرة الحكم الدينى ، إلا أنهم يجدون أنفسهم فى حيرة أشد إزاء فكرة رفضهم راحة مهما كان تفسير ذلك الرفض دقيقاً — لمذهب دينى يعتبر واحداً من « أسباب وجود » دولة إسرائيل ، وتجدهم — بدلا من ذلك يأملون فى أن تصبح العناصر الأكثر أعتدالا من بين الأرثوذكس المتطرفين قريبة الشبه تدريجياً من أحزاب المسيحيين الديموقراطية فى غرب أوروبا . والواقع أن ثمة ما يدل على ذلك ، وأن يصير الأكثر تطرفاً — بمرور الوقت — مثل

« الآميش » (Amish (*)) : ثقافة فرعية دخيلة ولكنها عاجزة غير فعالة .

وليست هذه النغمة الهادئة بالخاتمة الدقيقة تماماً لوصف الثقافات الدينية الفرعية لإسرائيل وعلاقاتها بأعداء فكرة الحكم الدينى ، فبين الحين والحين يهدد بعض الحوادث طريقة الحياة ، غير المستتبة تماماً ، بين المجموعتين . ومن ذلك أنه فى عام ١٩٦٣ ، ولمدة عدة شهور ، كانت السيارات التى تحاول المرور بحى « ميه شيعاريم » ، مركز الارثوذكسية فى مدينة القدس ، ترمى بالحجارة ويهاجم سائقوها . وقد زاد من تفاقم المشكلة أن سيارات السياحة وعربات الأمم المتحدة القادمة إلى إسرائيل من الأردن ، كان عليها أن تمر خلال بوابة ماندلبوم ، مما يجعلها داخل حى ميه شيعاريم مباشرة ، ومن ذلك أيضاً ما وقع من ثورات عنيفة بعض الشيء حول مدارس الارساليات المسيحية فى القدس وحول رعاية البلدية لحمام سباحة عام ومختلط وغيرها من مثل هذه الاشياء . وعندما أنزلت إسرائيل سفينة ركاب جديدة ضمن أسطول سفن الركاب تم ذلك وسط معركة حامية حول إذا كان من الواجب أن يكون بالسفينة مطبخان ، أحدهما يتوم بتقديم الاطعمة المحللة دينياً والآخر للمحرمة ، أو أن يكون بها مطبخ واحد يقدم الطعام المباح فقط . ومن المعتاد أن تثور مثل هذه المسائل التى تتراوح بين الخدمة العسكرية للأرثوذكس المتطرفين وترخيص الحاخامية بفتح مجزر جديد لا يقع تحت

---

* فرقة مسيحية من أتباع « جاكوب عمان » 'Jakob Ammann' وهو مسيحى سويسرى فى القرن السابع عشر كان لا يؤمن بتعميد الاطفال وبعض الشعائر المسيحية الاخرى .

رعليتها . وليست المسافة بين المضايقات العارضة والضيق المستمر ، وبين الضيق المستمر والخطر الواضح بكبيرة جدا . وهناك بعض الأدلة على تزايد الميل إلى مقاومة الأرثوذكس المتطرفين وذلك — على الأقل — بين بعض قطاعات المجتمع الدنيوى (٥١) .

الشيوخ والشباب :

إن مسألة الحكومة الدينية كلها ليست سوى أحد وجوه مشكلة البحث عن الذات القومية والشخصية . وبالرغم من أنها أكثر المشاكل وضوحا داخل المجتمع اليهودى على الأقل ، إلا أنها — فى نفس الوقت ، وربما لنفس ذلك السبب — أكثرها حصرا وتحديدا ، فمشكلة التوتر بين الأجيال المختلفة أكثر إنتشارا وإتساعا ، ولكنها أكثر عمومية أيضاً . فهى تؤثر على قطاع أكبر من السكان . ويمكن بحث هذه المشكلة من خلال علاقتها بمكانة الإيديولوجية الصهيونية .

وتجرى مناقشة المعنى المعاصر للصهيونية على مستويين إثنين ، وهى فى الظاهر ، مجادلة إيديولوجية تتم مناقشتها فى الندوات والمؤتمرات والمقالات وإفتتاحيات الصحف العديدة ، ويلازم تلك المجادلة ويلاحقها تماما ذلك التوتر الكامن بين الأجيال المختلفة ، أو — على وجه الدقة — بين قدامى رجال مجتمع اليشوف فى الغالب وبين أبنائهم الإسرائيليين الوطنيين من الجيل الحديث .

وتجرى المناقشات حول عدد نقاط تتركز أساساً حول دور الصهيونية بعد تحقيق السيادة القومية ، وحول علاقة دولة إسرائيل بالشعب اليهودى . ولأسباب واضحة ، إعتقد الكثيرون ، ومن بينهم بعض زعماء الصهيونية ، أن وجود الحركة الصهيونية ينتهى بتحقيق

هدفها بقيام دولة إسرائيل . فعلى خلاف غيرها من الحركات القومية ، لم ينظر إلى المنظمة الصهيونية أبدا على أنها الهيئة السياسية المناسبة لحكم الدولة ، فقد كانت دائما منظمة إئتلافية تضم عدة أحزاب سياسية ، ولم يكن من المحتمل أن تستمر تلك الأحزاب فى بذل مجهوداتها من أجل المنظمة بعد إنتقال السلطة والخطة السياسية إلى يد حكومة وطنية . وقد كان ذلك أكثر من مجرد تكهن بسيط — إنه تقرير أفضلية كان أقوى صيغة بطبيعة الحال بين أولئك الذين أكدوا أهداف الصهيونية السياسية أكثر من أهدافها الإجتماعية أثناء عهد اليشوف .

وعلى أية حال ، فالواقع أن الصهيونية ظلت على قيد الحياة على الرغم مما يصيبها من إضطراب وبلبلة حول المهام السلبية التى ينبغى أن تقوم بها . ولقد كانت هذه المهام واضحة تماماً فى الأيام الأولى للإستقلال ، وهى العمل على إستمرار الدعم السياسى والإقتصادى الذى لا يمكن للدولة أن تحيى بدونه ولكنها كانت عاجزة حتى ذلك الوقت عن تحمل مسئولية وحدها ، والمضى فى نشاطها لصالح الهجرة إلى إسرائيل من الدول الأكثر تقدماً بصورة خاصة . ولقد إنتقلت أولى هذه المهام فى معظمها إلى الدولة . أما بالنسبة للمهمة الثانية فإن النجاح المحدود الذى أحرزته هذه المنظمة فى هذا السبيل يكفى بالكاد ، لتبرير إستمرار وجودها .

ومع ذلك ، فقد ظلت الصيونية والمنظمة الصهيونية موضع تقدير وتدعيم أغلبية أولئك الذين كانوا من أكبر مؤيديها قبل أزمة المعنى . ويدين ذلك الإخلاص الذى كان له الفضل فى بقاء المنظمة على قيد الحياة ،

بالكثير إلى قوة الدفع التنظيمية والشخصية ، وإلى الإرتباطات الشديدة التى غبرت من الأشخاص والأماكن ، وإلى ذكريات أزمات وإنتصارات الأعوام الماضية التى تحول العقل والخيال من حاضر إلى ذكريات « الأيام الجميلة الماضية » . ومع ذلك فإن كانت الذكريات هى الأساس الوحيد لبقاء المنظمة كانت قد صارت منذ زمن بعيد، مجرد جماعة أخوية تتكون من أناس غير متصلين ببعضهم البعض وتضمهم روابط غير متصلة أيضا وحتى الآن أمكن تلافى ذلك المصير ، وبدلا من ذلك اشتركت المنظمة فى عدة نشاطات جديدة ، من أهمها ترويج الثقافة اليهودية خارج اسرائيل وينبع ذلك النشاط من الإيمان بأن البقاء اليهودى كان هدف الصهيونية دائما ، وأن اسرائيل لم تكن سوى أبرز تحقيق لذلك الهدف . وإذا لم يقبل يهود الغرب ذلك الحل عن طريق الهجرة فيجب البحث عن غيره ليكون أكثر تناسباً مع وضعهم .

وقد يتقبل رجل اليشوف القديم هذه الإستراتيجية ، ولكنها تميل إلى تركه فى الظلال ، ولا تؤثر فى إهتماماته المباشرة أو تأسر خيـاله ، فالمشكلة بالنسبة إليه ليست بقاء المنظمة الصهيونية بقدر ما هى بقاء العقيدة الصهيونية . فكيف يمكن الإحتفاظ بأخلاقيات العمل الرائد فى دولة حديثة يتزايد إرتكازها على القيم الذرائعية والسياسة الواقعية العملية (البرجمائية) ؟ وكيف يمكن الحفاظ على الروح التطوعية وسط هذه النشاطات الحكومية ؟ وكيف يمكن إستمرار قيم مجتمع اليشوف أمام هجرة ما بعد الاستقلال المتدفقة من الشرق ومن الغرب ؟ وبإختصار ، كيف يمكن تطبيق تأكيد الصهيونية الأول للمجتمع الفاضل مع البيئة الجديدة وقد تغيرت كثيرا ؟ (٥٩)

توجد جذور مثل هذه التساؤلات فى إيديولوجية موجة الهجرة الثانية ، ولكن جيل إسرائيل الحديث لا يستجيب عموماً لنداء الإيديولوجية ، وخصوصاً للايديولوجية الصهيونية ، فمن رأيه أن قوات إسرائيل المسلحة تستحق نفس القدرة من التقدير ، لتأسيس وحماية الدولة ، الذى تستحقه الحركة الصهيونية لدورها فى حرب ١٩٤٨ وحملة سيناء . وحرب ١٩٦٧ وعلاوة على ذلك ، فإن الصهيونية ترتبط فى الأذهان بيهود أوربا الشرقية ممن لا يشعر جيل الصابرا (٦) (اليهود الذين ولدوا فى فلسطين) بالكثير من التعاطف مع تقاليدهم وقيمهم ، فإن الأدب اليدى (اليهودى القديم) ، والعقيدة الإيديولوجية ، والإرتباط القوى مع اليهود فى كل مكان وميول الجيتو (حى اليهود فى المنفى) العقلية والحساسية إزاء الإضطهاد — وكلها جزء من التقليد الأوربى الشرقى — تعتبر بالنسبة للصابرا بقايا ماض مخجل يزعزع الثقة ولا يليق بالصورة الشابة المعتدة بذاتها التى حققها الإستقلال وهنا تتجلى سخرية الأقدار ، فإن قدامى اليهود من موجتى الهجرة الثانية والثالثة — وقد كانوا هم أنفسهم متمردين على تقاليد آبائهم وثقافة آبائهم — يجدون الآن أن الآية قد إنقلبت عليهم ، فقد أصبحوا ، بالنسبة لأبنائهم ، رمز ثقافة نبذوها هم أنفسهم ويجدها أبناؤهم سقيمة وقاصرة . (٦١)

وليس على الصابرا ، بالضرورة ، أن يتجنبوا أساليب السلوك التى كانت محل تقدير اليهود وإن كان الكثيرون قد يفعلون ذلك . إن ما يرفضونه هو الإستمرار التاريخى نفسه والإرتباط بماضى آبائهم وأجدادهم فهم لا يتكلمون اللغة اليدية ، ولا يفضلون قراءة الأدب اليدى مترجما ، أو يحبون الدين اليهودى كما يعبر عنه سلوك الأرثوذكس المتطرفين ،

بإعتباره ديناً غريباً عنهم ، كما أنهم يفتقرون إلى المشاركة الوجدانية مع رد فعل يهود أوربا إزاء قرون من الإضطهاد ، فهم إسرائيليون وإسرائيليتهم تشمل اليهودية ، وليس لهم « مشكلة يهودية » فإسرائيل هى إيديولوجيتهم ، وفيما عداها فلا حاجة بهم لشيء .

واليهودى من الجيل القديم غير واثق من الإستجابة إليه ، فمن ناحية ، يثير أبناؤه دواعى فخره فهم متحررون من مؤثرات الإضطهاد الموهنة ، وهم أصح من آبائهم من عدة نواح ، فمجرد شعورهم بالأمان وإخلاصهم لإسرائيل هما وحدهما مبرر كاف لمجهودات آبائهم ، فقد شيد اليهودى القديم الوطن اليهودى ، ويقوم أبناؤه بالمحافظة عليه بالرغم من أنهم أصبحوا يطلقون عليه إسم « دولة إسرائيل » . ولكن الهدف أصبح ضيقاً ، والرؤية محدودة ، والنغمة خافتة . هذا جيل أتى بعد جيل الثوريين ، ولا تمثل الأحداث الخطيرة فى حياة آبائه ذكرياته الحية أو مصدر وحيه . وعندما يرى ذلك يهودى من الجيل القديم ، مثل شخصية « روباشوف » التى إبتدعها المؤلف « كويستلر » (٦٢) ، تنتابه مشاعر مختلطة يصورها بقوله :

« إنه . . الجيل الذى بدأ فى التفكير بعد الفيضان . لم تكن له تقاليد ولا ذكريات تربطه بالعالم القديم الذى إندثر . . إنه جيل ولد بغير حبل سرى . . . »

ومع ذلك فإن جيل الصابرا لم يستبدل بنظرة آبائه إيديولوجية شخصية أحدث منها ، فالجيل القديم قلق بسبب عدم ظهور عقيدة جديدة تشغل الفراغ الذى أحدثه هجر المعتقدات القديمة ، فمن أكثر النعوت مسبة فى قاموس إسرائيل الإيديولوجى كلمة « بتزويست Bitzuist » ومعناها الحرفى ذلك الذى ينجز الأعمال . ومع ذلك « فالبتزويه » ليست صفة تستحق الاحترام لأنها تدل على الشخص الذى يقوم بإنجاز الأعمال بدون الرجوع إلى إطار تنظيمى إيديولوجى ، وذلك بالنسبة لليهودى القديم لا يسفر عن سلوك فعال بقدر ما يسفر عن إنتهازية قبيحة ، فالبتزويه — حسب وجهة نظره — هى عقيدة الصابرا .

وقد يبدو أن هذا الصراع الدائر بين الجيلين من شأنه أن يخفف من الصراع العنصرى بين العناصر المختلفة بالتقريب بين أفراد الجيل الثانى من أبناء الشرقيين والغربيين . وبالرغم من تركيزنا فى الفقرات السابقة على الشباب الغربى ، إلا أن أبناء الشرقيين ليسوا أقرب إلى آبائهم ، ولا هم أقرب إلى اليشوف وأيديولوجيته أيضاً (٦٣) . ولكن ذلك الذى يمكن للرفض المشترك للماضى أن يساعد على توحيده ، تعمل الفوارق الإجتماعية والنفسية على تمزيقه ، فهنا نجد أن كلا من الجيلين ما زال أبنا لأبيه ، وليست فوارق التعليم والطموح وحدها هى الموروثة جزئياً ، ولكن الشباب مهما ثار وتمرد فإن شعاراته وأساليبه ، بل ومادة تمرده نفسها ، لا يمكن أن تكون ملكا خالصاً له ، فإن الشعار الذى يقول : « لا يمكنك الرجوع إلى البيت ثانية » يلازمه القول : « لا يمكنك أبداً ترك المنزل كلية » . وفى النهاية ، فإن تلمس الشرق والغرب فى إسرائيل لإيجاد طرق جديدة قد يخفف من التوتر العنصرى ، فلو أصر واحد منهما على الحفاظ على القديم لما وجد مثل ذلك الإحتمال . أما فى الوقت الحاضر فلا يوجد سوى الأمل وليس الإنجاز والتحقيق ، فكل واحد منهما ما زال شديد الإرتباط بجذوره ، وبالتالى بمستقبله الخاص ، سواء كان ذلك طوعا أو كرها ، إرادياً أو لا إرادياً (٦٤) .

التوترات العنصرية :

أن التوترات العنصرية والدينية والإيديولوجية جميعها جزء من المشكلة الكبرى : التماس إسرائيل لهوية . وما زالت هناك بالطبع مصادر أخرى للإنشقاق داخل المجتمع ، لقد إزدادت الفوارق الطبقية بشكل ملحوظ ، مع أن فوارق الدخل لا تزال أقل منها فى أى مجتمع آخر غنى نسبياً (٦٥) .

كذلك إختلف الإنفصال الثقافى بين المدينة والقرية كثيراً عن عهد اليشوف ، فداخل القطاع الزراعى نفسه تظهر فوارق أكثر بين المستوطنات الجماعية والمشروعات الخاصة والتعاونية ، وتنقسم هى الأخرى فيما بينها بين القديم والحديث ، ولا تزال غير مستقرة . وتتشابك هذه الإختلافات وغيرها مع العنصرية وطول مدة البقاء فى البلاد مما يقوى الحدود بين مجموعات الثقافات الفرعية .

ومع ذلك فمن المبالغة أن نقول أن إسرائيل مجتمع مجزأ ، أو أنه لا توجد بها ثقافة سياسية موحدة ، فقد قدم الخطر المحدق بها من الخارج مصدراً مهماً للوحدة الداخلية ، كما قدمت عوامل الإشتراكية ووسائل المواصلات الكثير فى ذلك الصدد ، وكذلك فعل نفس الشىء ظهور تاريخ إسرائيل ، ونمو وتراكم التجارب القومية التاريخية . وثمانية عشر عاما ليست بالفترة الطويلة حسب القواعد التقليدية ، ولكن بمرور كل عام يزداد عدد الإسرائيليين ممن تبدأ ذكرياتهم بعد عام ١٩٤٨ ، والزمن نفسه لا يقلل من الفوارق والإنشقاقات ، ولكنه يخففها بتوفير صلات مشتركة .

وأخيراً ، فمهما إختلف المعنى المسبغ على مفهوم كلمة « اليهودى » فإنه يثير شعوراً بالقرابة المشتركة لا يمكن التقليل منه ، فحتى بالنسبة لأولئك الذين ينبذون الماضى أو لا يهتمون به فهناك إدراك بأن هذا الشعب يختلف عن غيره بطريقة ما . فالتوراة كتابه المشترك ، سواء بوصفه تاريخاً دنيوياً أو أساطير شعبية أو قاعدة دينية ، والمنفى والتيه ومعاداة اليهود كلها ذكرياته المشتركة ، وأما « هرتزل » و « إيزمان » فضلا عن « موسى » و « سليمان » و « داوود » فهم

أبطاله المشتركون ، كما أن « تيتوس » و « أنتيوكوس » و « تركادا » و « هتلر » هم أعداؤه المشتركون ، حيث يوجد هذا الشعار : « أن تكون يهوديا فى الدولة اليهودية هو أن تكون جزءا من التاريخ وشريكا مع الآخرين » .

اليهود والعرب :

ماذا عن عرب إسرائيل إذن ؟ أن عددهم يقارب الثلاثمائة ألف قبل عام ١٩٦٧ ، فما هى المشاعر التى يحتمل أن يحسوا بها تجاه دولة يهودية ؟ إن الحكومة تفاخر بأن عرب إسرائيل يتمتعون بمستوى أعلى للمعيشة وحرية أكثر فى التعبير السياسى ، ومستوى أعلى من التعليم ، ورعاية طبية أفضل من تلك التى تتوافر فى أى من الدول المجاورة لإسرائيل ، وإن هذا التفاخر لصحيح تماما (٦٦) .

وهناك أعضاء فى البرلمان من العرب ، يمثل بعضهم أحزاب الأقلية التى تتبع حزب الماباى ، أكبر أحزاب إسرائيل السياسية ، وبعضهم أعضاء يمثلون أحزاباً أغلبها يهودى . وحرية الدين مكفولة وتشمل تأييد المحاكم الشرعية الإسلامية فى التشريع المتعلق بأمور الدين والأحوال الشخصية .

وفى نفس الوقت ، تقع المناطق التى يزداد فيها تركيز السكان العرب تحت الحكم العسكرى ، وقد كان على سكان تلك المناطق حتى شهر أكتوبر من عام ١٩٦٣ أن يستخرجوا تصريحات مرور لكى يتمكنوا من الخروج ثم العودة إلى مناطقهم . (٦٧)

إن ٧٥ ٪ من عرب إسرائيل مسلمون ، ويعيش معظم هؤلاء فى تلك الأجزاء من البلاد التى كان قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة

قد حددها لإقامة دولة فلسطين العربية ، وعندما زادت إسرائيل من رقعة الأراضى المخصصة لها حسب مشروع التقسيم بحوالى الثلث بعد فوزها فى حرب ١٩٤٨ كانت تلك المناطق (المثلث الصغير والجليل الأوسط) هى التى سببت هذه الزيادة ، وبالطبع لم يكن العرب المقيمون فى تلك المناطق بأكثر حماساً للحياة فى دولة يهودية من الأغلبية التى فرت إلى مصر أو الأردن أو إلى سوريا أو لبنان . لقد بقوا أما لأنهم لم يتوقعوا إنتصار اليهود ، أو لإرتباطهم بأرضهم ، أو لأن الحرب حاصرتهم وحالت دون فرارهم (كان أغلب العرب المسلمين من المزارعين القرويين ، يحكمهم نظام عشائرى) . وقد فسرت إسرائيل إرتباطاتهم الأسرية والدينية والثقافية عبر حدودها المعادية ، بالإضافة إلى قربهم من تلك الحدود ، على أنها تهديد لأمنها وظل الحكم العسكرى قائماً .

وبالرغم من ذلك فإن مشكلة الأقلية العربية لا ترتكز أساساً على مسألة إجراءات الأمن العسكرية . وفى الواقع فإن لحجة إسرائيل فى القول بأن العرب ذوى الميول التقليدية يفضلون وضوح الحكم العسكرى على إلتباسات وغموض السياسة الديموقراطية نصيباً من الصحة بالرغم مما يبدو من محاولتها الواضحة لتبرير الذات ، كما أنه ليس لها علاقة أساسية بحقيقة أن الكثيرين من عرب إسرائيل يرحبون بغزو عربى لإسرائيل ، وأن بعضهم يؤمن بأن ذلك سيحدث فعلا . ومن الواضح أن مثل هذه المشاعر لا تساعد على حل مشكلة إحساس العرب بالغربة ولكنها كذلك لم تسبب المشكلة ، بل هى — على الأحرى — مظهر متوقع للتوتر الناتج عن كون المرء عربياً فى دولة يهودية ، مما يجعل من الصعب تصور وجود أى شعور من جهة السكان العرب سوى عدم المبالاة تجاه إسرائيل . ويزيد

من حدة ذلك التوتر إنتشار الشعور بين العرب بأنهم ضحايا ظلم تاريخى وإكتساب فاحش. كذلك يزيد منه ذلك التدعيم المستمر لآمال العرب فى مستقبل متحرر، تبثه القاهرة ودمشق، وعمان أيضا وأن يكن بدرجة أقل، ولكن التوتر كان سيستمر حتى بدون وجود مظالم خاصة أو تشجيع خارجى.

إن جميع الرموز التى توحد بين يهود إسرائيل لا تعنى شيئاً بالمرة بالنسبة لعربها: لجمع شمل المنفيين فى فلسطين، وإحياء اللغة العبرية، وكون التوراة مركزاً للحياة، والجيش، ويوم إستقلال إسرائيل — كل ذلك أما أن يثير روح العداء لدى العرب أو لا يثير إستجابة لديهم بالمرة. إن سعى الحكومة — لأسباب مختلفة — إلى تشجيع المسئولية المحلية ودعم التنمية الإقتصادية ليس إلا تعويضاً ضئيلا للشعور العربى الأكيد بأنه أجنبى. وعلاوة على ذلك فإن التنمية الإقتصادية سلاح ذو حدين، ففوائدها الظاهرة يحد منها الخطر الذى تشكله بالنسبة للنظام التقليدى، وكذلك الحال مع المسئولية المحلية حيث تعنى الإنحراف عن سياسة العشيرة وتعتبر تجديداً مزعجاً.

والمشكلة ليست فى أن إسرائيل لم تحس بإحتياجات الأقلية العربية: فاللغة العربية ما زالت إحدى اللغات الرسمية فى البلاد، وهى مقبولة تماما فى المحاكم وفى المناقشات البرلمانية، وكذلك تعد مناهج الدراسة فى المدارس العربية بحيث تناسب إحتياجات العرب الثقافية، كما أن بجميع مصالح الحكومة أقساماً خاصة للتعامل مع السكان العرب. كذلك فبسبب المبدأ، بالإضافة إلى السياسة، وقد أمكن إقامة علاقات إيجابية فى بعض الحالات، من أبرزها العلاقات مع الأقلية من الدروز (٦٨)، كما أن هناك أهمية سياسية داخلية لمجموعة تملك ٨٪ أو ٩٪ من الأصوات الإنتخابية للبرلمان.

ومع ذلك فكل هذا غير كاف، إذ أن التحليل الأخير يظهر أن كلا من

اليهودى والعربى يدرك أن العرب غير مرغوب فى وجودهم فى الواقع ولن يحزن اليهود كثيراً إذا قدر لجميع عرب إسرائيل أن يرحلوا عن البلاد باختيارهم . ومهما أصبحت إيديولوجية إسرائيل وطنيـة إلا أنها لا تزال إيديولوجيـة يهـودية ليس للعرب فيها أى دور يلعبونه ، أما المجهودات التى بذلت قبل إقامة الدولة بهدف الوصول إلى مجتمع ثنائى القومية يقوم على أساس حكم ذاتى فقد أصبحت غير ذات جدوى منذ أمد بعيد ، ومن الواضح جدا أنه مهما حاولنا النظر فى أبعاد المستقبل فلن يمكن لأى عربى أن يحتل مركزا رئيسياً فى الوزارة الإسرائيليـة ، وفى الولايات المتحدة ، حيث لم يكن من الممكن ، حتى وقت قريب ، أن يعين أى زنجى وزيرا ، لم تعلن الأخلاقيات العامة مثل ذلك الإرتباك ، فأى أمريكى له الحق فى مثل ذلك التعيين(٦٩) ، ولكن حيرة إسرائيل تتركز فى حتمية الصراع بين المبدأ الأخلاقى القوى الذى ينادى بتكافؤ الفرص والمساواة السياسية الكاملة ومبدأ الدولة اليهودية الذى يعاد له قوة . أنها ليست مسألة تعصب بسيط فحسب ، على نفس الصورة التى عرف بها فى الجنوب الأمريكى مثلا ، كما أنها ليست دفاعا زائفاً عن «خدمات منفصلة لكنها متساوية» ، ولكن فكرة إختيار رئيس جمهورية عربى لدولة إسرائيل يرفضها السكان اليهود لعدم لياقتها التاريخية ، لأنها ستسبب حتما إثارة شكوك أساسية حول تعليل وجود الصهيونية وحول أغلب المفاهيم الأساسية لمعنى إسرائيل والإسرائيلية .

وربما تغير ذلك الوضع إذا جاء يوم تقوم فيه علاقات ودية مع الدول العربية ، وتشهد إسرائيل فى داخلها إجماعا فى الرأى أيسر وأكثر طبيعية ، ولكن أيا من التغيرين لن يكون وشيكا على أية حال . وهناك فى نفس الوقت ، بعض القلق فيما يتعلق بنسبة التزايد الطبيعى للسكان العرب التى تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة تزايد السكان اليهود ، كما أن هناك قلقاً أكثر بشأن آثار إنقسام المناطق العنصرى

القائم فعلا (٧٠) . ففى الجليل الأوسط لا توجد سوى بعض المستعمرات اليهودية المتناثرة وسط منطقة تركيز عربى كثيف ، وتتبع حكومة إسرائيل الآن سياسة تشجيع إقامة مستعمرات يهودية فى المنطقة.وبالرغم من وجود عدد من التعليلات لهذه السياسة ، إلا أنها تعكس محاولة لتحاشى تكوين مقاطعات كبيرة عربية تماما وسط الدولة « اليهودية » . وقد طبق نفس المنطق ، وبنجاح متفاوت ، عندما شجع اليهود على إستيطان منطقة جديدة من الناصرة ، وهى أكبر المراكز الحضرية العربية .

إن هذه الإهتمامات متقطعة بعض الشىء ، إذ أن « المشكلة العربية » ليست بارزة بوجه خاص، فقد تكون موضع إهتمام من الحكومة ولكنها نادرا ما تشغل بال معظم الإسرائيليين ، ففرصة أى إتصال ذى بال بين اليهودى والعربى محدودة للغاية (٧١) ، فلا يخضع العرب لنظام الخدمة العسكرية الإجبارية السائدة فى إسرائيل ، كما أن معظمهم يعيش فى قرى نائية (٧٢) . أما أولئك الذين يعيشون فى المراكز الحضرية الأكبر — وهم بوجه عام من المسيحيين وعددهم يفوق عدد المسلمين — فيتجمعون معاً فى العادة ، والنتيجة هى عدم الإحساس بوجود العرب إلا بصورة دقيقة . ونظرا لأن المشكلة تظل « هناك فى الخارج » ، ولأن التفكير فيها يثير الكثير من التساؤلات المحيرة ، فإن الرأى العام يوليها القليل من إهتمامه . أما ما لا يعبر عنه أحد فهو الأمل فى أن تخفف برامج الحكومة من عداء العرب وتحوله إلى لا مبالاة عمل يسمح بإستمرار لا مبالاة الرأى العام بالمشكلة الواقعية جدا لعلاقات اغلبية بالأقلية .

ولسوء الحظ لم يول علماء الاجتماع سوى القليل من إهتمامهم للعرب فى إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون ذلك على أساس أن لديهم ما يكفى جدا لشغلهم دون أن يتورطوا فى هذه المنطقة الشديدة التعقيد . ويستتبع ذلك أنهم لا يعرفون كثيرا

عن أنماط السلوك داخل المجتمع العربي اللهم إلا أنها تختلف تماما عن تلك السائدة في البلاد عموما .

الشخصية القومية :

إن المرء يتردد ويشعر بالتزمت عندما يتحدث فى تلك الأمور . إن مفهوم الشخصية أداة عظيمة النفع فى البحث السياسي ، وعرض أهميتها كسب بارز ، ولكن مثل هذه المقدمات قد يحول بمنتهى السهوله إلى بدع ، ويستعمل لكل غرض بدون صلات حقيقية قاطعة. وليس من الواجب تناول الشخصية بفروسية على المستوى القومى أكثر مما تعالج على المستوى الشخصى ، فخطر المبالغة فيها موجود باستمرار فتؤخذ الأشياء التقريبية على أنها حقائق. ومع ذلك فإن الحذر مطلوب هنا أكثر من أى مكان آخر ، لأننا نتعامل هنا ، أكثر من أى مكان آخر ، مع مسائل بالغة الحساسية .

إن معظم الدول الأخرى تحيطها حتمية لا تتمتع بها إسرائيل ، فأما أنها عاشت كدول مستقلة لسنوات كثيرة ، أو أن شعوبها عاشت داخل حدود جديدة منذ أمد بعيد. أما بالنسبة للإسرائيليين فلا يوجد مثل ذلك الطريق السهل للإتفاق على ما تعنيه بلادهم ، فهى بالرغم من الماضى الدينى ، وبطرائق أخرى غاية فى الأهمية دولة مصطنعة ، يدوية الصنع ، خلقت نفسها بنفسها . وقد لا يكون التعريف مشكلة بالنسبة لأولئك الذين قدموا إلى البلاد من دول أخرى ، سواء كرواد أو كلاجئين ، فأمامهم فرصة عريضة للإختيار : إسرائيل كمركز دينى أو كموقع عودة ميلاد الشعب اليهودى ، أو كرفأ للمضطهدين أو كحاملة للرسالة الموسوية أو كفرصة للخلاص الشخصى والدينى .

ولكن ماذا عن الجيل الجديد من مواليد إسرائيل ؟ بالنسبة للكثيرين يعتبر مجرد ميلادهم فى إسرائيل ، بطبيعة الحال ، تفسيراً كافياً لوجود إسرائيل، ولوجودهم

فى إسرائيل، فشعور المرء الخاص بشخصيته القومية لا يوضع عادة موضع البحث ولا حتى فى إسرائيل .

حقاً ، ماذا عن كل أولئك الذين لم يلتزموا بفكرة الخلاص — أولئك الذين لا يرون فى إسرائيل بداية فصل دراسى جديد فى سلسلة طويلة وشخصية جداً من التاريخ، والذين لا تحمل البلاد أى معنى خاص بالنسبة إليهم ؟ إن إسرائيل لا تزال بلداً جديداً ، وغير راسخ بالمرة حتى يتم تقبلها بصورة طبيعية تامة أو إعتناقها بدون تحفظ ، ومن أجل هؤلاء تجب الإجابة عن السؤال : ما الذى أفعله هنا ؟

وكلمة « هنا » قد تعنى عدة أشياء مختلفة . فإن « منزل » إسرائيل عدة « مساكن » ، ولكنه ، بالنسبة للشباب على الأخص ، منزل قلق تتباعد مساكنه وتتنافر ، فبعضها مازال بسيطاً خالياً من الزينة أما البعض الآخر فغاية فى التكلف والتعقيد . وكلها تقع لسوء الحظ فى أرض معزولة بمنطقة يغلب عليها طابع مغاير مختلف تماما . فلو كانت إسرائيل فى منطقة أخرى — كغرب أوروبا مثلا — لأمكن لتعاملها الطبيعى مع الدول المجاورة أن تخفى من طبيعتها المصطنعة وراء بيئة دولية تقليدية (٧٣) .

وليست عداوة الدول المجاورة لإسرائيل هى المسئولة تماما عن عزلتها فى الشرق الأوسط ، بالرغم من أن الموقف السياسى فى الشرق الأوسط ليسهم فى بث شعور بالشذوذ ، وإنما هى فى الغالب ، تلك الغرابة المقلقة لوضع إسرائيل كحضارة أوروبية فى منطقة يبدو جليلا — أنها ذات بيئة إقليمية غير أوروبية . وقد لا يجد الإسرائيلى الشاب صعوبة تذكر فى تفهم سبب إسرائيليته ، ولكن من العسير جداً أن يتقبل — فضلا عن أن يتفهم — فكرة أنه أيضاً ينتمى إلى الشرق الأوسط (٧٤) .

ـ وإلى حد ما ، نجد أن هذا كان السبب فى أن محاولات إسرائيل الدائمة لإنشاء علاقات إقتصادية وسياسية لها أهمية خاصة ، كما أنه ، إلى حد ما أيضاً ، كان سبب أهمية معنى علاقات إسرائيل بالمجتمع اليهودى العالمى وعضويتها فى الأمم المتحدة. وليست هذه الإرتباطات المختلفة الحيوية بالنسبة لاقتصاد البلاد وأمنها ونموها فحسب بل وكذلك بالنسبة للتأكد من قبول البلاد وشعبها وإعتبارهم مساوين لغيرهم ، تشارك إسرائيل الدول الجديدة فى جميع أنحاء العالم فى حساسيتها المؤلمة ، كما أنها تخشى ألا يدرك المتفرجون بالمسرح العالمى أنهـا قـد وضعت فى الموضع الخاطىء على ذلك المسرح المعاصر ، أو ألا يفرقوا بين « الوجود فى الشرق الأوسط » و « الكون من الشرق الأوسط » (٧٥) .

ولهذا التميز بينهما أهمية بالغة بالنسبة للشباب ، فبغـيره ، ومع إفتقـاره إلى قبول أى من أنواع الايديولوجية الصهيونية ، لايتضح لهم سبب لارتباطهم بتلك الأرض المقلقة .

إن الإسرائيليين لا يتحدثون فى مثل هذه الأمور بسهولة أو علانية ، ومع ذلك فالمرء يشعر بأن هناك مظاهر هامة يبدو فيها عن عدم الثقة بالمستقبل مثل ما تقوم به البلاد علاوة على السلامة العسكرية — فى صورة عدم الثقة بالحاضر أيضاً .

الفصل الرابع عشر

الشرعية السياسية فى إسرائيل
والنظرية السياسية الحديثة

١ - دراسة الحكومات والمؤسسات الحكومية :

دون الدخول فى أبعادها الدقيقة يرى علماء السياسة أن الحكومة هى الوحدة الأولية لدراسة السلوك السياسى ولا يهمنا مدى بعد التحليل الحديث عن الشكلية الواردة ضمن وصف الحكومات فإن علم السياسة لا زال يفترض أن المؤسسات الحكومية تشكل النظام الرئيسى الذى يكمن فيه النشاط السياسى . ولا تفهم الحكومة ببساطة على أنها تنظيم ينظم النشاط السياسى ولكنها أيضاً يجب أن تفهم على أنها أساس المجتمع المعنوى الذى يعيش الناس داخله . ولا ترمز الحكومة للسلوك السياسى فحسب بل تحدده وتحدد الجماعات السياسية المناسبة هذا إلى جانب مبدأى القانونية والشرعية . إن الحكومة هى فكرة تحديد الحق بسبب مبدأ الشرعية المخول إليها تلك السلطة أو القوة التى تربط الناس معا من خلال تمسكهم بالأخلاق العامة . ويعزو علماء السياسة الشرعية إلى الحكومة عندما نرى أن المجتمع الذى تحكمه تلك الحكومة متلاصقا .

ولكن إذا كان البحث فى علوم الأنثروبولوجى وعلم الإجتماع بل على النقيض من ذلك علم السياسة قد أدخلوا قسراً جدلا عنيفاً بمعنى أن الحكومات ليست بالضرورة إستمراراً مركزياً للمجتمعات السياسية . ومع ذلك فإن علماء السياسة قد تجاهلوا حتى مناقشاتهم وإكتشافاتهم

حول الأحزاب السياسية والبناء الإجتماعي والقيم الثقافية وربما يكون علماء السياسة مترددين في الإستمرار في ذلك الجدل إلى مداه لأنه إذا لم تكن الحكومات مركزية فإن الدولة ذاتها قد لا تكون هي السياق الذي تحدث فيه أغلب الأنشطة السياسية التي لها معنى . ومن ثم فإن درجة إعتبار كل من الدولة والحكومة بناءاً هاماً للأنشطة السياسية هي على الأقل قضية معرض خلاف . وأن تلك القضية تخدم نقطة الإبتعاد عن هذه الدراسة والتي تتساءل حول ماهية الزعم أو الغرض الذي يرى أن الدولة ومن ثم المؤسسات الحكومية هي بالضرورة شرعية لأن المجتمع السياسي كل كامل ويعمل كوحدة . فالقوانين تصدر والسياسات تنفذ وأن حقيقة أن الناس يسمحون لأنفسهم بأن يحكموا معاً قد عزى إلى حد كبير إلى طبيعة أنشطة الحكومة التي تصريف أمورهم . ولكن إفتراض وجود شرعية حكومية على أساس التماسك السياسي . وعندما يتماسك المجتمع السياسي يصبح شرعياً ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الحكومة الشرعية كذلك. ولا تنشأ الشرعية السياسية من مجرد إنشاء الحكومة .. لكن ما هي الشرعية إذن إذا لم تكن مؤشراً على قبول الحكومة ؟

يبدأ تحليلنا للشرعية بفرض أن السلامة والصواب يمكن التأكد منها في مجال عام . ولأن الشرعية السياسية بالمعنى العام تفترض حكماً على المجتمع وصحة الجماعات وصحة ممارسة السلطة وقبول ممثليها الدستوريين ولكن كيف يتم هذا الحكم تماماً فهذا أمر غير واضح كما أن كيفية إجراء هذا الحكم قد أصبحت بؤرة خلاف في الفلسفة السياسية منذ نشأتها تلك الدراسة وعليه فإننا نرى أنه في حين خدمت للشرعية

باعتبارها مركزاً للكثير من الدراسات الفلسفية والنظرية إلا أن طبيعتها لم يتم توضيحها تماما . وأكثر أسباب الخلط شيوعا هو التعريف التقليدى والذى يشيع قبوله من أن الشرعية هى من نتاج الحكومات وحدها .

وإستطراداً من هذا التعريف يفهم كثير من فلاسفة السياسة المعاصرين الشرعية على أنها شىء مرتبط بإلتزام الطاعة — طاعة القوانين التى تصدرها الحكومات نظراً لأن العصيان يبدو جوهريا بالنسبة للتماسك . ولكن يمكن أن نناقش أولئك الفلاسفة ونرد عليهم بأن العصيان القائم على المبادىء ضد القانون ليس بالضرورة أنحباط أو إلغاء للشرعية لدى الحكومة ولذا تتنوع أسباب العصيان وينتشر الوعى الجماهيرى بمضامينها .

ونستنتج من ذلك أن الطاعة نفسها قد لا تعتمد على إتفاق حول شرعية الحكومة .

بالأحرى يمكن أن نؤكد أن السلامة والصحة هى مفاهيم تندرج تحت الشرعية ويجب أن تمثل معايير ملموسة لوجودها بمعنى أن الشرعية يجب أن تتضمن إيضاح وبيان السلامة والصحة فى الميدان السياسى .

وقد يحدث مثل هذا الإيضاح عند إعتبار المجتمع ملكية عامة لأفراده ويتوفر لهؤلاء الأفراد السيطرة عليه بشكل يمكن مقارنته بسيطرة الأفراد على ملكياتهم الخاصة . ولذا فإذا كان للسلامة والصحة أى معنى ملموس فى المجال السياسى فإن هذا المعنى يرتبط تماما بفكرة أن المجتمع السياسى ينتمى بطريقة ما إلى أفراده .

ولا زالت فكرة الشرعية هذه تبدو مجردة أو معنوية وتحتاج إلى إيضاح أكثر . ولهذا الغرض يمكن أن نفسحب حتى نركز على الدراسات الرئيسية للشرعية السياسية كى تساعدنا على تعريف وتنقية المفهوم وأن نجعله أقل معنوية أو تجريداً . وعلى الرغم من أنه لم يظهر تعريف واحد للشرعية من أعمال الفلسفة السياسية فإن فلاسفة السياسة قد ركزوا جهودهم على طبيعة الإنسان وعلى طبيعة الروابط التى تربط الناس بعضهم البعض وعلى الأعمال المعنية التى تقوم بها الحكومات والتى يشعر الناس إزائها باضطرارهم لطاعتها . ومن ثم يمكننا أن نحدد ثلاثة أنواع من التعريفات الشرعية لكل منها خصائصه . إن ممارسة السلطة السياسية تعتبر شرعية كوظيفية أو دالة على :

(١) من يمارسها .

(٢) الأساس الذى تمارس عليه .

(٣) إلى أى هدف تمارس ؟

ولقد إستخدم معظم الفلاسفة واحداً أو آخر من هذه المعايير الثلاثة لتكوين فكرة عن الشرعية السياسية فأرسطو على سبيل المثال قد قرر أن المجتمعات السياسية التى يحكم فيها أناس أناساً آخرين تعتبر تجمعات أو ترابطات طبيعية . أن الإنسان — كما أكد — هو بطبيعته حيوان سياسى من حيث أنه يولد فى عائلة تكون السلطة فيها غير موزعة بالتساوى . ويشارك الإنسان الآخرين فى مبدأ الأمر من خلال حاجته لهم بما فى ذلك الحاجة إلى طاعة أولئك الذين يرعونه فى طفولته . والحكومات تعتبر إمتداد طبيعى للأب حيث أن دورها فى المجتمع يناظر دور الأب فى العائلة .

إن طبيعة الإنسان تتطلب مثل كيانات السلطة هذه ،ولأن تلك الحكومات التى تفى بإحتياجات الإنسان الأساسية فى الحياة هى حكومات شرعية . أما علماء السياسة المعاصرين الذين يؤكدون على أن الشرعية تحدد من خلال طبيعة الإنسان فإنهم يستطردون بمقولة أرسطو وذلك بأنهم يقومون بفحص التشابه فى العلاقات بين الحكومة والمواطن من ناحية وبين الوالدين والأطفال من جانب آخر .

وثمة فلاسفة آخرون لم يعجبهم باتجاه أرسطو إزاء المشكلة (مشكلة الشرعية السياسية) وذلك أنهم رأوا أنه من طبيعه الإنسان الرغبة فى أن يحكم لا أن يحكم . ويرون أن السلطه داخل العائلة غير مستقرة داخلياً بسبب دورة حياة الإنسان العادية بين حياة وموت . وبالنسبة لفلاسفة السياسه هؤلاء تكون المجتمعات السياسية ليست طبيعية بل هى وحدات غير طبيعية من التنظيم الذى يتطلب مجهودا خاصاً غير عادى حتى يأخذ مجراه . إن الأفراد يشكلون هذه المجتمعات بالموافقة الإختيارية على هذا التشكيل . والحكومات أما أن تقام فى نفس الآن كجزء من إتفاق واحد أو أن تخلق على أنها أول عمل جماعى وليد للمجتمع السياسى . ومن أمثلة هؤلاء الفلاسفه هوبز ولوك وروسو والذين فهموا السلطه الشرعية على أنها السلطة التى تتم من خلال الاتفاق .

ولكن من وجهه النظر التجريبيه نجد أن المشكلة المركزية فى نظرية إتفاق هو صعوبة أن نجد لها نموذجا أو مثالا . بل أين أقيمت تلك الاتفاقات ؟ تلك أمور عامة لا تقدم معايير واضحة لتحديد شرعية الحكومات . بل وما هو أكثر مشكلة من ذلك هو مركز هذه الحكومات

أو الثقافات بالنسبة للأجيال التالية. ويربط هوبز الأجيال المقبلة بالأعمال أو التصرفات الثورة إختيارياً التى قام بها السلف. ويخالفه لوك فى الرأى ويرى أن كل جيل يتخذ قرارات أو يقرر من جديد — شعورياً أو لا شعورياً بصرف النظر عما إذا كانت الحكومة الحالية تحقق وتفى بشرط الاتفاق الأصلى. أما جان جاك روسو فيتبنى إتجاها مختلفا تماما حيث أنه قابل أناس يستخدمون عملية صنع القانون كوسيلة لتحديد الاتفاق فى كل جيل ولكل مواطن فى مجتمع سياسى شرعى. ولكن علماء السياسة النظريين — بما فى ذلك من يكتبون اليوم — لا زالوا يجدون المتاعب فى الحكم على الشرعية فى أى حكومة محددة نظرا للصعوبة التى يصادفونها فى خلق مبادىء عامة أو مشتركة يمكن أن تقال أنها تكمن تحت كل التكتلات الاجتماعيه التى تقيم المجتمعات.

وأخيراً يدعونا بعض فلاسفه السياسة إلى إختيار شرعية الحكومة بالحكم على مضمون قوانينها وسياساتها الخاصه مع التركيز الخاص على هدفها النهائى. وأسلوب آخر أو بأسلوب لغه علم السياسة هو أن نطلق هذا الحكم على محصلة الحكومة أو نتاجها. وبهذا المعنى يتم تنفيذ الشرعية السياسية من خلال السياسات والأنشطة.

إن المحصله أو النتائج أو الحصيلة تؤثر على مستوى نوع المعونة التى تقدم للمجتمع لأنها تدعى أنها تخدم غرضا أو هدفا إجتماعيا. وإزاء ملاحظه أهمية الغرض من السياسة قد لاحظ دافيد إيستون أنه «إذا كان المحصلة أو النتاج أى وقع على المعونة بطريقة ما أو بأخرى — فان علينا أن نفى بالمطالب الحالية والمنتظرة لأفراد المجتمع — ومثل هذا الوقع أو الأثر يمكن ترتيبه بتغيير السياسات فعلا أو بتغيير الأفراد لخلق

الانطباع أو للأحساس بأن ثمة سياسات جديدة فى الطريق .

وكما يوضح إيستون أنه ليس من الواضح دائماً أى إحتياجات؟ أو إحتياجات من ؟ وكيف يمكن الوفاء بالكثير منها لتوليد معونة كافية للمجتمع السياسى وفى الغالب ينشأ الدعم أو المعونة من مجرد خلق الإنطباع أو الشعور من أن هناك حاجات هامة يجرى الوفاء بها .

وعلى الرغم من الإختلافات الجوهرية فى المفاهيم إزاء هذه الجهود لشرح كيفية وضع السلطة موضع الشرعية فإن تشابهاً عميقاً مماثلا يمكن أن ينشأ . لأن النظريين يحاولون أن يضعوا كيف أن المجتمع يمكن أن يقال بأنه ينتمى إلى مواطنيه . إن الحكومات هى العميل أو العملاء أو الوكيل أو الوكلاء التى ترمز وتمثل المجتمع بشكل تقليدى على أنها مجموعة من المؤسسات التى يجب ضبطها أو التأثير عليها إذا تعرضت ملكية المجتمع للإدعاء أو المطالبة .

إن مثل هذا الإستنتاج خادع وقد تبناه أغلب فلاسفة السياسة ولكنه ليس بالضرورة صحيحاً كما أنه لا يكمن ضمن فكرة الشرعية . لقد تعلمنا من قراءاتنا فى الفلسفة السياسية من أنه إذا أمكن التحكم وضبط المجتمع بدون حكومة وأنه إذا شعر المواطنون أن المجتمع يخصهم فى ظروف ليس بها مؤثر أو سلطة على الحكومة فإن المجتمع لايزال شرعياً إلى حد ما كما أن السلطة يمكن أن تمارس بشكل شرعى من خلال وكلاء عن هذا المجتمع دون داع وجود حكومة . ومن هنا تصف الشرعية ليس طاعة القانون ولكن تصف إحساس علقة كل فرد بالمقلمون

والمجتمع . وبذا تكون الشرعية ليست فضلا من فضائل الحكومة ولكنها ترتبط حقاً بالمجتمع نفسه .

إن الشرعية مقياس لإحساس شعب وإنتمائه معا ضمن تجمع سياسى وأن المؤسسات العامة لهذا التجمع – مهما كانت طبيعتها – تخصهم وتنتمى إليهم وأن إرادتهم هى مكون هام فى دفع أعمال هذا التجمع . وليس من الضرورى أن يتخذ كل فرد طريقة فى كل مناسبة أو أن يسير على هواه بل أن يشعر أن إرادته إلى حد ما موضع إعتبار وله الفرصة على التأثير ، إن لم يكن تقرير – للأعمال العامة أو السياسية . ومن الأهمية بمكان لذلك ألا تتجاهل الحاجات بصفة منتظمة أو متصله إذا أرتأى المواطنون التعرف وتمييز المجتمع على أنه مجتمعهم .

ولا يشترط أن تكون المساهمة الشعبية فى الحكومة شرطا من الشرعية الإجتماعية إذا لم يكن للحكومة دوراً مركزياً فى تقرير أعمال أو تصرفات المجتمع . وفى هذه الحالة لا تكون الحكومة شرعية لأنها تكون مؤسسة لا يستطيع الشعب أن يرقى كى يقيم سيطرة مباشرة عليها . ويذكر دافيد إيستون نقطة مشابهة عندما يقول « إن حقيقه أن السياسات المعترف بها هى تخويل أو تمثيل للمجتمع ككل لا تعنى ولا تفترض الحاجة إلى تنظيم حكومى مركزى يقوم باتخاذ القرارات وتنفيذها » .

ومن هنا فإن الفلسفه السياسيه لم تساعدنا على صياغة أساس نتبين به شرعية السلطة السياسية فحسب بل إنه التعاريف ذات الخصائص المميزة يمكن أن تشكل مقاييس نستطيع بها قياس تلك الشرعية لدى أى وكيل يمارس السلطة السياسية . ولكن لا يكفى أن نقيم مناقشة أو جدلا حول طبيعة الشرعية السياسية على منطق مجرد . ولذا يجب أن نطبقها على حالة معينة .

سوف يصبح المعنى السياسى للشرعية أكثر وضوحا اذا اعتبرناه فى حالة محددة حيث يمكن استكشاف أو استطلاع المعلومات المتوفرة وأسرائيل بهذا الحق هى أكثر الحالات تمثيلا لأنه فى دولة جديدة كاسرائيل تثار قضية الشرعية غالبا وتقرر شكل واضح يكفى لرسم صورة بيانية حول طبيعة الشرعية السياسية الاسرائيلية . وفى هذا الشأن تستخدم التعريفات الفلسفية النموذجية الثلاثة الخاصة بالشرعية السياسية تتخذها كنماذج تمثل طرق بديلة لفهم كيفية شرعية السلطة فى المجتمع الاسرائيلى . وفوق كل ذلك فان هذا يشمل اختبار المدى الذى وصلت اليه الحكومة - بصفتها مجموعة من المؤسسات - فى هذه الشرعية . ولكن إذا طبقنا النماذج الثلاثة التى نقيس بها شرعية السلطة سوف نجد أن الحكومة الاسرائيلية لا تقوم بابداء شرعية السلطة ويمكننا اذا أعطينا مجتمعا شرعيا سياسيا يمكننا باستخدام المقاييس الثلاثة من تحديد الوكيل الذى يقدم الأساس لهذه الشرعية فى المجتمع .

وعلى وجه التحديد يقال فى اسرائيل أن الوكيل الذى يعطى الشرعية للسلطة السياسية ليست الحكومة ولكن أكبر الاحزاب السياسية وهو حزب الماباى (كان حزب الماباى أكبر الاحزاب السياسية فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩ عندما انضم الى أحزاب اسرائيلية أخرى كى يكون حزب **Mai** ولا زال حزب الماباى يكون الغالبية فى تحالف **Mai**) . وسواء كان بفضل طبيعة الانسان أو احتمال وجود العقد الاجتماعى أو وجود السياسات النوعية او الأعمال الجماعية فان الحزب كان يتمتع بالشرعية فى حين قلت سلطة المجلس النيابى أو الوزارات المختلفة فى الدولة . وهذا لايعنى الادعاء بأن السياسات التى يتبناها الماباى لها نفس

قوة القانون كسياسات رسمية صادرة عن البرلمان الاسرائيلي . ولكن عملية اصدار السياسة داخل الماباى أعطت أناسا كثيرة الاحساس بالاعتبار والحسبان وينتمون إلى بعضهم البعض أكثر من قيام مكاتب الدولة بهذه الاعمال. انه ذلك الاحساس والشعور لا الطاعة هو الذى يحدد الشرعية . وفى اسرائيل كان حزب الماباى هو الذى نمى هذا الاحساس بين الناس . ومن الممكن التحقق من هذا الزعم بتحليل حزب الماباى وعلاقته بالحكومة فى اسرائيل .

ومن أجل التسهيل يغطى هذا التحليل الفترة قبل انضمام حزب الماباى الى الاحزاب الأخرى حتى كونت ما اى .

المنهج الارسطى The Aristotlian Approach

اذا طبق الانسان ملاحظات أرسطو على حالة اسرائيل نجد أن الماباى هو عائلة الرجل الاسرائيلي . أما الحكومة على العكس من ذلك فهى مثقلة بجهاز بيروقراطى ثقيل لم تشبه أى تجمعات انسانية كالتى يولد فيها الإنسان أويطورها بنفسه . ان الحكومة الاسرائيلية تعامل المواطنين بصفة غير شخصية ويرجع هذا جزئيا الى صغر حجمها . كما أن الأساس الايديولوجى لأجهزة الدولة البيروقراطية يزيد حدة الاتجاه الذى يعامل الناس ليس كأفراد ولكن كفئات يمكن فهم متطلباتها واحتياجاتها . وحزب الماباى - على الرغم من كبره - كان يعامل أعضاءه ومؤيديه المحتملين بأسلوب أو بصفة شخصية تشبه كموقف العائلة . لقد وفى حزب الماباى بمعظم حاجات الشعب الأساسية بتوزيع الوظائف على مستوى يختلف عن أسلوب الحكومة الذى أخضعته لنظام صارم .

وكانت السلطة فى حزب الماباى تقدمى الى الاشخاص الذين يستطيعون

أن يتقدموا أو يرتبوا العمل لصالح الشعب أو أن يضعوا أنفسهم كحلقات وصل فعالة بين الأعضاء : بين المركز والاطراف بين الاحزاب البرلمانية والسكرتارية والحكومة والوزراء . هذا من ناحية وبين عمال الفرع من ناحيه أخرى . ان ممارسة السلطه فى حزب الماباى كانوا أولئك الذين يستطيعون أن ينسقوا ويوفقوا بين عمليات التنافر أو الأختلاف من خلال الصلات الشخصيه والتى كانت جمع فئات الشعب والحزب .

وعلى عكس الاحزاب السياسية الاخرى فى اسرائيل لم يمثل حزب الماباى خط سياسى واحد أو أيديولوجية واحدة . إذ استطاع جهازه حذف ودمج المنافسين الأيديولوجيين والجماعات السياسية المنشقة . لقد ربطهم الحزب معا بطرق عديدة .

أولا : مكنت قيادة أو زعامة الحزب جميع الجماعات من ممارسة بعض النفوذ . ومن الناحية الشكلية أو الرسمية كانت قرارات الحزب تتم حسابيا على أساس قاعدة الاغلبية وهى عملية ربما تؤدى إلى زيادة الآراء المتباعدة داخل الحزب وتخرب العلاقات بين الجماعات . ولكن من الناحية غير الرسمية كانت القرارات تمثل حلولا وسطا لاتؤدى إلى أى طرف سياسى .

ثانيا : للجميع الحق فى الوصول إلى مراكز الحزب الهامة واستطاعت لجنة التعيينات من أختيار أعضاء من كل جماعات الحزب الداخلية كى تتحاشى الشعور « بالغربة » لدى عمال الحزب .

ثالثا : يستجيب الحزب إلى الطموح والاهتمامات الفردية وكذلك الاحتياجات الداخلية . فى حزب الماباى وضمن أطاره توجد جماعة غير رسمية من عمال الحزب تسمى جماعة الجوش Gush تشرف بصورة

غير رسمية على عمليات لجنة التعيينات فى عضوية الحزب تشد اليها مؤسسات الحزب المركزية وتربط بينها وبين أفرع الحزب المحلية كما تربط بين السكرتارية والمجالس الاقليمية ووزراء الحكومة ورؤساء الحزب المحليين وزعماء جماعة الجوش Gush كانوا أعضاء فى لجنة التعيينات كما أن مؤيديها كانوا موظفين متفرغين فى الحزب . وتتكون هذه الجماعة من أناس تكون حياتهم ومستقبلهم السياسى معتمد كلية على النجاح الانتخابى المستمر لحزب الماباى قوميا ومحلياً . بالاضافة إلى ذلك فهى التى أفرخت كثيراً من السياسيين الاسرائيليين الذين لم يكن لهم قاعدة محلية أو وطنية من تلقاء أنفسهم .

وتعنى كلمة جوش مجموعة من الأفراد ذوى الاتصالات البعيدة والمعروف أن زعماءها شخصيا يعرفون كل أعضاء حزب الماباى وهذا أمر مبالغ فيه إذ أن زعماء الجوش كانوا يقضون وقتهم يتحدثون فى البيوت أو فى العمل عن مراتب الحزب . ولقد ناضلت جماعات الجوش كثيرا حتى تحتفظ بولاء جميع الأعضاء بصرف النظر عن الايديولوجية أو السياسة وذلك من خلال سيطرتها على التعيينات . ولكى تصور تعيينا من التعيينات فان ذلك لابد أن يتمشى مع الحاجات الأساسية للشعب فى الحياة ومن ثم تفرض على هؤلاء الأفراد التزامات فى صورة تأييد سياسى لقاء ما أخذوا من مناصب أو وظائف . ومن هنا فإن هذه الالتزامات لم تربط الأفراد بجماعة الجوش فحسب بل ربطتهم كذلك بحزب الماباى حيث وقعوا فى شباك الولاء اليه . وتستطيع الجوش المساعدة على الترقى السياسى حتى بالنسبة لأعضاء الحزب المنشقين طالما كان هؤلاء المنشقون يبتعدون عن الهجوم على الهيكل التنظيمى للحزب .

ومن ثم نشأت علاقة يمكن أن نطلق عليها الموالى — العميل تعطى جميع أنحاء القطر وجميع قطاعات الاقتصاد . ولقد كان يقال أن جماعة الجوش تهتم بنفسها ولكنها فى الحقيقة كانت تهتم وتوعى الأفراد داخل البلد . أن تأكيد حزب الماباى على الروابط الشخصية أمتد حتى شمل سلوك الحكومة حيث تمارس السلطة الفعلية والتى اعتمدت على المحافظة على نوع ما من الاتصالات الشخصية — مهما كانت غير مباشرة — مع الشعب كأفراد .

حتى بن جوريون كرئيس للوزراء لم يستطع أن يحتفظ بالسيطرة على الحكومة عندما فقد الاتصال الشخصى بالحزب وسماسرته ومن ثم بعضويته فى الحزب . لقد ضعف نفوذه كحاكم عندما اختار الانسحاب من أنشطة الحزب ومن الجوش ، فلاحظ مثلا الخلافات التى أدت إلى مايعرف بفضيحة لافون « Lavon Affair » كان بنحاس لافون وزيراً للدفاع عام ١٩٥٤ عندما كشف المصريون خطة اسرائيلية لنسيء وتعقيد من علاقات مصر مع الغرب وذلك — بنسف المكتبة الامريكية بالقاهرة — أدعى لافون أن خطة وضعت دون علمه وطلب أعفاءه من أى مسئولية تجاهها . فى سنة ١٩٦٠ أصر بن جوريون أن الطريقة الوحيدة لتحديد المسئولية هى التحقيق ولكنه كان عليه أن يسحب هذا الطلب لأنه لم يشترك معه فيه أى وزرائه الذى ينتمون إلى حزب الماباى .

ولم يؤيد أى زعيم من حزب الماباى بن جوريون لأنه لم يقدم شخصيا إلا القليل كى يعبىء جهاز الحزب ولذا كانت دعوته للتحقيق فى فضيحة لافون دعوة رمزية ترنوا إلى تقتيه فى مؤسسات الدولة

البحتة ، وتجاهل الشبكة العلاقات الشخصية التى تؤيد حزب الماباى ولم يكن لحزبه أن يقف موقف الانحدار كما أن الاسرائيليين بصفة عامة لم يقبلوا ذلك وكان ذلك جليا فى انتخابات عام ١٩٦١ عندما كان أفول بن جوريون هو القضية المركزية فى الانتخابات أكثر من أصداء العدالة فى فضيحة لافون .

ومن الواضح أن بن جوريون لم يستطيع أن يقنع الجمهور بأن المشكلة الرئيسية فى المجتمع الاسرائيلى هى فى تحديد المسئولية من أجل الأمن القومى عام ١٩٥٤ ، ولذا فإن التعيين الأولى فى ذلك الانتخاب هى زعامة بن جوريون فقط للدولة ، وما هو أكثر دلالة بالنسبة لرد فعل العامة بالنسبة لفضيحة لافون ذلك المدى الذى اتخذه الشعب فى اتباع الخط لرؤساء حزب الماباى .

لقد أصبح بن جوريون سواء بالنسبة لرؤساء الحزب أو المواطنين التهديد الرئيسى لأن أقتراحاته بالتحقيق تعنى تفحصا كاملا لعمليات الحزب السياسية وربما قد يؤدى إلى تفككه . أن التحقيق يشكل تهديدا للحزب لأنه يتضمن حكما على حق مسئول فى الاحتفاظ بمنصب مرموق فى الحزب ذلك الحق الذى يراه رؤساء الحزب أنه من سلطة الحزب أو هيئة اتخاذ القرار فيه فقط . ولقد قبل الجمهور هذا التفسير بشكل واضح حيث توالى الهجوم على بن جوريون ودكتاتوريته الحزبية .

أصبح الاسرائيليون أكثر انتقاداً لبن جوريون حيث أنه فقط السلطة فى الحزب السياسى . وأوضح مثال على هذه الصحوة فى الصورة العامة توضحها حادثة أخرى . فى مارس عام ١٩٦٣ ظهرت قصص

فى الصحافة الاسرائيلية تشهد بمساهمة علماء المان فى برنامج الصواريخ بالنسبة للمراكز المدنية . وقد كان رد فعله تجاه دور العلماء الالمان أنه كان يخشى أن يؤدى العداء الشعبى ضد حكومة المانيا الغربية بالسماح لعلمائها بالعمل فى مصر — يؤدى تصريض خطط الخطر ؛ تلك الخطط التى يهدف من ورائها إعادة العلاقات بين المانيا الغربية واسرائيل إلى حالتها الطبيعية (أى تطبيع العلاقات بينهما) . والذى يجعل سياسة تطبيع العلاقات الألمانية هامه بالنسبة لهدفنا هى أنها كانت تنتمى كلية إلى بن جوريون . وفى الحقيقة إن أحد زعماء حزب الماباى وهى جولدا مائير قررت — من ناحية المبدأ — تعارض قيام علاقات دبلوماسية كاملة مع ألمانيا الغربية ولكن بن جوريون تجاهل الاعتراض وحاول أن يفرض سياسة مباشرة على الحكومة تعد أكبر فوائدها المادية المرتقبة . وأمام البرلمان حاول بن جوريون أن يسقط قضية العلماء الألمان ومن ثم أسقاط أو اغفال خطر الصواريخ المصرية . وطبقاً لتصور بن جوريون أن الصواريخ طالما أنها ينقصها جهاز طيران فانها تمثل تحديا لايذكر لامن إسرائيل الأمر الذى لايبرر إساءة العلاقات مع المانيا الغربية . ولقد أحبط تصميات بن جوريون أعضاء من حزبه هو تجاه سياسة جديدة مع المانيا . لقد كان أعضاء من حزب بن جوريون نفسه هم الذين أحبطوا تصمياته تجاه سياسة جديدة مع ألمانيا . واوحوا إلى لجنة مجلس الوزراء بإن بن جوريون قد أرتكب خطأ جسيما فى أنه لم يضغط على المانيا الغربية كى تستدعى علماءها من مصر . وأصبح بن جوريون غير قادر على ترتيب أو تنظيم علاقات دبلوماسيه كاملة بين إسرائيل وألمانيا الغربية .

ولقد خدمت لجنة مجلس الوزراء الخطة النهائية لبن جوريون

وذلك لأنها كشفت المدى الذى وصلت اليه سلطته كحاكم ذلك المدى الذى بدأ يتضاءل بسبب عدم اهتمامه برؤساء الحزب كما أن السياسة الألمانية قد فشلت ليس بسبب الموضوع أو المضمون ولكن بسبب نقص أو قلة الحنكة السياسية وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نجزم بفشل سياسة بن جوريون مع المانيا بسبب تجاهله رؤساء الحزب فى صياغة تلك السياسة إلا أن هذا التجاهل أو الاهمال يعتبر فشلا فى حد ذاته. لأن رئيس الوزراء الذى تلاه وهو ليفى أشكولى — وتحت ظروف مماثله — لم يستطع أن يدعم تلك السياسة مع ألمانيا والتى خانت بن جوريون . ومن الجدير القول أن أشكوك اختار طريق أدماج رؤساء الحزب وزعمائه فى تشكيل تلك السياسه وتطبيقها .

ومن ثم فان حزب الماباى أكثر من اى حزب سياسى آخر فى اسرائيل أخذ على عاتقه الالتزامات الايديولوجيه أو الدينية وأكثر من أجهزة الدولة وكان قادرا على بلورة المطالب الخاصة بالزعامة السياسية الحقيقة بقدر ما كانت زعامته أو قيادته للشعب قائمه على الروابط الطبيعيه بين الناس . وكان نظامه فى الولاء يسمح للأفراد من أن يصرفوا أمورهم السياسية والاقتصادية بأسلوب شخصى. وطبقاً لرأى عالم الانثروبولوجى جرى يوسفيان أن الولاء ينشأ لأنه ، لازال هناك حاجة للحماية لاتستطيع أن تقدمها الدوله أو العائلة ، وإذا — كما زعم أرسطو — أن مثل هذه الروابط الطبيعية تسمح لأفراد المجتمع بأن يؤمنوا بأن مجتمعهم ينتمى اليوم حينئذ نرى أن الماباى — بسبب سلوكه السياسى — قد أرسى هذه العقيدة كما عزز من خلالها عملياته اليومية .

٣ ـ مبدأ العقد الاجتماعي :

إذا أمكن تقنين شرعية السلطة خلال الاتفاق الاختيارى فان حزب الماباى كذلك أكثر من أى حزب سياسى أو مؤسسة فى اسرائيل يمكن وصفه بأنه الوكيل أو العامل الذى قنن شرعية السلطة السياسية فى الدوله وإذا كان هناك اتفاقية وراء الأساس الاجتماعى فى المجتمع الاسرائيلى فإنها بالتأكيد قد تم تنظيمها تحت إشراف حزب الماباى .

ومن بين جميع الأحزاب السياسية التى سبقت قيام الدولة رسمياً وحكومتها كان الماباى يسيطر على أكثر الإبعاد إلحاحاً فى الوسط السياسى . وإذا لاحظنا أن الحزب السياسى النموذجى قبل قيام دولة إسرائيل كان يقيد أو يقصر أنشطته على التقارب المباشر بين أعضائه ومعظم إهتماماتهم المركزية نجد أن الماباى كان يغطى جميع المساحات الأساسية فى الحياة العامة ، لقد نظم الماباى الشعب أحياناً فى اعداد صغيرة فى قطاعات إقتصادية وإجتماعية . وفى هذه التنظيمات وقف الشعب ملتزماً أمام الحزب من أجل التسهيلات والفوائد التى تنجم عن التجمع الذى أنعم عليهم به .

ومن هنا فإذا رأينا أو فهمنا أن العقد الإجتماعى هو تضامن يحدد الحقوق والميزات فإن هذا التضامن يمكن أن نلمسه فى كل الاتفاقيات التى تؤدى إلى قيام الإتحادات أو التعاونيات أو التجمعات الزراعية ــ أنها جميعاً يشرف عليها الماباى . قد لا يبدو من الضرورى استعراض الحياة اليهودية بالتفصيل فى فلسطين حيث أن عملياتها كانت نتاج الاتفاقيات الذى أشرف عليها حزب الماباى . أن سيطرة الماباى واضحة من تلقاء ذاتها من مجرد العرض الظاهري التاريخي لتلك الفترة . لقد قدم حزب الماباى

خدمات صحية وخدمات رعاية وتسهيلات مصرفية وخدمات إسكان وأنشطه ترفيهية أو ترويحيه . كما أشرفت القيادة السياسية لحزب الماباى على توجيه وتوظيف الجالية اليهودية الفلسطيفية . كذلك فإننا نجد أن الحزب أو المجموعة التى قامت بذلك قد فعلت ذلك أنبثاقاً من الاتفاق مع حزب الماباى . لم يكن لحزب الماباى السلطة فى أن يملى سياسة بل كان عليه أن يعطى الاتفاق حول الحلول الوسط التى يتم التوصل اليها فى جميع مناطق وجود الجاليات اليهودية . بالاضافة إلى ذلك فإن المؤسسين لدولة إسرائيل كانوا فى الغالب أعضاء فى حزب الماباى كما أن دستور حزب الماباى يخدم كمصدر للعقد الاجتماعى فى المجتمع الاسرائيلى حيث أنه يتضمن النص الرسمى على أى أهداف سياسية أو إجتماعية . وعن أن حزب الماباى نخبة من يهود فلسطين ودامت سيطرتهم حتى رسخت جذور دولة إسرائيل ونمت تلك الدولة التى لا تتمتع بدستور مكتوب .

ولقد لاحظ دارسوا السياسة الاسرائيلية النفوذ المستمر لحزب الماباى ولكنهم حلولوا تفسيره إلى حد ما على أنة وظيفة أو دالة على توافق آراء الحزب مع الآراء ووجهات الناخبين . واستنتج هؤلاء الدارسون إن سلطة الماباى مستمدة من قدرته .

وحسب رأى آلان آريان « سحب القوة من جميع قطاعات المجتمع » وعليه فإن البروفسور آريان يلاحظ أن نفوذ الحزب ودوره فى إسرائيل يمكن فهمه لأنه الحزب السائد فى إسرائيل .

ولكن إصطلاح الحزب السائد أو المهيمن يمكن به وصف الحزب ولكنه لا يفسر قبضة الحزب على السلطة . النقطة التى تشغل الأذهان هى السيادة وليس ببساطة تصنيف فئاته . وقد يفسر وصف أكثر ملاءمة

تلك السيادة أو السيطرة بفضل دوره فى تشريع السلطة السياسية وأن يشعر المرء بوجوده وحسبانه فى إسرائيل أكثر من حسبانه أو إعتباره إعتباراً سياسياً ولذا فإن أغلب الناس يعلمون أنهم يجب أن ينتموا إلى حزب المابای .

ولكى نفهم بعد كيف أن الشعب يستطيع أن يؤمن بحزب المابای على أنه الوكيل Agent الوحيد الذى ينظم الاتفاق الاختيارى والجماعى نحو قيام المجتمع السياسى يجب أن نوضح طبيعة ودور الأحزاب السياسية الأخرى فى إسرائيل خاصة بالنسبة لاتجاهاتها نحو المابای ، لأنها ربما تكون الحالة التى ينظر من خلالها إلى تلك الأحزاب السياسية الأخرى على أنها تنظم العقود الاجتماعية لمؤيديها . كما يجب أن نختبر المدى أو البعد الذى وصل إليه حزب المابای كحزب « نموذج » دون الأحزاب السياسية الاخرى ثم ننظر إلى العلاقة بين جميع الاحزاب والحكومة من منظور أو منطلق نظرية الاتفاق كى نحدد أن حزب المابای — وليس المؤسسات الحكومية أو الاحزاب السياسية الاخرى — هو الذى يمكن أعتباره وصياً على نظرية العقد الاجتماعى .

إن نظرية الاتفاق تستطيع أن تساعدنا على توضيح الدور الدقيق لحزب المابای فى تشريع أو شرعية السلطة السياسية وذلك بتركيز انتباهنا على الاحزاب السياسية التى لا تتحاذى رسمياً مع المابای . ولقد قاسى كثير من الفلاسفة — فلاسفة الاتفاق — شرعية الحكومة من خلال درجة وظيفة المعارضة السياسية فى المجال الشعبى . وإذا أخذنا نظرية الاتفاق مأخذاً جاداً فانها تقرر أن المعارضة يجب أن يكون مسموحا بها طالما أنها ليست موجهة ضد حق الحكومة فى الوجود ولكنها تكون

تكون ضد أى تصرفات حكومية معينة . وأن هذا الحوار الذى يشهد بإن الاتفاق يكون مع الاعتبار بتشغيل المعارضة السياسية « الموالية » يستتبعه كنتيجة طبيعية عملية الفرض بأن عمليات المعارضة السياسية تعنى شرعية المؤسسات الحكومية التى تعمل خلالها تلك المعارضة . ولكن يجدر القول أنه بينما توجد غالباً تلك المعارضة السياسية فى مجتمعات تقوم على أساس العقد الإجتماعى فان مدلولها أو مغزاها بالنسبة لشرعية المؤسسات الحكومية فى المجتمع لا يمكن أن يؤخذ على أنه من الأمور المسلم بها . إن وجود المعارضة السياسية له تأثير مباشر على شرعية السلطة السياسية ولكن هذا التأثير يعتمد ليس على السياق الذى تسير فيه تلك المعارضة بصورة رسمية ولكن ضمن السياق الذى تؤثر فيه تأثيراً فعالا . لأنه إذا كانت السلطة شرعية فانها تظهر تلك الشرعية وذلك بألقائها أو ومنعها السيطرة على العمل . وبالطبع فإنه لا توجد سلطة سياسية لمجرد وجودها . ولكنه ليس من الضرورى لأغراض بحثنا أن نجرى تحقيقاً أو بحثا فى جميع أنواع المعارضات السياسية لأننا معنيون فقط بتطوير نموذج من نماذج سلوك المعارضة . وعليه فانه يكفى لحص أكبر معارضة فى إسرائيل وأكثرها نموذجية وأكثرها صوتاً سياسيا وأسلوب عملياتها خاصة بالنسبة لمؤسسات الحكومة ولحزب الماباى .

ويعتبر حزب جحال (جوش — حيروت — لبراليزم) أكثر الأحزاب السياسية فى إسرائيل أصالة فى المعارضه السياسية لأن أحد مكونات حزب جحال وهو حزب حيروت لم يشترك مع الماباى فحسب فى الائتلاف الحكومى بل إنه لم يتعاون مع الماباى فى أى إتحادات فيدرالية إقتصادية قبل إنضمامه إلى اللبراليين حتى كون حزب جحال عام ١٩٥٦ . ولم ينتمى حزب حيروت إلى المؤسسة (المنظمة العمالية — وهى الهستدروت —

كما أنه لم يساهم فى المستوطنات الجماعية الزراعية والتعاونيات ولقد فهم الإسرائيليون إن حزب حيروت هو قلب المعارضة الحزبية السياسية فى إسرائيل .

إن حقيقة وجود هذا الحزب كمعارض سياسى فى البرلمان قد فسر على أن الإسرائيليين جميعا سواء كانوا مؤيدين أو معارضين لما هم فى السلطة — يوافقون على إقامة حكومتهم ولممارستها العامة للسلطة . وفى الواقع فإن ظروف تأسيس حزب حيروت وتاريخه الذى تلا ذلك كان يبدو وأنه يعزز إدراك الإسرائيليين بأن حكومتهم قائمة على الإتفاق الإختيارى .

لقد نشأ حزب حيروت بواسطه الذين وضعوا أنفسهم فى المنظمة الصهيونية العالمية على أنهم نقاد وإرهابيين ومنشقين عدوانيين والذين جاء عليهم اوقت الذى إختلفوا فيه لدرجة الحرب الأهلية حول زعامة وسياسة المنظمه الصهيونيه العالمية ودورها كشبه حكومه لفلسطين اليهودية . وكان الزعيم الروحى لحزب حيروت فلاديمير جابوتنسكى الذى إنشأ الإتحاد الدولى للنقاد الصهاينه عام ١٩٢٥ وذلك بسبب عدم رضاه عما سماه بالسياسات المقيدة فى المنظمه الصهيونيه العالميه . بدأ جابوتنسكى بالتشكك فى فلسفه الحركة الصهيونيه وإنتهى إلى التساؤل حول شرعيه المنظمه التى كانت تعمل كمتحدث بأسمها وحاكمها .

وقد قاد جابوتنسكى النقاد والمناهضين للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ حتى كون المنظمة الصهيونية الجديدة وأن جابوتنسكى باسم هؤلاء النقاد قد دعا إلى القيام الفورى لدولة يهودية وتشجيع الهجرة الجماعية خاصة هجرة للطبقات المتوسطة والأستثمار على نطاق واسع لرأس المال الخاص . ونظرا لأن كثيراً من سياسة النقد هذه بدأت غير ممكنة

التحقيق فلقد ظل مبدأ الحزب الاساسى هو ببساطه المعارضة — معارضة الأساس الاجتماعى والسياسى والإقتصادى للحركة الصهيونية فى فلسطين . وعليه فإذا كانت المنظمة الصهيونية العالمية يمكن أعتبارها أحد التعبيرات أو الأشكال التى تتخذ طابع المؤسسات للعقد الاجتماعى الذى يربط الصهاينة (بما فى ذلك أو الذين لم يكونوا فى حزب الماباى) نجد أن النقاد Revisionists من خلال تراجعهم لم يعودوا أطرافا فى هذ العقد كما لم يلتزموا بالتزاماته .

وفى خلال الثورة التى أندلعت فى فلسطين عام ١٩٣٦ رفض الحزب الناقد سياسة التقييد التى أتبعتها الصهيونية الرسمية وبمجىء الحرب العالمية الثانية نجد أن جماعتين أكثر من عسكريتين ارهابيتين من هؤلاء النقاد ولكنهم لم يتعاونوا رسمياً ومباشرة مع الحزب بدأوا فى تحمل الأخطار والمجازفات من أجل دولة يهودية وأخذوا يضربون فى كلا الاتجاهين أى فى تجاه البريطانيين وفى العرب . ولم تتعاون تلك الجماعات مع بعضها ولا مع حزب النقاد . لقد كانوا ببساطة غير راضين عن قبول الحلول الوسط مع المنظمة الصهيونية العالمية . ولكن عقب الحرب العالمية نشبت حرب عصابات بصفة مستمرة وحرب ١٩٤٨ ورأى النقاد Revisionists والقوات العسكرية المختلفة أستعدادهم للتوصل إلى حل وسط للاعتراف بشرعية المنظمة الصهيونية العالمية ودولة يهودية صغيرة على الرغم من أختلافهم على السياسات . ولذا نجد أن النقاد وهم أعضاء فى منظمات عسكرية متطرفة . أقاموا حزب حيروت كحزب سياسى منافس يطمح فى السلطة فى الدولة الجديدة ومن هنا فقد ظهر حزب حيروت كشريك كامل فى المجتمع السياسى باعلان نفسه حزبا

سياسيا يتنافس على السلطة فى الحكومة (أى فى الحكم) . ولكن الحزب لم يستطيع أن ينسلخ عن تاريخه ومن ثم فإنه فى السنوات الأولى من أنشائه كان ينظر اليه بقدر كبير من الشك وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع أن حزب حيروت اليمينى الذى يعمل فى بلد تسودها الفلسفات الإجتماعية الديمقراطية والمؤسسات ـ كان منعزلا ويشبه نصف نعامة ، كما استطرد هذا العالم أيضا قائلا : بأن حزب حيروت خدم زعماء المجتمع من حيث وضعهم الذى لا يمكن أن يحدث التطاول عليهم بما يعنى تهديد للقيم الاساسية فى إسرائيل . ولكن لا يجب إلا نأخذ ذلك على أنه وصف دقيق لحزب حيروت على طول المدى . لقد أزدادت قوة حيروت السياسية فى البرلمان وفى البلديات المحلية أثناء قيام الدولة الأسرائيلية وزاد نفوذه أكثر عندما تعاون عن قريب مع حزب الماباى على المستويين المحلى والوطنى — وفى النهاية — وكجزء من حزب جحال — أنضم حيروت إلى الهستدورت بعد أن دافع عن قيامها طويلا . وفى عام ١٩٦٧ أنضم إلى الائتلاف الحكومى . ومن ثم فإن المدى الذى أصبح عليه حزب جحال كان يعنى معارضة سياسية ذات مغزى ومستمده من اتحادات الفدرالية العمالية وفى الأئتلاف الوطنى مع الماباى أكثر من عضويته فى البرلمان الاسرائيلى . بمعنى أن حزب جحال أصبح مقبولا أكثر كحزب سياسى وأصبح أكثر شرعية لأنه تعاون على نطاق أوسع مع الماباى أما زهرة شرعية الماباى فقط أسقطت على حزب جحال لأن اتحاده مع الماباى كان يبدو أنه يعنى الموافقة على مبادىء الماباى والتصديق على سلطة الماباى .

ويجب أن نؤكد هنا أن المعارضة الرئيسية لم تنظم إتباعها فى مجتمع متجانس كما فعل حزب الماباى كما أنها لم تستطع أن تفرض عليهم نفس الإلتزامات المتبادلة وعدد تلك الإلتزامات وأن حزب حيروت نظم نفسه كى يعارض أساس إجتماعى معين دون أن يقترح البديل . أن يقترح أو يدعى حيروت إنشاء دولة يهودية على ضفتى نهر الأردن لم يعطه التماسك والترابط الإجتماعى لأن هذا الطلب أو الإدعاء لم يكن أساساً لتنظيم إقتصادى أو إجتماعى . إنها كانت مجرد عامل من عوامل تكتيل الجماعات العسكرية العديدة المتنافرة . ولكن حزب حيروت لم يطور نظرته الخاصة للمجتمع الإسرائيلى ومن ثم فإن مبادئه لم تكن تصلح أساساً إجتماعياً فرضياً للعقد الإجتماعى .

٤ - إتجاه المعارضة السياسية :

تفسر طبيعة المعارضة السياسية فى إسرائيل كذلك كيف تكون السلطة السياسية شرعية فى المجتمع عندما تكون معايير الشرعية يقررها إتفاق التشريع العام أو الشعبى وإذا فان المعارضات السياسية تولد أحياناً فى جو خلافات حول السياسات العامة ولكنها دائماً ينتظر منها أن تتحدث عن قضاياها .

توجد بالتأكيد مناقشات مفيدة إزاء المعارضات السياسية وأنها يجب أن تقيم صحة السياسة العامة المقترحة وغالباً ما تقوم بذلك كمظهر من مظاهر أنشطتها ، تلك الأنشطة التى عادة ما يتغاضى عنها علماء السياسة .

إن كثيراً من الخلافات السياسية ، فى الحقيقة — تشكل تحديات

لسلامة السياسة، وإن هذا النوع من التحدى يشير إلى الطريقة التى تكون فيها السلطة السياسية شرعية .

إن طبيعة العلاقة الدقيقة بين المعارضات السياسية وأحكام الشرعية السياسية يمكن أن تكون أكثر وضوحا إذا تذكرنا أن المعارضات السياسية لا يمكن أن تتجنب عملية إتخاذ موقف ما إزاء مطلب أو إدعاء ما . وثمة نتيجتان تنبعان من تورط المعارضة فى قضايا الشرعية السياسية . إن المناظرة حول شرعية أى سياسة يشكل حواراً يسهل من خلاله تحديد مواقع المعارضات المختلفة . وإذا أفترضنا أن كل السياسات ناجحة تمام النجاح نظراً لأنها شرعية إلى حد ما ، فإن هناك إرتباط موجب بين الشرعية وفاعلية السياسة . وحيث أن المعارضة السياسية فى مجتمع ديمقراطى تضع بعض إجراءات السيطرة على سياسة الدولة فإن المعارضة بذلك تصبح شرعية بفضل إتحادها مع السياسات التى أعتبرت شرعية . ولذلك فإن كان هدفنا هو عزل الوكيل الممثل لشرعية السلطة السياسية فى إسرائيل فان من المفيد أن نصف أشكال المعارضة السياسية هناك ثم نقيم فاعليتها النسبية فى التشكيل والتأثير على تشكيل السياسة العامة .

فى إسرائيل لا توجد فقط الأحزاب السياسية خارج الحكومة والتى لا توافق على سياسة الحكومة وتتحدى سلامتها بل من الممكن أن نجد إنفصالا آخر بل ومعارضة أكثر داخل الحكومة نفسها بل من داخل وخارج حزب الماباى ومن داخل وخارج أى حزب سياسى آخر . والمدى الذى تعبر عنده السياسة مقبولة وشرعية فى إسرائيل يبدو أنه من وظيفة حزب الماباى وقبوله لهذا المدى من السياسة . إن الوسط السياسى قلما يحتج أو يقدم إعتراضاً أو إحتجاجاً لا يرى له صدى فى أروقة حزب الماباى بل وأن تجد له التعزيز هناك .

إن قرار دخول الحرب فى يونيه ١٩٦٧ والإحتجاجات التى أثيرت حول الحاجة لإتخاذ هذا القرار توضح طبيعة المعارضة السياسية فى إسرائيل وطريقة حكمهم على سياسات معينة ، ومن ثم فإن أنشطة الحزب السياسية المتصلة بهذا القرار يمكن إستخدامها كوسيلة لتحديد مواقع المعارضة السياسية فى إسرائيل ولقياس فاعليتها ومن هذا العمل نقيس شرعيتها بالنسبة لبعضها البعض .

لقد رفض حزب جحل سياسة رئيس الوزراء أشكول أثناء فترة ما قبل حرب ١٩٦٧ لأنه لم يستجب فوراً لتعبئة الجيش المصرى فى سيناء ولإغلاق مصر مضايق تيران إذ قد ظهر عليه أنه قد فقد السيطرة على أمن إسرائيل .

ورأى زعماء حزب جحال حينذاك أن الحل الوحيد هو العودة إلى أسلوب القوة المعروف عن بن جوريون الذى رأس دولة إسرائيل طويلا وهو الذى استطاع أن يخلص البلد من هذه الحالة الإضطرارية . لقد ظهر أشكول أمام حزب جحال ضعيفاً جداً إلى القدر الذى يستطيع معه قيادة البلد أثناء الحرب تلك الحرب التى تزايد أمرها وأصبح لا مفر منها نظرا لقوة مصر المتزايدة ولكن أشكول رفض إقتراحاتهم بالإستقالة .

وبعد عدة إجتماعات مع بن جوريون نلاحظ أن مناحم بيجن رئيس حزب جحال قد تحول إلى الحزب الدينى الوطنى كى يساعده فى وضع بن جوريون رئيساً للوزراء أو حتى وزيراً للدفاع . وعند إختيارنا للمعارضة السياسية من الملائم أن ننظر إلى الحزب الوطنى الدينى كما ننظر كذلك إلى حزب جحال . ويمثل الحزب الوطنى الدينى نوعا مختلفاً من المعارضة السياسية يختلف عن أسلوب جحال.

ومع أنه ليس كبيراً مثل حزب جحال إذ لديه أقل من ١٠٪ من أصوات الناخبين فى عدة إنتخابات ومع ذلك ظل عضواً فى الائتلاف الحكومى وكان يعتبر نفسه خصما لحزب الماباى نظراً لإلتزامه الشديد بزيادة النفوذ الدينى على الحياة الدنيوية .

فى نهاية مايو عام ١٩٦٧ قرر حزب جحال والحزب الوطنى الدينى عودة بن جوريون إلى السلطة على شرط أن يحل مشاكل إسرائيل الأمنية . وفى ذلك الوقت كان الوضع السياسى لبن جوريون معروفا تماما لقد شعر أن إسرائيل قد فقدت ميزة المفاجأة فى أى هجوم تقوم به ولذا فلم يكن عليها إلا الإنتظار . وكان تحذير بن جوريون مدعاة رضى عند الحزب الوطنى الدينى الذكى الذى كان يأمل تفادى وتجنب الحرب . وعلى النقيض من ذلك نجد أن حزب جحال نظر إلى بن جوريون — بصرف النظر عن إختلاف آرائهم حول السياسة الخارجية أو العسكرية . نظر إليه — نظراً لقدرته التى تم إختبارها فى حربين إثنتين — على أنه يستطيع أن يقود البلد خلال الأزمات . وإعترف حزب جحال أن تبلداً يصاب فى رئيس وزرائه لا بد أن يحتاج إلى رئيس جديد يستطيع إعادة وتقديم الزعامة والقيادة المعنوية اللازمة . وفى مقال فى جريدة ها آرتز اليومية العبرية يلخص ذلك « أن المستر أشكول لم يخلق ليكون رئيساً للوزارة ووزير للدفاع فى الوضع الراهن والحكومة بتشكيلها الحالى لا تستطيع النجاح فى قيادة البلد فى وقت الخطر وعليهم أن يفتحوا الأبواب لبناء إدارة جديدة » .

ولقد تقابل كل من مناحم بيجن رئيس حزب جحال وموشى حاييم شابيرا — الذى أصبح وزيراً للداخلية فيما بعد ورئيس الحزب الوطنى

الدينى مع أشكول فى ٢٧ مايو ١٩٦٧ يقترحون عليه عودة بن جوريون إلى الحكم ولو إلى وزارة الدفاع على الأقل . ولم يستطع أشكول أن يتجاهل الإقتراحات هذه المرة نظراً للروابط القوية التى تربط بين حزبه والحزب الوطنى الدينى . ولمدة أسبوع فكر جحال فى عودة بن جوريون إلى الحكم ولكنه لم يتلق رداً من حكومة حزب الماباى . ولولا مساعدة الحزب الدينى لم يكن لأشكول أن ينصاع لمطالب حزب جحال بل على العكس بعد أن شعر أشكول بالإلتزام كى يرد على الحزب الوطنى الدينى وإقترح أشكول أن يترك وزارة الدفاع ليجال آلون وليس لبن جوريون وهو من أنصار أشكول الشبان . وكان من الممكن أن يقبل الحزب الوطنى الدينى ذلك وكان يمكن الوصول إلى حل وسط إلا أن أشكول قد لاقى معارضة من حزبه هو .

ولكن المعارضة لأشكول قد تزايدت داخل حزب الماباى وكان الطلب على التغيير شبه متفق عليه وأراد حزب الماباى تعيين موشى ديان — البطل العسكرى لحرب سيناء — وزيراً للدفاع . ولكن حياة أشكول السياسية لا يقدر لها النجاة والبقاء بعودة السلطه إلى بن جوريون وإعتبر أن تعيين دايان كوزير للدفاع ضربة سياسية أقل أمانة أو هلاكا لأن بن جوريون ودايان كانا قد تركا حزب الماباى يواجه التحديات ضد أشكول وسيطرته على الحزب والذين تخلوا عن حزب الماباى عام ١٩٦٤ لكى يكونوا حزب رافى السياسى وكان من بين العسكريين المشهورين فى تاريخ إسرائيل — موشى دايان ، دافيد بن جوريون والمدير العام السابق لوزارة الدفاع والمشرفه على صفقات الأسلحة الفرنسية — الإسرائيلية شيمون بيرز . إن خروجهم الجماعى كان يعنى رفضاً لإدارة أشكول للشئون العسكرية ، كما

أن الحملة الإنتخابية لحزبهم عام ١٩٦٥ كانت تهاجم صراحة إدارة أشكول للجيش ووزارة الدفاع . لقد شعر أشكول بالحاجة لإظهار مقدرته على إدارة الشئون العسكريه والأمنية فى الدولة شخصياً ولكنه لم يستطع أن يفعل ذلك فى مايو - يونيه ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من أن أشكول كان أستاذاً فى السياسة وحكم بالفعل ؛ إلا أن الثقة العامة تضاءلت فيه حينذاك وإزدادت المعارضة لسياسته داخل حزبه هو . لقد دعا الجنرالات إلى الحرب فى حين رأى المسئولون فى الولايات المتحدة إتخاذ موقف حاسم وإستمر الحوار بين الوزراء وتأخر إتخاذ القرار فى وقت كانت فيه إسرائيل معبأة تماما وفى حالة إنتظار . أما أشكول فقد كان مصمما على جعل موشى ديان خارج مجلس الوزراء ومن ثم فقد بحث بإصرار فى خطط يحاول بها تهدئة المنشقين فى حزبه . أما دايان وهو يعلم موقف أشكول فقد إقترح فى أن يعطى سلطة خاصة يعمل بموجبها تحت رئيس الأركان وكقائد للجبهة الجنوبية ؛ ووافق أشكول آملا فى أن مثل هذا التعيين يمكن أن يرضى الناقدين .

لقد أساء أشكول تقدير عدد أعضاء موشى ديان داخل حزبه هو وإصرارهم على المضى فى طريقهم ولقد ألح عليه الكثيرون فى أن يجعل من ديان وزيراً للدفاع وأن يتم إئتلاف الوحدة الوطنية ومن أمثلة هؤلاء جماعة حيفا Haifa الذين يمثلون منظمة تل أبيب (بمعنى آخر منظمة الجوش) التى قابلت أشكول بشكل غير رسمى لإقناعه بضرورة وجود إئتلاف « الجدار للجدار » وتعيين ديان وزيراً للدفاع . ولم يكن لدى أشكول فرصة الإختيار وقبل مطالبهم لأنه كان يدرك أن مركزه كرئيس الوزراء يعتمد على تأييد هؤلاء الزعماء المحليين .

وإذا كانت نوعية المعارضة تقاس بقدرتها على التأثير أو إحباط العمل الحكومى نجد أن حزب جحل فى البرلمان كان أقل الأعضاء فاعلية فى إسرائيل . ولم يكن لحزب جحل بمفرده أن يضمن التغيير فى شخصيات الوزراى أو السياسة — ونلاحظ أن أشكول بعد كل ذلك لم يشعر بالحاجة إلى الإستجابة مباشرة لمطالب المعارضة البرلمانية بشأن رئيس وزراء جديد. أما الحزب الوطنى الدينى وهو شريك لحزب المابای فى الإئتلاف الوزارى فقد إستطاع أن يضغط بشدة وأن يثير نوعاً من الإستجابة من زعماء حزب المابای . ولكن أكثر المعارضه فاعلية نشبت بين جدران حزب المابای نفسه .

ومن هنا فليس من الضرورى فى طبيعة المعارضات السياسية فى إسرائيل أن تكون خارج الحكومة قائمة أو خارج الحزب الرئيسى الذى يوجه الائتلاف لأن المعارضة السياسية كانت تنبع فى الغالب من الحزب السائد نفسه . وأن الجهود التى بذلت عام ١٩٦٧ لتغيير مجلس الوزراء جعلت من المعارضات السياسية المختلفة ظاهرة مرئية وركزت الإنتباه على قلب المعارضة السياسية فى إسرائيل — أى معارضات داخل الحزب السياسى الرئيسى . والذى يدهش كثيرا ليس قوة المعارضة الداخلية السياسية بقدر ما يدهشنا الضعف المستمر فى معارضات الحزب التى إستمدت قوتها أو سلطتها من مراكزها فى البرلمان أو فى مكاتب الدوله .

وليس من السهل الإنتقال من قضيه الفاعليه إلى الشرعيه . ولكن أنشطه المعارضات السياسيه المتعددة خلال الأسابيع التى سبقت نشوب حرب ١٩٦٧ توضح كثيرا أن المعارضه داخل المابای كانت أكثر المعارضات فاعليه داخل البلد . لقد كان ذلك حقيقه ولكن إذا ركزنا على المظهر

السياسى من الجدل فإن ذلك يوحى لنا بان معارضة الماباى كانت كذلك لأنه كان يظن أنها أكثرها شرعية . لقد لقيت معارضة أشكول تعاطفاً واسع المدى بين كثير من الناس والأحزاب السياسية ولكن قيادة الدولة إستجابت لتلك المعارضة فقط عندما كانت تنبثق أو تصدر عن أحزاب وثيقة الصله بحزب الماباى أو عن الجهاز السياسى للحزب نفسه . وكون معارضة حزب الماباى جعلت من التغيرات داخل الحكومة أمراً حتمياً فان ذلك يعنى أن الماباى مؤسسة تقنن الشرعية والسلطة وذلك بممارستها فى غياب أو عدم وجود القوة أو العنف . أنه يقنن شرعية السلطة طبقاً لمناقشتنا لأنه فى ممارسته يظهر أن الماباى حساس تجاه الواقع أو المراكز السياسية فى الشعب الإسرائيلى وقيادة ذلك الشعب حتى يعتقد أو يؤمن أنه كان موضع إعتبار عند تقرير السياسة العامة .

٥ - تقييم دور الماباى :

إن دور الماباى كوكيل أو ممثل يقنن الشرعية يفسر لنا سيادته وسيطرته . إن جميع المجتمعات فى حاجة إلى تقنين شرعية السلطة لأنه بدون تلك الشرعية تفقد تلك الحكومات الكثير من إمكانياتها فى السلطة . إن السلطة السياسية وتقنينها من خلال حزب سياسى فى إسرائيل أمر يجب ألا يدهشنا حيث يثار إلى الجدل الدينى والدنيوى والإشتراكى والرأسمالى والإيديولوجى حول الشكل المناسب للدولة اليهودية وحكومتها وسياستها وهذا لا يعنى أن الإلتزامات تجاه الدوله لا يمكن إنكارها ولا زالت الدوله لا تستطيع أن تطلب التنفيذ الكامل لأى شكل سياسى أو إجتماعى أو دينى لأن شكلا واحداً لا يستطيع أن يرضى جميع

الإسرائيليين — ومن ثم فإن السياسات العامة التى تصدر رسمياً من أجهزة الدولة ولكن تم الإعداد لها فى حزب الماباى تعتبر مقبولة لأنها أكثر صعوبة فى المنال مما لو شكلت أجهزة الدولة تلك السياسات بمفردها فقط. وإذا نظر إلى تلك السياسات على أنها ببساطة سياسة الحكومة فإن الحكومة تستطيع أن تدعى لنفسها الإلتزام المطلق الكامل بتلك السياسات . أما حقيقة الموقف فإن جميع أنواع الإستثناءات تتم من أجل هؤلاء الناس الذين لا يستطيعون إتباع السياسات بسبب ما يمليه عليه ضمائرهم .

وعلى الرغم من الإدعاءات التقليدية أو الإصطلاحية عند علماء السياسة نلاحظ أن شرعية الحكومة ليست شرطاً مطلقاً سبق على النظام السياسى أو حتى الديمقراطية . وإذا كانت فكرة « لوك » حول الإتفاق الصريح تعنى شيئاً فإن الشعب ذاته يمكن ألا يكون « مجمعاً أوامعة » حول شرعية حكومة ما فى الوقت الذى ينصاع لقوانينها ويذعن . أن الشكوك حول شرعية الحكومة لا تؤدى بالضرورة إلى تدمير التماسك الإجتماعى .

إن هذا الزعم أو التأكيد بعيد المدى ولكن اوضع السياسى فى إسرائيل يشهد على صحته . إن الحكومة الإسرائيلية تستطيع أن تكتسب ولاءاً يكفى لشن حرب ولإصدار القوانين وتطبيقها وأن توجه الشئون الاقتصادية . ولكنها لا تأمر أو تسيطر بصورة كاملة على مسألة الموافقة أو الانفاق النشط أو الفعال عند أفراد المجتمع بشأن الانشطة سابقة الذكر . فيلاحظ أن المسالمين يتخذونها فى موضوع الحرب كما يتحدى الممليون جهودها لاقرار السلام كما يعترض الدنيويون إندماج المبادىء الدينية وإعتبارها من قوانين الدولة فى حين يضغط الدنيويون

بجهودهم بهدف توسيع إستخدام الدين والقوانين الدينية . لاعجب إذن أن يكون إهتمام الحكومة الأساسى عدم تجاهل أى قطاع من القطاعات ؛ ومن هنا تكون الحكومة راضية وقانعة بموضوع الالتزام الجزئى . ولكن السؤال بم يلتزم الشعب تماماً ؟

إذا كانت مسألة التبعية إشارة على الالتزام إذن يكون الالتزام الأكبر موجها للحزب أكثر من الحكومة . ولذا نرى أن أهم مكون من مكونات الحكومة والاشتراك فى عملياتها هو مساهمة حزب الماباى وسيطرته على البيروقراطية . لقد مارس حزب الماباى السلطة بطريقة شعر بها الشعب أن تلك السلطة كانت ملكية جزئياً أو إلى حد ما .

٦ ـ نحو أسس جديدة للشرعية والنظام السياسى الاسرائيلى :

من الخطأ أن نسمى النظام السياسى الإسرائيلى بأنه نظام سياسى ديموقراطى ، أن هذا يتضمن تشويهاً للحقيقة الديموقراطية ، كذلك قد يتساءل البعض عما إذا كانت إسرائيل دولة دينية أو علمانية .

وإسرائيل التى بدأت وجودها بأقل من ثلاثة أرباع المليون كانت تحوى قبلها أربعة عشر حزباً هاماً فضلا عن أحزاب صغيرة لا تقل عن سبعة ، ورغم تعدد الأحزاب السياسية فقد لاحظ أحد الباحثين اليساريين من غير الإسرائيليين أن القضية الأساسية أمام هذه الأحزاب ومتها كانت الصراع بين الصهيونية وما يسميه ضد الصهيونية وضد الصهيونية يعنى الرفض المطلق لشرعية الدولة الإسرائيلية بل والشرعية التواجد اليهودى فى المنطقة وهو ما لم يعلنه أى حزب من الأحزاب السياسية فى إسرائيل ، حتى أورى شيرى زعيم حركة هاعولام هازيه والذى يمثل أقصى التطرف فى مواجهة القومية اليهودية فهو ليس ضد الصهيونية أبداً وإنما هو يخفف

فقط من مدتها أى يقدم إن « الصهيونية قد خلقت شعباً جديداً فهى قد أدت وظيفتها » .

لذلك فإن الأحزاب السياسية فى إسرائيل لا يتحدد نفوذها بحدود الدولة بل يمتد أيضاً إلى خارجه ، فالماباى يرتبط بالحركة العمالية الدولية وله وجوده فى المجتمع الأمريكى وفى فرنسا وضعى دول أوروبا الغربية عموماً .

إن الملامح الرئيسية فى التطور السياسى الداخلى للمجتمع الإسرائيلى يمكن أجمالها فى أن القيادة التى تسيطر اليوم عليه هى قيادة الصف الثانى فسواء فيما يتعلق بتيسير عجلة النظام الإقتصادى أو بالتحكم فى أبعاد النشاط السياسى وهى قيادات تتسم بصغر السن نسبياً ، وقد أنعكس ذلك على مرونة المواقف السياسية ولكن دون إخلال بما يسمونه بالأمن القومى ، وقد ترتب على ذلك أن حزب الماباى رغم قدرته وإمكانياته فى التدخل حتى عام ١٩٦٧ لغرض تغيير قانون الإنتخاب لم يخضع لعملية الإعادة فى التشكيل إلا عقب حرب ١٩٦٧ وكان البديل لتعديل قانون الإنتخاب هو كثرة التحالفات فى مختلف المواقف بين القوى المتعارضة ، وهذا التحالفات تضم مؤيدى النظام السياسى القائم ومعارضيه على السواء . ولم تقتصر مرونة المواقف هذه على الأحزاب السياسية فقط بل مقدمتها إلى داخل الحزب ذاته فحزب الماباى كان يملك شرائح تعكس جميع الإتجاهات الحزبية فى إسرائيل إبتداء من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، والأحزاب الدينية أيضاً تضم انماطاً مختلفة غير متجانسة بدءاً بالمحافظين إلى المبالغين فى التطرف الدينى ومن المثقفين من أبناء أوروبا

الغربية إلى يهود شرق أوروبا إلى محدودى الثقافة من يهود المجتمعات الشرقية .

ومن مظاهر المرونة التى يمتاز بها النظام السياسى الإسرائيلى إنه يدع حركات الرفض - من اليهود الشرقيين - تعبر عن قصورها على الصعيد المحلى ولكنه لا يدع لهذه الحركات والقوى أن تتعدى حداً معيناً حيث تعود عملية الضبط والسيطرة على هذه العناصر من اليهود الشرقيين .

هناك أيضاً النواحى الايديولوجية فى الصراع الحزبى الاسرائيلى وهى تدور حول « قدسية » الأصول الصهيونية للحركة السياسية حتى ولو أختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بأساليب تحقيق تلك الأهداف . والملاحظ أيضاً فى ملامح التطور السياسى الداخلى للمجتمع الاسرائيلى هو تملك النظام السياسى الاسرائيلى لامكانيات تسمح بخلق أدوات الأتصال بين اجزائه . ويرتبط ذلك بشكل أو بآخر بسرعة الحوادث حيث يلحظ المحلل التتابع الرهيب للوقائع والمواقف والمصادمات ، والتغيرات المحلية والاقليمية والأرتباط بأبعاد التوازن الدولى . ويختلف ذلك من فترة زمنية إلى فترة أخرى ولكنه يتفق مع مفهوم كافة الاتجاهات حتى أولئك المعروفون بإعتدالهم ومنهم ناحوم جولدمان الذى يرى أن المشاكل الحقيقية للدولة العبرية قد تغيرت من مرحلة إلى مرحلة ففى حين أن الوجود الاسرائيلى كان يدور فى بدايته حول ثلاث مشاكل : إستيعاب المهاجرين ، التوصل إلى تحقيق نوع من الاستقلال ، تنظيم العلاقات بين مجتمع الدياسبورا والدولة العبرية قبل عام ١٩٦٧ ، إذ بهذا الكيان ينتقل بعد عام ١٩٦٧ إلى الثقة فى القدرة على التحكم فى المنطقة ، بل أن الكيان الصهيونى قد جنح نحو القيام بوظيفة قيادية فى الأتصال والربط بين العالم الثالث والعالم

المتقدم ، وقد رأى الزعيم الصهيونى ناحوم جولدمان :

« إن الدولة اليهودية يمكنها أن تلعب صورة مشابهة من المجتمع السويسرى فى منطقة الشرق الأوسط » .

وثمة إعتبارات أساسية ينبغى الإشارة اليها ونحن بصدد تفسير الشرعية السياسية فى إسرائيل ، وهذه الاعتبارات هى :

أولا : تصرف السلطة بوصفها الخاصية التى تجعل الآخرين يذعنون عند إتخاذ القرارات وهذا التعريف يناسب الوضع السياسى الاسرائيلى ، والسلطة السياسية بهذا المفهوم تتداخل وتتشابك مع أنواع السلطة الأخرى ولكنها لا تطابقها تماماً .

وبالرغم من أن الكنيست يفترض بأنه مركز السلطة فى إسرائيل إلا أن هذا الأفتراض ليس صحيحاً تماماً ، وعلى أحسن فرض فإن الكنيست يقدم مقياساً لتغير تكوين الصفوة المختارة وكذلك لتغيير قيم المجتمع .

والسلطة السياسية فى إسرائيل لا زالت تتركز فى أيدى رجال موجة الهجرة الثانية القدامى الذين وفدوا إلى فلسطين قبل عام ١٩٣٠ ، وهؤلاء المهاجرون القدامى صاروا الآن أقل عدداً وبالتالى فإن نظام الحكم ينشط جاهداً فى البحث عن قادة جدد وعن أسس جديدة لشرعية صفوة سياسية جديدة ، وهنا تثور تساؤلات : أين تقع السلطة ؟ وإلى من تسلم ؟ .

ثانيا : توجد ثلاث مشاكل رئيسية تسود سيادة مطلقة برنامج إسرائيل للشئون السياسية وهى قضية الحرب والسلام وقضية القدرة على النمو الاقتصادى ومشكلة التكافل الاجتماعى ، والاختبارات السياسية المتوافرة

فى مجالات هذه المشاكل الثلاث ليست مسائل تترك لقرارات حكومية مستقلة ، ولا توجد حكومة إسرائيلية — مهما كانت إمكانياتها — تستطيع حل هذه المشاكل بنفس الصورة التى تستطيع بها « حل مشكلة » النظام الانتخابى ، ولا يمكن لأى قدر من المحاولات أن ترفع هذه المشاكل من البرنامج .

ثالثا : السلطة التنفيذية والسلطة القضائية :

السلطة التنفيذية يتولاها مجلس الوزراء الذى يرأسه رئيس للمجلس يختار عادة بوصفه قائد الحزب السياسى الذى له الأغلبية فى الكنيست وشخصياً رئيس مجلس الوزراء وإن كان يقيد سلطته عملية مشاركة الأحزاب الأخرى لحزبه وحق هذه الأحزاب فى إختيار من يمثلهم فى التألف الوزارى . الوزير مسئولا فردياً وجماعياً أمام الكنيست ، ومن حق الوزير — بموافقة الكنيست أن يعين واحداً أو أثنين كوزراء نائبين بشرط أن يكونا من بين أعضائه . . . يستطيع الكنيست أن يفرض على مجلس الوزراء الاستقالة ، والعكس غير صحيح بمعنى أن مجلس الوزراء الاسرائيلى لا يستطيع أن يفرض حل الكنيست . . هنا يأتى .. دور رئيس الجمهورية الذى عليه ان يتشاور مع الاحزاب الكبرى لاختيار رئيس وزراء جديد فى حالة حل الكنيست .

هذه المسئولية الجماعية اثارت مشاكل عديدة ، وهذا يفسر الخلافات المتتالية التى تنشأ بين رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزارء كما حدث فى العلاقة بين جولدا مائير وموشى ديان بخصوص تصريحات بعض الوزراء وبين مناحم بيجين وعيزر فايتسمان مؤخرا ... والانتخابات السياسية فى اسرائيل تشير إلى أن القوى السياسية هناك تعمل على تغيير أى زعامه فردية .

وإذا ما عدنا إلى رئيس الجمهورية ، بمدة يرأس - شكليا - السلطة التنفيذية ومدة رئاسة خمسة اعوام وهولا يملك اية سلطة مستقلة فيما يتعلق بادارة دقه السلطه التنفيذيه او غير السلطه التنفيذيه ، فهو بمثابه رئيس دستورى فحسب اما رئيس الوزراء فهو صاحب الاختصاص .

اما عن السلطة القضائيه وعلاقتها بالسلطه التشريعيه والتنفيذية فى اسرائيلين فالملاحظ ان السلطه القضائيه هناك مستقلة عن الكنيست اى السلطة التشريعيه (اى البرلمان) والحكومه (اى السلطه التنفيذيه) - ويتم تعيين القضاة الاسرائيلين باسلوب مشابه للتقاليد الامريكيه اى بلجنه كونة من وزير العدل واثنين من الكنيست ثم ثلاثه قضاة من المحكمه العليا وثنين من الوزراء وثنين ينتخان بمعرفه مجلس نقابة المحامين ويتم عرض التعيينات المقدمه على الكنيست الذى له الحق فى استبعاد من يراه ولكن ليس فى اضافه من يريد وتعين القضاة يكون بالتوصويت من جانب اعضاء الكنيست .

رابعا : ان النظام السياسى الاسرائيلى - بالرغم مما يبدو على السطح من اهتمامه برفاهته المواطن الاسرائيلى ومستقبل . ويشكل ديمقراطى - هذا النظام السياسى لا زال يعتمد والى حد كبير على تركيز السلطة . صحيح ان هناك مؤسسات أخرى عديدة تتنافس الحكومة الاسرائيلية على السلطة مثل الاحزاب الاسرائيلية الكنيست و حركة الكسبيوتو والموشاف وقوى الضغط من اليمين والعمال وفئات الرأى العام . لكن ذلك كله لم يزعزع ابدا من مركز الحكومة التى تعتبر نفسها صاحبة الحق الشامل والطبيعى بفرض هيمنتها فبالرغم ان الهستدروت يضم تحت لوائه اكبر عدد ممكن من موظفى الدولة وان الاحزاب الاسرائيلية تشرف على

المشروعات الا ان الحكومة فى اسرائيل ومنذ تكوين الدولة لا تزال هى التى تفرض سيطرتها الشديدة على الاقتصاد ، ان النظام الاسرائيل عير ومربك للغاية فبالرغم من سماته السابقة المميزة فان هناك قيودا ضخمة مفروضة على الحكام فى اسرائيل ، ان مناحم بيجين يدرك انه لم يتوافر لاسرائيل بعد الوقت كى تكون نظاما اجتماعيا محددا يتسم بقدر معقول من الاستقرار انه تشبث مناحم بيجين على هذه الصورة يوضح لدارسى النظرية السياسة كيفية ممارسة الحكم ، ويمكن ان يجد المرء تدبيرا للموقف الاسرائيلى من قضية السلام وقد ادت حداثة الدولة اليهودية — حيث لم يمض على تكونها سوى ٣٠ عاما — وتاريخها الغريب اديا معا الى انشغال الاسرائيلين بشرعية دولتهم وهو يسعون لاقناع الرأى العام العالمى بتأكيد سيادتهم . فالدولة اليهودية لاتزال تعيش فى مناخ ازمه مستمرة والرأى العام الاسرائيلى لايزال لديه الشعور بعدم الرضا عن مؤسساته السياسية .

خامسا : مرة ثانية — تبرز قوة الحكومة الاسرائيليه فاسرائيل توجهها مجموعه داخلية متشابكة بالغة التعقيد تمارس سلطة شبه مطلقه على الحياة السياسية . إن تحقيق فهم كامل لطريقة عمل نظام إسرائيل السياسى يجب أن ينظر إليه من زاوية من الذى يحكم إسرائيل ؟

إن توزيع السلطة السياسية فى إسرائيل سوف يخرج تلقائياً من أيدى قدامى المهاجرين ممن وفدوا إلى فلسطين بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩١٣ وهم قدموا الى فلسطين فى سن الشباب وأصبحوا الآن مجموعة من الشيوخ فى طريقهم للإندثار والكثيرون منهم قد توفى بالفعل مثل ليفى أشكول الذى قدم عام ١٩١٨ وجولدا مائير التى وصلت سنة

١٩٢١ . وحتى احتكار السلطة وقصرها عليهم كاد الآن يخرج من أيديهم . وورثة السلطة فى اسرائيل الآن هم بالتأكيد من جيل مختلف تماماً من سلفهم وهكذا لن تستطيع مجموعة القدامى المهاجرين الذين وفدوا الى فلسطين سنة ١٩١٠ وقضوا شبابهم فى خطر لن يستطيعوا الاستمرار أو المكابرة فى تولى الزعامة وحتى بن جوريون الذى لم تكن زعامته محل شك قد اعتكف تماماً بعد استقالته عام ١٩٦٣ ثم وفاته .

سادسا : وأخيراً فإن قضية الحرب والسلام تعتبر احدى المشاكل الرئيسية التى تسود سيادة مطلقة برنامج اسرائيل للشئون السياسية بإعتبارها ليست مسألة تترك لقرارات حكومية مستقلة حيث لا توجد حكومة اسرائيلية مها كانت امكانياتها تستطيع وحدها حل هذه المشكلة .

نتائج انتخابات الكنيست التاسع ١٧ مايو ١٩٧٧

الحزب	الاصوات	النسبة المئوية	المقاعد فى الكنيست
المجموع الكلى	٢ر٢٣٦ر٢٩٣	—	—
مجموع من أعطوا أصواتهم	١ر٧٧١ر٧٢٦	٧٩ر٢	—
الاصوات غير الصحيحة	٢٣ر٩٠٦	١ر٣	—
الاصوات الصحيحة	١ر٧٤٧ر٨٢٠	—	—
الليكيد	٥٨٣ر ٧٥	٣٣ر٤	٤٣
المعراخ	٤٣ ر ٢٣	٢٤ر٦	٣٢
الحركة الديمقراطية من أجل التغيير	٢٠٢ر٢٦٥	١١ر٦	١٥
الدينى القومى	١٦٠ر٧٨٧	٩ر٢	١٢
أجودات إسرائيل	٥٨ر٦٥٢	٣ر٤	٤
بوعالى أجودات أسرائيل	٢٣ر٩٥٢	١ر٤	١
الجبهة الديمقراطية	٧٩ر٧٣٣	٤ر٦	٥
حركة تشيلى	٢٧ر٢٨١	١ر٦	٢
فلاتو شارون	٣٥ر٠٤٩	٢ر٠	١
حركة سليمان « شارون »	٣٣ر٩٤٧	١ر٩	٢
قائمة العرب المتحدين	٢٤ر١٨٥	١ر٤	١
الليبرالى المستقل	٢١ر٢٧٧	١ر٢	١
حركة الحقوق المدنية	١٠ر٦٢١	١ر٢	١
آخرون	٤٦ر٩٦٩	٢ر٧	—
مجموع المقاعد فى الكنيست			١٢٠

المصدر :

– **Israel at the Polls, the Knesset Elections of 1977 Edited by Howard R, Penniman American Fnterprise Insritute for Public Policy Research, Washington, b. c. 1977.**

– **Final Official Returns as Released May 26, 1977,**

توزيع مقاعد الكنيست الأول حتى التاسع ١٩٤٦ — ١٩٧٧

الحزب	الاول ٤٩	الثانى ٥١	الثالث ٥٥	الرابع ٥٩	الخامس ٩٦١	السادس ٩٦٥	السابع ١٩٦٩	الثامن ١٩٧٣	التاسع ١٩٧٧
مابای	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢				
أجودات			١٠	٧	٨	٨٥			
مابام	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨	٥٦	٥١	٣٢
رأسى						١٠			
الحركة الديمقراطية للتغيير							جحل		١٥
حيروت							جاهال	ليكود	(ب)
الليبرالي	١٤	٨	١٥	١٧	١٢	٢٦	٢٦	٢٩	٤٣
« « المستقل	٧	٢٠	١٣	٨	١٧				
الديني المستجد	٥	٤	٥	٦	٥		٤	٤	١
القومي المستجد	١٦								
أجودات إسرائيل		١٠	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢
بوعلى « «		٥	٦	٦	٦	٤	٤	٥	٤
(ج)						٢	٢		١
الشيوعي	٤	٥	٦	٣	٥	٤	٤	٤	٥
الحقوق المدنية								٣	١

المصدر :

– Israel at the Polls, the Knesset Elections of 1979 Edited by Howard R. Penniman American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, b. c. 1979.

« تابع » توزيع مقاعد الكنيست الأول حتى التاسع ١٩٤٩ — ١٩٧٧

الحزب	الاول ٤٩	الثانى ٥١	الثالث ٥٥	الرابع ٥٩	الخامس ١٩٦١	السادس ١٩٦٥	السابع ١٩٦٩	الثامن ١٩٧٣	التاسع ١٩٧٧
قوائم	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١
أخرون	٧	٣				١	٨	١	٥

ـــ راكى كان قد تكون بمعرفة بن جوريون بعد أنفصاله على الماباى ١٩٦٥ وفى عام ١٩٦٨ كان معظم أعضاؤه قد انضموا لحزب العمال .

ب ــ وقد أرتفع هذا الرقم إلى ٥ بعد الانتخابات بفترة قصيرة عندما إتخذ Shlomzion (الصهيونى) مع الليكود الهيكل الفرعى .

جـ ــ يمثل الشيوعيون مقاعد الحزب الشيوعى من الكنيست الأول إلى الخامس، فى ١٩٦٥، ١٩٦٩ يشكل الشكل مقعداً واحداً لحزب راكى (قدامى اليهود الشرقيون) ، وثلاثة مقاعد لحزب (راكاح) وهم مجموعة العرب الشرقيين الجدد . وفى عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ يمثل الشكل نفس التكوين الأخير . وفى عام ١٩٧٧ صار الاسم الجبهة الديمقراطية للسلام وكونت أجنحة أحزاب اليسار ١٩٧٣ (موكيد) وتشيلى (١٩٧٧) وقد ضما معا إلى « آخرون » .

Source : Through 1973, Central Buréau of Statistics, Results of Electrons to the Eighth Knésset and Iocal Authorities, Special Series no. 461, Jerusalem, 1974; for 1977; Final Official Official as Released May 26, 1977.

مراجع الباب الخامس

الفصـــل الثالث عشر :

(١) اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على :

— Leonard. I. Fien. Politics in Israel, Boston : Little Brown, 1967.

وجميع المقتطفات الواردة فى المتن مقتبسة من :

Leonard. I. Fien. The Political Worlds of Jerusalem's Peaple Boston 1965.

(٢) كان يجرى تمييز التقليديين والأنتقاليين والعصريين حسب تعليمهم واتجاههم إلى التغيير ومسلكهم الدينى، وفيما عدا المتطرفين كان معظم التقليديين من المهاجرين الشرقيين، وكان معظم العصريين من الجيلين الأول والثانى للغربيين . وكانت المجموعة الأنتقالية غير متجانسة بصورة أكبر ، غير أن الشرقيين — بما فيهم الجيل الثانى — كانوا هم السائدين ، وان الارتباط بين الشرق والتقليدية ، والغرب والعصرية ، كان يكفى لتبرير أن الانقسام بين التقليديين كان قريب الشبه للانقسام بين الشرق والغرب .

(٣) Leonard I. Fien. Politics in Israel, op cit.

(٤) فيما يتعلق بوصف تفصيلى لتنشئة الأطفال فى الكيبوتز ، راجع الفصل الوارد فى كتاب م. نيمكوف :

Comparative Family Systems, : Boston, 1964.

وهذا الفصل بعنوان :

The Family in a Revolutionary Movement :

وراجع أيضا :

Gerard Caplan Emotional life of Childern in the Communal Settlements in Israel, New York, 1954.

(٥) أن معدلات الانتظام فى المدارس لكل ١٠٠٠ من تلاميذ مجموعة الأعمار المقابلة فى عدد السكان هى كما يلى : ٩٨٢٫٦ لمجموعة الأعمار بين ٦ ـ ١٣ ، ٨٠٠٫٢ لسن ١٤ و ٦٣٥٫٥ لسن ١٦ ، ٣٣٧٫٦ لسن ١٧ . وفى سن الرابعة عشر بصورة خاصة ، فان نسبة كبيرة من التلاميذ لا تزال مقيدة فى المدارس الابتدائية راجع :

Central Bureau of Statistics Statistical Abstract of Israel, No. 16, Jerusalem, 1965.

(٦) النسب المئوية قائمة على أساس معدلات الانتظام المدرسي لكل ١٠٠٠ تلميذ فى المجموعة المقابلة فى اجمالى السكان .

(٧) البيانات الواردة مأخوذة من :

Statistical Abstract of Israel, op. cit.

(٨) Ibid.

(٩) أحد الأسباب الرئيسية لتقديم « أدولف ايخمان » للمحاكمة ١٩٦١ ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ كان القلق من تطرف الشباب الاسرائيلى فى تفاعله مع التجربة الإسرائيلية الحديثة ، فقد كان الكثيرون من الشباب الإسرائيلى يدينون يهود أوروبا لأنهم « لم يحاولوا الدفاع عن أنفسهم ضد المعتدين .

(١٠) وذلك بصرف النظر عن مصادر الاختلاف الأكثر التقليدية ، مثل الطبقة والتعليم ومكان الاقامة .

(١١) تشرف وزارة التربية والثقافة على مدارس الكيبوتز ، غير أن هذه المدارس لها استقلال ذاتى كبير من ناحية وضع المناهج حيث أنها تتعامل مع تلاميذ مقيدين ببيئة لا إرادة لهم فيها ، ومن ثم منهم فى حل من المناقشات التى تدور حول سياسة الحكومة .

(١٢) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1963 pp. 665 – 669.

(١٣) Ibid p. 599.

(١٤) تستخدم اللغة العبرية كلغة حديث يومى بين ١٤٫/٪ من سكان إسرائيل من غير اليهود ، ويتراوح ذلك من ½ الذكور المسيحيين تقريبا إلى أقل من ٣٫/٪ من الإناث المسلمين ، وهذه النسبة المنخفضة تعكس الهوة التى لا تزال تفصل اليهود عن العرب .

(١٥) Statistical Abstract of Israel, 1963 p. 665.

(١٦) Ibid. pp. 662 - 663.

(١٧) A. Etzioni, The Decliue of Neo – Fendalism.

(١٨) خلال الحملات الانتخابية تقوم بعض أحزاب المعارضة بتقديم شكاوى بهذا الخصوص بشأن الاتصال بعناصر من الجيش الإسرائيلى بهدف الدعاية الانتخابية .

(١٩) يقوم قسم الإجتماع بالجامعة العبرية باجراء دراسات تفصيلية حول هذا الموضوع .

(٢٠) Leanard. I. Fien, Politics in Isracl, op. cit.

(٢١) Jerusalen post january 3, 1965.

(٢٢) راجع : جودیث شوفال :

Immigrants on the Threshold, New York 1963.

(٢٣) Leonard. I. Fien, The Political Worlds of Jerusalem's People, op. cit.

(٢٤) هذه التعليقات لا تسرى على المواطنين العرب فى إسرائيل ولا على المتطرفين .

(٢٥) Leonard. I. Fien, Politics in Gsrael, op. cit.

(٢٦) Leonard. I. Fien, The Political Worlds of Jerusalem's People op. cit. pp. 77 – 84.

(٢٧) راجع كتاب س م ليبست :

S. M. Leapist Political Man, New York, 1960.

(٢٨) Fien, The Political Worlds of Jerusalem, op. cit. p. 96.

(٢٩) Leapist op. cit.

(٣٠) A. Ngos, Cambel, The American Voter, New York, 1960.

(٣١) Ibid.

(٣٢) Fien. The Political Worlds of Jerusalem, op. cit., pp. 98 — 100.

(٣٣) Ibid, pp. 129 — 136.

(٣٤) Daniel, Learner, The Passing of Traditional Society, Glencol 1958.

(٣٥) لا يقلل هذا من أهمية الإختلافات المحسوسة ، أى أنه الإحساس بالواقع وليس الواقع نفسه هو الذى يقرر السلوك.

(٣٦) Almond, Gabriel A, The Civic Caulture Princeton, 1963.

(٣٧) لبيان وجهة النظر هذه ، راجع كتاب :

— Theory of Social and Political Organization, New York 1947.

(٣٨) يطلق على هؤلاء المهاجرين ، بصورة عامة ، اسم الأفراد ـ آسيويين والشرقيين .

(٣٩) البيانات الواردة فى الجدولين ٢ (أ) ، ٢ (ب) وفى جميع الأشكال مأخوذة من :

— Statistical Abstract of Israel, 1962, 1963, 1965.

(٤٠) تسود الرطوبة الطبية فى إسرائيل بالنسبة لليهود والطبع وخاصة اليهود الشرقيين ؛ وربما انخفضت نسبة وفيات المواليد بين الأفراد آسيويين من اليهود بسبب ذلك أيضا .

(٤١) إن الأساس المتبع بالنسبة للمهاجرين يعنى محل الميلاد أما بالنسبة للمواليد فى إسرائيل فانه يعنى محل ميلاد الأب .

(٤٢) كان الرقم امام ١٩٦٢ هو ٧١٫٨ فى المائة .

(٤٣) يهتم الباحث الإسرائيلى جوداه ما تراس بالأجناس بصفة خاصة لفهم حالة إسرائيل

(٤٤) توجد فروق جوهرية داخل المجموعات الشرقية والغربية ، لأن المهاجر من كردستان ، مثلا ، لا يشبه المهاجر من مصر ، كما أنه لا يشبه المهاجر من بودابست ، وبالتالى فان التأكيد على الفروق الإجمالية يحجب التحليل الأكثر دقة العنصرية .

(٤٥) يفترض بصورة عامة فى إسرائيل إن الفروق كامنة فى ثقافتى المجموعتين ، غير أنه من المحتمل أن يكون هذا الإفتراض مجرد إفتراض لتأكيد الذات ... وحيث أن الخواص الثقافية أكثر تكونا ، ومن ثم فهى غير قابلة للتغيير فى حين أن الفروق الإنشائية أكثر إكتسابا،ومن ثم يمكن تغييرها ، فان كلا النظرتين صحيحة ولا يزال الأمر موضع جدل فى إسرائيل ، وإن كانت السياسات تأخذ عموما بالنظرة الثقافية .

(٤٦) راجع كتاب هادلى كانتريل :

— The Patterns of Human Corcern, 1966.

(٤٧) S. N. Eisenstad, The Absorption of Immigrants, London, 1954.

(٤٨) تشير الاحصاءات الإسرائيلية نقلا عن مكتب الإحصاء المركزى فى إسرائيل ما يمكن إعتباره أساسا للتجاذب يقيم بين + ١٫٠٠ (تمثل التزاوج بين أفراد الطائفة الواحدة) ، وتمر بين ٠٫٠ (تمثل العشوائية الكاملة فى إختيار شريك الحياة) إلى —١٫٠٠ (للتزاوج الكامل بين الغرباء) . وفى عام ١٩٥٢ كان الأساس + ٠٫٨١ وبحلول عام ١٩٦٣ إنخفض إلى + ٠٫٧٢

(٤٩) فى السنوات الأولى للدولة اليهودية ، كانت هنــاك حاجة شديدة: الهجرة غــير المقيدة، وإزاء العداء العربي فان أى إضافة إلى القوى العاملة فى إسرائيل يكون بالطبع مساعداً على بقائها .

(٥٠) لا تزال الفروق النسبية أضخم بسبب كبر حجم الأسرة الشرقية .

(٥١) يناقش « كارل روتش » مشكلات الشخصية القومية فى كتابه :

— Nationalism and Social Communication, New York 1953.

(٥٢) راجع تفصيل ذلك فى كتاب هوارس كالن :

— Utopian at Bay, New York, 1958.

(٥٣) من المحاولات الجديرة بالذكر تلك التى قام بها « آرون أنطونوفيسكى » فى كتابه AMOT — ١٩٦٣ (عبرى) .

(٥٤) Leonard I. Fien. The Political Worlds of Jerusalem, op. cit.

(٥٥) راجع أيضا : العدد ٥١ (يناير ١٩٤٧) من :

— American Journal of Sociology.

(٥٦) يناقش هاوارد بيكر هذا الموضوع فى كتابه :

— Through Values to Social Interpretation Durhan, 1950.

(٥٧) تعنى كلمة : Dati فى اللغة العبرية أى دينى أو متدين ، أما كلمة Chiloni فتعنى دنيوى ، وكلمة Chofshi أى حر .

(٥٨) وحوالى عام ١٩٦٦ أصبحت رابطة منع التمييز الدينى ، وهى منظمة دينيــة ـ من المؤسسات الخاصة البارزة نسبيا ، وربما تعتبر أنجح جماعة فى إسرائيل ذات هــدف محدد ، ويبدو أن إحتمال تزايد حركة الدولة الدينية قائما مستقبلا .

(٥٩) راجــع مقــال : The Normalization of Israel, فى مجلــة Commentary سبتمبر ١٩٦١ .

(٦٠) كلمة « سابرا » لفظ يشير إلى اليهود المولودين فى إسرائيل ، والفقرات الواردة فى المتن تشير كلمة سابرا إلى أبناء المهاجرين الأوروبيين الصهيونيين الذين كانوا أساس اليشوف .

(٦١) راجع كتاب Kibbutz Cambridge, 1956 تأليف « ميلفورد سبيرو » وذلك لمعرفة كيف تتضح ما جاء فى المتن بالنسبة لأطفال الكيبوتز .

(٦٢) واجع كتاب « Daikness at Noon » New York 1941 تأليف « آرثر كوستلر » .

(٦٣) يميل الأطفال الأفرو-آسيويون الذين تربوا فى عائلات إلى الإلتصاق بآبائهم أكثر من الأطفال الأوروبيين .

(٦٤) البيانات هنا ناقصة .

(٦٥) راجع مقال بعنوان Income Differentials in Israel بشأن التقرير الخاص لمعهد فولك للابحاث الإقتصادية فى إسرائيل ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ والمنشور بالقدس ١٩٦١ .

(٦٦) لا تتوافر فى أرقام منشورة لإثبات هذه الحقيقة

(٦٧) يخضع العرب فى هاتين المنطقتين لقيود ، وربما لا يخضع لها عرب آخرون .

(٦٨) بعد إعلان الدولة اليهودية فى فلسطين إنتقلت السلطة من مجموعة كانت مسيطرة إلى كيان الدولة الجديدة .

(٦٩) فى تفصيل النقاش التقليدى حول الفارق الكبير بين الأخلاقيات السامة والسلوك العام راجع :

— Gunner Myrdal, an American Dilemma New York 1944.

(٧٠) يورد ليونارد فاين فى كتابه السياسة فى إسرائيل ، ترجمة خاصة غير منشورة ، يورد معدلات المواليد المقارنة كما يلى فى عام ١٩٦٤ :

	الزيادة الطبيعية فى الألف	عدد السكان فى ١٩٦٤
اليهود	٢ر١٦	٢ر٢٣٩ر١٧٧
المسلمون	٤ر٥٠	٢٠٢ر٢٦٧
الدروز	٠ر٤١	٢٨ر٦٣٤
المسيحيون	١ر٢٧	٥٥ر٤٨٤
مجموع غير اليهود	٠ر٤٥	٢٨٦ر٣٨٥
المجموع الكلى	٤ر١٩	٢ر٥٢٥ر٥٦٢

(٧١) جرت محاولات عديدة لزيادة فرص الإتصال فى هذه الفترة .

(٧٢) يمكن للعرب المسيحيين الإلتحاق بالجيش ـ والدروز هم الذين يطلبون الخدمة العسكرية .

(٧٣) وبطبيعة الحال ، لو كان الجيل الأصغر سنا أكثر إلتزاما بفكرة الخلاص ، فلن يكون هناك سوى سبب أقل لإعتبار إسرائيل بلد « عضوى » وطبيعى .

(٧٤) الإشارة هنا تشير إلى الشباب الغربى

(٧٥) وهو ما يجعل مشكلة المهاجرين الشرقيين أكثر صعوبة ، فوجودهم يقوى من مخاوف الأوروبيين من أن إسرائيل لن تعتبر حالة خاصة .

الفصل الرابع عشر :

(١) بما فى ذلك سلسلة الدراسات السياسية لجابرييل الموند Gabriel Almond والتى نشرتها دار ليتل براون Little, Brown وتركز هذه الدراسات بشدة على أوضاع الحكومة فى إسرائيل ـ راجع فى تفصيل ذلك بصفة خاصة :

— Leonard Fien, Politics in Israel (Boston : Little. Brown 1967).

(٢) إن هذا أمر يصدق على تلك الإتجاهات المختلفة فى دراسة الشرعية وذلك طبقا لما يراه كل من :

— Richard E. Flathman, Political Obligations (New York; Athneum, 1972.

— Robert E. Lane, Political Ideology (New York : The Free Press, 1962).

(٣) وهو ما يقرره دافيد إيستون مضطرا تقريبا ، راجع :

— David Easton, The Political System (New York : Alfred A. Knopf, 1971), p. 137.

(٤) راجـع :

Hanna Pitkin, Obligation, «Obligation & Consent»

والجزء الثانى وموضوعه « المفاهيم فى الفلسفة الإجتماعية والسياسية من تأليف :

Richard E. Flathman,

الناشر : New York, Macmillan; 1973, pp. 201 — 209.

(٥) من أجل عرض البيانات الواردة فى المتن ، راجع :

— Richard B. Friedman, « On the Concept of Authority in Political Philosophy», in Flathnan, Concepts in Sociel and Political Philosophy, pp. 121 — 146.

(٦) راجـع :

— Max Weber, Economy and Society, ed. Guenther Roth and Claus Wittich (New York : Bedminster Press, 1968 p. 212.

(٧) راجـع :

Pitkin, «Obligation and Consent», op. cit. p. 210.

(٨) Ibid. p. 203.

(٩) Friedman, «On the Concept of Authority, op. cit.

(١٠) Ernest Barker, ed., The Politics of Aristotle (New York: Oxford University Press, 1962), pp. 1 — 9.

(١١) J. A. Lrponce, «Political Community, Legitimacy and Discrimination», British Journal of Political Seience, (April 1972) pp. 121 - 137.

(١٢) John Locke Two Treatises of Government (New York : Cambridge University Press, 1960) pp. 345 — 361.

(١٣) راجع فى تفصيل ذلك :

— Thomas Hobbes, The Leviathan.

— John Locke, The Second Treatise on Government.

— J. J. Rousseau, The Social Contract.

(١٤) Thomas Hobbes, The Leviathan (Baltimore: Penguin, 1968), pp. 247 — 251.

(١٥) Locke, Two Treatises of Government, op. cit. p. 386.

(١٦) راجع فى تفصيل ذلك :

— J. J. Rousseau, The Social Contract (New York : E. P. Dutton 1950) p. 23.

(١٧) Pitkin, «Obligation and Consent» p. 208.

(١٨) Peter G. Stillman, «The Concept of Legitimacy», Polity, VII, 1 (Fall, 1974) pp. 32 — 56.

(١٩) راجع فى تفصيل ذلك :

— David Easton, A Frame work for Political Analysis (Englewood Cliffs : Prentice — Hall, 1965), pp 124 — 127.

(٢٠) David Easton, The Political System, op. cit. p. 137.

(٢١) راجع فى تفصيل ذلك :

— Brenda Danet and Harriet Hartman, « Coping with Bureaucracy : The Israeli Case», Social Forces, 51, 1 (September, 1972) p. 13.

(٢٢) راجـــع :

— Rivkah Bar Yosef, « The Moroccans : Background to the Problem», in Integration and Development in Israel, ed. S. N. Eisenstadt Rivkah Bar Yosef, and Chaim Alder (New York : Praeger, 1970), pp. 419 — 428.

— Shlomo Aniveri, Israel : Two Nations ? in Israel : Social Structure and Change, ed, Michael Curtis and Mordecai Chertoff (New Burnswick : E. P. Dutton, 1973), pp. 281 — 305.

(٢٣) Donna Robinson Dixine, « The Modernization of Israeli Administration, » The International Journal of Middle East Studies, (June 1974 pp. 295 — 313.

(٢٤) راجع فى تفصيل ذلك : الباب الثامن من كتاب :

— Peter Y. Medding, Mapai in Israel : Political Orginization and Government in a New Society (Cambridge : Cambridge University Press,1972),

(٢٥) أسس الحزب بواسطة مجموعة من الناس ينتمون إلى ايديولوجيات مختلفة ، ولم يطور منها إيديولوجية واحدة .

راجع فى تفصيل ذلك بصفة خاصة الباب الرابع من كتاب :

— S N. Eisenstadt, Israeli Society (London : Weindfeld and Nicolson, 1967.

(٢٦) Medding, Mapai in Israel, p. 206.

(٢٧) Ibid., p. 156.

(٢٨) Ibid. p. 148.

(٢٩) وكان هور ابا ايان دورا جزئيا فى الجوش Gush .

Natan Yanai, Gera he - Tsameret (Split at the top) - (٣٠)
in Hebrew (Tel Aviv : Lewin — Epstein, 1969), p. 84.

Ibid. p. 79. (٣١)

(٣٢) راجع فى تفصيل ذلك الباب الثالث عشر من كتاب :

— Avraham Avi-hai, Ben Garion State Builder (New York : John Wiley and Sons 1974).

Natan Yanai, op. cit.; pp. 143—151. (٣٣)

Ibid. p. 39. (٣٤)

Ibid. p. 40. (٣٥)

Ibid. (٣٦)

Ibid. p. 42. (٣٧)

Ibid., p. 41. (٣٨)

وراجع أيضا :

— Michel Bar. Zohar, Spies in the Promised Land (London : Davis Pynter, 1972), p. 273.

Natan Yanai, op. cit., p. 44. (٣٩)

Henry M. Christman, ed., The State Papers of Levi (٤٠)
Eshkol (New York : Funk and Wagnalls 1969) pp. 51.

وللحصول على وصف عام لأسلوب أشكول السياسى ، راجع :

— Medding, Mapai in Israel, p 270.

Jermey, Boissevain, « Patronage in Sicily » Man, 1, (٤١)
(March, 1966) p. 30.

(٤٢) راجع روسو فى الفقرات الخاصة بالعقد الإجتماعى، ويشير روسو إلى أجزاء العقد الإجتماعى غالباً . ص ١٤ .

(٤٣) Dan Horowitz and Moshe Lissak, «Authority without Sovereignty : The Case, of the National Jewish Community, in Palestine; Government and position, 8, (Winter, 1973) p. 55.

(٤٤) Eisenstadt, Israeli Society, p. 16.

(٤٥) Alan Arian, The Choosing People (Cleveland : Case Western Reserve 1973), p. 81.

(٤٦) Ibid, p. 45.

(٤٧) من أفضل الدراسات التي تعرضت لذلك ، راجع :

— Maurice Puverger, Political Parties (London : Methuen, 1965), pp. 410, 417 — 418.

— Giovanni Sartori, « The Typology of Party Systems : Proposals for Improvement, in Mass Politics, ed, Erik Allardt. and Stein Rokkan (New York : The Free Press, 1970) pp. 322 - 352.

(٤٨) Friedman, « On the Concept of Authority, op. cit, p. 140.

— Michael Walzer, Obligations, (Cambridge : Harvard University Press, 1970) p. 47.

(٤٩) Fein, Politics in Israel, op. cit, pp. 90 — 91.

(٥٠) J B. Schectman, « Revisionism » in Struggle for Tommorow ed. Feliks Gross and Basil J. Vlavianos (New York : Arts 1954 . pp 86 – 100.

(٥١) Ibid. pp. 88 - 89.

(٥٢) Ibid.; p. 90.

(٥٣) Ibid, p. 94.

(٥٤) Ibid.

(٥٥) Amitai Fizioni, « Israel's Colonial Temptations, » West Africa Affairs, 1 (1969) p. 21.

(٥٦) Shevah Weiss, Ha-Politikayim be-Israel in Hebrew (Politicians in Israel) (Tel Aviv : Achiasaf Publishing, 1973),

وراجع أيضا كتابه :

— Tipoiogiya Shel Nivharim, Ha - Lokaliyyim Ve she elat Ha-Yitzivot be-Shilton ha-Makomi be Israel -(in Hebrew) (تيبولوجيا الإنتخابات المحلية ومسألة لإستقرار فى الحكومة المحلية فى إسرائيل Typology of Local Elections and the Question of Stability in Local Government in Israel) (Jerusalem : Akadamon, 1970).

(٥٧) Robert A. Dahl, « Some Explanations in Political Oppositions in Western Democracies, ed, Robert A. Dahl (New Haven : Yale University Press. 1966) p. 359.

(٥٨) Daniel J. Elazar. Israel : From Ideological to Territorial Democracy (New York : General Learning Press. 1977) p. 5.

(٥٩) Michel Bar Zoher, Ha-Hodesh ha-Arokh be Yotar. in Hebrew : أطول الشهور (The Longest Month) Tel Aviv : Lewin - Epstein. 1968), p. 141.

(٦٠) Ibid.

(٦١) Ibid., p. 156.

(٦٢) Fein, Politics in Israel, p. 91.

(٦٣) Michel Bar Zohar, Ha-Hodesh, op. cit, p. 156.

(٦٤) Ibid., p. 141.

(٦٥) Ibid., p. 169.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Natan Yanai, op. cit., p. 295.

(٦٨) Bar-Zohar, Ha-Hodesh, p. 92.

(٦٩) Ibid., p 175.

(٧٠) Ibid.

(٧١) في الإنتخابات « الوطنية » تعتبر كل إسرائيل دائرة إنتخابية واحدة . ونتيجة لذلك فإن أعضاء الأحزاب لا يتمتعون بأية سلطة تمثيلية للدوائر الانتخابية .

(٧٢) يسمح الاحزاب والافراد والاعضاء بالإمتناع عن التصويت في الإقتراع البرلماني حول المسائل الجوهرية إذا كانت تتعلق بالضمير ـ راجع في تفصيل ذلك :

— Donna Robinson Divine, Political Legitimacy in Israel : How Important is the State ? In International Journal of Middle East, Vol. 10. May 1979 No, 2.

ويعامل الباحث المذكور إسرائيل على أنها مجتمع شقق أي مكون من شدفات أي قطع ، وبالاسلوب الذي إستخدمه روبرت أ. داهل

— Robert A. Dahl, « Introduction ; Regimes and Oppositions, ed. Robert A. Dahl (New Haven : Yale University Press, 1973) and Ronald R , Rational Legitimacy (Princton : Princton University Press, 1974).

(٧٣) Walzer, Obligations, op cit. p 20.

مراجع مختارة
فى النظرية السياسية الحديثة

Almond, G.A. and Coleman, J.S. : The Politics of the Developing Areas, Princeton, Princeton University Press, 1960.

Almond, G A. and Verba, S : The Civic Culture, Princeton Princeton University Press, 1963.

Almond, Gabriel A. and Powell, G. Bingham, Comparative Politics, Boston; Little Brown and Co., 1966.

Apter, David, E. : The Politics of Modernization, Chicago, University of Chicago Press, 1965.

Bandyopadhyaya, J. : Mao Tse-tung and Gandhi, Delhi, Allied Publishers, 1973.

Barker, Ernest : Principles of Social and Political Theory, Oxford, University Press, 1952.

Bay, Christian : The Structure of Freedom, Stanford, Stanford University Press, 1958.

Bentley, Arthur F. : The Process of Government, San Antonio, Principia Press of Trinity, University, 1949.

Black, C.E. : The Dynamics of Modernization, New York, Harper and Raw, 1966.

Blackham, H.J. : Six Existentialist Thinkers, London, Routledge and Kegan Paul Ltd., 1952.

Bottomore, T.B. : Elites and Society, London, Penguin Books 1964.

Brecht, Arnold, Political Theory : The Foundation of Twentieth Century Political Thought; Bombay, Times of India Press, 1970.

Burns, Edward McNail, Ideas in Conflict, London, Methuen and Co., 1960.

Catlin, G.E.G. : A Study of the Principles of Politics, New York, Macmillan, 1930.

Charlesworth, C. (ed.) : Contemporary Political Analysis, New York, Free Press, 1967.

Coleman, James, S. (ed.) : Education and Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965.

Cranston, Maurice, Sartre, Edinburgh and London, Oliver and Boyd, 1962.

Crick, Bernard : The American Science of Politics, Berkeley, University of California Press, 1959

Dahl, Robert A. : Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N.J, Prentice Hall, 1963.

Davies, Morton R and Vaughan, Lewis A : Models of Political System, Delhi Vikas Publications, 1971.

Deutsch, Karl W. : The Nerves of Government, Glencoe, Ill., The Free Press 1963.

Djilas. Milovan, Tha New Class, London, Thames and Hudson, 1957.

———, The Unperfect Society, London, Unwin Books, 1969.

Downs, Anthony : An Economic Theory of Democracy, London, Harper and Row, 1957.

Downton, James V. and Hart, David K. (ed.) : Perspectives on Political Philosophy; Marx Througb, Marcuse, Hinsdale, Ill, The Dryden Press, 1973.

Easton David : The Political System, Calcutta, Scientific Book Agency, 1953.

Eisenstadt, S.N : The Political System of Empires, Glencoe, The Free Press; 1963.

Eldersveld, S. et al. : Political Behaviour ; A Reader in Theory and Research, New York, Free Press, 1956.

Erikson, Erik H. : Gandhi's Truth, London, Faber and Faber Ltd.; 1970.

Eulau, Heinz. Micro-Macro Political Analysis. Chicago. Aldine Publishing Co. 1969.

Freud. S. : Civilization and Its Discontents. London: Hogarth Press. 1930.

Friedrich. Carl J. : An Introduction to Political Theory. New York. Harper & Row. 1967.

Fromm. Erich : Fear of Freedom. New York. Holt. Rinehart and Winston. Inc.; 1941.

Fien. Leonard I. Politics in Israel. Boston : Little Brown. 1967.

——— : Sane Society. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc 1955,

Gasset, Ortega Y. : The Revolt of the Nasses, New York, Norton. 1932

Germino, Dante : Beyond Ideology, The Revival of Political Theory, New York, Harper and Row. 1967.

Gerth, H. H. and Mills, C. Wright (ed.) : From Max Weber, London, Routledge and Kegan Paul. 1947.

Gould, James A. and Thursby. Vincent V. (ed.) : Contemporery Political Thought, Issues in Scope, Value and Direction. New York. Holt. Rinehart and Winston. Inc. 1969.

Guetzkow, Harold : Simulation in International Relations, Englewood Cliffs. Prentice Hall. 1963.

Hass. Michael and Kariel. Henry S. : Approaches to the Study of Political Science, California. Chandler Publishing Co. 1970.

Hannah. Arendt. Origins of Totalitarianism. London. Allen and Unwin. 1962.

Hyman. Herbert H. : Political Socialization. New Delhi. American Publishing Co. pvt. Ltd, 1972.

Hyneman. Charles : The Study of politics Urbana. University of Illinois press. 1959.

Ithiel de Sola pool (ed) : Contemporary political Science : Toward Empirical Theory. New York. McGraw Hill. 1967.

Kautsky. John H. : political Change in Underdeveloped Countries : Nationalism and Communism. New York. Wiley and Sons. 1962.

Laslett. peter (ed.) : Introduction to philosophy. politics and Society New York. Macmillan Co. 1956.

Lasswell. Harold D. : The Analysis of political Behaviour. London. Routledge and Kegan paul Ltd. 1948.

Lasswell. Harold D. : The political Writings of Harold D. Lasswell. New York. The Free press of Glencoe. 1958.

Lasswell. Harold D. et-al : The Comparative Study of Symbols Stanford. Stanford University press. 1952.

Lasswell, Harold and Kaplan. Abraham ; power and Society. New Haven. Yale University press. 1950.

Latham. Bertram : Group Basis of politics. Ithaca; Cornell University Press. 1952.

Lazarsfeld. paul F. and Rosenburg. Morris (ed.) ; The Language of Social Research. Glencoe. The Free press. 1955.

Lerner. Daniel : The passing of Traditional Societies. Glencoe, Ill., The Free press, 1958.

Levy. Marion J. ; Modernization ; Late-comers and Survivors, London. Basic Books Inc. 1972.

Leys. Colin (ed.) : politics and Change in Developing Countries. Cambridge Cambridge University press. 1969.

Lipset. Seymour Martin. political Man. New Delhi. Arnold-Heinemann India. 1973.

(ed) : politics and the Social Sciences. New York. Oxford University press. 1969.

Marcuse. Herbert : One Dimensional Man. London. Routledge & Kegan paul Ltd. 1964.

Meehan, Eugene J. : Contemporary political Thought : A Critical Study Homewood. Illinois. The Dorsey press. 1967

Meisel, James H. : The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite. University of Michigan press. 1958.

Michels: Roberto. political parties. Glencoe. Ill. The Free press. 1949.

Milbrath. L.W. : political participation. Chicago. Rand McNally and Co. 1965.

Mills. C. Wright : The Sociological Imagination. New York. Oxford University press. 1959.

Mosca. Gaetano : The Ruling Class. New York. McGraw-Hill. 1939.

Murti. V.V. Ranan : Essential Writings of Gandhi. Delhi. Orient Longmans. 1970.

Nisbet. Robert A. : Social Change and History. Aspect of Westen theory of Development. New York. Oxford University press. 1959.

Organski, A.F.K. : The Stages of political Development. New York. Alfred A. Knopf. 1965.

Palombara. Joseph La (ed.) : Bureaucracy and political Development. princeton. princeton University press. 1963.

Palombara. Joseph La and Weiner. Myron (eds.) : political parties and political Development. princeton. princeton University press. 1966.

Parsons. Talcott : The Social System. Glencoe. Ill. The Free press. 1951.

Plano. Jack C. and Riggs. Robert E. : Dictionary of political Analysis. Hinsdale Ill. the Dryden press Inc. 1973.

Polsby. Nelson W. : Community power and political theory. New Haven. Yale University press. 1963.

Pye, Lucian W. Aspects of political Development, Boston, Little Brown and Co. 1966.

(ed.) : Communication and political Development, princeton, princeton University press, 1963.

Pye, Lucian W. and Verba, Sidney (ed.) : political Culture and political Development, princeton, princeton University press. 1965.

Ranney, Austin (ed.) : Essays on the Behavioural Study of politics, Urbana, University of Illinois press. 1962.

Riker, William H. : the theory of political Coalitions, New Haven, Yale University press, 1962.

Rostow, W.W. : politics and the Stages of Growth, Cambridge Mass, M.I.T. press, 1972.

Rudolph, Lloyp I. and Rudolph. Susanne H. : the Modernity of tradition. Chicago, Chicago University press, 1967.

Sartre, Jean-paul : Existentialism and Humanism. London. Methuen 1948.

Schram. Stuart R. : the political thought of Mao tse-tung. London. penguin Books Ltd. 1969.

Schelling thomas C. : the Strategy of Conflict. Cambridge. Mass. Harvard University press. 1960.

Shils. Edward : political Development in the New State, the Hague, Mouton and Co. 1962.

Shubik. Martin (ed.) : Game theory and Related Approaches to Social Behaviour. New York, John Wiley and Sons. 1964

Shumpeter. Joseph A. : Capitalism. Socialism and Democracy. New York. Harp r and Row. 1950.

Snyder. Richard C. et al. Foreign policy Decision Making. New York. 1962.

Strong. Herb:rt J. (ed) ; Essays on the Scientific Study of politics. N-w York. Holt. Rinehart and Winston. Inc. 1962.

Strau s. Leo ; Natural Right an History. Chicago. the University of Chicago press. 1953.

Truman David ; the Governmental process political Interests and public Opinion. New York. Alfred Knopf. 1951.

Ulmer. Sidney S. (ed.) ; Introductory Readings in political Behaviour. Chicago. Rand McNally and Co. 1961.

Van Dyke Vernon , political Science A. philosophical Analysis. Stanford. Stanford University press. 1960.

Verba, Sydney ; Small Groups and political Behaviour. princeton 1961

Voegelin Eric ; the New Science of politics. Chicago. 1952.

Wallas Grabam ; Human Nature in politics London. Constable 1942.

Weiner Norbert ; Human Use of Human Beings. Boston. 1956.

Welch. Claude E. (ed.) ; political Modernisation. Belmont. 1967.

Weldon T.D. ; the Vocabulary of politics. London. penguin Books Ltd 1953.

Wiseman. H.V. ; political Systems. London. Routledge and Kegan paul. 1966.

Young. Oran R. ; Systems of political Science. Englewood Cliffs. N.J. ; prentice Hall, Inc. 1968.

Young. Roland A; pproaches to the Study of politics. Evanston. Ill. North westen University press. 1958.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

تصويب الخطـــأ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١	٢٠	موقر	مميز
٤٣	٤	نفسها	نفسه
٧٧	١١	معرفون	معروفون
١١٥	١٣	وضع	وأوضاع
١٣٣	١٧	الطالب	المطالب
١٣٤	١٥	الاسحابية	الاستجابية
١٧٢	١٣	Aggregatiou	Aggregation
١٧٣	١٧	الجزء	الجزئى
١٨٣	١٦	الوظائف المدخلات	وظائف المدخلات
١٨٣	٢٢	اوظائف المخرجات	وظائف المخروجات
٢٣٦	٢	الصيف	الصين
٢٣٨	١	الشفقية	الشمتية
٢٣٠	١٧	Systme	System
٢٦٧	١٣	للطيف	للطرف
٤٠١	٢٢	الضربة	الخطة
٤٠٧	١٣	جابوتسكى	جابوتنسكى
٤١٠	٧	تشتكتل	تكتيل
٤١٤	٢١	والمشرفون	والمشرف
٤١٩	١٣	تسأل	يتساءل

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤١٩	٢١	اشيرى	افنيرى
٤٢٠	٢٢	الثقاف	التطرف
٤٢٢	٦	تعرف	تصرف
٤٢٤	٥	القنائية	القضائية
٤٢٥	٥	يتضع	يتسم

رقم الايداع ٤٧٦١ / ٨٠
الترقيم الدولى X - ٩٢٣ - ٢٠١ - ٩٧٧



المطبعة العصرية
٥ شارع كافور الحضرة القبلية ـــ اسكندرية